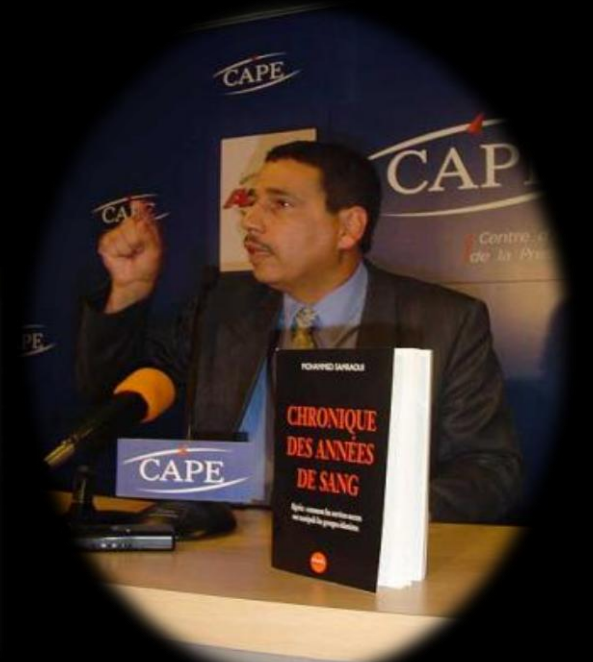
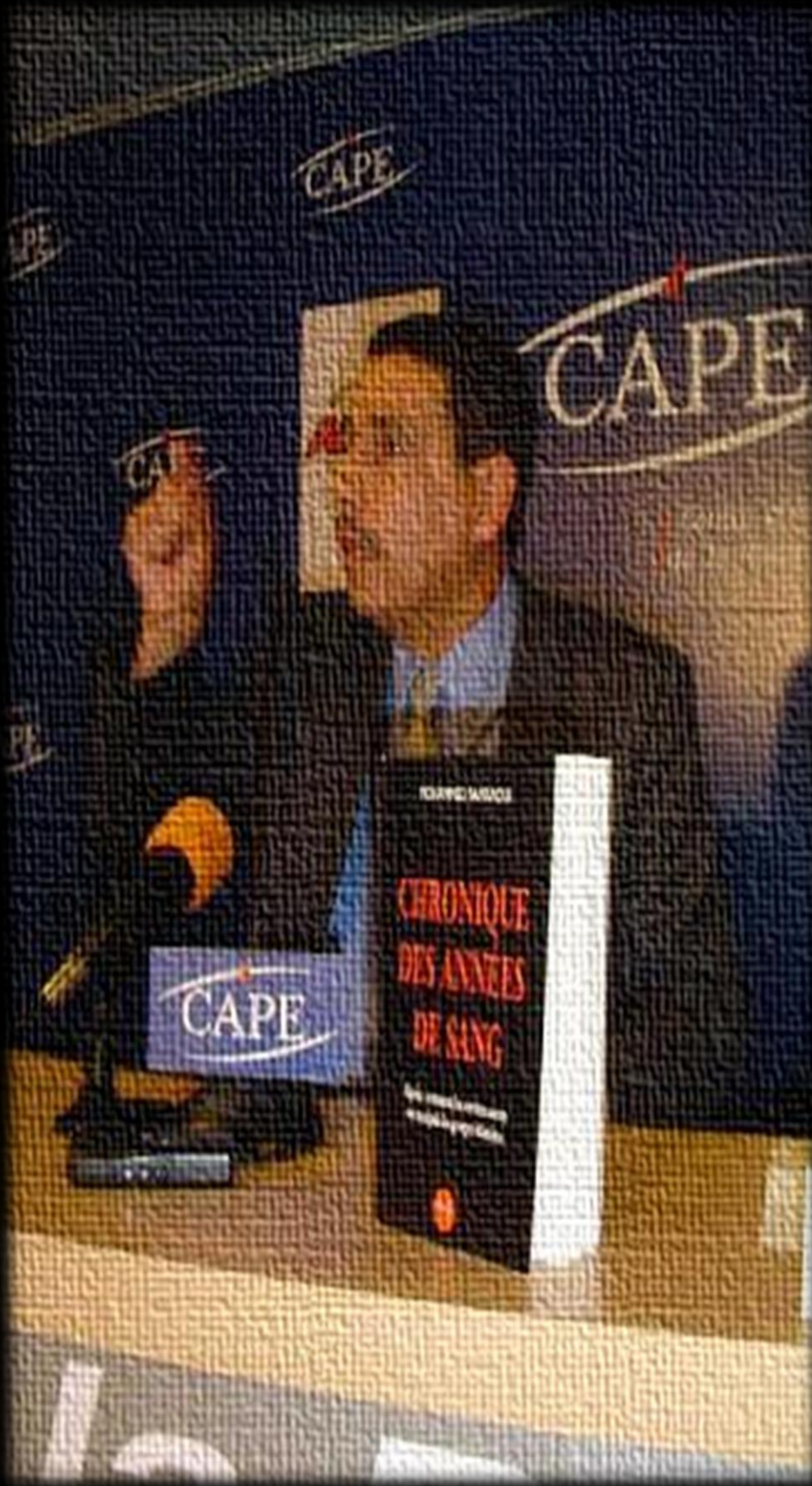


Chronique des années de sang

وقائع سنوات الدم

"يوجد نوعان من التاريخ:
تاريخ رسمي، كاذب و هو
التاريخ الذي لقنا إياه في
المدارس، و تاريخ سري،
يتعين علينا البحث عنه و فيه
تكمُن الأسباب الحقيقية
للأحداث، و هو تاريخ
مخجل حقاً.

هونري دوبلزاك Honoré DE
BALZAC "الأوهام الضائعة"



نبذة عن صاحب الكتاب: شده ج؟ صمخه الرمن:



العقيد محمد سمرأوي المدعو "الحبيب":
ولد سنة 1953 بمدينة عنابة. ضابط سامي
في المخابرات الجزائرية سابقاً. و عضو
مؤسس لحركة "رشاد" الجزائرية المعارضة
للنظام حالياً.

تخرج من قسم العلوم البيولوجية من جامعة قسنطينة عام
1976 حيث التحق بجامعة (ديجول) في فرنسا و حصل منها
على الماجستير في العلوم الكيميائية عام 1977، عمل بعدها
أستاذاً في جامعة قسنطينة حتى التحق بجهاز المخابرات عام
1978، تدرج بعدها في مناصب و مسؤوليات مختلفة حتى العام
1987 حيث حصل على دورة في الاستخبارات لمدة عام من
روسيا، عاد بعدها مسؤولاً أمنياً عن ولاية قالمة ثم انتقل إلى
القيادة العامة للمخابرات عام 1989 و في العام 1990 أصبح
رئيساً لقسم مباحث أمن الدولة في جهاز المخابرات و مسؤولاً
لإدارة الطوارئ، و لعب دوراً بارزاً في انقلاب يناير عام 1992
حيث كان نائباً للمسؤول الأمني عن الانقلاب، عين في نهاية
أغسطس عام 1992 مسؤولاً عن مكتب المخابرات الجزائرية في
ألمانيا بدرجة مستشار أول حتى الثاني و العشرين من أبريل عام
1996 حيث قرر اللجوء السياسي لإحدى الدول الأوروبية. و في
سنة 2007 أسس حركة "رشاد" رفقة عدد من المعارضين للنظام
الجزائري. في سنة 2003 ألف كتاب اسمه: (وقائع سنوات الدم)
يروى فيه شهادته على ما حصل في الجزائر عندما كان مسؤولاً
أمنياً فيها.

الفهرس

01	الفهرس
06	الإهداء
07	تمهيد
07	"العلاقة القوية" بين جهاز الأمن العسكري (أ.ع./SM) الجزائري و جهاز المخابرات الفرنسي (ج.م.ف./DST)
12	مقدمة
14	لماذا الانسحاب من الجيش؟
16	انحراف الإسلاميين
19	ابتكار الأطروحة الخارقة للعادة : "من يقتل من؟"
22	الأمن العسكري (أ.ع./SM) في قلب السلطة
27	/
27	1990-1991: الإسلامية الموجهة
27	1
27	زعزعة استقرار مولود حمروش
27	الـ(أ.ع./SM) و صدمة أكتوبر 1988
31	آمال حكومة حمروش و صعود الرج.إ./FIS)
34	صراع العصب في القمة
36	"الإصلاحيون" يقتلون !
39	ردود فعل رؤساء العصبة
41	التوقعات المقبوطة عن انتخابات جوان 1990
44	قضية "المقاومة الزائفة" في مسيلة
50	المنعطف الحاسم لصيف 1990
52	2

52	الانحرافات الأولى
52	سبتمبر 1990 تكوين قسم الاستخبارات والأمن (ق.إ.أ./DRS) الذراع العسكري للجنرالات "أصحاب القرار"
56	الهدف رقم واحد لمصالح الأمن هو إسلاميو الرج.إ.أ./FIS)
59	"المصدر الوحيد للسلطة هو الله"
61	مناشير إسلامية مزورة!
63	"مخطط العمل الشامل" للجنرال نزار
67	إنشاء هيكل غير قانوني في مديرية الجوسسة المضادة (م.ج.م./DCE)
69	إسلامي في خدمة الرج.أ.ع./SM!
71	3
71	1991، الرج.أ.ع./SM) يسيطر على الجماعات الإسلامية المتطرفة
71	كيف أحييت مصالح الأمن: الحركة الإسلامية الجزائرية (ح.إ.ج./1MIA)؟
75	سيارات مصالح الاستخبارات و الأمن: تحت تصرف الإسلاميين المتطرفين!!
78	الجيش بيني المخايبي "إرهابيي" المستقبل
79	إسلاميون منقلبون، و عملاء مزدوجون
83	قضية النقيب بوعمره و اختراق "الأفغان"
88	قسم الاستخبارات و الأمن (ق.إ.أ./DRS): يحضر لتأطير المقاومة في الجبال، ويستهدف المثقفين!
90	"شيطنة" (ج.إ.أ./FIS) و خلق الفوضى العارمة
95	4
95	انتخابات تحت الضغط العالي
95	اللعب المزدوج للجنرال توفيق
98	الإنذار الأول
100	المفاوضات الكاذبة بين (ق.إ.أ./DRS) و(ج.إ.أ./FIS)
103	جوان 1991 "الإضراب الانتفاضي" للرج.إ.أ./FIS)
106	إلقاء القبض على الشيوخ

111	سيد أحمد غزالي و الرج.إ.إ./FIS)
114	أمير سعودي في الجزائر بدعوة من (ق.إ.أ./DRS)
116	تجهيزات لا سلكية للمقاومة الإسلامية
118	قضية قمار
120	استفزات
121	//
121	"الجماعات الإسلامية للجيش": و العشرية الحمراء
121	5
121	1992 الينايريون يطلقون العنف الإسلامي
123	" أنقذوا الديمقراطية "
127	إجراءات تمهيدية
130	الانقلاب
134	قمع في كل الاتجاهات
137	عمليات شارع بوزرينة و الأميرالية
141	دوامه الحقد
144	"مؤامرة إسلامية" جد غربية!
148	بوضياف ضد الجنرالات
150	اغتيال الرائد جابر بن يمينة
155	6
155	(ج.إ.م./GIA) صنبة المخابرات 100%
156	موح ليفي أول "أمير" ل(ق.إ.أ./DRS)
159	في أصل الجماعات الإسلامية المسلحة
161	تجنيد (ق.إ.أ./DRS) للإرهابيين
164	تكوين (ح.أ.د.إ./MEI) "تحت الرقابة"

167	ضابط صف حوّل إلى أمير!
169	قضية تيليملي، و موت الرائد قطوشي
173	مهمة في باكستان
176	7
176	الهبجان القاتل 1992 – 1994
177	القطيعة
179	الإنذار الثاني
181	صانعة 1992، الحرب "ضد التخريب" تُغير إيقاعها
183	القتالون التابعون للعقيد إسماعيل
185	"طافرو" مركز عنتر
188	بشير طرطاف "وحش" بن عنون!
192	(م.ش.ج.ح/ج.ح/OJAL) فرقة الموت التابعة لـ (ق.إ.أ./DRS)
195	تكوين الميليشيات
198	مارس 1994 "الرعب يجب أن يغير معسكره" أو تأرجح الشناعة !!
204	8
204	جمال زيتوني إرهابي يعمل لحساب الجنرالات
205	كيف أصبح جمال زيتوني "أميرا وطنيا": للـ(ج.إ.م./GIA) صنيعة (ق.إ.أ./DRS) ؟
210	"جمال زيتوني رجُلنا"
213	(ق.إ.أ./DRS) يتخلص من زيتوني
216	9
216	"الجماعات الإسلامية للجيش" ضد فرنسا
216	طريقة الصدمة التي يطبقها (أ.ع./SM) في فرنسا
219	حالة علي توشنت و أولى شبكات الـ(ج.إ.م./GIA) في فرنسا
222	المناولة لصالح (ج.م.ف./DST)

223	"عملية الأحقوان"
226	جمال زيتوني ضد فرنسا!
228	"قضية شلبي" العجيبة!
231	قضية الأيرباص، قضية روما و اغتيال الإمام صحراوي
235	تفجيرات 1995
237	اغتيال رهبان تيبحيرين
241	10
241	شخصيات في مستويات عليا
241	اغتيال محمد بوضياف
250	اغتيال قاصدي مرباح
252	تصفية الضباط غير المنصاعين
253	ضربات دنينة في ألمانيا
257	محاولة اغتيال عبد القادر صحراوي و رابح كبير
259	إفساد كل محاولات الحوار
262	اغتيال الجنرال فضيل سعدي
265	الاغتيالات تتواصل
267	11
267	مفاتيح الحرب ضد الشعب الجزائري: المذابح و الاستهانة المطلقة بالحياة الإنسانية
269	"الرج.إ.م./GIA) تنظيم مضاد لحرب العصابات"
272	الأطوار الأربعة لاستراتيجية الرعب
276	كيف استطاعت آلة الحرب أن تشتغل!؟
279	الرشوة هي أساس وجود النظام
283	الخلاصة: أن الأوان لنقول كفى!
287	قائمة الاختراعات الأساسية المستعملة

الإهداء

إلى أمي التي لم أرها منذ شهر سبتمبر 1993، و التي أخشى ألا أراها أبدا بسبب الجنرالات
المجرمين الذين يحكمون الجزائر اليوم!

إلى روح الجنرال فضيل سعدي و العقيد عاشور زهراوي ، و كل من الرائدین فاروق بومرداس ،
و جابر بن يمينة ضحايا النذالة و الغدر ، و افتراء الجنرالات المفسدين و المفترسين!

إلى عبد الحي بليردوخ الصحفي الشجاع صاحب القلم الجريء الذي ضحى بنفسه لفضح و
محاربة محتالي الجمهورية و أشرارها.

إلى السيد محمود خليلي المناضل الصلب المقدم المدافع عن حقوق الإنسان الذي طالما
تعرض لضغط و تعسف أولئك الذين اغتصبوا السلطة في الجزائر...

إلى كل المدنيين و العسكريين الجزائريين و الأجانب الذين ذهبوا ضحية مؤامرات الجنرالات
ضد مبادئ و رموز ثورة أول نوفمبر 1954.

تكملة

"العلاقة القوية" بين جهاز الأمن العسكري (أ.ع/SM) والجزائري و جهاز المخابرات الفرنسي (ج.م.ف/DST)

ذات يوم من شهر سبتمبر سنة 1995، أفتح باب غرفة تقع في الطابق الأول من فندق "رينال" و هو نزل متواضع يقع في وسط مدينة بون، لألتقي من جديد برئيسي السابق الجنرال إسماعيل العماري المعروف بـ (إسماعين) الذي قدم متخفياً، و هو الرقم الثاني في جهاز المخابرات الجزائرية المعروف بالـ(أ.ع/SM).

إنه قصير القامة ذو وجه بزوايا حادة، و عيان سوداوان يعلوهما صلح متقدم، بدا لي مجرد أن رأيت أنه مصمم على اتخاذ قرار خطير، و قد كان بجانبه زميلاي الملحقان العسكريان السابقان بسفارة الجزائر بألمانيا، قدما هما كذلك خصيصا من الجزائر، و هما العقيدان رشيد لعلالي، و علي بن جده المكنى بـ "إسماعين الصغير" و كلاهما ضابطان في الأمن معروفان بإخلاصهما الكبير، و ولائهما للجنرال إسماعين...

من الوهلة الأولى و بدون مقدمة فاتحني هذا الأخير بموضوع ذلك الاجتماع "السري" المثير للاستغراب، طالبا مني تدبير عملية اغتيال معارضين إسلاميين جزائريين لاجئين في ألمانيا، هما السيدان: رابح كبير و عبد القادر صحراوي. و هما شخصيتان عموميتان و وجهان معروفان، صحيح أنهما معارضان للنظام الحاكم في الجزائر، و لكنهما لا يمثلان أي خطر يمكن أن يوضع في خانة ما يوصف "بالإرهاب".

و أمام إبداء اندهاشي من جدوى القيام بتلك العملية، أضاف إسماعين قوله: (ربما كتبرير لإقناعي) "يجب تصفية هؤلاء الأوغاد الذين يغرقون الجزائر في الدم و النار و يعوقون حصولنا على المساندة الدولية. إن شبح الأصولية، و قيام جمهورية إسلامية في الجزائر من شأنه أن يزعزع الاستقرار في

البلدان المغاربية قاطبة كما من شأنه -أيضا- أن يمثل قاعدة صلبة و منطلقا للهجوم على الغرب. و يبدو أن ذلك لم يقنع شركاءنا الأوروبيين و لذلك يجب إحداث هزة قوية توقف ضمائرهم، مثلما كان الحال مع الفرنسيين."

قلت: ماذا لو حدث طارئ؟

قال: اطمئن لن يلحقك أي أذى لو يطردونك من هنا سأعينك في منصب آخر

قلت: الدولة هنا دولة قانون و ليس عندكم أي حظ للنجاح و زيادة على ذلك لا يمكنكم الاعتماد "مثلما هو الحال في فرنسا" على أصدقائكم في "ج.م.ف/DST" أو وزارة الداخلية ليهبوا لمساعدتكم عند الحاجة، إن هنا في ألمانيا لا يوجد (باسكوا Pasqua) "وزير الداخلية" ولا (بوني Bonnet) "جهاز مكافحة التجسس" و لا(باندر Pandraud) أو (مارشيانى Marchiani).

قطعا إن رفضي هذا أجهض العملية و لكنه في الوقت ذاته مثل القطيعة النهائية و "الطلاق البائن" مع أصحاب القرار في الجزائر. و هو ما دفعني لاتخاذ قرار الانسحاب من الجيش بعد ذلك ببضعة أشهر.

و يجدر القول هاهنا أنه في الوقت الذي كنا نعقد ذلك الاجتماع في مدينة بون كانت فرنسا تهتز منذ أسابيع بموجة من العمليات المنسوبة إلى الإسلاميين، و التي كانت قد أسفرت عن عدد من القتلى و عشرات الجرحى، و رغم عدم توفري حينها عن معلومات دقيقة و قاطعة. فإني أشك في أن للجماعات الإسلامية "المُستغلة أو المدسوسة" منذ زمان من طرف نظيري في ال(أ.ع/SM) بباريس "العقيد حبيب" صلة بتلك العمليات!!

إن ال(أ.ع/SM) في فرنسا هو بالفعل أقوى في هذا البلد منه في ألمانيا كما أن له فيها تقاليد قديمة في مراقبة الجالية الجزائرية المهاجرة بالموافقة الصريحة للحكومة الفرنسية أيا كان لونها السياسي و خاصة من خلال مكاتب و فروع وداوية الجزائريين في أوروبا، و كذلك القنصليات الثماني عشرة الموزعة عبر التراب الفرنسي، و التي تضطلع بمهمة تأطير أفراد الجالية في مجموع النواحي داخل فرنسا.

لقد استطاع ال(أ.ع/SM) دائما أن يعتمد(في إطار أقل رسمية) على العديد من العملاء الذين يوجدون أساسا في مختلف مكاتب و ممثلات الخطوط الجوية الجزائرية، و كذلك في الشركة الوطنية للملاحة البحرية (ش.و.م.ب/SM)، و المركز الثقافي الجزائري بباريس، و الوكالة الجزائرية للخدمات الإعلامية، و في مسجد باريس كذلك، كما يعتمد ال(أ.ع/SM) في فرنسا أيضا على شبكة واسعة من الأشخاص و من أصحاب المهن و الوظائف المتنوعة (محامين، مسيري فنادق، أصحاب حانات، سائقي

سيارات الأجرة في كبريات المدن الفرنسية، كما يعتمد الجهاز أيضا على بعض "تجار الشنطة" من الذين يهربون بعض البضائع و المواد الممنوعة. مقابل تقديم تسهيلات لهم لدى مصالح الجمارك الجزائرية (...)

ابتداء من سنة 1993 كان يقدر عدد ضباط و ضباط صف (أ.ع/SM) و محافظي الشرطة في فرنسا (و بدون احتمال الوقوع في الخطأ) بمائة فرد عامل (ثم ما لبث هذا العدد أن أخذ في الارتفاع بعد ذلك بكيفية محسوسة)، و يضاف إلى هذا الرقم بضع مئات من المتعاونين و المخبرين. و بهذا لدينا فكرة عن المراقبة الممارسة على أفراد الجالية الجزائرية الموجودين على التراب الوطني الفرنسي، و كذلك مستوى تعاون الدولة الفرنسية ذاتها في هذا الخصوص، و هو بلا شك من الحالات النادرة في العالم التي يلاحظ فيها قبول دولة بوجود شرطة أجنبية (بمثل هذا العدد) على ترابها الوطني و بكيفية دائمة!!

و يمكن بالأحرى الحديث هنا ليس عن غض الطرف و القبول فحسب، بل على التواطؤ الصريح و الكامل الذي كان محوره الأساسي هو التعاون و التقارب الشديد بين جهاز المخابرات الجزائري و نظيره الفرنسي، و لقد أمتنت هذه العلاقة بصفة خاصة ابتداء من منتصف الثمانينيات و هي الفترة التي قدم فيها ضباط من (أ.ع/SM) (و من بينهم "إسماعيل العماري") خدمات جلية متعددة لنظرائهم الفرنسيين، و خاصة في قضية الرهائن الفرنسيين المحتجزين في لبنان، و كذلك أثناء العمليات التي هزت باريس سنة 1986، و هو الأمر الذي أكده بعد ذلك المدير السابق للمخابرات الفرنسية السيد "إيف بوني" في مذكراته¹ التي وصف فيها هذه "العلاقة القوية" التي تربط جهاز الأمن الجزائري بمصالح الأمن الفرنسية بقوله: "إن فرنسا جد محظوظة لأنها تستطيع الاعتماد على شريك كهذا، كفاء، و على دراية تامة بواقع الشرق الأوسط. إن مرشدنا في القضايا العربية هي الجزائر"² و يضيف قائلا: "لم يتكهن أحد بصعود التيار الإسلامي، و لا بالخطر الكبير الذي سيمثله بالنسبة للجزائر بل و لفرنسا أيضا، و لا يستطيع أحد أن يقدر كم سيتعين علينا أن نكون جد متعاونين[...] كنا في المرحلة

¹ إيف بوني Yves BONNET، مذكرات قائد من جهاز الاستخبارات الفرنسي (DST)، كالمان ليفي Calmann-Lévy، باريس 2000.

² نفس المرجع ص 320

محمد سمراوي

الأولى تتبادل الانطباعات و العموميات، ثم سرعان ما أصبح الحوار بيننا "عمليا" [...] و بالنسبة لهم لدينا بالمقابل معلومات دقيقة و موثوق بها عن معارضيتهم.³

"حوار عملي" إن هذه العبارة في لغة مصالح الأمن تعني القيام بعمليات مشتركة بل حتى تدبير مشترك "لعمليات دنيئة" [و بالفعل فابتداء من مطلع سنة 1992 والانقلاب الذي وقع في الجزائر، انتقل تعاون الجهازين نوعيا من مستوى "القضايا العربية" إلى الإشراف المشترك على الرقابة واستغلال عنف الإسلاميين الجزائريين في فرنسا، كما سيظهر ذلك في بعض المحطات التي سأوردها في هذا الكتاب (أنظر الفصل التاسع)]، لقد كان إسماعيل العماري الرجل الأساسي في هذه الشراكة إلى درجة أن علاقته بمدير جهاز الأمن الفرنسي كانت مباشرة وما تزال قائمة على أشدها حتى لحظة كتابة هذه السطور!

وعلى مستواي فإني أقدم هنا شهادة لإثبات متانة هذه العلاقة القائمة بين الجهازين : فأذكر أنني عندما كنت في منصبني في بون (ألمانيا) كثيرا ما سافرت إلى فرنسا بدون تأشيرة مع العلم بأنها كانت إجبارية على الجزائريين، وللتمكن من الحصول على الإعفاء منها كان يكفي لنظيري في باريس العقيد "الحبيب" أن يخطر المصالح المعنية كي تمنح لي رخصة خاصة من شرطة الحدود أتمكن بموجبها من الإقامة على التراب الفرنسي. وعند المغادرة أعيد الوثيقة في المطار ليختفي كل أثر لإقامتي على الأرض الفرنسية!

و بالتأكيد فإن هذه "العلاقة المتينة و المتميزة" بين المصالح الجزائرية و الفرنسية لا تعني بالضرورة أن هذه الأخيرة كانت على علم بأن المصالح الجزائرية سيصل بها الأمر إلى حد الإقدام على تفجير القنابل في باريس، لإرغام المسؤولين السياسيين الفرنسيين على التأييد بدون تحفظ لسياسة "الاستئصال" التي يمارسها جنرالات الجزائر ضد الإسلاميين على حساب عشرات الآلاف من القتلى منذ سنة 1992.

لكن، و مهما يكن من أمر فإن هذه العلاقة الخاصة قد لعبت بدون شك دورا أساسيا في هذه الحرب حتى و إن كانت المسؤولية الأولى تقع - قطعا- على رؤسائي السابقين الذين لم يترددوا في استغلالها إلى درجة تتجاوز في الحقيقة العنف الإسلامي إلى ما وراء ذلك، من تنفيذ مخططاتهم الجهنمية، و تحقيق

³ (نفس المرجع ص 339

محمد سمرأوي

أغراضهم الدنيئة، و إشباع نهمهم و نيل مآربهم في الثأر من كل ما يمت إلى الوطن و ثوابته و قيمه الثورية بصلة و ذلك هو الموضوع الأساسي الذي يتمحور حوله هذا الكتاب.

مقدمة

"يوجد نوعان من التاريخ: تاريخ رسمي، كاذب و هو التاريخ الذي نُقنا إياه في المدارس، و تاريخ سري، يتعين علينا البحث عنه و فيه تكمن الأسباب الحقيقية للأحداث، و هو تاريخ مخجل حقا"

هونري دوبلزك Honoré DE BALZAC "الأوهام الضائعة"

"كيف يمكننا إدراك هذا المفهوم البوليسي المجنون لحالة التعفن العام، و الفوضى العارمة التي تجعل بعض الضباط يفقدون رشدهم تدريجيا في تدهور أخلاقي و مهني من جراء اللجوء الآلي إلى التعذيب و القتل و ينحطون إلى هذا المستوى اللامعقول من القسوة؟! (...) وكلما غاص هؤلاء في هذه الهوة من الوحشية و الخساسة كلما تدهورت قدراتهم العسكرية المحضة (...) و كلما تدنت إمكانياتهم في المواجهة الفعلية لعدو محدد عل أرض معركة حقيقية، و أمام جنود منظمين مُحكمي القيادة، و يطلقون نيرانا حقيقية"

العقيد برودانسيو غارسيا Colonel Prudencio GARCIA⁴

⁴ برودانسيو غارسيا، El Drama de la autonomia militar ، دراما الحكم الذاتي العسكري، منشورات أليناسا، مدريد، 1995، هذا الكتاب الملفت للنظر لضابط إسباني متقاعد، خُصص لسلوك قوات الجيش الأرجنتيني تحت ظل ديكتاتورية الجنرال يورغ رافانيل فيدلا Jorg Rafael Videla (1976-1983)، نموذج قمعي مستوحى مباشرة من تقنيات الجيش الفرنسي إبان حرب التحرير الجزائرية (1954-1962) و هو نفس النموذج الذي استلهمه جنرالات الجزائر لـ(سنوات الدم) منذ 1992.

محمد سمراوي

أنا ضابط سام في جهاز المخابرات بالجيش الوطني الشعبي الجزائري (ج.و.ش/ANP)، شاركت في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الشاذلي بن جديد في شهر يناير 1992، كان لي دور في الحرب المعلنة ضد الشبكات المسلحة للأصوليين الإسلاميين في بداية التسعينيات، لأنني كنت أرى حينذاك أنه من واجبي المساهمة في عملية إنقاذ الوطن من الخطر الذي كان يتهدهد. غير أن تطورات الأحداث بعد ذلك أظهرت لي بكل وضوح أنني أقوم بدور المتواطئ مع جلادي الشعب الجزائري، كما أظهرت لي أيضا أنني لم أكن في حقيقة الأمر أشارك في الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري كما كنت أظن، وإنما كنت أدافع عن مصالح عصابة من الأشرار و المفسدين في الأرض، ليس لأعضائها هم سوى الحلم بالاستحواذ و بكل الوسائل (هدم، نهب، كذب) على مقدرات البلاد، و فرض إرادتهم التي لا تعدو كونها شكلا منحرفا و ملتويا من أشكال الحكم الشمولي!

لقد حاولت في بداية الأمر أن أستدل بالعقل، و أقنع رؤسائي بضرورة تغيير تلك الاستراتيجية التي تسير في الاتجاه المتعارض طولا و عرضا مع طموحات و مصالح الشعب الجزائري و التي لا يمكنها في النهاية إلا أن تسفر عن نتائج وخيمة على البلاد و العباد، و لما لم أجد أية أذن صاغية لرأيي اتخذت موقفا مغايرا منذ 1992، و ابتداء من سنة 1996 كنت من بين أوائل الضباط السامين في (ج.و.ش/ANP) الذين رفضوا مسايرة هذا الانحراف متخذا قرارا الحاسم و النهائي بترك العمل في مؤسسة أصبحت أداة قمع بين الأيدي الإجرامية لأعداء الشعب الجزائري الأبدي.

لماذا الانسحاب من الجيش؟

شعورا مني بواجب إظهار الحقيقة و تكريما لضحايا هذه الحرب التي لا أساس لها، قررت أن أفصح و أندد بكل أولئك الفاعلين الحقيقيين صانعي هذه المأساة الطاحنة و الفظيعة التي يعيشها وطني! إنها "حرب قذرة" بكل المقاييس قادها جنرالات عديمو الكفاءة متعطشون للسلطة، يتوارون عن الأنظار و لا يظهرون على المشهد الأمامي لإخفاء رداءتهم و بناء سلطتهم في الظلام على أشلاء أبناء وطنهم.

إن كل ما دونته هنا هو وقائع حقيقية أو تصريحات لأطراف مختلفة ذات صلة بهذه الأحداث، و التي كنت شاهدا مباشرا عليها من خلال القيام بمهامي الوظيفية أثناء حدوثها، لقد حرصت في ذكر هذه المعلومات على توخي أقصى درجات الدقة و التوثيق فيها، بحيث لا تترك مجالا يتسرب منه أدنى شك في مدى صحتها و مصداقيتها، و ما أمل من وراء ذلك إلا أن يساهم هذا الكتاب في إظهار الحقيقة التاريخية و إرجاعها إلى نصابها ناصعة دون أن تشوبها أية شائبة، إحقاقا للحق و إنصافا للتاريخ الحقيقي الذي لا ينتظر أن يكتبه أو يستسيغ سماعه المنحرفون من مغتصبي الأوطان و جلادي الشعوب. كما أمل في الحين ذاته أن يتمكن هذا العمل الموثق من أن يكون من ضمن وثائق الإثبات في محكمة محايدة و منصفة ستقام يوما لمحاكمة هؤلاء المسؤولين المجرمين المتسببين في هذه المأساة الفظيعة!

لقد انخرطت في صفوف (ج.و.ش/ANP) في شهر يوليو من سنة 1974، و بعد حصولي على شهادة مهندس في الكيمياء الحيوية سنة 1977 اجتزت دورة تدريبية لتكوين الضباط (من شهر أكتوبر 1978 إلى جوان 1979) و بعد تخرجي (و كنت الثاني على دفعتي) عُينت مدرس في مدرسة الأمن العسكري (جهاز المخابرات التابع للجيش و المعروف باسم "أ.ع/SM") الواقعة ببني مسوس (في ضواحي العاصمة)، و بعدها شغلت عدة مناصب دائما في (أ.ع/SM)، في قسنطينة ثم في قالمة، ثم في تيبازة.

بعدها (من مارس 1990 إلى 1992) عينت في الجزائر العاصمة كمسؤول عن مصلحة البحث و التحليل (م.ب.ت/SRA) في إدارة مكافحة التجسس، و بالموازاة مع هذه الوظيفة الأساسية كنت أعمل مدربا في مدرسة ضباط (أ.ع/SM) ببني مسوس، و كنت أيضا عضوا في إدارة حالة الحصار المعلنة في شهر جوان سنة 1991 ثم بعد ذلك في إدارة حالة الطوارئ ابتداء من شهر يناير 1992 (حتى و إن لم يعلن ذلك رسميا إلا في منتصف شهر فبراير كما هو معلوم)، و في صائفة 1992 و نتيجة حصول عدم تفاهم ببني و بين رؤسائي حول الطريقة التي مورست بها عمليات محاربة العنف المسلح طلبت إعفائي من مهامي الوظيفية غير أن طلبي قوبل بالرفض القاطع، و في ظروف سأعود إلى ذكرها بالتفصيل فيما بعد قبلت أخيرا تعييني في سفارة الجزائر بألمانيا، حيث شغلت من شهر سبتمبر 1992

محمد سمراوي

إلى غاية شهر يناير 1996 منصب الملحق العسكري، و في نفس الوقت المستشار المسؤول عن الفرع المحلي للـ(أ.ع/SM)، برتبة رائد ثم مقدم.

و بالرغم من الشكوك التي كانت تراودني منذ 1992، فقد كنت مقتنعا بأني أشترك في إنقاذ وطني، و لكنني و في سنة 1995 زال شكّي تماما أمام دلائل قطعية لا يرقى إليها الشك و أدركت المؤامرة التي تحاك ضد الشعب الجزائري.

و بدافع من ضميري و محض إرادتي اتخذت قرارا لا رجعة فيه بالقطيعة النهائية مع النظام القائم، و وضعت نفسي في خدمة الجزائر و ليس في خدمة عصابة من اللصوص لا يهتمها إلا الدفاع عن مصالحها الخاصة، و المحافظة على امتيازاتها التي لا تعرف الحدود، على حساب كل الأعراف و القيم، العصابة التي لا تتردد من أجل الإبقاء على تلك الأوضاع في إثارة الجزائريين و تحريض بعضهم ضد البعض الآخر، و اغتيال الأبرياء للإمساك بقبضة من حديد على الوطن، و رهن مصيره و وضع الأيدي على قدراته السياسية و الاقتصادية.

و نتيجة لمواقفي المغايرة التي أبديتها لرؤسائي فيما يتعلق بممارساتهم، تم استدعائي إلى الجزائر العاصمة في 26 يناير 1996.

لقد حاول رئيس جهاز الأمن الجنرال محمد مدين المعروف بـ "توفيق" أن "يشترى" سكوتي عارضا علي منصبا ضمن إطارات مؤسسته و مقترحا علي في الوقت ذاته ترشيحي لرتبة عقيد (مع العلم أن اسمي كان في الحقيقة مدرجا على لائحة المرشحين للرتبة في شهر يوليو 1996). و بحكم تجربتي الطويلة معهم، و خبرتي العميقة بهم كنت أعرف جيدا قيمة تلك الوعود، و لذلك لم أمكث في الجزائر سوى أسبوع واحد، بعد وصولي إليها في 4 فبراير، و قفلت عائدا إلى ألمانيا في 12 من نفس الشهر عن طريق خط الجزائر بروكسل، لقد كنت أعرف أن بقائي في الجزائر بقبول المنصب الجديد يعني حتما بالنسبة لي إصدار الأوامر لجزائريين لقتل جزائريين آخرين، و فرض المزيد من المعاناة و المآسي و الآلام على أفراد الشعب بالاعتقال و الإذلال. و هو ما كان يتعارض تعارضا كليا مع قناعاتي و ضميري، و يتناقض أيضا مع اليمين التي أديتها معاهداء الأبرار عند انخراطي في صفوف (ج.و.ش/ANP) على أن أظل ما حييت وفيما لهم و لمبادئهم السامية، كما لم أرد كذلك أن أخون شعارنا الثلاثي الرائع الذي شربناه و اقتنعنا به و طبقناه طوال سنوات التكوين و الخدمة ألا و هو " الإخلاص، الشجاعة، اليقظة".

لقد وقفت مليا أمام هذا الوضع و تساءلت عن كيفية تفادي المشاركة في هذه الحرب "المنافية للعقل"؟ هل أقدم استقالتي حسب اقتراح بعض الأصدقاء ؟ إن الإقدام على ذلك لم يكن ممكنا، ذلك أن

تقديم الاستقالة أثناء "حالة حرب" سيوضع قطعاً في خانة الفعل "الخيانة" و يتعرض صاحبه حتما للإعدام.

و كذلك، فإن العديد من الضباط النزهاء ذوي الضمير الحي و الحس الوطني و المهني الرفيع من الذين رفضوا التورط في المغامرة قد اغتيلوا جميعهم في ظروف غامضة. و في غياب إجراء أي تحقيق جدي فقد كان اغتيالهم دائماً ينسب إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (ج.إ.م./GIA) و يعلق على شماعتها الجاهزة المعدة لهذا الغرض!! في حين أن كل عمليات التصفية تلك كانت في الحقيقة مدبرة و مخططة من طرف رؤسائهم الأندال، تحت ذريعة امتناع هؤلاء الضباط عن تطبيق تعليماتهم الإجرامية أو أنهم من المحتمل أن يمتنعوا.

فكرت كثيراً في كيفية التصدي لانحراف هذه العصابة المجرمة فلم أجد أمامي أي خيار سوى الهجران البائن و الانسحاب من الجيش، و ترك الجمل بما حمل من أوزار، فاتخذت القرار الحاسم بالإقدام على طلب اللجوء السياسي (و حصلت عليه) في ألمانيا حيث أعيش منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا.

انحراف الإسلاميين

بصفتي قد عايشت الأحداث في قلب النظام، أستطيع أن أصرح بأن الحرب الطاحنة التي تمزق بلدي منذ 1992 هي أكثر تعقيداً مما تحاول أن تسمعنا إياه بعض التحاليل القادمة من أوروبا، و التي تقدم لنا هذه الحرب باعتبارها صراعاً ناشئاً عن تعارض بين عسكريين جمهوريين و متعصبين إسلاميين. فلهذا السبب أردت أن أساهم في إظهار الحقيقة للتاريخ دون أية مجاملة أو تحيز لهذا الطرف أو ذلك.

إني في هذه الشهادة أتهم و أدين قادة الجيش الذين يسرون و يستغلون العنف الذي تقوم به الجماعات الإسلامية منذ سنوات. قد يعتقد البعض أنني أتخذ موقف الدفاع عن (الجهة الإسلامية للإنقاذ) (ج.إ.م./FIS)، أو عن الإسلاميين، و لذلك أحرص منذ البداية هنا على التوضيح بأنني لم أنتسب على الإطلاق، في أي يوم من الأيام إلى أية منظمة سياسية، كما أنه ليس في نيتي على الإطلاق أن أنفي أو أبرر الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها بعض الإسلاميين، و التي وردت وقائعها مفصلة في العديد من الكتابات، و سواء كان مرتكبو تلك الجرائم أو لم يكونوا مستعملين و مغرراً بهم، فإنهم في كل الأحوال مجرمون، و يجب أن يحاكم مرتكبوها يوماً ليناووا جزاءهم. إذا كانت هناك حرب فحتماً يوجد هناك

طرفان متعارضان و متصارعان و هذان الطرفان في نظري هما الجنرالات من جهة و قادة (ج.إ.إ. FIS) من جهة أخرى، فلكل منهما دور و مسؤولية في إحداث المأساة الجزائرية الراهنة.

بعد الانتصار الذي تحقق للإيديولوجية الإسلامية ابتداء من سنة 1989 أخذ أصحابها يتوقون إلى تجسيد مبادئ و قيم الإسلام، محاولين في غالب الأحيان فرض ذلك بالقوة و بالتالي هي أخشن، و ليس بالإقناع و بالتالي هي أحسن. و بالرغم من أن قاعدة هذا الحزب كانت غير متجانسة إلا أن بعض قادة (ج.إ.إ. FIS) شجعوا هذا الانحراف التسلطي، و هو الأمر الذي أدى إلى ظهور تيار متطرف مناهض لأي تقدم أو مسايرة للعصر. و قد طور هذا التيار خطابا معاديا للديمقراطية يتجلى بوضوح في بعض الشعارات المرفوعة آنذاك " الديمقراطية كفر" أو " القانون الوحيد هو القرآن" أو "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول" و كان أصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى تطبيق الإسلام بالقوة و العنف، كإجبار النساء على ارتداء الحجاب أو إقامة الحدود الشرعية على العصاة و المخالفين. و كذلك أخذ الضريبة "الثورية" التي تحولت فيما بعد، خلال سنوات الدم، إلى "ضريبة الجهاد"، (إن هذه الفرقة المتطرفة من الإسلاميين هي التي دفعها الـ"ع. SM"، بالوسائل التي سنتحدث عنها فيما بعد، إلى الثورة و المجابهة، مخرجة معها شبيبة بكاملها إلى حمل السلاح و الالتحاق بالجبال و اتخاذ لغة العنف وسيلة وحيدة للتخاطب)، ثم ما لبثت الحسابات السياسية لقادة (ج.إ.إ. FIS) و تلاعبات مصالح الـ(ع. SM) و استفزازاتها فيما بعد أن جعلت الحركية المتولدة من هذا الحزب تسلك طريق المواجهة، مما أدى أكثر فأكثر إلى جعل أية فرصة أو إمكانية للتعايش غير ذات موضوع، أو قرار.

لقد حاول الرئيس الشاذلي بن جديد كثيرا أن يحقق نوعا من التوازن بحرصه الشديد على تحقيق المصالحة بين أصحاب الاتجاه الديمقراطي (بمن فيهم الموجودون داخل "ج.إ.إ. FIS") و الجنرالات "أصحاب القرار" المعادين للإسلاميين في آن واحد، علما أن الإسلاميين وعدوا بمحاسبة المسؤولين، و كانوا سيتولون أمر المراقبة على المداخل (التجارة الخارجية، و صادرات البترول و الغاز). و قد كلف الرئيس الشاذلي بن جديد تمسكه بموقفه التصالحي هذا، منصبه ذات يوم في 12 فبراير 1992.

ابتداء من هذا التاريخ المشؤوم، اتخذ جنرالات الظل من توقيف المسار الانتخابي و إلغاء نتائج دورته الأولى. ذريعة للزج بآلاف الجزائريين في أتون حرب أهلية فظيعة: جنون غير مسبوق يصيب الشباب الذين كانوا محرضين بعضهم ضد البعض الآخر من قبل نظام حكم مكيفيلي، في حين لم يكن هؤلاء الشباب يحملون جميعهم في حقيقة الأمر إلا بالحرية و العدالة و الكرامة!

إن الإسلام الثوري أو الحركي لم يبرز إلى الوجود هكذا من العدم. فالبؤس الاجتماعي و تهमيش النخب التواقفة إلى التقدم و مواكبة العصر و كذلك رفض أي مشروع مجتمع متماسك يسمح بتكوين تركيبة متناسقة تجمع بين القديم و الجديد و الأصالة و المعاصرة، يضاف إلى ذلك غياب الحرية و

الديمقراطية، و تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد في كل مكان و في مختلف المجالات. كل هذه العوامل و الظروف مجتمعة هي التي أدت خلال الثمانينيات إلى ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر. و من جهة أخرى وفي سياق جيوسياسي و تحول واسع و عميق للعالم (سقوط جدار برلين، أفول نجم الشيوعية، نهاية الحرب الباردة، و بالتالي نهاية عالم القطبين، و ظهور العولمة) كان بروز الحركة الإسلامية نتيجة منطقية كذلك لتدني مستوى "أصحاب القرار" الرئيسيين الذين لم يرفضوا تسليم المشعل للأجيال اللاحقة فحسب، بل أن فسوق "شبه النخبة" هذه التي تعيش على الريع قد عكس للمجتمع صورة نظام متعطرس تتخره الرشوة، و يشله الإهمال، و يقتله التمييز.

لم يدرك هؤلاء المسؤولون أو القادة أن وضع العالم قد انقلب جذريا رأسا على عقب، و أن الإسلام السياسي يفرض نفسه فرضا كبديل للهيمنة الأمريكية منذ انهيار الإمبراطورية الشيوعية. لقد كانوا يريدون مواصلة تسيير الأمور على الطريقة القديمة التي عفا عنها الزمن، و تجاوزتها الأحداث. و هذا ما يبرر عدم الفهم و الإدراك في البداية ثم الاندهاش بعد ذلك، و أخيرا المقاومة الشرسة لكل محاولات الإصلاح التي أعقبت "الانفتاح السياسي المراقب" منذ بداية 1989.

لقد لاحظت البلدان الأوروبية هذه التحولات دون أن تدرك المراهنات في الواقع، مترددة بين الرضى بما يعد به الانفتاح الديمقراطي و بين التوجس من إمكانية قيام ديكتاتورية إسلامية على أعتاب أوروبا. إن احتمال ظهور دولة دينية على النمط الإيراني هو أمر غير وارد فضلا عن أنه غير مقبول كذلك. و هذا كله ما يفسر تخاذل الحكومات الأوروبية، عندما ذهب الجنرالات بعيدا في ممارستهم للقمع و الاضطهاد ابتداء من انقلاب 1992.

إن هذا الانقلاب قد سار نحو الأسوأ في دعم سلطة الجنرالات، و بسط نفوذهم بصفة كلية على البلاد منذ ذلك الوقت، و هؤلاء الجنرالات هم : خالد نزار، العربي بلخير، محمد تواتي، محمد العماري، و شركاء آخرون. هؤلاء الذين يسمون عادة بعصابة "الفارين من الجيش الفرنسي" (ف.ج.ف/DAF)، حتى إن بعضهم كالجنرال محمد العماري، و محمد تواتي لم يلتحقوا بمراكز الجيش الوطني خارج الحدود الجزائرية إلا في سنة 1961 أي ببضعة أشهر فقط قبل الاستقلال، و لم يشاركوا قط في أية معركة ضد المحتل الفرنسي داخل الوطن أو خارجه!

و بصفة جلية فإن قسما كبيرا من قادة (ج.إ.إ./FIS) قد أخطئوا نتيجة قلة تجربتهم السياسية و انشغالهم في كبح جماح الجناح المتطرف داخل الجبهة الذي غالبا ما كان يُحرك من طرف جهاز (ال.أ.ع/SM)، و بذلك تكون (ج.إ.إ./FIS) قد شاركت بقسط وافر و بشكل كبير في إعطاء المبرر لجنرالات (ف.ج.ف/DAF)، و تمكينهم من النجاح في مناورتهم للاستئثار بالسلطة و بسط نفوذهم على البلاد و العباد!

ابتكار الأطروحة الخارقة للعادة "من يقتل من؟"

انطلاقاً من المذابح الفظيعة المرتكبة في خريف سنة 1997 بدأ الرأي العام العالمي أخيراً يعير اهتمامه للعديد من الملاحظين خاصة بعض المنظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، الصحفيين و خبراء الأزمة الجزائرية الذين كانوا يشكون منذ مدة في تورط قوات الأمن في أعمال العنف المنسوبة للإسلاميين. و لكن إلى ذلك التاريخ كان هؤلاء المنادون و المستصرخون كمن يؤذن في مالطاً!

إن تصور قيام قوات تابعة للجيش بارتكاب أو مساعدة من يقوم بارتكاب جرائم مماثلة، هو بكل تأكيد صعب التقبل و التصديق!! خاصة و أن هذه الأفعال قد بلغت في بشاعتها درجة لا يكاد يتصورها المرء فكيف يبلغ الخيال بالإنسان أن يتصور مواطنين بسطاء (بينهم أطفال، نساء و شيوخ طاعنون في السن) يُختطفون، يُشوهون، يُغتصبون، يُقتلون، يُذبحون. بتحريض من أولئك الذين يفترض أن يكونوا حماة و منقذهم من ذلك؟

و مع ذلك، كما سنرى، فإن كل المناورات و الألاعيب السابقة لأعمال العنف التي قام بها الإسلاميون، و التي كنت شاهداً عليها، كانت مؤشراً مسبقاً لهذه الفظائع و الشناعات. فمن المؤكد و بصفة خاصة أنه منذ سنة 1992 حتى سنة 1996، قامت جماعات إسلامية مستقلة بارتكاب جرائم و فظائع مريعة، و لكن القسم الأكبر من الاغتيالات و المذابح الجماعية المنسوبة إلى الإسلاميين منذ سنة 1992، و بصفة أخص منذ سنة 1997 هي في الحقيقة أعمال مباشرة أو غير مباشرة قام بها رجال تابعون نظامياً لهياكل الأجهزة الأمنية!!

إن هذا الموضوع هو الذي سأنكب على توضيحه و البرهنة عليه عبر فصول هذا الكتاب، كما أشرت في المقدمة، و ذلك بهدف المساهمة في إظهار الحقيقة الخاصة بهذه "العشرية الحمراء" المتميزة بأرقام مفرزة تتمثل في 200 000 قتيل و 1200 مفقود و عشرات المراكز للتعذيب (بمقياس "صناعي")، 13 000 معتقل 400 000 لاجئ و أكثر من مليون مُنقل أو نازح. و نتج عن هذه النكبة التي ضربت اقتصاد البلد إفقار جزء كبير من أفراد الشعب (البطالة مست أكثر من 30% من الأفراد العاملين. و من خلال تقديرات بعض المنظمات الدولية غير الحكومية فإن حوالي 15 مليون من أفراد الشعب الجزائري يعيشون تحت عتبة الفقر، و هو أمر متناقض تماماً مع واقع بلد بمثل غنى الجزائر)، كما ظهرت من جديد أمراض سبق القضاء عليها منذ عشرات السنين (التيفوئيد، السل، الطاعون) و تفشي آفات اجتماعية بصفة عامة (الرشوة، اللصوصية، الدعارة، الانتحار).

إن هذا الكتاب يهدف - إذاً - إلى الحيلولة دون وقوع تزييف آخر، و تشويه جديد لتاريخ الجزائر، على غرار ما حصل بالنسبة لتاريخ حرب التحرير، الذي أعاد كتابته دجالون جعلوا أنفسهم أبطالاً.

ذلك لأن الرأي العام العالمي ما يزال بعيداً جداً عن التصديق بالمدى الواسع الذي بلغته التلاعبات و المناورات الشيطانية التي قام بها (أ.ع/SM) [هذا الشعار الأسطوري الذي لم يتبدل رغم كل التغييرات التي طرأت على التسمية كـ "المديرية المركزية لأمن الجيش" (م.م.أ.ج/DCSA) و "المندوبية العامة للتوثيق و الأمن" (م.ع.ت.أ/DGDS) و التسمية الأخيرة منذ سبتمبر 1990⁵ و هي "قسم الاستخبارات و الأمن" (ق.إ.أ/DRS) و بصفة خاصة تلك التي تهتم بالأخبار و الإعلام عن أحداث الحرب و التي تُستبدل بها تلقائياً، و بمهارة فائقة أخباراً مشوهة "على المباشر".

و لعل التجسيد الأكثر إثارة للعجب و الدهشة لهذه السياسة التشويهية المنقطعة النظير هو بدون شك ذلك الابتكار العجيب لأطروحة " من يقتل من؟" في أواخر سنة 1997. فبعد المذابح الرهيبة المرتكبة في ضواحي العاصمة صمم المناضلون الجزائريون لحقوق الإنسان و المنظمات الدولية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان على المطالبة من جديد، بلجنة تحقيق دولية مستقلة لتسليط الضوء على الشكوك المخيمة حول تورط قوات الأمن في أعمال العنف المنسوبة إلى الجماعات الإسلامية. و

⁵ (إن (أ.ع/SM) منحدر من (المالف/MALG) مصالح الاستخبارات ل(ج.ت.و/FLN) و الذي حُل سنة 1962 غداة الاستقلال؛ حاضراً كلياً منذ ذلك الوقت داخل كامل دواليب الدولة و الحزب (إبان فترة الحزب الواحد و الذي كان يخدمه كشرطة سياسية)، لقد أعيدت هيكلية الأمن العسكري سنة 1980 تحت اسم (م.م.أ.ع/DCSM) المديرية المركزية للأمن العسكري، و التي تركت مكانها سنة 1983 لـ (م.ع.و.أ/DGPS) المندوبية العامة للوقاية و الأمن التابعة لرئاسة الجمهورية، و التي عُيرت بدورها بعد "موجة" الديمقراطية لأكتوبر 1988، بالـ (م.ع.ت.أ/DGDS) المندوبية العامة للتوثيق و الأمن التابعة دائماً لرئاسة الجمهورية و ليس لوزارة الدفاع الوطني. و لقد حُلّت (م.ع.ت.أ/DGDS) رسمياً في جوان 1990 بدون أن يلحق ذلك أي تأثير على عناصرها، فعاليتها و وسائلها، و في سبتمبر 1990 (و سأعود إلى هذا) أصبح الأمن العسكري (ق.إ.أ/DRS) قسم الاستخبارات و الأمن، موضوعاً تحت إمرة الجنرال محمد مدين المدعو "توفيق"، و بالرغم من مرور الزمن و تعاقب الأجيال و التغييرات الطارئة على التسمية إلا أن اسم الأمن العسكري (أ.ع/SM) ما يزال دائماً متداولاً، لأنه ينتمي إلى اللاشعور للإطارات و المواطنين، مسجلاً بسنوات من الرعب و القمع.

في هذه المرة بدأ صوتهم يسمع من "المجموعة الدولية" إلى درجة أن الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية جيمس روبين قد صرح يوم 05 يناير 1998 بأن حكومة بلاده ترغب في لجنة تحقيق دولية لمعرفة المسؤولين عن ارتكاب هذه المذابح و مدبريها⁶.

أمام هذا التهديد قامت مصلحة الدعاية في (ق.إ.أ./DRS)⁷ بابتكار شعار في غاية الفعالية و الخطورة، حيث قامت باستعمال عملاتها الإعلانية في الجزائر و في الخارج (و خاصة في فرنسا حيث يزيد عددهم عن الحاجة) للترويج و الإيحاء بأن هذه المنظمات الدولية و الشخصيات التي تساندها يجروون على طرح تساؤل "من يقتل من؟"، مع العلم أن هذه الصيغة في الحقيقة لم يسبق على الإطلاق أن استعملها المدافعون عن حقوق الإنسان (...). و هو التساؤل الذي وصف تلقائيا "بالبذاءة" (و هو التعبير نفسه الذي استخدمه بصفة خاصة كل من الفيلسوفين الفرنسيين اندري كلوكصمن، و بيرنار هنري ليفي)، لوصف تلك العبارة؛ " ذلك أن كل هذه الجرائم، كانت قد أعلنت الجماعات الإسلامية المسلحة مسؤوليتها عنها"، ناسين بكل تأكيد التحقق من وجود هذه الاعترافات أصلا، و إذا ما وجدت بالفعل التأكد من صحتها!

و نلاحظ خلال السنوات اللاحقة، و حتى اليوم، أن كل من يشكك في دور قوات الأمن في الاغتيالات و المذابح التي ما يزال حتى الآن يكتنفها الغموض و تحوم حولها الشكوك.. نجدهم يلصقون به فورا و بصفة تلقائية تهمة "نصير أطروحة من يقتل من؟" [إن ما يجب أن يُعرف هو أن مصلحة الدعاية التابعة لـ(ق.إ.أ./DRS) و صحافة معروفة بعينها مكلفين خصيصا بمتابعة و كشف أي محاولة للتشكيك في مصداقية الخطاب الرسمي. و إن أقل تلميح أو أبسط تساؤل و لو محتشم في هذا الخصوص

⁶ ديلي براس بريفيغ *Daily Press Briefing* ، أنجزه مكتب المتحدثين *Office of the Spokeman* ، لإدارة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، 6 يناير 1998.

⁷ إبان كل فترة "الحرب الجزائرية الثانية" و إلى يومنا هذا، لعبت هذه المصلحة دورا رئيسيا في تشويه المعلومات، كانت تسمى "مصلحة الصحافة والتوثيق"، ثم أصبحت في يناير 1993 "مصلحة العمل النفساني" يقودها العقيد جيلالي مراو المدعو "صالح" ثم العقيد المشؤوم طاهر زبير المدعو "الحاج" (هذا الأخير عوض بالعقيد فوزي نهاية 2001).

يدان في الحين و يتهم "بمحاولة تبرئة الإسلاميين من جرائمهم"، و ذلك لتأكيد و ترسيخ التفسير الرسمي السائد للصراع، و المتمثل في شرعية الحرب التي يخوضها الجيش الجمهوري اللاتكي ضد "مجانين الله الإرهابيين".] و قد أتاح هذا التبسيط للأمر، تبرير كل الجرائم، و ذلك بحصر هذه المأساة في صراع ثنائي مخادع بين بعض أطرافه المحركة، و التغاضي عن أطراف أخرى لا تقل أهمية، ابتداء من الشعب ذاته!

إن هذه الممارسات التي تغذي الخلط و الإبهام قد بلغت في تفننها من الإتيقان ما يجعل الشك يساور أكثر الناس حنكة و فطنة و دراية. و هكذا ليوهما الرأي العام بأن هذه المذابح المرتكبة في حق المدنيين قد تمت بالفعل على أيدي الإسلاميين... قام (ق.إ.أ./DRS) بضبط آلية جهنمية لا تكاد تخطئ الهدف و يتمثل هذا "الاختراع الشيطاني" في إدراج إسلاميين حقيقيين ضمن مجموعات (مُشكّلة) من تلك الوجوه الإسلامية و عناصر من وحدات الأمن، و تكلف هذه المجموعة بتنفيذ العمليات المبرمجة في الزمان و المكان المحددين... (و يتعلق الأمر هنا بأفراد من الإسلاميين كانوا قد أُلقي عليهم القبض من قبل، و تم إكراههم، سواء تحت التعذيب أو إغراؤهم بتقديم وعود لهم بالتخفيف، أو الإعفاء من جرائم ثابتة ضدهم... و النتيجة هي إرغام هؤلاء أو أولئك على التعاون مع القوات الخاصة المكلفة بتنفيذ العمليات، و ساعة ارتكاب المذبحة يأمر المسؤولون بتجاوز المنازل الأولى من الحي أو القرية المستهدفة، و يعتمدون عدم قتل أهلها، كي يتخذوا منهم في اليوم التالي شهود إثبات على أنهم رأوا بأعينهم سير العملية من البداية إلى النهاية، و أنهم تعرفوا، بما لا يدع مجالاً للشك على إسلاميين يتقدمون المجموعة المهاجمة التي ارتكبت "المذبحة".

و لا داعي للإشارة هنا أن وجوه هؤلاء الإسلاميين "لدليل دفع التهمة" تكون طوال الليل مكشوفة بينما تظل وجوه بقية عناصر المجموعة المجرمة من قوات الأمن كلها ملثمة!!

و هكذا فإن حبك الأمور بهذه الكيفية الشيطانية هو الذي جعل أطروحة "من يقتل من؟" تأتي أكلها و تحقق النجاح المأمول لها في نظرهم!

الأمن العسكري (أ.ع/SM) في قلب السلطة

أذكر و أنا أختار الـ(أ.ع/SM) و لحظة انخراطي في (ج.و.ش/ANP) في يوم 7 من شهر يوليو 1974، و كنت أبلغ حينها واحدا و عشرين سنة، كان طموحي و غايتي أن أقدم مساهماتي المتواضعة في بناء دولة قانون قوية، ديمقراطية، مؤسسة على مبادئ و قيم نوفمبر (مبادئ و قيم

مفجري ثورة التحرير في الأول من نوفمبر سنة 1954) و احترام الحريات و اختيارات الشعب. و مع الزمن و بفعل الوظائف و المسؤوليات التي كان لي شرف تقلدها، و مع التجربة و الخبرة التي توفرت لدي على مدى سنوات الخدمة التي نيفت عن العشرين سنة، أستطيع أن أجزم و بكل تأكيد أن (ال.أ.ع/SM) هو "قلب" السلطة في الجزائر!

انه دولة حقيقية داخل دولة، يتمتع بصلاحيات و إمكانيات و وسائل لا حدود لها. و لقد اكتسب هذا السلك من الأمن بحق شهرة "صانع الملوك" لأن "المصالح" كما نسميها، هي التي كانت تُعين أو تُعزل المديرين العامين للمؤسسات العمومية، الولاية، القنصل و السفراء، نواب البرلمان و الوزراء و حتى رؤساء الجمهورية !!

غير أنه و لسوء الحظ تأكدت خلال سنوات التسعينيات من حقيقة أخرى، و هي أنها بدلا من أن تضع هذه المؤسسة إمكانياتها الهائلة و وسائلها الضخمة في خدمة البلد و الشعب أصبحت توجهها ضد الجزائر و الجزائريين. إن رؤساء (ق.إ.أ./DRS) محمد مدين، و إسماعيل العماري، وكمال عبد الرحمان، و تحت ذريعة إنقاذ الوطن من "التهديد الأصولي" قد نظموا بالتواطؤ مع أعضاء عصابة الجنرالات و بعض "الدمى المدنيين" عملية نهب ثروات البلد و ارتكاب جرائم بشعة ضد مواطني بلدهم، فلم ينجو منهم لا الإسلاميون و لا الديمقراطيون و لا المثقفون و لا حتى العسكريون. فالشعار الوحيد لهؤلاء المفترسين هو تسيير البلد على هواهم و حسب أمزجتهم المتقلبة، دون قبول أي شكل من أشكال الاحتجاج!!

فابتداء من سنة 1988، و بصفة خاصة بعد 1992، ثلاثون سنة بعد انتهاء حرب تحرير بلدهم عرف الشباب الجزائري معسكرات الاعتقال (المسماة كناية "بالمراكز الأمنية") في الصحراء، كما عرفوا الاختطاف، و الاستخدام الواسع للتعذيب (المستعمل بكيفية تلقائية لابتزاز المعلومات – أو خاصة لإذلال المعتقلين) و كذلك التصفيات الجسدية و الاغتيالات السياسية (محمد بوضياف، قاصدي مرباح، عبد الحق بن حمودة، عبد القادر حشاني) المحاكم الخاصة، حظر التجول، "مواطني الدرجة الثانية"⁸

⁸ هذا المصطلح المستعمل في الشارع العاصمي للإشارة إلى المجالس المعينة و سكان إقامات الدولة لأصحاب السلطة (كالمكان المعروف بنادي الصنوبر) و هو يشير إلى النظام الذي أقامته فرنسا الاستعمارية سنة 1947، القاضي بإنشاء هيئة ناخبين من "الدرجة الثانية"، مخصص للأعيان "الأهلين"، و بلا شك فإن أصحاب "الدرجة الأولى" كانوا هم المستعمرين الفرنسيين (حيث يحتسب صوت الواحد منهم بعشرة أمثاله من "الأهلين").

الميليشيات، و "جماعات الدفاع الذاتي (ج.د.ذ./GLD)" كل ذلك يذكر الجميع بممارسات جيش الاحتلال (تجنيد، استخدام الجنود الإضافيين كالحركي، المخازنية، القومية) فلا يستغرب -إذن- إذا اعتقد الجزائريون و هم يشاهدون ذلك بأعينهم و يلمسونه بأيديهم أن سياسة جنرالات اليوم هي امتداد أو استمرار لتلك السياسة التي مارسها عساكر الاحتلال في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي !!

لا يمكنني أن أسكت و ليس لي الحق في ذلك، لأن السكوت يعتبر تواطؤا مع هذه السلطة المجرمة، و لذلك فإن قصدي الأساسي في تأليف هذا الكتاب هو تقديم شهادتي على أحداث محددة بعينها، قد عايشتها كفاعل منفذ أو كملاحظ منتبه، و إنني أقوم بهذا عن قناعة تامة، شعورا مني بالواجب، و بنزاهة القصد، لكي لا يُزور تاريخ الجزائر المعاصر من طرف الدجالين و المتآمريين الدمويين، كما أقوم بهذا العمل كذلك وفاء لذكرى العديد من هؤلاء الذين ذهبوا ضحية الجريمة المخططة في هذه العشرية، و هذا بأمل أن تساعد مساهماتي المتواضعة هذه على استرجاع الشعب الجزائري سيادته و حرية و استقلاله الذي دفع من أجل الحصول عليه ثمنا باهضا!

سيطرق هذا الكتاب إلى اختراق (ج.إ.إ./FIS) كهيكل سياسي، و زعزعة استقرار الوزير الأول مولود حمروش (المبادر الصادق لإجراء الإصلاحات الاقتصادية، في 1990 و 1991، كما سيطرق أيضا إلى تكوين "النواة الصلبة" للحركة الإسلامية الراديكالية في الجزائر، و كذلك توقيف المسار الانتخابي (في يناير 1992) و الذي كان يستهدف بالدرجة الأولى "إطلاق العنان" للعنف، و قيام مصالح المخابرات بتكوين الجماعات الإسلامية المسلحة و عملهم كحلفاء للسلطة، حيث أنه و في هذه السنوات بالذات (1990-1991) كما سأبينه، أخذت تتجذر البذور الأولى للمأساة المفجعة التي أدمت الجزائر و ما تزال تطيل نزيها إلى اليوم !

سأطرق كذلك و بأكثر دقة ممكنة لدور هذه "الجماعات الإسلامية للجيش" و هي التسمية التي أطلقها عليها الشارع الجزائري (الذي لم يعد مغفلا منذ زمن طويل) سأفصح دورها في المذابح و الاغتيالات الأكثر مشهديه و شناعة و كذلك تصفية الشخصيات السياسية، و العسكرية، و سأذكر توجيههم و استغلالهم من طرف رؤساء الـ(أ.ع./SM) في صيانة "الحرب القذرة" و القيام بمحاولات اغتيال معارضين في الخارج أو استعمالهم كأدوات ضد "المصالح" الفرنسية، و خاصة ما يتعلق بالتفجيرات المأساوية التي وقعت في باريس سنة 1995.

إن القارئ غير المطلع و غير المحنك سيفاجأ عند قراءة هذه الصفحات بالطابع المعقد، و المدى الصعب التصديق، الذي بلغه هذا الاستخدام و التلاعب مع أنه في الحقيقة واقع مؤكد و مثبت بالأدلة القطعية. و لكن ما يجب أن يُعرف هو أن هذه الممارسة التي يقوم بها رؤساء الجيش، و المصالح التي توجه سياسة البلد منذ 1988، لا يمثل في الحقيقة ابتكارا أو شيئا جديدا بل هو يندرج ضمن تقاليد

"عريقة" في التسيير السياسي بواسطة "الضربات الدنيئة" تقاليد تعود إلى استقلال الجزائر سنة 1962، بل تعود إلى سنوات حرب التحرير !! و حتى لو لم يكن ذلك من أهداف هذا الكتاب، فيجب التذكير بأن السلطة الفعلية أو الحقيقية كانت قد صودرت بالفعل منذ سنة 1962 من طرف كمشه من الضباط تكونوا في مدرسة المخابرات السوفياتية (كاجيبي/KGB) و الذين اتخذوا من أساليب التلاعب و المناورة الطريقة الأنجع للتحكم في نزاعاتهم الداخلية و السيطرة على الشعب، "فأصحاب القرار" اليوم و من خلال استغلالهم للعنف الإسلامي كتغطية "لإرهاب الدولة" لم يقوموا إلا بمواصلة العمل المتماذي في استعمال الطرق و الأساليب التي ورثوها عن أسلافهم.

و أخيرا، يجدر بي أن أذكر هنا أن إعداد هذا الكتاب لم يكن بالأمر السهل و قد زاد في صعوبته لجوئي إلى بذل جهود مضمينة للتذكر، كي أستحضر الأحداث التي وقعت منذ أكثر من عشر سنوات، حيث لا مفر من وجود بعض الثغرات، لقد اخترت توخي الدقة بقدر الإمكان إلى درجة أنني تجاوزت عن ذكر بعض الأسماء و التواريخ التي لم أكن متأكدا منها، و التزام هذه الصرامة في نظري هو احتياط لا بد منه حتى لا أترك أية ثغرة، و بالتالي أية فرصة للجنرالات، و عملائهم، كي يلقوا بظلال الشك، و فقدان المصادقية على ما أذكره من حقائق قاطعة، و يصفونها "بالقذف" و ذلك لأنني مثل العديد من الذين عايشوا "سنوات الدم" و قطعوا الصلة معها و هم اليوم لاجئين يستحيل علي ماديا حتى لحظة كتابة هذه السطور، أن أبرهن و أثبت تلقائيا بالمعنى القضائي للكلمة – مجموع الوقائع التي انقلها، في حين أن الطاعنين في أقوالي هم في موقع يسمح لهم "بفبركة" و تليفق أية أدلة و إحضار أي شهود!! فلهذا اخترت ألا أحدد بالاسم و لا أذكر إلا الفاعلين المؤكدين في هذه الحلقات المأساوية، لأنني أعرف أنهم إن غامروا في رفع دعوة ضدي أمام العدالة الفرنسية بتهمة "القذف" فسأكون قادرا حينها على تقديم "عرض من الأدلة" لن يستطيع محاموهم أن يدحضوها أبدا!!

آخر تدقيق: إنني أعرف مسبقا أن هذه الصفحات ستعرض للنقد الشديد من "أصحاب القرار" في الجزائر، بواسطة مصالح العمل النفساني التابعة ل(ق.إ.أ./DRS) و أدواتها الإعلامية المعروفة. و قد سبق و أخطرت بذلك بعدة طرق و خاصة في الثالث من شهر يوليو سنة 2002، أثناء الإدلاء بشهادتي أمام الغرفة 17 للمحكمة العليا بباريس، لصالح الضابط السابق في القوات الخاصة الجزائرية الحبيب سوايدية الذي كان متابعا قضائيا بتهمة "القذف" من طرف وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار،

بسبب الحديث الذي أدلى به للقناة الفرنسية الخامسة ضد "أصحاب القرار" في الجزائر على إثر صدور كتابه "الحرب القذرة"⁹.

بعد الإدلاء بشهادتي صرح الجنرال خالد نزار للعدالة بقوله "إن السيد سمراوي غادر الجزائر منذ 1992، بعد ستة أو سبعة أشهر من توقيف المسار الانتخابي... فبعد 12 سنة من الوضع القائم في الجزائر توجد هناك تطورات و لا أظن أن السيد سمراوي ملم بكل العناصر"¹⁰. و ألاحظ هنا عابرا أن السيد خالد نزار تحدث سنة 2002 عن "12 سنة" فهو يعتبر إذن أن الوضعية التي كان هو أحد المسؤولين أثناءها، قد بدأت سنة 1990 و ليس منذ انقلاب 1992. هنا يكمن أحد مفاتيح فهم خلفيات الفاجعة التي يعيشها وطني منذ ذلك التاريخ!

فهذه إذن مسائل جوهرية سأحاول أن أتناولها بالتفسير في هذا الكتاب، خاصة و أنني أعتقد بأنني قد أجدت "الإلمام بكل العناصر" التي يتحدث عنها السيد نزار، و أترك الحكم للقارئ.

⁹ (حبيب سوايدية، الحرب القذرة *La Sale Guerre*، "لا ديكوفارت *La Découverte*" باريس 2001، لقد خسر الجنرال نزار قضية القذف تلك. النص الكامل لوقائع هذه المحاكمة التي دامت أكثر من خمسة أيام، نشرته "لا ديكوفارت *La Découverte*"؛ بعنوان حبيب سوايدية، محاكمة "الحرب القذرة" *La Sale Guerre* "Le Pocès de"، باريس 2002.

¹⁰ (حبيب سوايدية محاكمة "الحرب القذرة" نفس المرجع السابق ص 245.

I

1990-1991: الإسلامية الموجهة

1

زعزعة استقرار مولود حمروش

في شهر مارس من سنة 1990 بعد مروري سريعا على نيابة مديرية مكافحة التجسس، عينت رئيسا "لمصلحة البحث والتحليل" (م.ب.ت/سرا) التابعة "للمندوبية العامة للتوثيق و الأمن" (م.ع.ت.أ/دغذس)، و هي إحدى فروع جهاز ال(أ.ع/سم) الجزائري، كانت البلاد حينئذ في حالة غليان، و رؤساؤنا بصدد العهد إلينا بمهام جد خاصة لمواجهة هذه الحالة المستجدة. و لكن قبل أن أشرع في تفصيل ذلك يتعين علي أن أعود إلى الوراء لمعرفة المناخ الذي كان يسود صفوفنا حينذاك.

ال(أ.ع/سم) و صدمة أكتوبر 1988

في شهر نوفمبر 1987، قام رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد (بايعاز من رئيس ديوانه الجنرال العربي بلخير "الذي ستكون لي فرصة العودة إلى الحديث عنه بالتفصيل") بإعادة تنظيم جذري لجهاز ال(أ.ع/سم)، العمود الفقري للسلطة منذ استقلال الجزائر سنة 1962. حيث تم تقسيم الجهاز إلى كيانين مختلفين تماما و عمليا منفصلين هما: "المندوبية العامة للوقاية و الأمن" (م.ع.و.أ/دغذس) تابعة

لرئاسة الجمهورية، قد أسندت إلى الجنرال مجدوب لكحل عياط (الذي كان يسير الـ"أ.ع/SM" منذ 1981) و"المديرية المركزية لأمن الجيش" (م.م.أ.ج/DCSA) أصبحت منذئذ مسيرة من طرف الجنرال محمد بتشين، و هذا الجهاز كان يتكلف خاصة و حصرا بالمسائل العسكرية.

كانت مهمة (م.ع.و.أ./DGPS) تتمثل في محاربة التجسس، و الأمن الداخلي، و"الوقاية الاقتصادية"، بهدف مكافحة الآفات التي كانت تنخر المجتمع، و خاصة الاختلاسات، الرشوة، نهب أموال الدولة، و كذلك التكفل بمتابعة إنجاز الصفقات العمومية و مراقبة الشركات الأجنبية في الجزائر. و بعبارة مجملية فإن كل ما يخص الحياة المدنية كان يدخل ضمن صلاحيات هذا الجهاز.

إن "لكحل عياط"، و "بتشين"، على الرغم من أنهما لا ينحدران من جهاز الـ(أ.ع/SM) و لم يكن لديهما مؤهلات خاصة في مجال الاستخبارات فكلاهما معروف بكونه عسكريا جيدا، و يكاد مسار خدمتهما العسكرية يكون مماثلا: قيادة لواء ناحية عسكرية، لكن لكل واحد منهما طابعه الخاص.

كان الجنرال لكحل عياط المنحدر من عائلة ميسورة الحال من عين رقادة بالقرب من واد الزناتي، محترما جدا، رجل مرح، يتميز باعتدال يصل أحيانا إلى درجة التراخي، و قد فوض جزءا كبيرا من صلاحياته إلى مرؤوسيه الذين كان يمنحهم ثقة تامة، و الذين استغلوها ليقبلوا له الأمور بكل مكر. إن الجنرال لكحل عياط من الضباط السامين القلائل جدا في (ج.و.ش/ANP) الذين قبلوا طواعية أن يكونوا كبش فداء و أن "يدفعوا" من أجل الآخرين، مؤديا في ذلك دور الصهيرة أو "كبش الاحتراق" في الوصلة الكهربائية، من أجل رفاقه في "الديوان السري" و هذا يدل على أن نزاهته الأخلاقية لا يمكن أن توضع محل الشك.

الجنرال محمد بتشين أكثر حذرا، ذو شخصية قوية، معروف في قسنطينة – مدينته الأصلية – كمشجع متحمس للفريق الرياضي القسنطيني، نادي كرة القدم الذي كان رئيسه الشرفي، ملاكم قديم، وطني حتى النخاع، رجل حازم، و أوامره لا تقبل أي نقاش.

من نوفمبر 1987 إلى أكتوبر 1988 كان جهاز الـ(أ.ع/SM) يراوح مكانه في حالة انتظار: الجنرالان "لكحل عياط" و "محمد بتشين" قضايا السنة يتنازعان حول اقتسام و توزيع الأفراد و الوسائل.

رجال كلا المصلحتين قضوا جزءا كبيرا من الوقت في مراقبة بعضهم بعضا (كما كان الأمر في زمن النزاعات و المناوشات الداخلية في سنوات التسعينيات) في ذلك الوقت كان الرئيس الشاذلي بن جديد بمشورة الجنرال العربي بلخير، يعترم القيام بانفتاح اقتصادي قابل للتطور و التكيف مع المستجدات: لم يكن واردا لديهم إجراء أي انفتاح سياسي و لكن إعطاء بعض الحرية داخل حزب (ج.ت.و./FLN) الحزب الوحيد في البلاد منذ الاستقلال سنة 1962.

في هذه الظروف أرادت عصابة بلخير أن تستغل هذا المعطى الجديد كي تتخلص من الضباط الذين كانوا يعارضون هذه السياسة و خاصة منهم ضباط الـ(أ.ع/SM)، و هو ما يفسر "إعادة الهيكلة"

محمد سمراوي

لل(ج.و.ش/ANP) التي كان قد شُرع فيها في منتصف الثمانينيات، توخيا الحيطة و الحذر من احتمال وقوع أي انقلاب عسكري¹¹ من جهة، و إبعاد جيل كامل من الضباط المنحدرين من جيش التحرير الوطني الجزائري من جهة أخرى، و بصفة خاصة أنصار الحزب الواحد المتحمسين له و للعقيدة الاشتراكية. و قد كان هذا التطهير فرصة للجنرال العربي بلخير، و هو الرجل القوي فعليا في السلطة، أن يعمل على تركيع "المصالح"¹² أو على الأقل إضعافها بهدف التخطيط "لاستحقاقات" قادمة، و وضع رجال من زمرة أوفياء لسياسته و ينفذون تعليماته على الرأس و العين.

أستطيع أن أذكر عشرات الحالات الخاصة بالضباط المبعدين و خاصة المديرين العامين لل(أ.ع/SM) مثل الرواد حاج عمر جرمان، معروف، عبد العلي، محمود، و زيادة (و سأقتصر فقط على ذكر أولئك الذين أعرفهم شخصا على مستوى الناحية العسكرية الخامسة، لأن الأسلوب نفسه هو الذي اتبع في النواحي العسكرية الأخرى، النقباء محمد بوقلاب من قسنطينة، علي عميرش من سطيف، خان من القل، بلقاسم مناسل من باتنة، عبداوي من سطيف، محمد الصالح المدعو "فليو" من عزابة، وكذلك رؤساء مكاتب أمن القطاع (و قد كان يوجد واحد في كل ولاية) كالملازم عبد الله صحراوي من عنابة، و بلقاسم درموني من تبسة، الصديق من خنشلة، عمور من سكيكدة...

أصبح ال(أ.ع/SM) في أزمة حقيقية متخبطا في العديد من المشاكل المصطنعة جراء النزيف الذي أصابه نتيجة ذهاب العديد من الضباط الأكفاء إلى التقاعد، و بالتالي عجز العديد من إدارته عن فهم و إدراك خلفيات و أبعاد أحداث أكتوبر 1988.

هذه الأحداث رسمت منعطفا حاسما في تاريخ بلادنا منذ الاستقلال من يوم 5 إلى 10 أكتوبر شهدت البلاد تمردا شعبيا غير مسبوق راميا مئات الآلاف من الشبان في شوارع و طرقات كبريات مدن الوطن مهاجمين كل رموز النظام (مقرات حزب "ج.ت.و/FLN"، وزارات، بنوك، محلات تجارية

¹¹ أنشأت بهذه المناسبة القوات الجوية، القوات البحرية، و القوات البرية، كانت وحداتهم تابعة نظاميا لكل رئيس ناحية عسكرية، و لكنها لا تستمد أوامرها العملية إلا من رئيس قيادة أركان (ج.و.ش/ANP)، و هكذا فلم يكن بإمكان رئيس ناحية أن يعطي أوامر لوحده من (ج.و.ش) للسير نحو العاصمة، كان الأمر يتعلق فعلا بمراقبة مزدوجة: الأولى على مستوى الناحية حيث توجد وحدات القتال، و الأخرى على مستوى مقر العمليات.

¹² بعد إعادة هيكلة (ج.و.ش/ANP)، كان جهاز ال(أ.ع/SM) يعتبر بحق أحد أولية الجيش تماما مثل البحرية، الطيران، المدرعات، المدفعية، المشاة، الصحة، و لكن بدون أن تكون له إشارة خاصة به.

تابعة للدولة...)، كان القمع شرسا فبعد إعلان حالة الطوارئ لم يتردد الجيش تحت قيادة الجنرال خالد نزار في إطلاق النار على الحشود، موقعا أكثر من خمسمائة قتيل، و قد ألقى القبض على الآلاف من المتظاهرين الذين كانوا يعذبون بصفة تلقائية¹³. و بالفعل سرعان ما عرفنا بأن تلك المظاهرات كانت نتيجة تدبير مخطط من "أصحاب القرار" التابعين لزمرة العربي بلخير. لقد نظموا عن قصد - عملية نقص بعض المواد و السلع ذات الاستهلاك الواسع في السوق لئيشعلوا فتيل الفتنة!

لقد كان هدفهم الأساسي هو تحطيم حزب (ج.ت.و./FLN)، و الشروع في تحقيق نوع من الانفتاح السياسي "المراقب" الذي يخدم شهيتهم في الفوز بالسلطة و الثروة!

إن وضع الشاذلي بن جديد وقتها كان في غاية الضعف من جراء فضيحة رشوة تورط فيها ابنه توفيق (و المعروفة بقضية موحوش) و نظرا لرغبته في الحصول على عهدة ثالثة فإنه لم يكن أمامه أي بدّ من التكفل و التغطية على الدسائس التي كان يدبرها مرشده العربي بلخير.

و عليه فقد سددت العديد من الشخصيات السياسية و العسكرية المقلقة فاتورة هذه الأحداث "العفوية" بدأ برئيس الحكومة منذ 1979 الدكتور عبد الحميد براهيم الذي أعفى من مهامه في 9 نوفمبر 1988 و عوّض بالرئيس السابق للأ.ع./SM) قاصدي مرباح¹⁴، ثم محمد الشريف مساعدي الأمين الأول لحزب (ج.ت.و./FLN)، و لقد عرف نفس المصير أيضا رئيس (م.ع.و./أ./DGPS) كبش الفداء الذي وجد ليتحمل مسؤولية القمع الوحشي: ابتداء من نهاية أكتوبر 1988 أقيل الجنرال لكل عياط و عين مكانه رئيس (م.م.أ./ج./DCSA)، الجنرال محمد بن تشين الذي يترك منصبه للجنرال محمد

¹³ عابد شارف، الجزائر 88، شغب صبيان، ? Laphomic ، un chahut de gamins ، الجزائر 1990، ils ، Octobre, par sid Ahmed Semiane parlent, ouvrage conçu par sid Ahmed Semiane منشورات لوماتن، الجزائر 1998، أنظر كذلك حبيب سوايدية (محاكمة "الحرب القذرة") . مرجع سبق ذكره ص. 491.

¹⁴ كان هذا الشخص و اسمه الحقيقي "عبد الله خالف"، مسؤول الأمن العسكري إبان رئاسة "بومدين"، عزل من (ج.و.ش./ANP) في يناير 1982، و ذلك بعد فترة وجيزة كنائب وزير الدفاع مكلف بالصناعات الحربية، تولى حقيبة وزير الصناعات الثقيلة من 1982 إلى 1984 في حكومة "محمد بن أحمد عبد الغني" ثم حقيبة الفلاحة و الصيد من 1984 إلى 1986 في حكومة "عبد الحميد براهيم" و في 1989 أسس حزبه السياسي (ج.ع.ت./MAJD).

مدين المدعو "توفيق" هذا الأخير كان آنذاك مسؤولاً عن تنسيق مصالح الأمن برئاسة الجمهورية.

لقد ورث ببساطة على "طبق من فضة" إدارة تتوفر على وسائل مادية هائلة، عانى الجنرال بتشين في تجميعها، و قد جلبت له الكثير من المتاعب و الخصومات!

لقد كان السياق السياسي وقتها يتطلب بالضرورة وجود رجل قوي على رأس أقوى فروع (ال.أ.ع/SM) و الذي يكون في الوقت ذاته وفياء، و قريبا من زمرة "أصحاب القرار" و هي بالضبط الصفات المتوفرة في توفيق.

إن الجنرال محمد بتشين لم يكن رجل الوضعية: فالظروف الصعبة الآنية هي فقط التي فرضته، كما كان الحال بالنسبة لقاصدي مرباح عندما كان الأمر يتطلب اختيار رجل نزيه لقيادة الحكومة بعد شلال الدم الذي سال في أكتوبر 1988.

تبين أن تكتيك الجنرال العربي بلخير المخ المدير للرئيس الشاذلي بن جديد كان ناجحا... فالجنرال محمد بتشين الذي كان قد أفرغ (م.ع.و.أ./DGPS) من بعض عناصرها الممتازة لصالح (م.م.أ.ج./DCSA) وجد نفسه على رأس هيكل "مدني" "مُنهك" (سمي لاحقا "بالمندوبية العامة للتوثيق و الأمن" "م.ع.ت.أ") و الذي كان قد قام لتوه بإفراغه من محتواه و تقطيع أوصاله كما أسلفنا!

لكن بالنسبة إلينا لم يتغير أي شيء على الإطلاق فمهامنا و صلاحياتنا داخل الدار لم يطرأ عليها أي تغيير، نفس الأشخاص بقوا في أماكنهم، يقومون بنفس المهام و عمليا بنفس المنظم. و كل الناس واصلوا استعمال تسمية "ال.أ.ع/SM" عند الحديث أو الإشارة إلى مصالح الأمن (فعبرة (م.ع.ت.أ./DGDS) لم يكن لديها وجود إلا كترويسة للتقارير أو عند طلب الرخص و العطل...).

آمال حكومة حمروش و صعود ال(ج.إ.إ./FIS)

لقد مثل أكتوبر 1988 بكل تأكيد زلزالا شديدا بالنسبة للطبقة السياسية الجزائرية، أذكر جيدا الانتقادات العنيفة التي كان يوجهها العديد من محافظي حزب (ج.ت.و./FLN) في الولايات (المحافظات) للرئيس الشاذلي بن جديد، و نعتة "بالخائن" لكونه خضع لأوامر "حزب فرنسا" و هو ما يعتبر أفضع شتيمة في الجزائر. فقد كان الكثير من قادة الحزب الواحد في ذلك الوقت المتخوفين من الانفتاح الذي أخذت تتحدد معالمه، لا يفهمون موقف الرئيس الذي كان يبدو أنه يقوم بشن حرب ضد حزب (ج.ت.و./FLN) رمز الثورة.

و بالفعل فقد عرفت البلاد وقتها انقلابا عجيبا في الأوضاع : إن الدستور الجديد المصادق عليه في 28 فبراير 1989 يجيز تعدد الأحزاب و يعترف مبدئيا - لو بكثير من التحفظ - بالتعددية بكل أشكالها (السياسية، النقابية، الثقافية...) و هذا قد أثار و أغضب رجال (ج.ت.و./FLN) و خاصة أولئك الذين كانوا يستغلون بطاقة أو عنوان الحزب للاستفادة من الامتيازات المختلفة كالتملك غير القانوني لأملاك الدولة و الرشوة و المحسوبية و ما شابه ذلك.

و هو ما أصبح أمرا عاديا عند تذوق طعم السلطة و امتيازاتها لاسيما أن مفهوم إعادة توزيع المداخل لم يدخل بعد في ثقافة هؤلاء السدنة الذين لم تكن الديمقراطية معروفة لديهم، كما كانوا يجهلون تماما وجود أي شيء يسمى سلطة فعلية مضادة..

إلا أن الأمر في الواقع كان يتعلق بانفتاح "تحت الرقابة" ذلك أن التوجيهات التي عجلت بأحداث أكتوبر 1988 كانت تعني حقيقة أن العسكريين "أصحاب القرار" أدركوا أن المحافظة على السلطة لا يمكن أن تتم إلا بهذا الثمن. معولين على استعمال مبدأ "فرق تسد" فأعد العربي بلخير وحلفاؤه مخططا بسيطا مفاده: اقتسام الواجهة السياسية بين التيار الإسلامي، والتيار الوطني (ج.ت.و./FLN) والتيار المسمى "ديمقراطي" ممثلا في "جبهة القوى الاشتراكية" (ج.ق.إ./FFS) والشيوخيين وحزب الحركة البربرية، "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" (ت.م.ث.د./RCD) الذي حصل على الاعتماد في فبراير 1989. وكما أعلمنا لاحقا، فإن حساباتهم كانت تقوم على تقسيم الأصوات على الأقطاب الثلاثة بنسبة 30% لكل واحد منهم، مع ترك هامش للمناورة بقدر 10% يقدم عند الاقتضاء للبراليين أو المستقلين أو التكنوقراطيين، مهما يكن فالمهم أن القاعدة الشعبية لهذا القطب وذاك تظل محدودة ولا يكون هناك حظ لأي واحد منهم أن يفرض نفسه على الساحة السياسية كقوة وحيدة منفردة.

لقد كان الهدف المتوخى (غير المعلن بطبيعة الحال) هو أن لا تسفر "ديمقراطية الواجهة" هذه عن أية أغلبية مطلقة، و تسمح بذلك لعبة التحالفات اللازمة للحكم "لمحركي الدمى" من مواصلة القيادة و التسيير بفضل البيادق المزروعة هنا وهناك داخل التشكيلات السياسية.

لكن لم يكن يدرك هذه الحسابات في ذلك الوقت إلا القليلون جدا، فالوقت كان للحماس الذي كان يعيدنا بكيفية ما إلى روح ثورة الاستقلال. فبالنسبة للكثير من الجزائريين، كان جيل الفاتح من نوفمبر (ذلك الذي فجر ثورة التحرير الوطني) المسجد في مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد، يوسف زيغود، و الكثير غيرهم من المجاهدين الصادقين أبطال تلك الملحمة المجيدة التي ترمز إلى أسمى وأروع أنواع التضحية في سبيل استقلال الجزائر. لقد كان ذلك بالنسبة لي مثلا احتذى به عندما انخرطت في الجيش، واضعا في اعتباري أنه إذا كان أسلافنا الميامين قد سقطوا في ميدان الشرف من أجل تحطيم نير

الاستعمار، فإن دور جيلنا هو التضحية من أجل إقامة دولة عصرية تسودها العدالة، تتركز على أسس وقيم نوفمبر 1954 لكي يعيش الشعب الجزائري في كنف العزة والكرامة والازدهار.

بديهيا، أن الذين كانت لديهم هذه القناعات قبل 1988 كانوا يدركون أن تشييد دولة "مثالية" يتطلب الكثير من الوقت والجهد وإن النقص والقصور الملاحظ هنا وهناك كان دائما يسجل على حساب نقص التجربة وعدم وجود نخبة قادرة على وضع سياسة حقيقية لإعادة بناء الدولة. كنا نجد دائما الذرائع لتبرير عجزنا الذي ينحصر في شيئين هما التراخي، والمجاملة. ولا أحد كان يجرؤ على ذكر نقص الشفافية، وغياب الحرية، وضعف روح المبادرة. غير أنني لم أفقد الأمل، وعكس الكثير من زملائي، فقد كنت مطمئنا عندما شق الرئيس الشاذلي بن جديد الخطى نحو الانفتاح السياسي وإقرار التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988، وتحت ضغط الشارع وبعض "مستشاريه".

ولقد كبرت ثقتي وازداد أمني يوم 9 سبتمبر 1989 عندما أسندت الحكومة إلى مولود حمروش (بعد قاصدي مبراح الذي لم يبق سوى ستة أشهر) وهو رجل شاب نشيط وكفأ. ابن الشهيد هذا هو مقدم في (ج.و.ش/ANP) كان مرافقا للرئيس الراحل هواري بومدين قبل أن يتدرج في سلم المسؤولية شيئا فشيئا: فقد بدأ رئيسا للديوان في الرئاسة ثم أمينا عاما للرئاسة فرئيسا للحكومة خلفا لقاصدي مبراح.

كان على عاتق مولود حمروش إقحام حكومته في العمل على جبهتين: الشروع في عملية الإصلاح الاقتصادي، وإعادة بناء المؤسسات لتكييفها مع متطلبات الديمقراطية.

عندما استلمت وظيفتي كرئيس (م.ب.ت/SRA) التابعة لـ (م.ع.ت.أ/DGDS) في مارس 1990 كان البلد مقبلا بعد ثلاثة أشهر على أول انتخاب تعددي في تاريخه الفتى: كان الاقتراع قد حدد إجراؤه يوم 12 جوان للتنافس على الفوز بالمجالس الشعبية البلدية والولائية. ومنذ شهور ظهر في الساحة معطى جديد شوش على رجال "الحل والعقد" العسكريين، وسبب اضطرابا كذلك "للإصلاحيين" في حكومة حمروش: ويتمثل هذا المعطى الجديد في صعود (ج.إ.إ./FIS) التي أسسها عباسي مدني وعلي بن حاج، والتي حصلت على الاعتماد يوم 6 سبتمبر 1989، وقد حجبت الأنظار بالفعل عن التشكيلات السياسية الأخرى وكادت تفرض نفسها كبديل لـ (ج.ت.و./FLN) الحزب الحاكم منذ الاستقلال!

لقد سجلت (ج.إ.إ./FIS) نقاط أثناء زلزال نوفمبر 1989 والذي ضرب منطقة تيبازة، حيث هب مناضلوها إلى تقديم المساعدة، وإسعاف المنكوبين وكانوا يرددون بسخرية آنذاك بأن "الابن فعل أفضل من الصهر" في إشارة إلى المعنى المختصر لبداية حروف (ج.إ.إ./FIS) التي تقابلها بالحروف اللاتينية (F.I.S) وتعني في اللغة الفرنسية "ابن" تلميحا بذلك إلى أن "الابن" الذي هو (ج.إ.إ./FIS) فعل ما لم يفعله "الصهر" وهي إشارة واضحة إلى والي (محافظ) تيبازة الذي كان بالفعل "صهرا" للرئيس الشاذلي بن جديد بما يحمل ذلك أيضا من معاني للإشارة إلى جو محاباة الأقارب الذي كان سائدا. في الوقت الذي

صرح مدير الإدارة المحلية بالولاية للتلفزة الوطنية مقرا بأنه "وجد نفسه عاجزا عن تقديم المساعدة للمتضررين من الزلزال" مع العلم أن المخبزة الصناعية في مدينة الشراقة لم تكن تبعد أكثر من 30 كلم عن مكان الزلزال، وكان بإمكانه أن يجعلها تساهم بشكل فعال في توفير الخبز للمنكوبين، في هذه الأثناء كان مناضلو (ج.إ.إ./FIS) يعملون بدون انقطاع كخلية نحل على إيصال المواد الغذائية والبطاطين للمنكوبين في قوافل متتالية.

إن هذه الانطلاقة في العمل التضامني بقدر ما كانت تخدم بالتأكيد غرضا انتخابيا، كانت تتباين مع انشغالات كبار المسؤولين في الولاية الذين كانوا مجندين لإزاحة أكوام الحجارة والدمار عن الطريق المؤدية إلى الفيلا التي يملكها الجنرال محمد عطايية بشنوة، بالرغم من أنها لم تكن مسكونة!

إن هذا الحماس لدى الإسلاميين أحدث تباينا صارخا مع جمود إطارات الإدارة المحلية، كما أن الأسواق "الإسلامية" التي مكنت المحرومين، وضعاف الدخل من الحصول على الخضر والفواكه بأسعار معقولة في شهر رمضان لسنة 1990، كانت أيضا من العوامل التي زادت من توسيع القاعدة الشعبية لهذا الحزب، وبالإضافة إلى ذلك فإن قادة (ج.إ.إ./FIS) الذين اتخذوا من الإسلام الداعي إلى إصلاح الأخلاق والتطهير سجلهم التجاري قد أحسنوا استغلال أخطاء المسؤولين المحليين والشقاء الذي يعيشه المجتمع، وشعور الشبيبة بأنها مهمشة وبدون مستقبل، إضافة إلى مشاكل البطالة، والسكن، التي تضرب أطنابها دون أن تعرف أي حل !

صراع العصب في القمة

من ناحيتي أنا كانت الأمور واضحة، بعد خلافتي للرائد حاج لرباع على رأس مصلحة البحث و التحليل (م.ب.ت/SRA)، و هو منتج خالص "معتق" من النظام القديم، كنت أظن أنني جسدت التغيير، و كنت أرى من واجبي نفخ روح التجديد هذه في نفوس رجالي.

و من باب النزاهة الفكرية، أرى من واجبي أن أقرّ هنا بأن التعليمات لم تكن تسير في هذا الاتجاه بالضبط، الخطأ الرئيسي المرتكب من مصالحننا في عهد الجنرال بتشين " الذي دام إلى غاية سبتمبر 1990" كان يتمثل في اختراق الأحزاب السياسية التي كانت في الحقيقة تمارس نشاطها في إطار الشرعية طبقا للقانون (ومن هنا جاء مصطلح "الشرطة السياسية" الذي استعمله المعارضون الحقيقيون في الإشارة إلى الـ"ع.أ.ع/SM")، ولم ينج من هذا الاختراق أي حزب سياسي مؤثر، أهدافنا الرئيسية كانت

محمد سمراوي

(ج.إ.إ./FIS)، و(ج.ق.إ./FFS)، يجب القول هنا بأننا في ذلك الوقت لم نكن قد اكتسبنا تجربة التعاطي مع الديمقراطية: فمعظم ضباط الـ(أ.ع/SM) "واجهوا" للمرة الأولى معارضين يمتلكون حق النقد العلني والصريح في حين أن رؤساءهم كانوا ما يزالون على ولائهم لـ(ج.ت.و./FLN). لم يصلوا بعد إلى التمييز بين معارض وعدو، بحكم أنهم طوال سنوات خدمتهم، كانت مهمتهم الأساسية تتمثل في مطاردة المعارضين المعتبرين "كأعداء للثورة".

لقد كانت (م.ب.ت./SRA) تتمحور صلاحياتها حول أربع مهام رئيسية هي:

- مكافحة الجرائم الاقتصادية أو ما يعرف بـ "الوقاية الاقتصادية"

- إجراء "تحقيقات التأهيل" لتعيين الشخصيات في المناصب العليا للدولة...

- الجوسسة المضادة

- "الأمن الداخلي" ويعني مراقبة الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية (النقابية، الطلابية...) مراقبة الصحافة، وكذلك بعض "الأماكن الحساسة" (العدالة، المواني، المطارات، الفنادق...) متابعة التجمعات و المؤتمرات و الاجتماعات و المظاهرات، المشاركة في الأعمال الإدارية بالولايات والدوائر و البلديات، و كذلك إعداد التحاليل الاستشرافية اللازمة للقيادة قصد اتخاذ القرارات على ضوء المعطيات المقدمة، كما كان من مهام مصلحتنا أيضا تحضير أعمال مصالح العمليات.

بعد أحداث أكتوبر 1988 أصبحت (م.ع.ت./DGDS) منحصرة في الجزء المركزي لما يُعرف بالـ(أ.ع/SM) سابقا، يعني مجموع الإطارات العاملين مع الجنرال بتشين: الإدارة العامة، المفتشية، الوسائل و المالية، القسم التقني، و قسم مكافحة التدخل الخارجي "الذي يضم نيابة مديريتين: الأمن الداخلي و الجوسسة المضادة"، المراكز الستة للبحث والتقصي (الموجودة في كل ناحية عسكرية)، مصلحة البحث و التحليل (م.ب.ت./SRA) وكذلك المركز الرئيسي للعمليات (م.ر.ع./CPO).

قسم مكافحة التدخل الخارجي كان يسيره الرائد عبد القادر حداد المدعو "عبد الرحمان" و المعروف باسم مستعار ثاني هو "النمر" و قد أخذ عليه أعداؤه و صحافة معينة مغالاته في الاستنطاقات الخشنة أثناء أحداث أكتوبر 1988 و بالرغم من نكائه الحاد وكفاءته العالية، فإن الرائد عبد الرحمان (مسؤول سابق في مصلحة الشرطة القضائية) ذهب ضحية زمانه. و فيما يخصني فإني احتفظ له بصورة رجل محترف مخلص لوطنه.

أثناء هذا الربيع 1990 كانت (م.ع.ت./DGDS) المنوبية العامة للتوثيق و الأمن في قلب المعركة القائمة بين العصب في هرم السلطة. فالعمل الذي أنجزه الجنرال محمد بتشين و المتمثل في إعلام الرئيس الشاذلي بن جديد بصفة مباشرة بالأوضاع السائدة و السائرة على أرض الواقع كان يقلق

محمد سمراوي

بالفعل مخططات العربي بلخير و زملائه (المكلفين بتجميع المعلومات بطريقة "انتقائية" لتبليغها إلى الرئيس) فتقرير (م.ر.ع/ CPO) كان يذهب من الرائد عبد الرحمان عن طريق الجنرال بتشين ليصل مباشرة إلى رئيس الجمهورية، مما أكسب الجنرال بتشين ثقة الرئيس بفعل سرعة و مصداقية المعلومات التي كان ينقلها إليه.

هنا تكمن جريمة القدر في الذات الملكية لعراب "الديوان الأسود" الذي كان يطمح إلى "تسيير" و مراقبة كل صغيرة و كبيرة، فالعربي بلخير كان زيادة على ذلك حانقا على مولود حمروش، لمباشرته عملية الإصلاح السياسي و الاقتصادي محاولا من جانبه (و سأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد) أن يلغي العمولات الخفية المأخوذة من أصحاب الريع في السلطة على الواردات من المواد الاستهلاكية. و لو دامت هذه الوضعية على ما كانت عليه فإن السيرة المهنية للعربي بلخير كانت ستعرض حتما للخطر الداهم!

و لكي يثار لهذه "الإهانة" المزدوجة، نجده يضرب عصفورين بحجر واحد، وذلك بحبك الدسائس و المؤامرات ضد الضابطين القديمين في جيش التحرير الوطني، حمروش و بتشين، بإثارة و تحريض كل واحد منهما ضد الآخر ليصل إلى التخلص من "مقلقيه" كليهما بفارق شهر فقط بين الأول و الثاني! أثناء هذه الحملة كلها بقي الجنرال محمد مدين بعيدا عن هذه المجابهة بين العربي بلخير و محمد بتشين، يحضر نفسه في الخفاء للظفر بمصلحة الأمن و الاستخبارات محيطا نفسه بمعاونيه "المستقبلين" الذين اختارهم منذ ذلك الوقت و هم معه حتى الآن.

"الإصلاحيون" يقلقون !

عندما باشرت مهام جديدة على رأس (م.ب.ت/ SRA) لفت انتباهي عنصران متناقضان: الكفاءة العالية لغالبية الإطارات الذين كنت أقودهم وضعف المستوى الثقافي للعصب الحاكمة وضحالته المفزعة.

فقد لاحظت أن أغلبية الضباط المذكورين كانوا من قداماء ضباط الصف جندوا على أساس "الكفالة"، فهذا التقليد الفريد في (أ.ع/ SM) ترك أثارا لا تمحي، فهذا مُتهم بأنه "رجل العقيد فلتان" و ذاك "رجل العقيد علان".

لقد عين الضباط الأربعون الذين كانوا تحت قيادتي كلهم تقريبا في مهام تخص البحث و التقصي، كانوا مغروسين في الإحدى والعشرين بلدية التابعة للعاصمة، وفي الوزارات و المناطق الصناعية.. الخ،

أنه حقيقة نسيج عنكبوت، يغطي هكذا في الجزائر، مجموع النشاطات السياسية، والاقتصادية، والإدارية (مدارس، جامعات، مساجد، محاكم، مؤسسات التنمية الاجتماعية، صحافة، إذاعة، تلفزيون...).

لقد كان عملي يتمثل في التنشيط و التوجيه و التنسيق و جمع المعلومات و إعداد الخلاصة و تقديم عروض عن الوضعية للقيادة.

و نظرا لكثرة الأعمال، فلم أجد وقتا لترتيب الأمور، و تنظيف الجو السائد في المصلحة بالكيفية التي كنت أرغب فيها. كنت أتمنى(في هذا الوضع الجديد الذي أحدثه التعدد السياسي) أن أبعد من الصفوف أولئك الضباط من ذوي النزعة التجارية أو عديمي الكفاءة الذين لم يكونوا جديرين في نظري بالانتساب إلى هذا السلك من النخبة، لأسباب أخلاقية تخص الاستقامة و الأمانة، و النزاهة... لم يشطب من صفوفني و بمبادرة مني إلا ضابطان اثنان أحدهما هو النقيب داود.¹⁵

لم يكن لدي الوقت الكافي، ذلك أن الوضعية كانت في غاية الصعوبة، و كنا نعمل على جميع الجبهات.

لقد كان رؤساؤنا يعبئوننا لمراقبة جريان الرياح الجديدة التي كانت تهب على الساحة السياسية الجزائرية: الأحزاب تنشأ كل يوم مثل الفطر، وكذلك الصحف والإصلاحات التي بدأها مولود حمروش و وزيره غازي حدوسي كانت دائما تحت نيران هذه الصحافة الجديدة المسماة "مستقلة" و هي كلها تصدر باللغة الفرنسية كـ (ليبدو ليبييري، لو جون انديبونن، ألجيري أكتوياليتي، لو صوار دالجيري..) و ما يجب ذكره هنا هو أن حكومة حمروش منذ 1989 قد شجعت ازدهار هذه الجرائد و الصحف المنشأة حديثا أو المخصصة، ضامنة لمؤسسيها ثلاث سنوات من الراتب، و من جهة أخرى بقيت هذه الصحف "المستقلة" و إبقائها تابعة كلياً للدولة، في مجال التزويد بالورق و الطباعة و خاصة الإشهار الذي يعتبر ضروريا لبقائها.

و هي ورقة الضغط التي أفرطت في استخدامها "المصالح" الخاضعة لأوامر العربي بلخير، أو محافظين سابقين في (ج.ت.و/FLN) (أبعدهم الأمين العام للحزب عبد الحميد مهري الذي كان يقف مع الإصلاح) للتأثير على الرأي العام و توجيه النقاش ضد الإصلاحيين. و لقد كان هؤلاء الإصلاحيون ضعفاء بالفعل غير أنهم قد استغلوا هامش المناورة الضيق الذي ترك لهم فكانوا يسعون بشجاعة،

¹⁵ استرجع هذا الأخير فيما بعد من طرف المقدم إسماعيل العماري (المدعو "إسماعين" شخص أساسي، ستكون لي فرصة التطرق إليه و ذكره مرارا فيما بعد) الذي كان سيقترحه لمنصب رئيس دائرة في إحدى ولايات الجنوب سنة 1991، تلك هي كيفية تطور الزبائنية في جزائر العصب الاجرامية، نقيب مطرود من صفوف (ج.و.ش/ANP) بسبب عدم الكفاءة سيجد نفسه رئيسا لدائرة!

لخوض غمار إصلاح هيكلي للخروج من اقتصاد الريع و الافتراس، في حين أن الحسابات الخارجية كانت حينها منخفضة إلى أدنى درجة. و كان يتعين عليهم قيادة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي كانت قد بدأتها حكومة قاصدي مرباح من قبل قصد الوصول إلى اتفاق متوسط المدى مع الإيطاليين، و مع البنوك الدائنة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية التي كانت تخنق البلد. و من جهة أخرى إذا كان صحيحا أن المسؤولين الرئيسيين في الحكومة (مثلما هو الشأن بالنسبة لأغلبية الإطارات) الذين توصلوا إلى القضايا لأول مرة سنة 1989 كانوا مستقيمين و أمناء، فإنه كان من الخطر بمكان المجازفة باستنكار أو إدانة الشبكات المفترسة التي كانت تعمل تحت إشراف العربي بلخير و بعض قدماء المجاهدين حيث يعرض ذلك إلى عواقب وخيمة ورد فعل عنيف،¹⁶ و هذا بالضبط ما لحق بالذين كانوا أكثر التزاما من بينهم، وقد كنت في موقع الاطلاع لأعرف "المؤامرات الدنيئة" التي ذهبوا ضحيتها.

إن الثمانية أشهر الأولى لحكومة حمروش حتى شهر جوان 1990 كانت أشهر ملاحظة محايدة للأوضاع، و العصب التجارية كانت مقتنعة بأن عملية الإصلاح لن تسفر إلا على المزيد من الصفقات و جني الأرباح و الفوائد لؤلئك الذين كانوا يشغلون مناصب مواتية في الدولة. لقد كان أول حمام بارد أخذته تلك العصب التجارية هو الإصلاح المالي، و القانون الخاص بالعملة و القرض و إصلاح مدارات القرار المالي مع استبعاد الإدارة، و هو ما جعل أصحاب القرار يثورون و يرفضون ذلك بشدة، و جعلهم يسربون أخبارا ملفقة و مكذوبة ضد الإصلاحيين عبر مختلف القنوات، موعزين بذلك إلى الأحزاب المجهرية التي كانت محسوبة عليهم في المجلس الوطني الشعبي (م.و.ش/APN) إلى طلب استجواب الحكومة بهذا الخصوص.

إن الإصلاحيين الذين ظنوا أنفسهم في مركز قوة و لديهم الكثير من الأوراق الراحبة (أفاق خلق مناصب شغل للشباب، إحياء نشاطات الصناعات الصغيرة و المتوسطة...) لم يعيروا الاهتمام الكافي لهذه الهجمات من طرف أصحاب الريع في السلطة. و ستدوم هذه الحرب الملبدة حتى التسوية النقدية، الإصلاح المالي الحقيقي والتحرير التجاري. و لما اتضح الأمر بأن الإصلاح الاقتصادي الذي قام به مولود حمروش سائر في طريق إلغاء مصادر الانتفاع بالنسبة لهؤلاء المفترسين كان رد فعلهم عنيفا، حيث بدأوا "ينشرون" الفضائح الملفقة في "الصحافة المستقلة" ضد الإصلاحيين!!

¹⁶ المحاربين القدامى في ثورة التحرير، بعض مسؤولي منظمة قدماء المجاهدين يشكلون مجموعة ضغط اقتصادي قوي في قلب نظام السلطة الجزائرية!

محمد سمراوي

لقد بدأت هذه الإصلاحات بالفعل تكشف الطفيليين و تسحب البساط من تحت أرجل الوسطاء المنحرفين الذين كانوا يسيطرون على شبكات الاستيراد، و الاتجار في المواد الضرورية المستوردة ذات الاستهلاك الواسع كالسكر و القهوة، و الدواء، و الحبوب... إن قيام مولود حمروش بهذه العملية لتحقيق القطيعة مع الأسلوب القديم أقلق أصحاب الريوع من رؤساء "الماфия" السياسية و المالية في البلاد، و هذه التسمية كانت كناية تستعملها "الصحافة المستقلة" لتفادي تعيين المسؤولين الحقيقيين، و ذكرهم بأسمائهم، و هم كمشة من الجنرالات المرتشين الذين ما فتئوا يستنزفون الاقتصاد الوطني منذ 1980. لقد كانت العمولات الهامة التي يقبضونها بطريقة غير قانونية من هذه العمليات تتراوح كحد أدنى ما بين 10 و15% من المبلغ الإجمالي للصفقة المبرمة و هو ما يمثل مصدر ثراء لا يقل عن مليار دولار في السنة، كانت تهدده إصلاحات حمروش بالزوال!

ردود فعل رؤساء العصابة

و هكذا بدأ مولود حمروش منذ شهر ماي 1990 يتعرض لحملة منظمة لزعزعة استقراره، و هي مدبرة و منسقة من بعض المصالح خاصة مصالح الصحافة التابعة للـ(أ.ع/ع. SM) و التي كان يشرف عليها العقيد جيلالي مراد (المدعو صالح) و تلك التابعة للرئاسة و التي كان الجنرال توفيق قد تنازل عنها للجنرال بن جلطي (المعروف بعبد الرزاق، و بحسن تيطوان) و قد كانوا يستعملون لذلك جريدة (إيبدو لبيبري) التابعة لمحمد مقدم، المدير السابق للإعلام بالرئاسة و الصديق الشخصي للجنرال توفيق (الاثنان من ناحية برج بوعريريج) لقد أخذت المصالح تُقَطَّر "الأخبار" و تسرب " الملفات" للصحافة "المستقلة" التي كانت تتكفل بنزع المصادقية عن حكومة مولود حمروش و تشويه صورتها!

و قد ظل وزيراه المكلفان بحقيقتي الاقتصاد والداخلية يتعرضان لهجوم متواصل الأول (غازي حدوسي) و قد كانوا يتهمونه "ببخس قيمة" الاقتصاد الوطني، والثاني (محمد الصالح محمدي) على أنه مظلي سابق في الجيش الفرنسي موالي للإسلاميين ولكن الأول كان المستهدف بصفة خاصة، و الإشاعة التي روجت ضده هي أنه يهودي !! و قد كانوا يستدلون في إطلاق هذه الإشاعة عليه بسبب تعامله مع يهودي مغربي يدعى ريمون بن حايم (و هو معارض لنظام الحسن الثاني و محكوم عليه بالإعدام) عضو مكتب دراسات فرنسي (ACT)، لمساعدته في إعادة تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية، خاصة و أن هذا الأخير كان قد عمل على العقود المبرمة مع المؤسسات الأجنبية، من طرف

(م.و.م.غ/ENAPAL)، و هي تمثل احتكار الدولة المكلف باستيراد بعض المواد الاستهلاكية الأساسية (كالسكر، القهوة، الزيت وما شابه ذلك...) فيماذا كان يقلقهم مكتب الدراسات الفرنسي؟

الحقيقة أن فحص هذا المكتب لفيوضات التجارة الخارجية، والعقود المبرمة مع المصدرين الأجانب، كان يساعد الحكومة (وهذا بطلب منها) على التعرف على أساليب النصب وكشف مختلف مصادر العمولات الخفية (تضخيم الفواتير...) و هو ما كان يهدد مباشرة مصالح المنتفعين بذلك.

و بإصلاح (م.و.م.غ/ENAPAL) أصبحت هذه الأخيرة مستقلة و بدأت تعطي نتائج إيجابية (انعكست على انخفاض الأسعار، و تحسين طريقة التمويل) و قد امتدت التجربة إلى شركة النقل البحري، و استيراد السيارات (المفاوضات مع شركات بيجو، رونو، فيات...) و قد كان الرهان في غاية الأهمية: فإذا انخفضت التكلفة وتحسنت الخدمات في هذه المؤسسات، ستعمم عملية التحديث لتشمل احتكار الاسترادات الأخرى (كالحليب، و الدواء، و ما إلى ذلك). و لهذا السبب تركزت الهجمات على (م.و.م.غ/ENAPAL)، وعلى مكتب الدراسات الفرنسي اللذين أعانا الوزير غازي حدوسي في عملية إصلاحه هاته. و لهذا سيتهم في الصحافة بأنه "عميل" لإسرائيل! و يتهم مكتب الدراسات الفرنسي، بأنه مؤسسة تعمل لحساب حمروش ماليا، قصد خدمة مستقبله السياسي وتلميع صورته في الغرب.

و هناك قضية أخرى ذات دلالة على الجو الذي ساد تلك الحقبة (و بإمكانني ذكر المزيد من هذا النوع) و هذه القضية تخص غرف التجارة: فبتعليمية من رئاسة الجمهورية كانت هذه الغرف ستصبح مستقلة و مسيرة بمجلس إدارة منتخب. وقد كان الهدف من ذلك مزدوجا: قطع الصلة، بين القطاع الخاص المنتج و وزارة التجارة، و إجبار أرباب العمل الخواص على الاضطلاع بمسؤولياتهم دون انتظار الامتياز. فقد أعطت حكومة حمروش لمجلس إدارة غرف التجارة الجدد صلاحية التسيير المباشر لعملية التمويل الخارجي للقطاع الخاص، في انتظار حرية تنقل رؤوس الأموال.

لقد كان انتخاب مجالس الإدارة هذه في بداية 1990 حماسيا، و كانت نتائجه هزيمة لأصحاب الربوع المرتبطين خاصة بزمرة بلخير، الذين فقدوا بذلك السيطرة على القطاع الخاص، ومن ثمة فقدوا جزءا من العمولات التي كانوا يأخذونها عن التجارة الخارجية. وقد حاولوا دون جدوى اتهام خصومهم بتلقي رشاوى، وحتى لجنة التحقيق التي أثارته في (م.و.ش/APN) لم تجد كملفات وسخة إلا ملفات الشبكات التي أخفقت في الانتخاب (حبوب، أحذية، نسيج، صفقات عمومية للبناء...) و بالطبع المتابعات التي طلبتها اللجنة.

ابتداء من أواخر سنة 1990 بدأ الإصلاحيون يخيفون أعضاء عصابة الجنرالات الذين لاحظوا أن أساليبهم المعتادة لم تعد مفيدة، و أن الإصلاحيين كانوا قادرين على وضع حد للرشوة. و كانت بداية الفترة الثانية من عهدة حكومة مولود حمروش متممة بالتصلب من كلا الطرفين، و اشتعلت الحرب

بينهما على جميع الجبهات و انتهت في جوان 1991 بإقصاء مولود حمروش من طرف عصابة العربي بلخير. (و سأعود إلى هذا الموضوع لاحقا)

غير أنه قبل ذلك كان العربي بلخير يريد التخلص من رئيس (م.ع.ت.أ./DGDS) الجنرال محمد بتشين. سليل جيش التحرير الوطني و بالتالي معاد لعصابة الجنرالات القادمين من الجيش الفرنسي بدأ بتشين بالفعل، يكسب ثقة الرئيس الشاذلي و بالتالي يضع مكانة العربي بلخير (مدير ديوانه) في خطر و هو الذي كان يريد أن يبقى المصدر الوحيد (حسن الاطلاع) للمعلومات التي تنقل لرئيس الدولة حتى يظل قادرا على مراقبته بكيفية جيدة. و بمناورة شيطانية استعمل العربي بلخير مكائد مختلفة لإفقاد مصداقية بتشين لدى الرئيس الشاذلي، مستعملا في الوقت ذاته كل ما يملك من وسائل، لتسميم العلاقة بين رئيس (م.ع.ت.أ./DGDS) الجنرال محمد بتشين، و الوزير الأول مولود حمروش. فرئيس الحكومة تم إقصاؤه من طرف الجنرالات، فأصبحت كل تقارير (و.د.و./MDN) و(م.ع.ت.أ./DGDS) ترسل إلى رئيس الجمهورية، أو إلى الجنرال العربي بلخير، دون أن توجه و لو خلاصة عنها إلى مولود حمروش. و عندما كان يتكرم عليه الجنرالات ببعض المعلومات، فذلك لا يكون إلا لتضليله بأخبار مشوهة و مغلوبة قصد إفقاده المصداقية لدى الرئيس، ليبدو بذلك في الدوائر الرئاسية شخصا سيئ الاطلاع على الوضعية، أو غير قادر على تسييرها، والسيطرة عليها. لقد فعلوا كل شيء للإضرار بمولود حمروش و إبعاده عن الرئيس لإضعافه أكثر فأكثر!

إن المناورة الأكثر بذاءة كانت تتمثل في إعطائه توقعات مغلوبة عشية الانتخابات المحلية التي جرت في 12 جوان 1990 مسجلين لـ(ج.ت.و./FLN) نسبة 80% من الأصوات، و في الوقت ذاته وصل حقد و بغض الـ(أ.ع./SM) على حمروش إلى درجة أنهم قدموا تقريرا للرئيس الشاذلي بن جديد عن وجود شبه تمرد أو مقاومة مسلحة كان مولود حمروش بصدد تنظيمها في مسيلة. وأستطيع أن أدلي بشهادتي على هاتين العمليتين من تشويه الأخبار اللتين كانت لي صلة مباشرة بهما.

التوقعات المغلوبة عن انتخابات جوان 1990

أثناء اجتماعات التحضير للانتخابات- التي عقدت في آخر ماي 1990 على مستوى ولاية الجزائر فوجئت بعدم اكتراث السلطات المحلية، و خاصة الوالي هاشمي جيار وأقرب مساعديه الذين لم يكونوا على الإطلاق يسيطرون على الوضعية في الميدان. لا الوالي ولا رؤساء الدوائر، والأقل منهم حاج صدوق رئيس أمن ولاية الجزائر، فلا أحد منهم كان يبدو عليه أنه توقع صعود (ج.إ./FIS). بما

أن الانتخابات كانت دائما مزورة، فالكل كانوا يعتقدون بلا شك أن (ج.ت.و./FLN) "ستتملك" من جديد، و أن نتائج الانتخابات "ستُصحح" كالعادة!

في حين أن التعليمات المعطاة من طرف رئيسنا الجنرال محمد بن تشين كانت واضحة: ليس من الوارد على الإطلاق التدخل في التصويت أو إجراء أي تغيير أو تحويل في الاقتراع بأية وسيلة من الوسائل. و زيادة على ذلك فالأمر يتعلق بأول انتخاب تعددي يجري في الجزائر، و ممثلو الأحزاب السياسية يملكون حق الإشراف على عمليات الانتخاب و السهر على شرعيتها. و بالفعل أستطيع أن أجزم بأنه و إلى ذلك اليوم فإن تلك الانتخابات مع التي جرت في ديسمبر 1991 هي الوحيدة في تاريخ الجزائر المستقلة التي لم تلجأ فيها الإدارة إلى عملية التزوير. حتى أن البعض من ضباطي (كمحمد بوزارة في بئر مراد رايس، و سفيان لحوح في حسين داي، أو الملازم حاجي في الدار البيضاء...) الحاضرين في عمليات فرز الأصوات، قد منعوا عملية "حشو صناديق الاقتراع" أمام اندهاش وذهول المسؤولين المحليين!

عشية الانتخابات كنت مكلفا من طرف الرائد عبد القادر حداد المدعو "عبد الرحمان" رئيس قسم مكافحة التدخل (ق.م.ت./DCI) التابع للم.ع.ت.أ./DGDS) بإعداد تقرير مصالح الأمن عن النتائج المحتملة للانتخاب، والذي كان من المفروض أن يسلم إلى رئيس الجمهورية. بعد عقد العديد من الاجتماعات مع الإطارات الذين كانوا حاضرين في الميدان، و نظرا لحالة الاتكال و اللامبالاة التي طبعت سلوك مرشحي حزب (ج.ت.و./FLN) الذين فضلوا الاستجمام على الشواطئ بدلا من التجند... كنا مقتنعين بانتصار الإسلاميين. فقد كانت (ج.إ.إ./FIS) تحظى بجاذبية قوية لدى الشباب والإطارات المقصين و المهمشين من النظام، و كذلك لدى الطبقات الأكثر حرمانا و فقرا في المجتمع دون نسيان المساجد التي كانت تقوم بدور المنابر الدعائية للحزب.

و شعورا مني بأن القيادة لا ترغب في التوقعات "الكارثية" بذلت جهدا في أن أترك موضوعي جانبا لكي أُنح "فقط" 40% لـ(ج.إ.إ./FIS) و 30% لـ(ج.ت.و./FLN) و 20% لبقية الأحزاب الأخرى (مع وضعي في الاعتبار نسبة متملقة لـ(ت.م.ث.د./RCD) نظرا لمقاطعة (ج.ق.إ./FFS) الانتخابات في بلاد القبائل) كما قدرت 10% لما يسمى بالمرشحين "الأحرار"، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (ج.د.ج./MDA) للرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وحزب الطليعة الاشتراكي (ح.ط.إ./PAGS) (الحزب الشيوعي الجزائري السابق) انضموا إلى (ج.ق.إ./FFS) لحسين آيت احمد (وهو أقدم حزب معارض في الجزائر منذ استقلالها سنة 1962) في النداء إلى مقاطعة هذه الانتخابات التعددية الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة.

لقد استقبل هذا التقرير الواقع في حوالي عشرين صفحة- و الذي يبين الأسباب التي دعتنا إلى هذه الاستنتاجات- استقبالا سيئا من طرف رئيس (ق.م.ت/DCI)، الذي كان الساعد الأيمن للجنرال محمد بتشين و نظرا لما كان يسود علاقتنا من احترام متبادل فقد طلب مني أن "أعيد النظر" في تحليلي الاستشراقي، حيث كان يرى حسب تقديره أن (ج.إ.إ./FIS) لا يمكن أن تحصل على هذه النسبة، و أن تقديري لم يضع في الحسبان انتخاب "الهيئات الرسمية" (ج.و.ش/ANP)، الشرطة، الحماية المدنية... الذين يفضلون تقليديا (ج.ت.و./FLN)، و نظرا لما لاحظته لدي من تحفظ فقد عهد الرائد عبد الرحمان بتحرير التقرير المذكور إلى النقيب السعيد لوراري (المدعو مسعود) الذي لم يتردد في منح (ج.ت.و./FLN) نسبة 80% و بقراءة التقرير الجديد أصابني الذهول، و ثبتت عزيمتي حيث لم تتغير في التقرير سوى النسب الخاصة بالنتيجة، و ليس النص الذي يبرر هذه الأرقام...

النسخة النهائية للنص المعدل حررت خلال الليلة السابقة للاقتراع، و في اليوم التالي الذي كان يصادف الأربعاء 10 جوان 1990 طلب الجنرال بتشين التقرير الذي لم يكن قد انتهى من تحريره إلا في الساعة العاشرة صباحا(وقتها كنا حديثي العهد بإدخال الإعلام الآلي إلى مصالحنا و لم تكن نتحكم فيه جيدا، مما جعلنا نحرر النص يدويا، ثم يدخل الكاتب المعطيات ويصحح الأخطاء بعد ذلك، لينتهي بطبعه و تسجيله. إنه عمل ممل و مرهق للأعصاب. و أنا الذي ذهبت على متن سيارة الجنرال بتشين، و هي من نوع بيجو 504 سوداء اللون، لأسلم شخصا التقرير المزيف إلى العربي بلخير، مدير ديوان الشاذلي بن جديد، الذي كان ينتظره بفارغ صبر على درج مدخل الرئاسة بالمرادية.

فبهذه الوثيقة تحصل الجنرال العربي بلخير على الدليل القاطع على "عدم كفاءة" رئيس (م.ع.ت.أ./DGDS)، الذي كان قبل ذلك بأيام قلائل قد أبلغ مولود حمروش بتوقعاته الخاطئة، و التي تعجل هذا الأخير تبليغها إلى الرئيس الشاذلي. و عند إعلان نتائج الاقتراع¹⁷ كان رئيس الدولة في غاية الاستياء، منتقدا علانية نقصان الصرامة لدى مصالح الأمن. هذه هي الكيفية التي يمكن فيها لأعلى سلطة في البلاد أن توقع عمدا في الخطأ!

¹⁷ لقد أسفرت أول انتخابات نزيهة في تاريخ البلاد على فوز ساحق لمرشحي (ج.إ.إ./FIS): حيث حاز هذا الحزب على 4331472 صوت (ما يعادل 54.25% من الأصوات المعبر عنها، و نال 45.6% من المجالس الشعبية البلدية و55% من المجالس الشعبية الولائية).

لكن بدافع النيل من مولود حمروش و لإفقاده المصادقية لدى الرئيس، و إيهامه بأنه لا يسيطر على الوضعية في الميدان، البلد كله وجد نفسه مورطاً في ركوب "مغامرة" تمثلت لدى "أصحاب القرار" في إضعاف جبهة التحرير قليلاً (بما من شأنه أن يكبح عملية سيرها نحو التجديد الحقيقي)، و المراهنة على ورقة (ج.إ.إ./FIS) (مع إبقائها تحت المراقبة) و كل هذا من أجل أن يتمكنوا من الاحتفاظ بامتيازاتهم...

لقد لعبت السلطة بالنار، و لتغطية هزيمتها النكراء راحت تتحدث عن "الانتخاب العقابي" الذي تعرض له حزب (ج.ت.و./FLN)، و في الحقيقة فإن الحزب الواحد سابقاً ذهب ضحية تخريب منظم و مخطط بإتقان، فبإثارة قسم كبير من نواب (ج.ت.و./FLN) ضد حمروش، و الذين كانوا يعتبرون أنفسهم قد خانهم الشاذلي بن جديد توصلت مناورة الظل لعصابة الجنرالات إلى شل محاولات الوزير الأول لتجديد الحزب: فبدلاً من إزالة العوائق لتشييب القادة، و الالتزام بعزم و تصميم، بإيجاد الحلول للمشاكل المزمنا التي يتخبط فيها المواطنون بقي أعضاء (ج.ت.و./FLN) في صراعاتهم الداخلية منشغلين بمصالحهم الخاصة و المحافظة على امتيازاتهم بدلاً من الاقتراب من الجماهير الشعبية و معايشة همومها، و حل مشاكلها.

في هذا السياق المضطرب ذهب مولود حمروش ضحية التضليل و التلاعب بالمعلومات و عداء الجنرالات الفارين من الجيش الفرنسي و حلفائهم، و أصبح في وضع يستحيل عليه إدراك المؤامرة التي كانوا يحيكونها ضده.

قضية "المقاومة الزائفة" في مسيلة

إن قضية ادعاء وجود "مقاومة مسلحة" بمسيلة وهي منطقة تقع حوالي 150 كلم جنوب شرق الجزائر، هي كذلك تعتبر اغرب من الخيال، و إليكم سرداً لوقائعها بالتفصيل فيما يلي: ففي شهر أوت سنة 1990 كانت قناة التلفزة الوطنية الوحيدة (الصوت الرسمي للسلطة) قد أعلنت عن مصادرة قوات الأمن لكمية من الأسلحة لدى تنظيم مسلح بالمسيلة، والتي قالت أن وراءها "أحد المسؤولين الكبار في الجزائر، بهدف زعزعة استقرار البلاد". بالنسبة لمصالح الأمن فالأمر يتعلق برئيس الحكومة مولود حمروش بالذات !

و بصفتي مشاركا مباشرا في هذه القضية فإني أستطيع أن اشهد بأن المسألة برمتها هي عبارة عن مؤامرة موهلة في الدناءة دبرها العربي بلخير بتواطؤ مع بعض عناصر الـ(أ.ع./SM). و على رأس هذه

محمد سمراوي

العناصر المورطة مباشرة في هذه العملية الرائد عبد الفتاح مدير مركز البحث و التقصي (م.ب.تق/ CRI) بالبلدية و هي مدينة تقع بحوالي 40 كلم جنوب غرب العاصمة. ففي بداية 1990 و حينها كنت في منصبتي بتيبازة على خلاف مع هذا الشخص (بسبب رفضي تلبية رغبته في وضع منزل صيفي تحت تصرفه لقضاء العطل الأسبوعية على الشاطئ، مع إعفائه من دفع أي حساب...). و قد توترت العلاقات بيننا و بلغت درجة من السوء حتمت على أحدنا أن يترك منصبه، فطلبت حينها إذن مقابلة رئيس (م.ع.ت.أ/ DGDS) الجنرال محمد بتشين، و عندما استقبلني هذا الأخير باح لي بهذا السر: "أنا متأسف أن أرجح هذا الاختيار، و لكنه (عبد الفتاح) يقوم حاليا بمتابعة قضية ذات أهمية كبرى تمس أمن الدولة، و لذلك فإنك أنت الذي ستذهب" و هكذا تم تعييني في الجزائر العاصمة في شهر أفريل 1990 لدى الرائد "عبد الرحمان" مسؤول (ق.م.ت/ DCI) قبل أن أعين بعد ذلك بشهر على رأس (م.ب.ت/ SRA).

أثناء صيف 1990 طلبني الرائد عبد الرحمان إلى مكتبه ليطلب مني المشاركة في "بعثة" تضم أيضا ضباطا آخرين من قسم مكافحة التدخل (ق.م.ت/ DCI) و عناصر من مجموعة التدخل الخاصة (م.ت.خ/ GIS)¹⁸. و لم يكن الرائد عبد الرحمان كثير الكلام مختصرا قوله في أن الذهاب سيكون يوم الخميس ابتداء من منتصف الليل في اتجاه المسيلة. و في الساعة الصفر لحظة الانطلاق، كنت مستغربا من رؤية عناصر (م.ت.خ/ GIS) محمولة على متن شاحنات عسكرية، في حين أن لهم وسائلهم الخاصة للتنقل، (و هي سيارات من نوع دوكاو الإيطالية) و عند وصولنا إلى المسيلة حططنا الرحال في تكتة كان يقيم بها أصلا عناصر من (م.ب.تق/ CRI) للبلدية بقيادة الرائد عبد الفتاح. لقد كان الكل بمن فيهم الجنرال محمد بتشين حاضرا يومها في المسيلة.

¹⁸ هذه البنية التابعة للأمن العسكري أنشئت في 1987، على شاكلة الوحدات المضادة للألوية الحمراء الإيطالية، أو (GIGN) الفرنسي، كانت مهمتها الأولى (هجومية) (تحرير الرهائن، الاقتحام...). و كانت مكونة من 300 رجل تقريبا، و عند ملاحظة الرئيس العدد غداة توقيع مرسوم إنشاء الهيكل (م.ت.خ/ GIS)، تلفظ بكلام يشبه النبوءة قالا "لماذا كل هذا العدد؟ أتريدون أن تقوموا بانقلاب أم ماذا؟" لقد أتاحت الفرصة للرائد مصطفى عمري مع أنه رئيس (م.ت.خ/ GIS) ما بين 1988 و 1989 أن يطلعني عن عدم فهمه فيما يخص جدوى هذه التركيبة : كانت تقوم بعمل مزدوج مع (م.ت.س/ GIR) للدرك الوطني، و وحدات التدخل للـ (م.ع.أ.و/ DGSN)، و بخلق هذه البنية المضادة للإرهاب بالرغم من أنه لم يكن هناك إرهاب في تلك الحقبة، كان الجنرالات الاستشراقيون يعدون و بلا شك كل الأسلاك للحرب...

محمد سمراوي

على الساعة السادسة صباحا عقدنا اجتماعا سريعا لعرض أهم النقاط، و قد كانت المسألة تتعلق "بالقضاء على شبكة هامة للتسليح". و لقد شرح لنا الرائد عبد الفتاح المسألة، و أنه بفضل الأموال التي وضعت تحت تصرفه من (م.ع.ت.أ/ DGDS) (مليون دينار وهو مبلغ معتبر في ذلك الوقت) قام أحد رجاله (برتبة مساعد) باختراق هذه الشبكة بتسريب مخبرين إلى صفوفها، وإعطائهم أموالا لإعادة شراء الأسلحة، و لقد اشتروا بالفعل دزينة من القطع من أحد الأشخاص يدعى "احمد العود" و هو "المخ" الرئيسي لهذه المجموعة المختصة بالإتجار في السلاح و تهريبه...

و بفضل هذه الأدلة التي لا تقبل الدحض، كان يعلم أن هذه الشبكة زودت جماعة مقاومة نظمها "مسؤول كبير" (إن أول ما فكرت فيه ساعتها هو أن الأمر يعني بالضرورة الرئيس الأسبق أحمد بن بلة الذي عاش في مسيلة بعد إطلاق سراحه من السجن سنة 1980) و كان الأمر إذا يتعلق بضرورة تفكيك هذه الشبكة.

و بعدما رفع الاجتماع قامت عناصر من مجموعة عمليات التدخل الخاصة بتوقيفاتنا الأولى، الرجال الأوائل الذين أحضروهم كانوا كما ولدتهم أمهاتهم ومشبعين ضربا، و كان الضباط الجلادون المكلفون بالاستنطاق هم (مصطفى، زياد، سعود، عزالدين) و قد كانوا يريدون اجتناب اعترافات منهم بأية وسيلة، كنت ألاحظ دون أن أصدق ما يجري بمجرد أن "يهمهم" أحدهم بلفظ اسم من الأسماء حتى يسارع رجال مجموعة عمليات التدخل الخاصة إلى إحضاره في الحال !!

بينما أنا في تلك الحالة من الاندهاش والحسرة أنظر دون تعليق بادرنى الرائد عبد الرحمان بقوله: "و أنت ألا تستنطق؟! " فقلت: " لا، أنتظر أن يأتوني بالملف كي أحضّر أسئلتى، ليس لدي أية فكرة عن طبيعة هذه القضية" لحظتها قال عبد الفتاح و على وجهه شحوب ظاهر: " لقد ألححت في طلب الملف ثلاث مرات على الأقل" و في أثناء ذلك تبين أن ستة أشخاص في الناحية كلهم كانوا يحملون اسم "احمد العود" (بمن فيهم أحد الموقوفين مقطوع الذراع، و قد كان يتعرض لنفس المعاملة التي يتعرض لها الآخرون!).

و عندما رأوا تصميمي أحضروا لي الملف أخيرا على الساعة العاشرة صباحا، وبفحصه لم يتطلب مني الكثير من الوقت لاكتشف أن الأمر برمته هو محض تركيب أو ترتيب: لا أساس لوجود أي اتصال مادي ملموس بين رجل عبد الفتاح (الذي كان من المطلوب أن يتفاوض على شراء السلاح) و الشخص المدعى تاجر السلاح، الوارد في القضية. في الوقت الذي كان (م.ب.تق/ CRI) في البلدية يتوفر على وسائل التصنت و المراقبة... لم يكن في الملف أي أثر تسجيل سمعي، بل و لم يكن في الملف و لو تقرير مكتوب، سند، أو وصل يحمل دليلا على المعاملة التجارية الحاصلة بين الطرفين.. لا شيء إطلاقا لا شيء! مع أن عبد الفتاح لم يكن شخصا مبتدئا!

و هكذا فبدلاً من أن انضم إلى عملية الاستنطاق الجارية لهؤلاء الموقوفين، طلبت الاستماع إلى المساعد المكلف بهذه العملية من طرف الرائد عبد الفتاح، و بما أن الجلادين المحققين لم تقع أيديهم على المتهم الرئيسي الذي "تبخر فجأة" (و لن يجدوه أبداً، و أجهل حتى إذا كان هؤلاء الموقوفون قد قدموا إلى العدالة من طرف (م.ب.ت.خ/ GIS) التي أقلت عليهم القبض و أحضرتهم إلى الاستنطاق...) طلبت من المساعد أن يوضح أسباب اختفاء المتهم الرئيسي، فكانت إجابته قليلة الإقناع، و غير مناسبة مع الأهمية التي يفترض أن تكتسبها هذه القضية. لقد قال شارحاً تلك الأسباب بأن لقاءه بالمشتبته فيه يعود إلى يوم قبل ذلك، و أنه شك في وجود "تسرب" و من ثمة امتنع عن إجراء أية معاملة جديدة، و استشعاراً منه بالخيانة، و اكتشاف أمره فقد توقف عن مواصلة تسليم الأسلحة، و أشهد الله على ذلك!! و أمام جوابي الجاف "إنك تكذب" أخذ صاحبنا يرتجف و يتلجج و بقي واجماً عندما قلت له: "في الأوساط المتاجرة في السلاح و المخدرات لا نفلت من الشخص الذي حاولنا التخلص منه، لا يوجد " الله وكيالك" في هذه الأوساط، خاصة و أنك -كما تزعم- كنت تحمل حقيبة يد تحتوي على مبلغ هام من الأوراق النقدية و كان الوقت ليلاً و في الجبل، أنا متأسف، إنها حكاية لا يصدقها عاقل!

و أثناء ذلك لم يحقق الجلادون أي تقدم، فالأشخاص الموقوفون لم يكونوا سوى مهربين صغار لا وزن لهم و لا أهمية. لقد تبين أن العملية كلها هي عبارة عن بضع مسدسات آلية من النوع الرديء صنعت في ليبيا، لم يكن يتجاوز عددها العشر، وهو ما لم يكن يهدد أمن الدولة في شيء، كما كانت تريد بعض الأوساط أن تروج له، و تحمل الناس على تصديقه و من بين هؤلاء المروجين اليومية المجاهد الناطقة بالفرنسية.

و على الساعة الحادي عشرة شرحت المخادعة بكل تفاصيلها للرائد عبد الرحمان الذي أبلغ الجنرال محمد بتشين في الحين قائلاً له باستهزاء " لقد اكتُشف السر" و لم تمض عشر دقائق حتى تلقينا الأمر بحزم أمتعتنا و العودة إلى الجزائر!

و كوني قد كشفت المناورة، فقد ظننت ببساطة، في البداية، بأنها عملية مدبرة من عبد الفتاح للحصول على "بعض المال" و عندما رأيت وجه الجنرال بتشين لحظة اكتشافه أنه قد "خدع" انتظرت أن يتخذ إجراءات عقابية، و بالفعل فقد عزل رئيس (م.ب.تق/ CRI) للبلدية من منصبه على الفور، (و عوض بمهنة جبار الذي كان يشغل نفس المنصب في ورقة) لكن لم أكن أتصور أن يقوم التلفزيون ثم الصحافة المكتوبة بعد ذلك بشر عناوين كبيرة تتحدث عن "زعزعة الاستقرار" نظراً لسخافة الموضوع، غير أن الصحافة لم تنطرق إلى جوهر هذه القضية و فحواها (و لم ينشر عنها أي شيء حتى هذه اللحظة)!

محمد سمراوي

و بالفعل لقد كانت مفاجأتي عظيمة عندما علمت بعد ذلك بقليل بأن الجنرال بتشين قد رفع تقريراً كاذباً للرئيس الشاذلي عن هذه القضية يتهم فيه رئيس الحكومة مولود حمروش، و يحمله مسؤوليه تكوين و تسليح عناصر مقاومة في المسيلة! عندما ذكر الرائد عبد الرحمان في بداية القضية تورط مسؤول كبير اعتقدت بصدق أن الرئيس السابق أحمد بن بلة هو الذي كان مستهدفاً من هذه المناورة (و لم أكن مخطأً) لكن في آخر الأمر أصبح المستهدف منها هو مولود حمروش بالذات!

و لقد أكد لي ذلك فيما بعد وزير الاقتصاد السابق غازي حدوسي شخصياً الذي أظهر له الرئيس الشاذلي تقرير الجنرال بتشين الآنف الذكر. و بإلصاق هذه التهمة بـحمروش كانت عصابة الجنرالات تريد أن توهم الرئيس الشاذلي بأن حمروش كان بتلك العملية "يحضر" في الخفاء للاستيلاء على السلطة (و هو بالضبط ما أخذوه عليه بعد ذلك بسنة!) و قد كانوا يهدفون من وراء ذلك بصفة خاصة إلى إثارة رئيس الوزراء ضد الجنرال محمد بتشين.

و لقد علمت فيما بعد أن القضية بكاملها كانت طبخة جديدة، و عملية قذرة من عمليات العربي بلخير، و قد حيكّت بأوامره و تحت إشرافه من الألف إلى الياء (من وراء الجنرال محمد بتشين الذي لم يكن يعلم عنها شيئاً)، والذي قام بالتنفيذ ثلاثة إطارات من (الأ.ع/SM) وهم: الرائد عبد الفتاح والملازم رضوان (رجل ثقة لعبد الفتاح في "م.ب.تق/CRI" بالبلدية) و المساعد الذي نسيت اسمه و الذي كان يقوم بدور الوسيط مع تجار الأسلحة (وكان الدور الوحيد لهذا الأخير طوال السداسي الأول من سنة 1990 مقتصرًا على دفع المال و استرجاع (تحصيل) السلاح الذي سيستخدم "كدليل إثبات" فيما بعد ضد حمروش.

لقد كان للملازم رضوان أحد الأقارب يعمل تحت السلطة المباشرة للجنرال العربي بلخير، مما مكنه من استخدامه بسهولة، أما بالنسبة للرائد عبد الفتاح فإن النهم الذي كان يتميز به جعله الرجل الأمثل للقيام بمثل هذه العمليات، زد على ذلك أنه سيقبض من وراء الصفقة بضع عشرات من ملايين السنتيمات!

و ما يجب أن يُعرف، هو أن بلخير عندما يريد أن يتخلص من أحد لا يهاجمه أبداً من الأمام، فهو ذكي و محنك في المكر و أعمال الغش، و الضرب تحت الحزام، و يتمثل تكتيكه المفضل في خلق الخصومة و التنافس، و إذكاء التوتر في العلاقات و تحريض هذا المسؤول ضد ذلك، ثم يتقدم بعد ذلك، و هذا حسب الحالات "كوسيط" أو "مصلح ذات اليبين" بين الأصدقاء و الأخوة المتساحنين!! و في هذه الحالة بالذات فإن هذه المؤامرة التي حبكها مع عبد الفتاح في البداية كانت تهدف إلى زعزعة استقرار بن بلة، الذي كان يقدر أن بإمكان حزبه الجديد، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر أن يعطيه سندا قويا. و بتوسط عبد الفتاح اقتنع بتشين، و تورط شخصياً في القضية، لأنه صدق حقا بوجود مقاومة

مسلحة و كان صادقا عندما قال لي بأن الرائد عبد الفتاح يقود "قضية ذات أهمية كبرى تمس أمن الدولة". خاصة و أنه قد أخطر الرئيس بهذا الملف.

و عندما أدرك أنه خُدع من طرف عبد الفتاح، لم يكن بإمكانه قط الرجوع إلى الوراء، حتى لا يكون هزأة أمام الرئيس، و هو ما سيؤدي إلى إضعاف سلطته. فكان لا بد -إذن- أن يغطي هذا الفشل بالبحث على كبش فداء، و لهذا السبب قبل اقتراح العربي بلخير بإعداد تقرير ضد حمروش بالتفاصيل المذكورة آنفا، و إدراكا من بلخير بأن مخططه الأصلي ضد بن بلة قد انكشف (لقد أدخلت رجلي في الموضوع دون أي علم بما كان يدبر في الواقع) قرر بالفعل أن يمدّ طوق النجاة إلى بتشين، مقترحا عليه تقديم هذه الدسياسة "كمؤامرة" من تدبير حمروش، و في الوقت ذاته قام بلخير باتخاذ التدابير لتنظيم تسريب سيصل إلى رئيس الحكومة بواسطة غازي حدوسي.. إن هذه المكيدة نجحت تماما في إحداث الوقيعة و القطيعة بين بتشين و حمروش، و تحولت البرودة السائدة بينهما أصلا، إلى تباغض و عدااء شديدين!!

لقد حرصت على أن أشرح بالتفصيل نوازع هذه المؤامرة المتعددة الجوانب، و التي تقترب في غرابتها من الخيال، حتى يقيس القارئ الكريم النفسية المنحرفة التي يتميز بها هذا الرجل و أصدقائه "أصحاب القرار" الذين سيرتكبون جرائم في السنوات اللاحقة، أخطر و أفضع من ذلك بكثير في حق الوطن!

المنعطف الحاسم لصيف 1990

إنني أجهل في الأساس لماذا سار الجنرال بتشين في هذه المؤامرة مع أنه صديق لمولود حمروش، و قد ظل مخلصا له وأميناً معه تقريبا حتى تلك الواقعة. لعل ذلك يعود إلى وفائه (لرفقاء السلاح) من العسكر العربي بلخير و خالد نزار، (في حين لم يكن هو نفسه من القادمين من الجيش الفرنسي) على كل حال فإن قلبه لم ينجح: حيث أجبر في آخر أوت 1990 من طرف هؤلاء أنفسهم على تقديم استقالته و سيتزامن هذا الذهاب مع منعرج كبير في الحياة السياسية للبلاد.

سجل صيف 1990 بالفعل تنويج عمل تقويضي دؤوب مسير منذ عدة سنوات من طرف زمرة "أصحاب القرار من المنحدرين من الجيش الفرنسي" بقيادة العربي بلخير، لإقصاء الضباط السامين الآخرين المنحدرين من جيش التحرير الوطني. و من بين العوامل الأخرى المساعدة على ذلك سلبية الشاذلي بن جديد المأخوذ في قبضة مدير ديوانه، مما سمح لهذا الأخير والمتواطئين معه بحرمان رئيس الدولة من دعم الضباط الذين بقوا أوفياء له. منذ سنة 1987 تم إقصاء العميد الركن محمد بلوصيف الأمين العام لـ(و.د.و/MDN)، مع أنه كان مرتبطا جدا بالرئيس، و ذلك بإجباره على التقاعد في أعقاب قضية "تحويل أموال" مزعومة مدبرة و مرتبة بين العربي بلخير والمتواطئين معه بمساعدة جهاز الاستخبارات الفرنسي. (في حين أنه أقصي في الواقع بسبب رفضه إعطاء الأوامر للـ"ج.و.ش/ANP" لقمع أعمال الشغب المندلعة في قسنطينة وسطيف سنة 1986) و في الوقت ذاته أقصي الضباط المقربون منه مثل بولطيف، هبيري، أو بدر الدين بخوش و هم على التوالي: مدير الموظفين و القضاء العسكري، و مدير المالية، و مدير الخدمات الاجتماعية. وفي 1988 بعد أحداث أكتوبر كان دور إقصاء الجنرالات: مجدوب لكحل عياط ومحمد علاق، و علي بوحجة، و الهاشمي هجرس، و زين العابدين حشيشي، و آخرين...

و في 1989 بعد تعيين الجنرال خالد نزار في منصب رئيس أركان (ج.و.ش/ANP) (العضو البارز في زمرة بلخير، و المسؤول الرئيسي على القمع الدموي الذي ساد أحداث أكتوبر 1988 في العاصمة) تمت عملية تفرغ جديدة مست هذه المرة الجنرال عبد الله بلهوشات الذي أخذ نزار مكانه و كذلك نائبي رئيس الأركان الجنرالان: اليمين زروال، و كمال عبد الرحيم و الجنرال عبد المجيد شريف، قائد سابق (ق.ق.بح/CFN) و قائد الأكاديمية المتعددة الأسلحة في شرشال. و أخيرا في سنة 1990 كان دور الجنرال محمد عطاييلية المفتش العام للجيش.

و قد اقتُرحت على بعض هؤلاء المُبعدين مناصب شرفية مثل زروال و حشيشي اللذين عينا سفيرين في كل من رومانيا و بلغاريا، و الجنرال الهاشمي هجرس الذي وجد نفسه عضو المكتب

السياسي في (ج.ت.و./FLN)، و هو منصب شكلي بالنسبة لجنرال في ذلك الوزن، أما بعض العنودين فقد اشثروا بقروض و اعتمادات مالية لم تسدد أبدا مكنتهم من التحول إلى عالم الصفقات و الأعمال! أما بالنسبة لكمال عبد الرحيم، و هو ذو شخصية قوية فقد انطلق لوحده دون دعم أو سند في مشروع لصناعة المحاقن.

في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات سمح هذا التطهير الذي تم إجراؤه بمهارة فائقة "لضباط فرنسا" و حلفائهم أن يتخذوا موقعا وينصبوا أنفسهم ورجالهم المخلصين في أهم الوظائف و المناصب الحساسة في (ج.و.ش./ANP) و قيادة الأركان. و قد تكرر انتصارهم في 27 يوليو 1990 بتعيين الجنرال خالد نزار في منصب وزير الدفاع الوطني في حكومة مولود حمروش الذي لم يكن أمامه أي اختيار آخر غير القبول. إنه ابتكار هام إذ أنه منذ انقلاب 19 جوان 1965 (حيث كان وقتها وزير الدفاع هواري بومدين، الذي أطاح بالرئيس احمد بن بلة) كانت هذه الحقيبة الاستراتيجية دائما بين يدي رئيس الجمهورية ذاته!

و هكذا و بعد أن خلا الطريق تماما أمامها، أصبح قلب السلطة، أي (الأ.ع./SM)، في يد عصابة بلخير التي شرعت في إعادة تنظيمه كما يحلو لها. وبالفعل ففي 4 سبتمبر 1990 اختفت (م.ع.ت./DGDS) بصفقتها تلك، والتي كنت أتبع إليها، لكي تُدمج في (ق.إ./DRS) الاسم الجديد للمصلحة الموحدة، لم أكن واعيا بذلك حينها لكن دوامة العنف الشنيع كانت قد انطلقت!

2

الانحرافات الأولى

بعد انتصار (ج.إ.إ./FIS) في الانتخابات المحلية لجوان 1990 بدأ "جنرالات فرنسا" يحسون بالخطر الذي يهدد مصالحهم، فوجهوا إذن "مدراس" حقيقي لتهميش (ج.إ.إ./FIS) بعد أن تمكنوا من "تحرير" مركز القرار من الضباط المصنفين "عُروبي إسلامي" (بسبب معيار وحيد هو اللغة) الذين كانوا يستطيعون أن يُفشلوا مخططاتهم الجهنمية، و يحولوا دون تحقيق أغراضهم الدنيئة، ذلك هو السبب الذي جعل صيف 1990 يُسجل تحولاً حقيقياً في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال!

سبتمبر 1990 تكوين قسم الاستخبارات و الأمن (ق.إ.أ./DRS) الذراع العسكري للجنرالات "أصحاب القرار"

بالنسبة للثنائي (بلخير – نزار) فإن إعادة تنظيم المصالح السرية للجيش تحت التسمية الجديدة و هي (ق.إ.أ./DRS) تستجيب أولاً لانشغال عزل الرئيس الشاذلي بن جديد من أجل التغييرات التي كانا قد خططا لها.

و ما عدا التسمية الجديدة فالتغيير الوحيد الذي يستحق الذكر هو أن (ق.إ.أ./DRS) [الذي عهد به آنذاك إلى الجنرال محمد مدين المدعو "توفيق" الذي كان يرأس حينها (م.م.أ.ج./DCSA)] وضعت تحت سلطة وزير الدفاع الوطني، في حين كان جهاز الـ(أ.ع./SM) قبلها ملحقاً برئاسة الجمهورية. لقد كان هذا "التغيير الكلي" يهدف بالأساس إلى خداع الرئيس الشاذلي وقطع صلته بأية مصادر للمعلومات قد تأتي من سواهم!

إن (ق.إ.أ./DRS) الجديد أصبح يشرف على ثلاث مديريات رئيسية (زيادة عن المديريات الملحقة مثل: الإدارة الوسائل، التصنّات التقنية...) فمديرية الجوسسة المضادة (م.ج.م/DCCE)، و المديرية المركزية لأمن الجيش (م.م.أ.ج/DCSA) و مديرية التوثيق و الأمن الخارجي هو تنظيم ما يزال ساريا حتى ساعة كتابة هذه السطور، و التي من الأهمية بمكان أن أفصل فيها الحديث لأنها هي التي ستصبح في قلب آلة الرعب التي ستنتفض على بلدي لأكثر من عشر سنوات.

فر(م.ج.م/DCCE) عُمّدت للمقدم إسماعيل العماري المدعو "إسماعين" الذي جاء من (م.م.أ.ج/DCSA)، و هو من مواليد عين بسام، هذا الضابط صف القديم في البحرية الفرنسية قد عرج على الشرطة في سنوات الستينيات. بدون أي إشعاع أو نفوذ خاص، هذا الشخص الكارثة مدين بسيرته المهنية إلى الزبائنية التي كانت زراعته المفضلة الوحيدة في كل الفصول. من كان يسمع بالحديث عن هذا الشخص في سنوات الستينيات و السبعينيات و الثمانينيات؟ مكلف بملف الشرق الأوسط من طرف الجنرال لكحل عياط في منتصف الثمانينيات، ثم تسلل في الخفاء، بمعاشرة إطارات مصالح (ج.م.ف/DST)، و "العملاء" الفلسطينيين، و بفضل هؤلاء اكتسب خبرة كبيرة في مجال التضليل و تشويه الأخبار و المؤامرات، و الأعمال الدنيئة الخ... و تحت حماية العربي بلخير كان منذ 1985 المخاطب المفضل لدى (ج.م.ف/DST) إلى درجة أن العديد من الضباط كانوا يشكون في أنه عميل ل(ج.م.ف/DST)!

المقدم كمال عبد الرحمان أخذ إدارة (م.م.أ.ج/DCSA)، هو من مواليد سور الغزلان، صف-ضابط قديم في الجيش الفرنسي، بما أنه كان ضمن "القوات المحلية"¹⁹ في مارس 1962، فقد ظل مجرد مساعد بسيط في الأكاديمية المتعددة الأسلحة بشرشال حتى سنة 1974، ثم أصبح نقيبا أثناء أحداث أكتوبر 1988. حيث تشاء الأسطورة أن تجعل منه حينها شخصا ذا شأن، قام "بعمل بطولي" بتعريض حياته للخطر لإنقاذ "دبابة" هوجمت بكوكتال مولوطوف من طرف أحد المتظاهرين، و قد عرف بعدها صعودا مثل البرق بفضل حماية الجنرال توفيق الذي كان قد أعد له ملفا مورطا ليضمن ولاء له!

و عهدت أخيرا مديرية التوثيق و الأمن الخارجي (م.ت.أ.خ/DDSE) إلى المقدم فضيل سعدي المعروف بعبد الحميد، و هو رجل ذكي، في غاية البساطة، هذا الضابط القديم في جيش التحرير الوطني، من مواليد الميلية، كان قبلها مسؤول الاستخبارات العسكرية. سيقتل في شهر جوان 1996

¹⁹ أنشأت هذه "القوة المحلية" في نهاية حرب التحرير مارس 1962 طبقا لمعاهدات إيفيان و وضعت من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كقوة توسط، من أجل احترام سير عملية وقف القتال بين جيش التحرير الوطني و الجيش الفرنسي، مجندة لذلك كثيرا من الجزائريين الملتحقين في آخر لحظة بمعسكر الاستقلال، و الذين أطلق عليهم اسم (المارسيين) نسبة إلى شهر مارس.

محمد سمراوي

من طرف عصاية الجنرالات (انظر الفصل الثامن).

لقد شرح لنا رؤسائنا في مختلف الاجتماعات بان إعادة التنظيم هذه ليست إلا مرحلة نحو تحول مصالح (أ.ع/SM)، استجابة لمتطلبات الانتقال إلى الديمقراطية.

و رغم تعودنا على تغيير التسميات (هذه هي التسمية الرابعة خلال أقل من عشر سنوات) فإنه كان لدينا شعور بأن الأمر يتعلق بمنورة أخرى، و غيرها كثير، من أجل إسكات "المتفرجين" و دفع عربون للديمقراطيين الحقيقيين، و خاصة للسيد حسين آيت احمد، رئيس (ج.ق.إ/FFS)، الذي كان دائما يتخذ من تطويق "الشرطة السياسية" حصان المعركة المفضل لديه، زيادة على ذلك أن حضور الجنرال توفيق ("الرجل ذو السيجار" كما كنا نسميه فيما بيننا) أحد قدماء المؤسسة، و هو معروف بمقدرته و قوته في العمل، كان ذلك تأمينا لنا.

بكل تأكيد ستتغير الأمور، لأن (أ.ع/SM) قد عانى طويلا من الصراعات الداخلية، و من نقص كفاءة الجنرالين لكحل عياط و محمد بتشين فيما يتعلق بعمل المخابرات، و كنا نعتبرهم بالأحرى "دخلاء" لكون اختصاصهم الأصلي لم يكن (أ.ع/SM). غير أن الضباط الذين ابتهجوا لهذه التغييرات سرعان ما تخلصوا من أوهامهم، فابتداء من سبتمبر 1990، سيحرمون من أخذ عطلة نهاية الأسبوع، إذ كان يجب عليهم تغطية خطب الجمعة، و أن يكونوا حاضرين في كل مساجد العاصمة، الأمر الذي كان من المستحيل تحقيقه، و لذا وقع الاختيار على انتقاء الأكثر أهمية منها: مسجد السنة و كتشاوة في باب الواد، مسجد بن باديس بالقبة، مسجد الأرقم في حي شوفاليي، مسجد كابول في حي بلوزداد (بلكور) و كذلك مسجد المحمدية (لافيجري) و مسجد حي الجبل (لامونتان) بالحراش...

لقد دل ذلك على مدى الكره الشديد الذي يضمه مسؤولو الجيش للإسلاميين. بالنسبة لنا كان ذلك شيئا غير مفهوم تماما، لأنه حسب رأينا فإن الإسلاميين عموما و(ج.إ.إ/FIS) على وجه الخصوص، لا يمثلون بأي حال من الأحوال أي تهديد جدي، و السعي إلى أخذ السلطة عن طريق الانتخاب هو شيء عاد تماما و مشروع. فالخطب "النارية" التي كانت تلقى في بعض المساجد هي نتيجة إزالة الكبت، و رد الفعل على الرقابة و الاضطهاد الذي كان السائد في الساحة أيام الحزب الواحد، و للتاريخ أذكر هنا أن قادة (ج.إ.إ/FIS) قد استجابوا أكثر من مرة (بمن فيهم علي بن حاج) "لأوامر" المسؤولين السياسيين و العسكريين لتلطيف حدة الأئمة المتشددين.

فإذا مثلت (ج.إ.إ/FIS) تهديدا، فإن رئيس الدولة بما يتوفر لديه من أدوات قانونية يستطيع أن يمنعهم: فبإمكانه مثلا أن يلجأ إلى حل البرلمان أو طلب استفتاء ثان أو اقتراح تعديل الدستور...زيادة

على ذلك أن مصالح الأمن كانت تستطيع أن تقاضي العناصر المتطرفة التي تتجاوز الإطار القانوني، أو الجمهوري، فالدستور واضح في هذه النقطة.

خارج القادة العسكريين الذين جعلوا من (ج.إ.إ./FIS) فزاعة أو بعبعا، فإن مجموع الضباط مثلي كان في تقديرهم أنه لا ينبغي التدخل إلا في حالة الضرورة القصوى و كانوا ضد تشجيع التدهور الذي قد يؤدي إلى مجابهة لم يكن لا الجيش و لا الشعب مهياين لها، (على الأقل كان هذا رأينا في البداية، حيث قام المكتب السياسي بعد ذلك و القادة العسكريون بحملة "تعبئة" واسعة النطاق).

لقد انتقل الجنرال نزار شخصيا مرتين مرفوقا بالجنرال توفيق إلى مدرسة ال(أ.ع/SM) في بني مسوس، لعقد اجتماعات كان كلامه فيها متسما بالتخويف والتناقض في الوقت ذاته.

ففي الوقت ذاته الذي كان يقول لنا " نحن مع (ج.ت.و./FLN)" كنا نتلقى التعليمات من العقيد إسماعيل العماري (الذي كان في نزاع مفتوح مع عبد الحميد مهري الأمين العام للحزب الوحيد سابقا) بالعمل على خلق الانقسام والشقاق بين "الشيوخ" الكبار للجبهة، و الذين كانت تطلق عليهم الصحافة اسم "الديناصورات"، و"الذئاب الصغار" الممثلين بالموجة الجديدة من إطارات الحزب (كعلي بن فليس، و كريم يونس و علي صديقي...)

في هذا الوقت شرع الثنائي بلخير- نزار في إعداد مخططهما لمعارضة (ج.إ.إ./FIS) و الحد من اتساع رقعتها على الساحة، و التي وجد خطابها صدى واسعا في أوساط الجماهير الشعبية: لقد استعاد هذا الحزب بالفعل من جديد و لحسابه "مُثل نوفمبر" التي تخلى عنها النظام، مع الإلحاح على حقيقة أن ثورة 1954 قامت و سارت باسم الإسلام، مؤكداين على أن السلطة بتخليها عن العقيدة الإسلامية قد شجعت على الفساد و الانحراف و الظلم...

في سنة 1990 لم يتم إحياء ذكرى اندلاع ثورة التحرير في الفاتح من نوفمبر بالحماسة المعهودة في السنوات السابقة. و الأغلبية منا لم يبذُ عليها الانشغال بالتغييرات التي حولت طريقة معيشة المواطنين.

كان بعض الضباط الحنينين إلى الماضي يحرصون على تأكيد وجود هذا التحول: لقد كان بعيدا ذلك الزمن الماضي الذي كنا نعجب بالاستعراضات العسكرية، الدبابات، الطيران، المغاوير، المشاة الذين يستعرضون على الشوارع الرئيسية في المدن الكبرى حيث كل الناس يشعرون بفخر يعجز الإنسان عن وصفه!! دون الحديث عن المسيرة بالمشاعل و فتيات الاستعراض و الإثنتي عشرة طلقة منتصف الليل و التي تبعث فينا ذكريات اندلاع ثورة نوفمبر 1954.

الهدف رقم واحد لمصالح الأمن هو إسلاميو (ج.إ.إ./FIS)

كنا إذا في أول نوفمبر 1990، و لم نحتمل لإحياء ذكرى هذا التاريخ، لقد كنت حائرا بالنسبة للوضعية العامة، و لم أكن أجرو بعد على الحديث عن "انحراف". قبل ذلك بيومين أو ثلاثة كان قد استدعاني المقدم إسماعيل العماري رئيس (م.ج.م/DCE) و الذي أصبحت منذ ذاك تابعا له، و كنت برفقة الرائد عمار فطوشي مسؤول (م.ر.ع/CPO)²⁰ كي يطلعنا على التوجيهات "الجديدة" المقررة من القيادة العسكرية، موجهها حديثه أولا إلي بصفتي مسؤول (م.ب.ت/SRA) قائلا لي: "ابتداء من الآن فالهدف رقم واحد للمصالح هم إسلاميو (ج.إ.إ./FIS)، لو يستولون على السلطة سيقطعون رأسنا، و أنتم كذلك! سيفعلون تماما ما فعل الإيرانيون للصافاك (SAVAK)، يجب سد الطريق أمامهم بأي ثمن، إنها أوامر القيادة،" و استطرد قائلا: "ما هي الملفات التي بحوزتكم؟" أجبت بأن (ج.إ.إ./FIS) تُعامل من طرفنا مثل جميع الأحزاب المعتمدة من وزارة الداخلية، يعني نطبق التعليمات التي تلقيناها منذ عهد الجنرال بتشين، و تتعلق بمتابعة قادة الأحزاب السياسية، مراقبة اجتماعاتهم، أعمالهم في الميدان تأثيرهم في الجماهير، تحالفاتهم المحتملة مع تشكيلات أخرى، لم أذكر له إلا العموميات و لم يكن بإمكانني أن أقر له بأننا كنا "نلهو" كذلك باختراق الأحزاب الشرعية منذ 1989، كما هو الشأن مع (ج.ق.إ./FFS) لحسين آيت احمد (و هو العدو اللدود لرؤسائنا) (ت.م.ث.د/RCD) لسعيد سعدي،(ح.إ.د./PSD) لعبد الرحمان عجريد، أو (ح.و.ت.ن./PNSD) لرابح بن شريف... بالفعل، فعلى الصعيد السياسي و بدون أن نترك عادتنا القديمة الموروثة عن الحزب الواحد فقد اتخذنا المبادرة دون مراعاة تسلسل الرتب، و تلقى الأوامر من رؤسائنا (حيث أنهم منحونا بطاقة بيضاء في ذلك) للاستقصاء و التحري إلى أقصى حد عن "الجمعيات ذات الطابع السياسي". و بعدها اتجه إلى زميلي: " و أنت عمار؟" هذا الأخير أجاب " أنا ليس عندي أي شيء على الإطلاق، لقد خلفت لتوي النقيب عبد العزيز، و لم يترك أي ملف، هو رجل الجنرال بتشين و لا شك أنه كان يتحرى عليكم حضرات..." (و أفتح قوسا هنا لأشير إلى أن الجنرال بتشين الذي كان

⁽²⁰⁾ (م.ق.ع/PCO) المركز القيادي للعمليات، كما يوجد هذا في كل المصالح السرية في العالم، كان (م.ق.ع/PCO) وحدة من وحدات (ق.إ.إ./DRS) مكلف بالعمليات غير الشرعية، مراقبة، تتبع، تفتيش سري، توقيفات، خطف، استنطاقات، وضع أجهزة التنصت، شهادات الزور... الخ، ففي مركز عنتر بين عنكون كان مقر (م.ق.ع/PCO) ومن هناك كانت تصدر البيانات المنسوبة لـ(ج.إ.إ./FIS) منذ يناير 1991.

يشك في إسماعيل بأنه عميل للمخابرات الفرنسية كان قد أبعده منذ فبراير سنة 1990، بل و اقترح حتى طرده من الجيش قبل أن "يستعاد" بواسطة الجنرال العربي بلخير. في وقت (فقدان الخطوة) كان إسماعيل محل مراقبة من طرف عناصر مصلحة العمليات التي كان يقودها النقيب عبد العزيز، كل الضباط وضباط الصف الذين كانت لهم علاقة بهذه القضية وضعوا على الهامش من طرف الإدارة الجديدة). قال له إسماعيل: "هيئ نفسك سوف يكون عندك شغل كثير يا عمار".

ثم التفت نحوي طالبا مني أن أعطيه تقويما عن الوضعية وكذلك الوسائل المادية والبشرية المطلوبة لإعادة تنظيم مصلحتي بغرض تمكينها من التكيف مع متطلبات العمل الجديد.

لقد كانت مصلحة البحث التي أسيرها تضم حوالي أربعين ضابطا و عشرة ضباط صف، و (شخصان مدنيان مدمجان) و مجموعة من العملاء، كان مجموع هذه الإطارات موزعا على مستوى خمسة فروع:

- الأمن الداخلي: معهود إلى النقيب سعيد لوراري (المدعو "سعود") و الذي كان يهتم بالأحزاب السياسية، و بأعمال التخريب (وقتها لفظة "الإرهاب" لم تكن مستعملة بعد)، النشاطات السياسية بصفة عامة و خاصة على مستوى البلديات، لأننا رأينا أن المجالس الشعبية البلدية في الغالب كانت قد حازت عليها (ج.إ.إ./FIS) منذ جوان 1990.

- الجوسسة المضادة: معهود بها إلى النقيب مصطفى، و الذي كان يهتم بالأجانب، بالبعثات و بالأشخاص الديبلوماسيين، و الشركات الأجنبية، و المركز الثقافي الفرنسي...

- الوقاية الاقتصادية: معهود بها إلى النقيب فاروق شطيبي الذي كان يهتم بمكافحة الإجرام الاقتصادي و يطلق عليه مصطلح "التحسيس" (كناية عن مراقبة القطاع الاقتصادي من طرف إطارات الشركات، و الذين يرفعون التقارير الشهرية عن مشاكل الصيانة، أو التوزيع، حالة معنويات المستخدمين، النشاط النقابي، المحرضين على الإضراب مثلا، الميولات السياسية للإطارات...الخ) و كذلك كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية (نقابات، إضراب... ضباط هذا الفرع هم الذين يقومون كذلك بتسيير "المساعدين في الأمن الوقائي" (كان يوجد منهم واحد في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، وزارات، منشآت عمومية، مؤسسات جامعية، فنادق...)) و إقامة علاقات مع السلطات المحلية، إطارات الوزارات، البرلمانين، الصحفيين، المحامين...الخ

- تحقيقات التقصي و التأهيل: معهود به إلى النقيب جمال.

- متابعة الصحافة: معهود به إلى النقيب دحمان بن دحمان بالنسبة للصحافة الناطقة بالعربية، و إلى النقيب عنتر للصحافة الناطقة بالفرنسية.

بما أن التوجيهات الجديدة تتطلب إطارات ذوي خبرة وكفاءة، فقد أعلمت إسماعيل بفقدان التجربة بالنسبة للضباط المعينين في سبتمبر 1990 بفرع البحث و التحليل، الذين وجدوا صعوبة في الاندماج في البلديات، فمعظمهم كان قد أنهى تدريبه في يوليو و لم يكن لديهم عمليا أي اتصال بالميدان.

و لدعم مصلحتي اتخذ رئيس (م.ج.م/DCE) قرارا باستدعاء الواحد و عشرين ضابطا، الذين كانوا معينين خارج العاصمة في إطار حركة صيف 1990. هذه المساعدة القيمة سهلت عملية البحث، بإعادة علاقات الإطارات القديمة بالعاملين معهم، و بمصادرهم لاستقصاء الأخبار و المعلومات. و قد وزع هؤلاء الضباط من جديد، بمعدل عنصر واحد في كل بلدية من بلديات العاصمة: يخلفون رئيس (م.ش.ب/APC) يراقبون نشاط (ج.إ.إ./FIS) في هذه البلديات التي كانت كلها مسيرة من طرف مناضليها.

و لقد كان المقدم إسماعيل يلح كذلك على أهمية تركيز كل الجهود على هذا الهدف حتى و لو دعا الأمر إلى "التخلي" عن نشاط الجوسسة المضادة و الوقاية الاقتصادية، زد على ذلك أنه بعد وقت قصير ناداني المقدم رشيد لعلالي (المدعو "عطافي") مدير ديوان الجنرال مدين ليطلب مني أن أعطيه ملخصا عن نشاط "الوقاية الاقتصادية" وأن أسلم له بعض الملفات الاقتصادية "الحساسة" التي كنت منكباً على دراستها، كتلك المتعلقة (م.و.م.غ/ENAPAL)، و الغرف التجارية. ملفان متفجران كنت قد تعرضت لذكرهما من قبل، و اللذان أراد أن يستعملهما (ق.إ.أ./DRS) لزعة استقرار مولود حمروش الذي كان قد بدأ يهدد مصالح عصابة الجنرالات بإصلاحاته الاقتصادية، كما تلقيت الأمر كذلك بمتابعة نشاط ريمون لوزوم و هو يهودي جزائري كان يمسك متجرا للبصريات في شارع مراد ديدوش، و لقد تكفل بهذا الملف الملازم بلقاسم الذي توصل إلى تجنيد خدامة منزله التي كان يحصل منها على معلومات مفصلة عن تنقله إلى فرنسا وتونس²¹.

²¹ في شهر جانفي 1994، بينما كنت أشغل منصبا في ألمانيا، علمت بأن ريمون لوزوم قد قتل من طرف الإسلاميين على حد تعبير الصحافة، بالرغم من أنه لم تكن توجد هناك أدلة، حينها راودني الإحساس (و ذلك لمعرفتي باستهتار مسؤولي (ق.إ.أ./DRS) بأن هذا الاغتيال -غير المتبني- يتمشى أكثر مع أعراضهم لنصب العداوة بين الجماعة اليهودية و الإسلاميين، و قطع الدعم الدولي المحتمل (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) لصالح أنصار الدولة الإسلامية.

أما بالنسبة للرائد عمار قطوشي فقد تلقى الأوامر هو الآخر بوضع قائدي (ج.إ.إ./FIS)، عباسي مدني و علي بن حاج، تحت المراقبة، و قد أعطى لهما اسمين مشفرين هما (رقم1) و (رقم2) كانا محل تتبع مستمر، و تصنت دائم على مكالمتهما الهاتفية.

و مثلهما كذلك أعضاء قيادة الحزب الأكثر تأثيرا، كعلي جدي الذي كان معلما في مدرسة أشبال الثورة بالقليعة (الذي كان يعتبر وقتها الرقم الثالث في الـ"ج.إ.إ./FIS"...) و كذا يخلف شرطي، و نورالدين شيجارة و عبد القادر بوخمخ و آخرون...

لقد كان النقيب جعفر خليفاتي و هو ضابط جدي، كفاء، و تقي جدا (حتى أنه كان مشكوك فيه بأنه من المتعاطفين مع الإسلاميين في وقت من الأوقات.) هو المكلف بنقل المكالمات و تلخيصها لمديرية المخابرات و الأمن، و للترويج عليه، و تشجيعه على العمل الجاد ضد (ج.إ.إ./FIS) منحه العقيد إسماعيل شقة ببوزريعة.

و بغرض وضع مشروع حربه ضد إسلامي (ج.إ.إ./FIS) حيز التنفيذ أخبرني إسماعيل بوجوب التهيو لنقل مقر قسم البحث و التحليل من حديقة صوفيا (تقع بالقرب من دار البريد الكبير بالعاصمة من الناحية البحرية) إلى مركز عنتر الواقع بالقرب من حديقة الحيوانات، حيث يوجد (م.ر.ع/CPO)، و هذا الانتقال يعود إلى كون حديقة صوفيا لا توفر الضمانات اللازمة "للأمن" حسب قوله (و قد تم ذلك بالفعل بعد خمسة اشهر) و كنا وقتها في نوفمبر 1990 نتطلع إلى الديمقراطية، في الوقت الذي كان بعض القادة العسكريين يحضرون "الشن الحرب".

" المصدر الوحيد للسلطة هو الله "

أسبوع بعد هذا الحديث طلب مني رئيس (م.ج.م/DCE) العقيد إسماعيل أن "ألغم" مكتبا في حديقة صوفيا (بالكامرات و الساعات...) لتسجيل لقاء مع مدير جريدة "الوجون انديبوندن" و قد حضرت نفسي لاستقبال "شخصية" من الصحافة المستقلة، وكم كانت مفاجأتي كبيرة عندما وجدت نفسي قبالة "طفل" مهمل الهدام بدون أية قريحة، بمجرد أن خرج ضيفنا، وشرط الفيديو ما يزال بين يدي حرص العقيد إسماعيل على تذكيري بتعليمات القيادة العسكرية بجعل (ج.إ.إ./FIS) هدفا من أولى أولوياتها!

لقد كان هذا الحزب السياسي بالنسبة إليه هو "حركة اجتماعية للاحتجاج، تستغل فقر و جهل الشعب، و تستعمل الدين لإضفاء الشرعية على خطابها، و جعله مقفزا للوصول إلى السلطة" و يضيف

قوله: "إن المساجد أصبحت منابر للمتطرفين يوجهون منها نداءهم إلى القتل، ليست (ج.إ.إ./FIS) إلا نسخة ثانية من (ج.ت.و./FLN)، و ستقف الباب و تزيل التداول على السلطة، و تعيد إقامة الحزب الواحد من جديد ذلك أن الذي يعارض (ج.إ.إ./FIS) يوضع في خانة المعارضين لله! (أي يعتبر معارضا لله).

سُئِرَق (ج.إ.إ./FIS) البلد في دكتاتورية جديدة، بل في حرب أهلية إذا تركناهم يمرون، إنه التفهقر بأربعة عشر قرنا إلى الوراء".

الجزء الأول من تحليله بالنسبة لطبيعة تشكيلة (ج.إ.إ./FIS) بدا لي إلى حد ما صحيحا، ذلك أن الإسلاميين في ذلك الوقت كانوا يتميزون بالخطب النارية التي كان يلقيها علي بن حاج تناوبا كل جمعة (في مسجد بن باديس في القبّة، و السنة في باب الوادي) و المسيرات الضخمة التي تضم عشرات الآلاف من المتعاطفين مع الجبهة... و التي كانت تنظم كل يوم خميس في الجزائر العاصمة، تشهد لهم بالقدرة على التجنيد و التي كانت تخيف الكثير من غير المقتنعين بهذا الحزب (كما أصبح هذا الاستعراض للقوة يمثل تهديدا حقيقيا لمصالح الطبقة الحاكمة)

لقد اغتتم قادة (ج.إ.إ./FIS) ضعف السلطات، حتى قبل حرب الخليج الثانية، ليصعدوا لهجة خطابهم العنيف، و كشاهد على ذلك نورد هذه الفقرة من مقابلة كان قد أجراها علي بن حاج مع صحيفة "لوريزون" و نشرت يوم 23 فبراير 1989 حيث يقول فيها حرفيا: "إن التعددية الحزبية غير مقبولة، بسبب كونها صادرة عن تصور غربي، فلو يعبر الشيوعيون و البربر مثلما يعبر الآخرون أيضا، لأصبح بلدنا ميدانا للمواجهة بين مختلف الإيديولوجيات المتناقضة و المتعارضة مع دين شعبنا – لا توجد ديمقراطية لأن المصدر الوحيد للسلطة هو الله من خلال نص القرآن، و ليس من خلال الشعب فإذا انتخب الشعب ضد شريعة الله فهذا لا يعني سوى الكفر الصّراح، و في هذه الحالة يجب قتل هؤلاء الكفرة لأنهم بذلك يريدون أن يستبدلوا قانونهم و سلطتهم بشريعة الله و سنته". أو كذلك هذا الاستجواب الآخر لعباسي مدني الذي أجرته معه "الجزائر الأحداث" في عددها الصادر يوم 1989/12/24 الذي جاء فيه قوله: "إذا كانت الديمقراطية إطارا للحوار و احترام الرأي فنحن متفقون مع هذا المفهوم، بيد أنه و على العكس من ذلك، فإننا لا نقبل أن يصبح المنتخبون متناقضين مع الإسلام و شريعته و قيمه".

ابتداء من صيف 1990، و في المناخ الدولي الذي أحدثه غزو العراق للكويت صعد التوتر إلى درجة أعلى، فال(ج.إ.إ./FIS) التي وقفت مع صدام حسين أخذت على القادة الجزائريين تقاعسهم في مساندة العراقيين، و أدانوا بشدة النظام الذي كانوا يتهمونه "بالعلمانية" و "التخلي عن الإسلام".

و رغم هذا في نظري، فإن الوضعية لم تكن بتلك الدرجة من الخطورة التي كانت تدعيها (م.ج.م./DCE)، حتى و لو أن الديمقراطية كانت في حالة تلجج! صحيح أن (ج.إ.إ./FIS) نجحت في

محمد سمراوي

الانتخابات البلدية و الولائية بسنة أشهر قبل ذلك، لكن كنت أرى مثل الكثير في هذا الانتصار بأنه تعبير عن إرادة عميقة لدى الجزائريين في إجراء القطيعة مع النظام أكثر مما هو رغبة في أي "استبداد إسلامي". و هو الشيء الذي لم يفهمه الجنرالات، و خاصة أنهم لم يهضموه على الإطلاق !

إن الذي صدمني في كلام إسماعيل هو أنه في أول مرة يذكر مسؤول في (ج.و.ش/ANP) أمامي عبارة "الحرب الأهلية" التي كانت في ذلك الوقت مجهولة الاستعمال تماما في اصطلاحاتنا المتداولة. لا جدال في أن هناك نساء قد استهدفن ببعض المعاملات الخاصة لمحاولة تطبيق الشريعة. كما أن بعض مناضلي (ج.إ.إ./FIS) كانوا يكثرون الاستفزاز و الإثارة و أن بعض الخطب لم تكن مستساغة من طرف كل الجزائريين، و لكننا كنا بعيدين جدا عن التفكير بأن نكبة بهذا المستوى الكارثي المروع كانت تختمر و تتفاعل في الأعماق تحت سطح البلاد و أرجل العباد!

مناشير إسلامية مزورة!

لمعارضة فعالية (ج.إ.إ./FIS)، و الحد من امتدادها المخيف كنا نستغل الشقاكات القائمة داخلها باللجوء إلى الصحافة "المستقلة" لتحسيس الرأي العام بخطر التهديد الإسلامي. و لكون (ج.إ.إ./FIS) في الحقيقة هي عبارة عن سديم مشكل من عدة تيارات و مشارب تتراوح مواقفها من أدنى الاعتدال إلى أقصى التطرف، أكثر مما هي كتلة متجانسة، و متراصة اللبانات. فقد كانت الاختلافات دائما على أشدها بين عناصرها، مما سهل علينا استغلال تلك الأقوال المتشددة لبعض قادتها، و ممارسة الخلط المتعمد في هذا الخصوص بقصد التهويل و تشجيع المثقفين على إدانة التطرف الإسلامي.

غير أن هذا كله قد بدا وكأنه غير كاف في نظر رؤسائنا الذين ما فتنوا يطلبون منا "المزيد" !!

و ما يجب التذكير به هنا هو أن هذه الفترة قد عرفت أيضا ظهور طائفة أو جماعة التكفير و الهجرة، و هي عبارة عن تنظيم صغير متطرف لا تربطه أية صلة بـ(ج.إ.إ./FIS) (و سأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد)، إن هذه الجماعة القليلة العدد، و التي ليس لأفكارها المتطرفة أية علاقة بتقاليدنا العريقة، و الراسخة القدم، كانت تتكون بوجه خاص من مناضلين إسلاميين ذهبوا إلى جهاد السوفيات في

أفغانستان (و الذين نطلق عليهم اسم "الأفغان") أعلنوا أنفسهم كتيار "سلفي" ²² عقيدتهم المذهبية تصل حتى الترخيص بقتل الوالدين أو الاخوة الذين لا يلتزمون بتطبيق المبادئ الإسلامية.

كانت هذه الجماعة تنتشر بعض الشيء، و لكنه ليس إلى الحد الذي يمكن اعتباره تهديدا خطيرا، فبتحسيس جيد لمسؤولي الأحزاب الإسلامية، و المزيد من التدابير الصارمة، كان بإمكان مصالح الأمن بالتعاون مع العدالة أن يقضوا على هذه الآفة الطائفية و يستأصلوا شأفتها من الوجود كليا.

لكن للأسف! فإن هذا النوع من التدابير لم يكن ينطبق أو يتماشى مع برامج و مخططات الجنرالات! ففي ذلك الوقت بالذات، كان بعض عناصر (م.ج.م/DCE) منكبين على إعادة تأسيس و بعث الحركة الإسلامية المسلحة (ح.إ.م/2MIA) من العدم، وهي منظمة كانت قد فككت تماما قبل ذلك بسنوات(وسأعود إلى هذا الموضوع في الفصل التالي). لقد كان الجنرالات في الحقيقة يريدون أن يستخدموا (ق.إ.م/DRS) "لصب الزيت على النار" قصد إعطاء الانطباع للرأي العام بأن (ج.إ.م/FIS) بكاملها تسعى إلى فرض نظام حكم استبدادي بالقوة.

و هكذا، فقد تكلف ضباطي بتوزيع المنشورات على الصحفيين والجمعيات النسوية، وتعليق البيانات داخل المساجد، و إصاقها على الجدران في الأحياء الجامعية في بوزريعة، دالي براهيم، ميادين جامعات باب الزوار و الجامعة المركزية... لقد كانت هذه المناشير و البلاغات و البيانات التي تحمل إمضاء (ج.إ.م/FIS) كلها تحرر من طرف النقيب جعفر خليفاتي، و قد كانت تلك الفتاوى المزعومة (المنسوبة زورا و بهتانا إلى الجبهة الإسلامية) المذاعة بواسطة البلاغات الكاذبة الموجهة من (م.ج.م/DCE) تدعو "اخوة الإيمان" في كل مكان إلى ضرورة التخلص من الطاغوت المتسلط على رقاب العباد، و إلى رفض الديمقراطية "الغريبة المنحطة، و المنحلة أخلاقيا" و قد كانت تلك المناشير في الغالب تدعو إلى الجهاد وإلى العصيان، أو رفع السلاح ضد النظام إذا لم يحترم قانون الانتخابات و الإرادة الشعبية، كما كانت تطالب كذلك بفتح معسكرات التدريب لمناضلي (ج.إ.م/FIS) الذين يرغبون في الذهاب إلى المشاركة في الحرب إلى جانب القوات العراقية أثناء حرب الخليج، و إقامة نظام حكم ديني لتطبيق الشريعة الإسلامية...

²² إن التيار السلفي يدعو إلى الإسلام السياسي (الدولي) المحافظ، و هو متعارض مع تيار "الجزارة" العصري الخاص بالجزائر.

محمد سمراوي

إن الهدف المتوخى في الأساس من هذه المناشير و البلاغات المزيفة هو المزايدة المنتظمة على تلك البلاغات الحقيقية التي كانت تصدر عن (ج.إ.إ./FIS)، (و التي كانت هي أصلا متطرفة) لقد كان هدفها إحداث الشقاق في صفوف القادة الإسلاميين، و بصفة خاصة إثارة الخلاف و النزاع بين عباسي مدني و علي بن حاج، لدفع كل واحد منهما إلى الشك في الآخر و اتهامه بتحرير البيانات دون التشاور و الاتفاق المسبق، و ابتداء من يناير 1991، بدأت العديد من هذه البيانات المنسوبة إلى (ج.إ.إ./FIS) تقرأ حتى خلال نشرات أخبار التلفزيون على الساعة الثامنة مساء، و هذا زرع الشكوك في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية، و لا جدال في أن (ق.إ.أ./DRS) قد أصاب الأهداف المسطرة!

فالقادة الإسلاميون الذين لم يكونوا في الأصل يشكلون تنظيما متجانسا في عناصره و متراسا في بنيانه، أصبحوا غير قادرين على مواجهة هذه المخططات، مساهمين بذلك في إعطاء المصادقية للخلط بينهم وبين المتطرفين، مع أنهم كانوا في الحقيقة يعتبرونهم أعداء.

فمنذ ذلك الوقت كان الهدف واضحا بالنسبة لرؤسائنا، تصيير (ج.إ.إ./FIS) شيطانا و تهويل أمرها بجعل هذا الحزب "بعبا" مرعبا قصد تكوين "جبهة" مدنية ضده، و إضفاء طابع الشرعية على تدخل الجيش للقضاء عليه فيما بعد.

"مخطط العمل الشامل" للجنرال نزار

في شهر ديسمبر 1990، أثناء اجتماع برئاسة الجنرال نزار في بني مسوس، والذي دعي إلى حضوره كل من المسؤولين الرئيسيين لل (أ.ع/SM)، أطلعنا وزير الدفاع على التدابير المتخذة لمعارضة (ج.إ.إ./FIS).

لقد صرح لنا بأن لا يقع التسامح مع هذا الحزب إلا في حالة ما إذا لم يتجاوز نجاحه نسبة 30% في الانتخابات التشريعية التي كان مزمعا تنظيمها في 27 جوان 1991 و إلا فإن (ج.و.ش/ANP) سيعضد إلى "تحمل مسؤولياته" في حالة نجاح (ج.إ.إ./FIS) فلن يكون أمام قيادة الجيش إلا أحد الأمرين: إما الاستيلاء على السلطة مباشرة، و إما إقامة قيادة جماعية بواجهة مدنية. و لم يكن المرء يحتاج إلى أي جهد فكري كي يستنتج بأن الاختيار الثاني هو الذي سيحظى بالفضل، فالاختيار الأول

محمد سمراوي

يمثل الكثير من المساوئ الظاهرة (المسؤولية تجاه الرأي العام العالمي، ردود الفعل السلبية أو العكسية من طرف البلدان الغربية، واحتمال إقامة حظر على الدعم المالي الدولي...).

لقد كان مخطط إقصاء (ج.إ.إ./FIS) من الوصول إلى الحكم إذن معدا سلفا في ديسمبر 1990، و لم يبق إلا خلق الظروف المناسبة لوضعه حيز التنفيذ.

ذلكم هو الهدف من "مخطط العمل الشامل" المدبر من الثنائي (العربي بلخير و نزار) و المحرر من طرف مستشاري هذا الأخير (الجنرالان: محمد التواتي، و عبد المجيد تاغيت، هذا الأخير كان وقتها قائد "ق.ق.بح/CFN") و قد عُهد بتنفيذ المخطط إلى رئيس (ق.إ.أ./DRS) الجنرال توفيق و العقيدان إسماعيل العماري، و كمال عبد الرحمان، و في نفس الوقت قُدم "مخطط نزار" هذا إلى رئيس الجمهورية و الوزير الأول للتصديق عليه²³ ، لقد كان يتضمن عددا من التدابير التمييزية مثل:

- إبعاد كل الإسلاميين (باستثناء المتعاونين مع الـ"ع.أ./SM") من المناصب الحساسة.
- تبني تقسيم (مفصل على المقاس) للدوائر الانتخابية (لحرمان التشكيلات الإسلامية من الامتياز بدون أية موارد!)
- المساندة المتعددة الأشكال لـ(ج.ت.و./FLN).

- رشوة "التشكيلات الحزبية الديمقراطية" بفضل توفير الدعم لها، و فسخ المجال الإعلامي أمامها، و خاصة التلفزيون.

يا له من تصور عجيب و غريب للديمقراطية، التي لا يُسمح بها إلا إذا ضُمن بقاء السلطة في أيدي الجنرالات...!! إن التداول على السلطة بالنسبة إليهم كان يعني استنساخ جبهة تحرير ثانية، يُحكم بواسطتها كما كان الشأن في السابق، أو القبول عند الاقتضاء بحزب "ديمقراطي" مُدجّن، سهل الانقياد

²³ بغض النظر عن رفضهم، دخل المخطط بعد ذلك بحزم و عزم حيز التنفيذ من طرف نزار و رفقائه، و سنوات بعد ذلك، تبنى و بكل فخر الجنرال نزار هذا الفعل المشين بالعصيان و عدم الالتزام بالأوامر في مذكراته (منشورات الشهاب، الجزائر 1999)، إن كتابه المعنون أصلا بـ(Mémoire sur la situation dans le pays et point de vue de l'Armée nationale) و الذي يصفه بـ(démarche politique de type état-major) أعاد نشره من جديد في فرنسا و في صورة مطابقة للأصل في جوان 2002 ، مدعوما بقضية القذف التي رفعها ضد الملازم السابق حبيب سوايدية: (Ali HAROUN et alii, Algérie,) (arrêt du processus électoral , enjeux et démocratie, paris,2002,pp.131-149).

محمد سمراوي

يكون رهن إشارتهم لتلقي أوامرهم بالسمع و الطاعة!

و عندما تطرق إلى الفصل المتعلق بمحاربة "المتطرفين" أوصى الجنرال نزار، قائلاً: "تقسيم التيارات الدينية باستفزاز أو استغلال، أو إحياء تناقضاتهم، و إذكاء الخلافات بينهم.

- تشويه صورة (ج.إ.إ./FIS)، و الحط من قيمتها فيما يخص الحريات الديمقراطية، و الحريات الفردية (...)

- استغلال جهل الإسلاميين المتطرفين بما يخص العلوم السياسية، و العلوم العصرية(...)

- التشكيك الإعلامي في قادة (ج.إ.إ./FIS) بنشر الصور و الأقوال و الخطب التي تثبت عجزهم و قصورهم عن معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى (...)

- توجيه الإعلام و استخدامه، بإشراف و مساعدة إعلاميين محترفين (...)

لقد كان هذا انحرافا خطيرا، فبأي حق تخول (و.د.و/MDN) لنفسها تحريض إطاراتها على أن يصبحوا خارجين عن القانون؟! ماهي الغاية من قرارها الخاص بإعداد "برنامج عمل نفساني"؟ إذا ارتكب الإسلاميون جنحا.. أليس بإمكان العدالة أن تعاقبهم؟ إذا كان الأمر يتعلق بالمتطرفين... ألم يكن الأحق والأصوب أن يعمد إلى القبض عليهم؟ لقد أطلعت العقيد إسماعيل العماري على بعض هذه التحفظات التي سجلتها على هذا المخطط المسمى "خاص" (لكونه لا يستهدف إلا الـ"ج.إ.إ./FIS") وقلت له لماذا هذه الإجراءات المناهية للديمقراطية؟ بما أن السلطات العمومية كان بوسعها أن لا تمنح الموافقة للجهة الإسلامية سنة 1989، وعلى كل حال فان دستور فبراير 1989 يعطي لرئيس الدولة صلاحية حل البرلمان فكان جواب رئيس (م.ج.م/DCE) في خلاصته هو: "يجب تنفيذ الأوامر دون طرح الكثير من الأسئلة، لا ينبغي للجزائر أن تسقط في قبضة الأصوليين، إن المستقبل هو أنتم، ستكونون قادة الغد، يجب إزاحتهم تماما عن طريقكم إذا أردتم أن تتحكموا في مقاليد البلد".

لقد قفز إطارات (ق.إ.أ./DRS) قفزا على هذه الفرصة، و تحمسوا كثيرا لوضع هذا المخطط الفذ "مخطط العمل الشامل" حيز التنفيذ لاسيما أنه كان يمثل ترقية سهلة، ميزانية غير محدودة، و وعود بامتيازات متنوعة (مضاعفة علاوات عناصر مجموعة العمليات الخاصة، استفادة الإطارات المرؤوسين بالسكنات...) لقد كان إضعاف (ج.إ.إ./FIS) كههدف مكلف بتحقيقه (ق.إ.أ./DRS)، يتطلب وجود ضباط مختارين بصرامة، تُراعى فيهم أهمية تطبيق الأوامر دون اعتراض. إن من أولى النتائج التي أسفر عنها تطبيق "مخطط عمل" الجنرال نزار كان إبعاد الضباط الجامعيين المنعوتين بالمعربين.

فبعضهم إما طردوا كالنقيب حسين و شطايطي المدعو "سليم" على سبيل المثال و إما جمدوا في مهام لا علاقة لها بكفاءتهم و اختصاصهم، كتعيينهم في وحدات (ج.و.ش/ANP) أو في وظائف تبعث

محمد سمراوي

على السخرية، كالنقباء: سمير (رئيس سابق "م.أ.ق/BSS" مكتب أمن القطاع ببرج بوعريريج) و دحمان بن دحمان (رئيس "م.أ.ق/BSS" بسطيف) و عبد الحميد خروفي المدعو "حسني" و لظفي و غيرهم...

فبالنسبة إليّ كعسكري منضبط، حتى لو لم أكن مقتنعا تماما بضرورة مخطط كهذا، فما كان لي بد من أن أسير معهم في الخط! لقد نجح الرؤساء بالفعل أن يوهمونا (و هو ما لم أكن مقتنعا به أبدا في البداية) أن الجمهورية كانت في خطر، و أن الإسلاميين كانوا مدعومين ماليا و سياسيا من قوى أجنبية، و أنهم كانوا سيعدمون كل رجال ال(أ.ع/SM) في حالة ما إذا استولوا على الحكم، و أنهم كانوا يريدون زعزعة استقرار البلاد، و تعريض مؤسساتها إلى الخطر الداهم...

باختصار هذا هو الخطاب الإيديولوجي الذي استعمل لتجنيد العسكريين و التأثير على جزء من المواطنين.

لقد فعلت حملة التسميم هاته إذن مفعولها، إذ سرعان ما تجند كل الضباط وراء القيادة. بل و أننا كنا في الخطوط الأمامية: فالأمر -كما كنا نقول- يتعلق بـ"الدفاع عن مؤسسات الجمهورية، و الشرعية الدستورية" إن الحرب ضد ال(ج.إ.إ./FIS)، (أوكد هنا الحرب ضد ال(ج.إ.إ./FIS) و ليست ضد الإسلاميين، و سأعود إلى تفصيل هذا الموضوع لاحقا) قلت الحرب إذن أصبحت حقيقة!

لقد كانت إحدى المهمات الأولى ل(ق.إ.أ./DRS) في هذا هي تنفيذ توصية "مخطط نزار" و هي تشجيع "تقسيم التيارات الدينية بالاستقزاز أو بالاستغلال، أو إحياء تناقضاتهم، و إنكاء الخلافات بينهم..." ففي آخر 1990 و لهذا الغرض أعاد الجنرال توفيق "تنشيط" الرائد عبد الرحمان بن مرزوقة (هو نائب مدير سابق في الأمن الداخلي مكلف بالتحليل، و قد وضع على الهامش بعد ذهاب الجنرال بتشين، بتهمة أنه كان مقربا من هذا الأخير) و كلفه باسم "التحالف ضد الأصولية" (يعني "ج.إ.إ./FIS") بربط الصلة مع الشيخ محفوظ نحناح، رئيس جمعية الإصلاح و الإرشاد الخيرية، لكي يحولها إلى حزب سياسي، لمواجهة التأثير المتصاعد ل(ج.إ.إ./FIS)، و قد قبل الشيخ نحناح الاقتراح بإنشاء حزب "حماس" الذي سيصبح فيما بعد "حمس" (حركة مجتمع السلم)²⁴ و هذا بالرغم من اعتراض نائبه الشيخ محمد و

²⁴ بعدها، و بتفحص أرشيف (ق.إ.أ./DRS) من 1991 إلى 1992، اكتشفت أن الرائد عبد الرحمان بن مرزوقة كان مكلفا بالتحليل في مجلة تصدر لحساب حماس، و كان يتردد على مقرات هذا الحزب بالمدينة، و قد كان إلى حد ما بمثابة المستشار الخفي للشيخ محفوظ نحناح.

سليمانى الذي أكد أن "السياسة تدنّس الضمير" و فضل أن يبقى على رأس جمعية الإرشاد و الإصلاح، بعيدا عن "دسائس السياسيين" ²⁵.

لقد كنا وقتها غير شاعرين بخطة "نجدة" الوطن التي دشّن انطلاقها سنة 1990 لتفادي إغراق البلاد في عهد "الظلامية" لم نشعر وقتها إذن بأن هذه "الخطة" ستوصل الجزائريين إلى مواجهة أهوال حرب أهلية دموية شنيعة!!

إنشاء هيكل غير قانوني في مديرية الجوسسة المضادة (م.ج.م/م/DCE)

منذ ذلك الوقت لم يكن العسكريون من (أصحاب القرار) يحرصون على العمل النفساني و التشويه الإعلامي فقط، بل شرعوا جهارا، نهارا في القيام بعمليات على هامش القانون!!

و هكذا فبعد وقت قصير من محادثتنا في آخر أكتوبر 1990، أنشأ إسماعيل العماري داخل (م.ر.ع/ع/CPO) "شعبة حماية"، هذه المؤسسة أو هذا الهيكل الذي لم يكن له أي طابع قانوني ولم يكن حتى منصوفا عليه في نظام (م.ج.م/DCE)، زيادة على أنه يفتقد لمبررات وجوده، ذلك أن مهمة حماية الشخصيات أو الممتلكات كانت توجد لدى مصالح الأمن من قبل ذلك ممثلة في مصلحة الأمن الرئاسي! و مجموعة التدخل الخاصة (م.ت.خ/خ/GIS)، و كذلك المديرية العامة للأمن الوطني (م.ع.أ.و/DGSN)، و الدرك الوطني.

و قد عهد "بشعبة الحماية" هذه إلى الملازم معاشو، و كانت تشتغل في البداية على حوالي ثلاثين عنصرا و تتلقى أوامرها مباشرة من إسماعيل العماري، و للتمويه على الأهداف الحقيقية لهذه المؤسسة (التي ستوحي لهم لاحقا في مارس 1992 بإنشاء "سرايا الموت" السيئة الذكر و المنحوسة، التابعة

²⁵ و يا للأسف، هو كذلك قد تم اغتياله في يناير 1994، بعد عملية اختطاف تبنتها كل من الـ (ج.إ.م/GIA) و (منظمة الشباب الجزائري الحر "م.ش.ج.ح/OJAL") و هي سرية موت كونها (ق.إ.م/م/DRS) (أنظر الفصل السابع).

محمد سمراوي

(م.م.أ.ج/DCSA)، (وسأعود إلى ذلك في الفصل السابع) فإن رجالها (وكلهم ضباط صف محنون) كانوا معينين رسميا كحراس شخصيين، و سائقين لدى الجنرالات خالد نزار (الذي كان سائقه المساعد عيسى، و اسمه الحقيقي حنان بوعمر، و هو عضو قديم في مصلحة المراقبة) العربي بلخير، عبد المالك قنايزية... الخ.

لكن كانوا أيضا يقومون بحماية الشخصيات المقربة من المصالح و كذلك المتعاملين و الموظفين الموثوقين الذين كانوا "ينشطون" في دواليب العدالة، أو داخل الأحزاب السياسية كالوكيل العام في العاصمة عبد المالك السايح، أو أحمد مراني أمين مخزن سابق في معهد باسطور بمدينة الجزائر، و إمام سابق أصبح فيما بعد مسؤول لجنة الشؤون الاجتماعية في (ج.إ.إ./FIS).²⁶

و قد تلقى الملازم معاشو بسرعة "صلاحيات" جديدة، وعناصر الشعبة "الشبح" الذين لم يكونوا معينين لحماية الشخصيات كانوا حاضرين في كل مكان: ميناء الجزائر، مطار الدار البيضاء، الفنادق الضخمة بالعاصمة... مهمتهم مراقبة الحاويات، إدخال الناس وإخراجهم بدون أوراق هوية، من الميناء أو المطار، حجز الغرف في الفنادق، مراقبة "الزوار" (رجال أعمال لا يمرون على مراقبة شرطة المطار و الحدود، مستشارون أجانب، أشخاص مبعوثون من العقيد محمود سوامي مسؤول (ق.إ.أ./DRS) بباريس، أفراد من ذوي الهويات التي لا ينبغي أن تعرف رسميا...).

و كان هؤلاء الأفراد يقدمون تقاريرهم و عروضهم مباشرة إلى (م.ج.م/DCE) دون أن يخطرأ لا الرائد قطوشي، و لا أنا !

الجواب، الذي لم أعرفه إلا متأخرا، هو أن رئيس (م.ج.م/DCE)، و بضمان الجنرال توفيق، كان قد انتقى عناصر مطواعة و موثوقة، تنفذ المطلوب منها دون أي تردد أو أدنى تفكير أو عبوس أو حرج أو ضمير!!

لقد كان هؤلاء المنفذون من مستوى ثقافي دون المتوسط يتصرفون كالمترتبة، مشدودين بإغراءات و محفزات بترقيات، و فتح حسابات بالعملة الصعبة... و ستلعب هذه المؤسسة أثناء سنوات

²⁶ هذا الأخير، عميل للجنرال توفيق، كان مدسوسا في داخل مجلس الشورى، هيئة قيادة (ج.إ.إ./FIS) كما كان يتوقعه المخطط التنفيذي للجنرال خالد نزار، و مقابل الخدمات المقدمة، قد استفاد أحمد مراني بفيلا في عين البنيان، على الشاطئ الغربي للجزائر العاصمة، و سيارة خدمة؛ و قد ظهر في جوان 1991، على شاشة التلفزيون مع بشير لفييه والهاشمي سحنوني، لاستنكار ممارسات عباسي مدني و علي بن حاج واتهامهما بإثارة الفتنة، و هي التصريحات التي اتخذها الجنرالات ذريعة لإلقاء القبض على زعماء (ج.إ.إ./FIS)؛ ثم عين أحمد مراني بعدها بشهر، مستشارا لدى رئيس الحكومة الجديدة سيد أحمد غزالي، و في يناير 1996، كوفئ بحقيبة وزارة الشؤون الدينية في حكومة أحمد أويحي.

الحرب التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992 دورا خطيرا، سأعود إلى تفصيل الحديث عنه لاحقا.

إسلامي في خدمة ال(أ.ع/SM)!

منذ الشهور الأولى لاستلام وظيفته الجديدة على رأس (م.ج.م/DC) بدأ المقدم إسماعيل العماري يبرهن على تصميمه و حزمه و عزمه على التدخل مباشرة ليس لاختراق الإسلاميين فحسب، و لكن أيضا لاحتوائهم و استعمالهم! و لعل قضية "ب" و التي لم يُعلن عنها أبدا خير مثال على ذلك: فهذا الإسلامي النشيط في الاتجار، قد أصبح في هذا العهد عميلا متعاوننا مع ال(أ.ع/DC) (و حتى أكون دقيقا مع إسماعيل العماري) و ذلك لترقية مستواه الاجتماعي. ففي غضون شهر يوليو 1990 رفع لي أحد رجالي و هو الملازم عبد المالك و الذي كان يغطي منطقة الدار البيضاء تقريرا عن حركة أحد الإسلاميين يدعى "ب" مناضل (ج.إ.إ./FIS) في أحياء شرق العاصمة، و الذي نظم عملية استيراد أجهزة الاتصالات اللاسلكية من نوع (طالكي والكي، راديو...) موجهة إلى الإسلاميين في ناحية برج الكيفان، معقل جماعات التكفير و الهجرة.

و عند قراءة التقرير لاحظت أن هذا الاسم ليس غريبا علي، لقد تذكرت أنني في فترة مكوثي القصير على رأس نيابة (م.ج.م/DC) في (م.ع.ت.أ./DGDS) في فبراير 1990 علمت أن هذا الشخص قد أخبرنا عنه من طرف مصلحة الاستخبارات الإيطالية بأنه حاول أن يدخل إلى الجزائر سلاحا، كان قد اشتراه من إيطاليا. طلبت حينها فحص وضعية "ب" لقد كانت شكوكي مؤسسة: فأتساءل القيام بتفتيش مسكنه، اكتشفنا سلاحا ناريا ووثائق مورطة (وصل طلب أسلحة، فواتير...) و هي أدلة تثبت دوره على رأس شبكة لإمداد بالأسلحة نحو الجزائر.

و كانت أيضا مصلحة الشرطة القضائية للمديرية العامة للأمن الوطني تريد أن تقبض عليه في إطار تحقيق تم إجراؤه في سبتمبر 1990 على السيارات الفخمة المسروقة في الخارج، لأن "ب" كان يتجول على متن سيارة من نوع بيجو 605 "طايوان"²⁷

²⁷ تسمية (طايوان) في العامية الجزائرية، تشير إلى كل المنتجات المزيفة أو المزورة، (سيارات طايوان)، هي في أغلب الأحيان سيارات مسروقة في أوروبا، تموه و يتم إدخالها إلى الجزائر بأوراق مزورة، و تنتشر هذه الشبكات بفضل الرشوة التي تنخر الجمارك الجزائرية و الإدارة.

لقد تطلبت هذه القضية شهرا من البحث و التقصي لجمع الأدلة و حيك الملف القضائي. و في بداية سبتمبر 1990 ألقى القبض على "ب" من طرف الشرطة القضائية للـ(أ.ع/SM) (التي كان مقرها في مركز عنتر) و لكن في الوقت الذي كان مقررا أن يقدم إلى العدالة، قدم رئيس (م.ع.ت.أ./DGDS) الجنرال محمد بتشين استقالته، و أعيد إثر ذلك تنظيم المصالح لإنشاء مديرية الأبحاث و الأمن. و عندما عين إسماعيل العماري على رأس (م.ج.م./DCE) استعاد القضية "ب" إلى يديه. غير أنه بدلا من تقديم "ب" إلى المحاكمة "عرض عليه صفقة، و هي طي ملفه، و السماح له باستئناف نشاطه التجاري في" الاستيراد و التصدير" مقابل التعاون مع الـ(أ.ع/SM) و هو ما قبله بسهولة.

و كاعتراف بالجميل لإسماعيل أهدها سيارة من نوع (سيطروان بي إكس) بُنية اللون، و كانت أول سيارة مصفحة يملكها ضابط جزائري. وقد كان "ب" في كرمه سخيا إلى درجة أن سيارته (بيجو605) كثيرا ما كانت "معاراة" لضباط الـ(أ.ع/SM) للقيام بمهام محدودة، أو لاحتياجاتهم الخاصة منذ يناير 1991. و بصفتي قد عالجت شخصا هذا الملف فقد أبلغت وقتها رئيس ديوان إسماعيل العماري النقيب عمر مرابط، و الرائد عمار فطوشي، برفضي لهذه التصرفات. وحينها تأكدت بأن "ب" قد جند بالفعل من طرف رئيس (م.ج.م./DCE). لم أكن موافقا على قيام هذا الأخير بالتفاوض مع أشخاص تحوم الشكوك حولهم، و"إدخالهم في الدائرة" لاستعمالهم فيما بعد كعملاء، بدلا من ترك الإجراءات القضائية تأخذ مجراها لينال كل مدان جزاءه على ما ارتكبه من جنح... و بالطبع لم أتلقي أي جواب على احتجائي هذا.

في نهاية 1990 أصبحت نوايا و مقاصد (أصحاب القرار) إذن واضحة: فلمواجهة الاحتجاجات، و بدل الاغتيال، كان لا بد من تحييد – إن لم يمكن استعمال – المحركين و القادة، إما بالاستعادة السياسية (حالة الساسي لعموري، محفوظ نحاح، سعيد قشي...) و إما إثراؤهم بإعطائهم محلات تجارية، منشآت.

و صفقات تجارية (حالة سرار في سطيف، زبدة بن عزوز، أحمد مزاح...) و ساعود إلى الحديث عن هؤلاء الأشخاص، و الشبكات الزبائنية التي أنشأها إسماعيل العماري، عندما أتطرق (في الفصل السادس) إلى المرحلة التي سبقت تكوين (ج.إ.م./GIA).

3

1991، الـ(أ.ع/SM) يسيطر على الجماعات الإسلامية المتطرفة

في النصف الأول من سنة 1991 كنت شاهدا مباشرا على تجسيد "أصحاب القرار" لرغبتهم في احتواء الإسلاميين المتطرفين، و استعمالهم لإفقاد (ج.إ.إ./FIS) اعتبارها في الساحة الوطنية و قد تمثل ذلك بالفعل في مواصلة تطوير خطة معدة سلفا (في حالة ما إذا...) ولقد كان المستهدف الأول في هذه الخطة هم نشطاء الحركة الإسلامية الذين كونوا في بداية 1980 "الحركة الإسلامية الجزائرية"(ح.إ.ج./1MIA) المعروفة عموما بـ "البويعلين". و إن هذا التذكير يتطلب منا الرجوع قليلا إلى الوراء.

كيف أحييت مصالح الأمن الحركة الإسلامية الجزائرية (ح.إ.ج./1MIA) ؟

لقد تكونت (ح.إ.ج./1MIA) سنة 1982 من طرف مصطفى بن بويعللي²⁸ و هو مناضل بارز من أجل القضية الإسلامية، لقد كان هذا المجاهد القديم (في حرب التحرير الوطنية) موظفا في الشركة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهربائية في مدينة العاشور مسؤولا عن مصلحة الصحة والأمن، و لقد أخنقه الانحراف الكلي للنظام، ونتيجة تعرضه لسلسلة من الاستفزازات والتحرشات من طرف الـ(أ.ع/SM)، و الشرطة بسبب آرائه السياسية، قرر الانتقال إلى العمل السري، و أنشأ حركة مسلحة في جنوب غرب

²⁸ أعيد اعتماد "الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة" (ح.إ.ج./1MIA) في 1986.

الجزائر العاصمة مع مجموعة تضم حوالي 30 رجلا (من بينهم عبد القادر شبوطي و عز الدين بعة، و أحمد مراح، و ملياني منصور) و قد كانت هذه الجماعات تتصدى لوحدات الدرك الوطني، و(ج.و.ش/ANP) قرابة خمس سنوات كاملة، و في 3 يناير 1987 لقي مصطفى بويعللي مصرعه ناحية مدينة الأربعاء نتيجة وشاية و قد تم القبض على معظم رفقائه و حوكموا في غضون السنة ذاتها بمحكمة أمن الدولة بالمدينة، فكانت الأحكام ضدهم تتراوح بين الإعدام و السجن المؤبد، و قد عرفوا سجون البرواقية، و الأميز (باتنة)، و الحراش، و تيزي وزو و غيرها، ثم شملهم العفو العام الذي أصدره الرئيس الشاذلي بن جديد في أواخر سنة 1989 لصالح الانفتاح الديمقراطي.

كان تكوين (ح.إ.ج/IMIA) وقتها نوعا من التعبير أو الاحتجاج الذي لم يجد أصحابه إطارا سياسيا للتعبير عن وجهة نظرهم المختلفة في نطاق (ج.ت.و/FLN). و قبله كان مثال آخر للاحتجاج و المعارضة، هو (ج.ق.إ/FFS) لحسين آيت أحمد سنة 1963، وهو أحد القادة التاريخيين لحركة التحرير الذي رفض هيمنة (ج.ت.و/FLN) كحزب وحيد في ذلك الوقت. لم يكن أمام المعارضين المحتجين سوى اللجوء إلى العنف لإسماع صوتهم، أو تسجيل مواقفهم السياسية المخالفة للسلطة.

في خريف 1989، مع بداية الانفتاح الديمقراطي(المُراقب) قرر رئيس جهاز الـ(أ.ع/SM) الجنرال محمد بنتشين أن يستعمل "البويعليين" المسجونين للتحكم في الفريق الأكثر استعصاء على السيطرة و المراقبة في رقعة الشطرنج السياسي آنذاك و هم الإسلاميون و على هذا الأساس وقع اتصال ضباط الـ(أ.ع/SM) برفقاء مصطفى بويعللي الذين كانوا يقضون أحكامهم في السجن، و هؤلاء الضباط هم الرواد: عبد الرحمان بن مرزوقة، و محمود سوامي المدعو "حبيب" و عبد القادر حداد المدعو "عبد الرحمان النمر"²⁹. و قد أسفرت هذه العملية الناجحة عن تجنيد "بويعليين" سابقين كعمل وقائي أو

²⁹ لقد شغل هؤلاء الضباط الثلاثة عدة مناصب هامة تحت أوامر بنتشين: الرائد عبد الرحمان بن مرزوقة عوض في مارس 1988 الرائد شفيق في منصب رئيس نيابة مديريةية الأمن الداخلي، و الرائد عبد القادر حداد شغل منصب رئيس (ق.م.ت/DCI)، و كان عمليا مساعدا لبنتشين، و الرائد محمود سوامي كان رئيسا لمصالح البحث.

احتياطي بهدف وحيد، و هو استخدام هؤلاء الرجال للسيطرة على التيارات الثورية (الراديكالية)³⁰ في الحركة الإسلامية.

و مرة أخرى، هل كان من اللازم أن يخرجوا من السجن؟ في ذلك الوقت كان الجنرال العربي بلخير و رجال عصابته (و من ضمنهم الجنرال خالد نزار و حسن بن جطي المدعو "عبد الرزاق")، كانوا قد اقترحوا و بإلحاح على الرئيس الشاذلي بن جديد إعلان عفو عام يشمل الإسلاميين، و الجلادين في نفس الوقت، يعني يشمل ضباط الـ(أ.ع/SM) الذين مارسوا التعذيب الوحشي على نطاق واسع و بعدد كبير في حق الشبان الموقوفين إثر أحداث أكتوبر 1988 (و بالطبع يشمل العفو كذلك العربي بلخير، و خالد نزار نفسيهما).³¹ و لقد أجب (دعاؤهما) في الحين يوم أول نوفمبر 1989، حيث بيض العفو الشامل كل المُدنيين من جرائمهم سواء الإسلاميين من جماعة بويعلبي المسلحة، أو جلادي أكتوبر 1988، مع إسقاط حق المتابعة القضائية في شأنهم.

و هكذا وجد قدماء البويعلبيين أنفسهم أحرارا في 29 يوليو 1990 (بعد سبعة أشهر من التكيف الضروري لإقناعهم بالتعاون مع النظام، بعد أن كانوا "مقاومين" له، في حين كان قد أفرج عن الإسلاميين الآخرين منذ نوفمبر 1989)، و بعد ذلك ببضعة أسابيع قرر الرئيسان الجديدان للـ(أ.ع/SM) (الذي أصبح "ق.إ.أ/DRS") توفيق و إسماعيل استخدام هؤلاء البويعلبيين لتحقيق أهداف أكثر انحرافا مما كانوا يقومون به في السابق، فلم يعد الأمر متعلقا باستخدام هؤلاء الأشخاص في اختراق الجماعات الإسلامية المتطرفة و السيطرة عليها فحسب، و لكن استعمالهم في بعث الـ(ح.إ.ج/IMIA) من جديد

³⁰ تأكدت فعليا من وجود تلك الاتصالات سنة 1991 عن طريق الرائد عمار فطوشي (و كذلك من طرف عدة ضباط من مصلحة البحث الموضوعين تحت إمرتي و الذين كانوا تابعين للرائد سوامي منذ سنة 1988-1989، قبل أن يلتحق بمنصب في روما، و كما ذكرت إذن فمنذ مارس 1991، استقرت (م.ب.ت/SRA) في مركز عنتر، حيث كان يوجد أصلا مقر (م.ر.ع/CPO) و مصلحة الشرطة القضائية؛ و لكون مكتبي محاذيا لمكتب الرائد عمار، و حتى و إن كانت تفصل بيننا حواجز مفروضة، فكانت لي عدة تبادلات مع هذا الأخير، بسبب المهام التكميلية التي كنا نقوم بها؛ حيث كانت (م.ب.ت/SRA) تتحكم في مصادر جمع المعلومات، في حين أن (م.ر.ع/CPO) يعمل بمقتضى أوامر (ق.إ.أ/DRS)؛ كما أكد هذه الاتصالات أيضا أحمد مراح، و هو ملازم سابق لبويعلبي في كتابه "قضية بويعلبي" نشر في الجزائر "لحساب المؤلف" في أبريل 2000.

³¹ و للمزيد من التوضيحات حول هذه الأحداث الأليمة، أدعو القارئ إلى الرجوع إلى "الدفتر الأسود"، لأكتوبر 1988 منشور من طرف الهيئة الوطنية المناهضة للتعذيب،(الهيئة الوطنية المناهضة للتعذيب، الدفتر الأسود لأكتوبر، موفم للنشر، الجزائر 1989)

(تحت اسم "ح.إ.م./2MIA")³² وخلق مقاومة مسلحة مزيفة، بهدف نزع المصادقية عن (ج.إ.إ./FIS). لقد كان أحد الخيارات المطروحة هو احتواء قادة هذه الحركة وخاصة شبّوطي، بعة، مراح. عبد القادر شبّوطي كان إماما مؤثرا بخطبه النارية ضد "النظام الفاسد" و قد أعلن نفسه "قائدا" وكان يحظى بتعاطف كبير من كل سكان التيتري، وهي النواحي المحاذية للمنتيجة، والتي تمتد نحو الجنوب الغربي (المدية، قصر البخاري) وله أنصار ومريدون كثيرون معجبون بخطابه الشديد الصارم، ومنجذبون إليه. أما بالنسبة لعز الدين بعة فقد احتفظ بشبكات قوية في المنتيجة وأحمد مراح الذي كان يكنى بـ "متقف" التنظيم، فقد كان يمتد تأثيره حتى بلاد القبائل.

ابتداء من صيف 1990 كان أحمد مراح هو الوحيد الذي يتباهى بالظهور مع مسؤولي (أ.ع./SM)، مادون رفيقيه الآخرين، و يلفت إليه الانتباه بالتردد على إسماعيل العماري، و عمار قطوشي، بزياراته المتعددة التي كانت تتم علانية، بقصد توجيه أنظار قادة (ج.إ.إ./FIS) إليه (حيث كان يعلم أن أمره قد افتضح، و لا يداري عداه للإسلاميين) بالتالي يداري الأنظار عن عبد القادر شبّوطي الذي كان هو الآخر مستعملا من طرف (أ.ع./SM)، حيث أن المقربين منه ومنهم سائقه الخاص كانوا من الذين تظاهروا بالهروب من الجيش، و ظلوا مستمرين في عملهم مع مصالح الأمن.

لقد بقيت الاتصالات غير الرسمية مستمرة بين إطارات (ق.إ.أ./DRS)، و هؤلاء الثلاثة سواء بصفة مباشرة كما هو الحال بالنسبة لأحمد مراح الذي قبل التعاون مع المصالح بدون أي لبس أو موارد، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة عملاء، و علاقات أشخاص موثوقين. و بهذه الطريقة تمكن أحد ضباط الصف من (م.ب.ق./CRI) بالبلدية (نسيت اسمه) من أن يمرر نفسه تحت غطاء الفرار من الجيش ليتولى مراقبة عز الدين بعة، في حين أن خالد بوشمال و هو من منتخبي (ج.إ.إ./FIS)، رئيس (م.ش.ب./APC) لبلدية رايس حميدو و نائب كمال قمازي، و هو عضو مؤثر في قيادة (ج.إ.إ./FIS) و

³² في بداية 1991، كان (م.ر.ع./CPO) ما يزال يفكر في اختيار تسمية (ح.إ.ج) الحركة الإسلامية الجزائرية و التي يقابلها بالفرنسية (MIA) و منه أدخلت تعديلات على تنظيم بويعلي في مخابر (ق.إ.أ./DRS) ليحول من (ح.إ.ج) (MIA) إلى (ح.إ.ج.م) الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة (MIAA)، كي يصبح في النهاية (MIA)، كذلك (ح.إ.م) الحركة الإسلامية المسلحة، حيث حول حرف A الفرنسي مما كان يرمز له في الأول و هو "الجزائر" إلى "المسلح" أي من (ح.إ.ج) إلى (ح.إ.م)، و لقد كُلف في حينها رئيس (ق.إ.أ./DRS)؛ أحمد مراح ونقيب من (ق.إ.أ./DRS) "طارق"، بنشر مقالات أسبوعية في جريدة "ألجيرى أكتوالي" لسان حال أصحاب القرار، تعيد ذكر مسار (ح.إ.ج) "لتحسيس" المواطنين "بالخطر الإسلامي" الذي كان يرتسم في الأفق، مصرين على وجود جناح جنري لهذه الحركة، بحجة زعمهم أنه جاهز للجوء إلى العمل المسلح في حالة فشل استراتيجية الوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع.

رئيس (م.ش.ب/ب/APC) لبلدية الجزائر، قد دخل في اتصال مع عبد القادر شبوطي من بداية 1991، و كان بوشمال من بين الكثيرين من رجال (ال.أ.ع/ع/SM) الذين انقلبوا إلى سياسيين بعد التحول الديمقراطي في الجزائر سنة 1989، بهدف اختراق الأحزاب السياسية التي لم تكن واقعة مباشرة تحت سيطرة (ق.إ.أ/أ/DRS) كال(ج.إ.إ./إ./FIS) و(ج.ق.إ./إ./FFS).

في بداية 1991 لم يكن عدد أعضاء (ح.إ.م/م/2MIA)، يتجاوز العشرين فردا، لكن بتشجيع من إسماعيل و زبانيته أخذ "البويعلين" القدامى يجوبون البلاد طولا و عرضا لتجنيد الإسلاميين المتطرفين و خاصة "المجاهدين الأفغان" العائدين لتوهم، و كذلك المتشددین الخالص، من أنصار قيام الدولة الإسلامية الساخطين على النظام، و حتى في الأوساط الشعبية الأكثر حرمانا كانوا يجندون "أصحاب السوابق" الذين "تحولوا" إلى الأصولية، و بصفة خاصة أولئك الذين انجذبوا إلى صفوف الإسلاميين عن طريق الخطب الحماسية و المؤثرة التي تتحدث عن فضائل الإسلام في مجال الأخلاق و العدل و تكافؤ الفرص، و التكافل الاجتماعي...

سيارات مصالح الاستخبارات و الأمن تحت تصرف الإسلاميين المتطرفين!!

اعتبارا من بداية سنة 1991، ارتفعت درجة التعاون بين مصالح المخابرات و قادة (ح.إ.م/م/2MIA)، ولقد طلب مني العقيد إسماعيل العماري أن أضع تحت تصرف هؤلاء القادة أربع سيارات من نوع رينو 9 مأخوذة من حظيرة سيارات (م.ب.ت/ت/SRA)، معللا إجراءه ذلك بكونه لا يستطيع أن يمنحهم سيارات "فيات ريجاطا" جديدة بدون أن يلفت ذلك الانتباه إليهم. و قد شرح لي أن هذه السيارات المتقنة التجهيز بآلات تصنت و أجهزة خاصة أخرى تمكننا من متابعة حركاتهم وكل اتصالاتهم داخل كامل التراب الوطني.

و تمكننا أيضا من التعرف على "المتطرفين" الإسلاميين، و انتقاء القابلين منهم للاستمالة و"الاسترجاع" و بالفعل فأنا نفسي صدقت المسألة ولم اكتشف ذلك إلا بعد حين، و قد كان تشجيع هؤلاء الإسلاميين المتطرفين على العمل المسلح يستهدف، بصفة خاصة، إظهار الإسلاميين للرأي العام بأنهم يحضرون للقيام بأعمال العنف، و هو ما يبرر قمع السلطة لهم، و يسوغ لها حظر (ج.إ.إ./إ./FIS) بعد ذلك. و بالرغم من وضع تلك السيارات تحت تصرف قادة (ح.إ.م/م/2MIA) إلا أنها بقيت تابعة للمركز

محمد سمراوي

الرئيسي للعمليات من ناحية الصيانة و التصليح و تغيير الزيت، و سندات التزويد بالبنزين... و قد استبدلت وثائقها العسكرية، ببطاقات رمادية "صحيحة/مزورة" صادرة من ولايتي الجزائر و تيزي وزو. و لقد خدمتني هذه المبادرة أيما خدمة، حيث أصبحت أنا الذي كنت أشتكى من "ترهل" سياراتي أعوض عن السيارات الأربع القديمة (من نوع رونو9) بسيارات جديدة (من نوع فيات ريجاطا وأونو).

السيارة (رونو 9) الرمادية التي كان يقودها الملازم أول سفيان لحوح، وضعت تحت تصرف عبد القادر شبوطي، و لقد كان خالد بوشمال يقوم بدور الوسيط في هذه القضية، و هو ما مكننا (بفضل إفادات مفصلة كنا نتلقاها من سائقه، و كذلك الأجهزة التقنية، و خاصة موصلات الصوت المثبتة داخل السيارة) من متابعة خطوط سيره أثناء جولاته في تبسة، البرواقيّة، غيليزان، قصر البخاري، و معرفة كل الأشخاص الذين كان يذهب إليهم.

لقد كانت كل تلك الاتصالات، عبر التراب الوطني مسجلة في بطاقة³³ و كانت المتابعة اليومية للبطاقية تمكنا في حينه من معرفة الأماكن التي توجد بها (ح.إ.م/2MIA) بعناصرها، و فرز من لا أمل في عودتهم من تلك العناصر، و من هم على درجة من الليونة و"القابلية للطرق" و الاسترجاع. لقد كنا في (م.ر.ع/CP0) نتندر دائما برجال الدرك الوطني عندما نعلم أنهم قد انطلت عليهم خدعة الأوراق المزورة (التي كنت أمنحها أنا في الجزائر و الرائد رشيد في تيزي وزو) أثناء مراقبة أوراق السيارات في الحواجز، أو في الطرق الوطنية، و التي مكنت "إرهابيينا" من التنقل بأوراق هوية مزورة!

رونو 9 الزرقاء التي كان يستعملها النقيب بوعلام، أعطيت لأحد رجالنا المسربين العريف توام من (م.ب.تق/CRI) بالبلدية، و الذي تظاهر بكونه فارا من الجيش، و تمكن بهذه الحيلة من أن يصبح أحد المقربين من سعيد مخلوفي، و هو ملازم أول قديم في المحافظة السياسية للجيش كان قد طرد من (ج.و.ش/ANP) سنة 1986 أو 1987 (?) بسبب أفكاره الدينية، و تعاطفه وقتها مع "البويعلين" و لقد

³³ و لهذا السبب فقد كنت منذ ذلك الوقت اعتبر أن عبد القادر شبوطي كان يعمل لحساب (ق.إ.أ./DRS)، و حتى و إن لم تكن لي علاقة مباشرة به، فإن ضباطا منشقين، من أمثال أحمد شوشان، (الذي لا يمكن لأحد أن يشك في مصداقيته)، أكدوا لي فيما بعد (2001-2002) بأن شبوطي ذاته لم "يعمل" أبدا لحساب المصالح عن قصد؛ و بما أنني كنت معنيا بمنح السيارات و البطاقات الرمادية لمسؤولي (ح.إ.ج/1MIA)، و كانت تحت يدي تقارير حول "المهام" الموكولة إلى (ح.إ.ج/1MIA)، و التي أعيدت هيكلتها فيما بعد لتصبح (ح.إ.م/2MIA)؛ لا أستطيع أن أجد إلا افتراضيين: إما أن عبد القادر شبوطي الذي لم ينتم قط إلى (ج.إ.أ./FIS) كحزب سياسي، كان يعرف جيدا كيف يخفي أوراقه و يتعاون في نفس الوقت بمحض إرادته "كأحمد مراح"، و إما أنه كان موجها من طرف الأمن العسكري من غير أن يدرك ذلك ظنا منه أنه يعمل من أجل القضية الإسلامية في حين أنه كان في حقيقة الأمر ينفذ تعليمات إسماعيل العماري.

كان اسم مخلوفي مدرجا ضمن قائمة القادة الخمسة عشر المؤسسين لـ(ج.إ.إ./FIS) التي قدمت لوزارة الداخلية في شهر مارس 1989 لطلب الاعتماد، هو من الاتجاه السلفي داخل الحزب، و مسؤول صحيفة "المنقذ" الصادرة باسم الحزب و هو الذي حرر الكتيب الخاص بالعصيان المدني (المنشور في فبراير 1991) الذي سيلعب دورا هاما أثناء الإضراب التمردى الشهير الذي قامت به (ج.إ.إ./FIS) سنة 1991 (انظر الفصل التالي).

لقد كان وجود سعيد مخلوفي (المستعمل دون علمه) في صفوف (ح.إ.م/2MIA)، مهما بالنسبة لـ(ق.إ.أ./DRS) حيث أن ذلك سيساهم لاحقا في تأكيد الأطروحة الممررة من النظام، التي تفيد بأن (ج.إ.إ./FIS) هي التي تقف وراء العنف المسلح، و هي تتصرف خارج القانون، و تهدد مؤسسات الجمهورية بتحضيرها لعملية الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح ! و على العموم فإن تخصيص سيارة لأحد المقربين من سعيد مخلوفي قد قدم لنا معلومات ثمينة جدا، خاصة لمعرفة المخابئ المستعملة من أفراد هذه الجماعة في البلدة، و الشريعة، و بوفاريك، و الحراش (حيث يملك مخلوفي سكنا بالحي الديبلوماسي) و عين طاية، و برج الكيفان.

أعطيت السيارتان الأخريان الرماديتان (من نوع رونو 9) لأحمد مراح الذي كان يتلقى تعليماته من إسماعيل العماري شخصيا والذي كان يوجهه إما إلى الرائد عمار قطوشي، عندما يتعلق الأمر بالعمليات، و إما إلى النقيب عمر مرابط إذا كان الأمر يتعلق بتسليم وثيقة أو معلومة³⁴.

³⁴ لقد أكد أحمد مراح إحدى عشرة سنة فيما بعد كيف تم توجيهه وتحويل البويعليين من طرف (ق.إ.أ./DRS)، مباشرة بعد الحديث المتلفز الذي أجرته يوم 1 أوت 2001 في حصة "بلا حدود" للقناة العربية "الجزيرة"، حيث صرحت عن بعض المعلومات السابقة، قام مراح بدوره بإجراء حوار مع "كوتيديان دورون" في "20 أوت 2001" أين أكد أهم النقاط التي وردت في أقوالي، مع إعطاء تفاصيل لم يكن باستطاعتي تقديمها بسبب قصر وقت البرنامج، حيث قال: "لقد قام (أ.ع/SM) فعلا بالتخطيط للإرهاب ولكن باستعمال الإسلاميين، بمن فيهم أنا نفسي منذ 1989 ، وذلك بهدف إعادة النظر في المسار الديمقراطي، وأذكر كدليل على ذلك عملية قمار في نوفمبر 1991 و برمجة إطلاق سراح شبوطي، منصور، ملياني و آخرين في 29 جويلية 1990، غداة الفوز الساحق الذي حققته (ج.إ.إ./FIS) في الانتخابات البلدية في 12 جوان 1990" و أضاف قائلا: "لقد كان سمراوي بحكم عمله بالولاية على علم، نتيجة حادث كان قد وقع لي مع رجال الشرطة أثناء قيامي بمهمة سنة 1991، حينما كنت منتدبا لدى الرائد عمار قطوشي؛ بأن رجلا من البويعليين خُص بسيارة من نوع رونو 9 رمادية تحمل رقم 06844-188-16 ، ثم بثانية مثلتها تحمل رقم 04691-188-16، قبل أن يخص بواحدة أخرى مماثلة مسجلة في تيزي وزو باسمه الشخصي، بتاريخ 13 أكتوبر 1990 تحمل رقم 05637-184-15، و أدقق بأنه من أجل أن يتنازل لي عن السيارة مع بطاقتها التي تحمل اسمي تم استخدام مدينة تيزي وزو و ذلك لعدم وجود (ج.إ.إ./FIS) في مكاتب هذه الولاية التي كان أغلبيتها من (ت.م.ب.د./RCD) و منه تتجنب كل مخاطرة لاكتشاف الأمر؛ و علما مني بطرق عمل (ق.إ.أ./DRS)، أستطيع أن أؤكد بأن الجنرالين توفيق و إسماعيل لم يكن بإمكانهما المخاطرة بالرد المباشر على تصريحاتي في قناة الجزيرة، فكلنا ناطقا باسمهما للقيام بذلك نيابة عنهما من أجل نزع مصداقيتي، أدى مراح ما عليه حسب طبخة (ق.إ.أ./DRS) المجرية، و المكونة من مزج للحقيقة (الاعتراف في خطوته العريضة بالتوجيه و التحكم الذي كان يلعبه "ق.إ.أ./DRS") بالكذب (خاصة فيما يتعلق بكوني قد خرجت من الجيش بسبب استدعائي للدخول إلى الجزائر و أن وشايتي بالجنرالات ما هي إلا نتيجة " حزني و خيبة أمني " حسبما يزعمون).

غير أن علاقة مراح بشبوبي و مخلوفي و بعة و منصوري كانت سطحية، بالرغم من أنهم كانوا يناضلون سويا في صفوف (ح.إ.م/2MIA) لبويعلي (باستثناء سعيد مخلوفي) و تعرضوا جميعهم لمكاره السلطة، إلا أن الاحتراز، و عدم الثقة كان هو السائد بين الجميع. و كان لكل واحد منهم نظرتة الخاصة و تصوره المنفرد لطريقة الكفاح المسلح! فملياني منصوري مثلا، كان دائما يريد أن يعمل بكيفية منفردة، حيث كان يجند رجاله من أفراد عائلته، و من محيطه المقرب، و هو الأمر الذي عقّد المسألة، و صير مهمتنا أكثر صعوبة! (و لكن هذا ليس بالنسبة لرئيس "م.ج.م/DCE") الذي كانت إستراتيجيته آنذاك مبنية على استغلال الشقاق السائد بين المسؤولين الإسلاميين بهدف تشتيتهم و تفتيت صفوفهم و تفريق شرادهم أيادي سباً!

الجيش يبني المخابئ "لإرهايي" المستقبل

في البداية، (و حتى ذهابي من فرع البحث و التحليل، في شهر يوليو 1992) كانت المهمة المزدوجة التي كلف بها أحمد مراح، هي: تنظيم مقاومة مسلحة في شرق الجزائر ببلاد القبائل، و تجنيد الإسلاميين الشباب، لدفعهم إلى "فم المدفع" و تعريضهم للموت المحقق، لقد كنت أجهل ذلك تماما وقتها، و لم أبدأ في طرح التساؤلات حول هذه المسألة إلا بعد حدوث واقعة بدت لي في غاية الغرابة.

ففي إحدى ليالي يوليو 1991 قام الرائد عمار قطوشي برفقة أحمد مراح، مع فرقة من (م.ت.خ/GIS) "بالتمشيط" في ناحية "عمر" بولاية بومرداس، على بعد حوالي خمسين كلم من الجزائر العاصمة، هذا على الأقل ما ذكره لي قبل ذهابه، لكن في اليوم التالي لهذه العملية أخبرني من (م.ت.خ/GIS) ملازم كان طالب ضابط عندي أثناء فترة "التدريب" بعدم ارتياحه لرؤية مدني ملتح (يقصد أحمد مراح) في مخيم (ج.و.ش/ANP)! وقد كشف لي بمحض الصدفة، أن فرقة (م.ت.خ/GIS) المرافقة للرائد قطوشي كانت في الواقع على موعد ليلتها مع كتيبة من (ج.و.ش/ANP) مكلفة بحفر بعض "الغيران" رغم الظلام (لم يكن يوجد سوى مصباح كشاف واحد لإضاءة المنطقة)

لقد كان إذن وراء الأكمة ما وراءها، فقول الرائد عمار بأنه ذاهب للمشاركة في عملية تمشيط كان يناقضه كلام ضابط الـ (م.ت.خ/GIS)، فلا تقوم عمليات التمشيط بحفر "الغيران" (ملاجئ تحت الأرض!).

محمد سمراوي

لم أكن أفهم شيئاً مما كان يحاك على الإطلاق! و بكل سذاجة طلبت من عمار أن يوضح لي ما استعصى علي فهمه وقتها. و حسب روايته: "كان الأمر يتعلق بعملية مشتركة مع قوات من الجيش و سيتحتم على فرقة الهندسة العسكرية أن تتوقف ليلاً، و تقوم بمواصلة عملها لعدة أيام متتالية، حتى تطرد كل الإسلاميين من الناحية" و أضاف بأن وجود مراح قد استلزمته معرفته الجيدة بالناحية، حيث كان يلجأ إليها "البويعلون" في الثمانينيات.

و قد كان هذا كافياً لإزالة شكوكي، لأننا في ذلك الوقت كانت تستحوذ علينا فكرة قيام نظام "على الطريقة الإيرانية" كما كان يدعي رؤسائنا... فكنت بعيداً جداً عن أن أشك في الحقيقة التي لم أدركها إلا بعد مدة طويلة، فالرائد عمار، وبالتواطؤ مع مراح كانا قد ذهبنا لتهيئاً لإعداد مقاومة إسلامية مزيفة في جبال القبائل! لقد كان جنود الهندسة العسكرية إذن يعدون مخابئ لصالح إرهابيي المستقبل.

لقد كنا حينها في شهر يوليو 1991 أي قبل توقيف المسار الانتخابي بمدة طويلة!

أثناء هذه الفترة التي كانت بحق ذات طابع خاص جداً، اعترضتني عدة مسائل و أمور غريبة من هذا النوع، وقد صدمتني وقتها دون أن أدرك بأنها كانت تستجيب لمخطط استخدام و توجيه العنف الإسلامي المدبر من المسؤولين في قمة هرم السلطة، و أستطيع أن أذكر الكثير من الحالات، غير أنني اقتصر هنا على ذكر حالتين بالغتي الدلالة في هذا الخصوص.

إسلاميون منقلبون، و عملاء مزدوجون

أثناء استلام مهامي كرئيس لقسم البحث بـ(م.ج.م/ DCE) كان الملف الأكثر توثيقاً الذي أهتمت به هو المتعلق بمتابعة تنظيم التكفير والهجرة الذي سبق أن تحدثت عنه من قبل.

لقد كان هذا التنظيم الذي ظهر في أواخر الثمانينيات، و الذي كان نشاطه أقرب إلى الطائفة، مكوناً في مارس 1990 من حوالي مائة من الأتباع المنتشرين خاصة في ناحية برج الكيفان، و حي بلوزداد (بلكور سابقاً) والقبة (و هو الحي الذي يسكن فيه علي بن حاج) و يتميز أتباع هذا التنظيم بخطاب عنيف جداً "و يكفرون" كل من لا يمثلون لمذهبهم!

إن أعضاء تنظيم الهجرة و التكفير، كانوا بصفة خاصة شبانا تلقوا تكويناً عقائدياً في أفغانستان، و كانوا يدعون إلى إسلام جذري رافض لكل ما هو مخالف للأخلاق الإسلامية - حسب اعتقادهم-، و بالتالي فهو يدخل من منظورهم في عداد المحرمات و المحظورات.

محمد سمراوي

فبالنسبة إليهم يحرم على الفتيات الذهاب إلى المدرسة، و يحرم على النساء الخروج بدون حجاب، أو بدون مرافقة الأب أو الزوج أو أحد المحارم و الأولياء... و كذلك الأمر بالنسبة لمشاهدة التلفزيون، أو حضور الحفلات الموسيقية... إن بعض أعضاء هذه الجماعة ذهبوا حتى إلى تنصيب أنفسهم كمقاضين لمراقبة بطاقات هوية الأزواج الشبان، بل حتى إلى قطع خيوط الهوائيات الخاصة باستقبال برامج القنوات الفضائية فوق أسطح العمارات السكنية!

و بصفة عامة لم تكن توجد أية علاقة تنظيمية بين جماعة التكفير والهجرة، و(ج.إ.إ./FIS)، التي كانوا يحتجون على وجودها في الساحة السياسية، فالديمقراطية في اعتقادهم هي مفهوم مستورد من الغرب، وبالتالي يجب أن تزال و توضع بمجلس شوري، و الحكومة الجزائرية حسبهم غير شرعية كذلك، لأنها تحكم البلد بقوانين "غريبة" وليس بالشرعية الإسلامية... الخ. ومن هنا كان اختلافهم مع التيار الوطني للجزارة الذي حاول النظام أن يستغله لإذكاء الخلاف بين المسلمين، وإثارة بعضهم ضد بعض! وبالفعل فبدلاً من أن يطلبوا منا العمل على تحييد هذا التنظيم (و قد كانت تتوفر لنا كل الوسائل لتحقيق ذلك) فضلّ (أصحاب القرار) أن يؤطروه و يتركوه لينشط على راحتة كي تنسب أفعاله المتطرفة إلى (ج.إ.إ./FIS).

إن هذا الملف الهام قد تكفل به ثلاثة من ضباطي الذين تمكنوا بفضل شبكة من المخبرين الأكفاء ذوي النفوذ، من معرفة هيكل هذا التنظيم معرفة جيدة وأصبحوا يراقبون كل حركاته وسكناته. و في آخر سنة 1990 عندما تلقينا التعليمات بإعطاء الأولوية لمتابعة الحركات الإسلامية، ولاحظنا أن أتباع تنظيم التكفير و الهجرة أصبحوا أكثر عدوانية تجاه السلطة (خطب نارياً، الدعوة إلى تجنيد الشبان، تدريبات شبه عسكرية على الشواطئ الساحلية الشرقية لعين طاية و برج البحري...) قمت شخصياً بإعطاء الاسم الرمزي "فلفل حلو" للملف الساخن و دخل في تصنيف "سري للغاية" و أصبح الاطلاع على هذا الملف غير مسموح لمن لا يشتغل عليه في المصلحة، لأنه يحتوي على معطيات حساسة جداً (تقارير العملاء، الرقابة أو التصنت...).

تتميز طرق هذا التنظيم بتقسيم العمل بين المسؤولين والمنفذين. فالأولون يعملون في الكواليس، يعقدون اجتماعات سرية في شقق خاصة أو في مصليات صغيرة في حي فايزي أو في بن زرقة بناحية برج الكيفان (لقد تعرفنا في الجزائر العاصمة وفي الضواحي القريبة، على حوالي عشرين مكاناً يحتمل أن يأوي هذه الاجتماعات...) أما النشاط النضالي فقد كان معهوداً به لأعضاء يتميزون بالحماس المثير، كي يوجدوا لهم أسماء، وشهرة في أحيائهم، طامحين بالتأكيد إلى خلافة رؤسائهم في يوم من الأيام!

من بين العناصر التي كانت تتميز بالنشاط الفائق تعرفت مصالحي على الأخوين بودشيش، اللذين كانا يفرضان قانونهما الخاص على سكان تلك الأحياء الشعبية مثل بن طلحة و بن زرقة... فقد كانا

محمد سمراوي

يجبران النساء و الفتيات على ارتداء الحجاب، و الجيران الشبان على أداء الصلاة، و يفرضان غلق الحانات و قاعات الألعاب و الفرجة، و منع التلفزيون و الهوائيات الخاصة باستقبال برامج القنوات الفضائية و الاختلاط و ذهاب الفتيات إلى المدرسة...

إن هذه "الأسلمة" بالإكراه كانت تشكل، بكل وضوح، فعلا مناهضا للنظام الجمهوري، و كان يبدو لي بصفة خاصة، تصرفا صادما للشعور، في ديمقراطيتنا الوليدة، و مع ذلك فإن المصلحة التي أشرف عليها، لم تقم بأي رد فعل إزاء ذلك التصرف لأنني كنت أرى طبقا للقانون، أن الشرطة و الدرك هم الذين يتعين عليهم فرض احترام قوانين الجمهورية، و ليس ذلك من صلاحيات الـ(أ.ع/SM) المكلف بمجال الاستخبارات فقط، و هو بكل تأكيد ما كان تقديرا ساذجا من طرفي !!

إلا أن قراري هذا لقي ترحابا لدى إسماعيل العماري الذي كان يرى الأشياء بكيفية مختلفة تماما، فرئيس (م.ج.م/DCE) كان يبحث على كل الوسائل لتعفين الوضع، و دهورته إلى أبعد الحدود لحاجة في نفس يعقوب!

ففي بداية ربيع 1991 تجمعت الأدلة لدى مصالحي ضد أكبر الأخوين بودشيش، و كانت أدلة قاطعة: كان يهرب السكان، و ينقل ممتشقا سيفاً، يشارك في تمارين شبه عسكرية (مع شريط بالصوت و الصورة الناطقة التي تظهر تدريبات الإسلاميين باللباس العسكري) و حتى صنع قنابل تقليدية (و قد حصلت على نموذج من هذه القنابل، بواسطة أحد العملاء من داخل التنظيم، كان باتصال مع النقيب فاروق شطبيبي).

لقد كان مكتوبا على البطاقات عبارة "إسلامي خطير جدا" و أثناء إدارة حالة الحصار في جوان 1991 ألقي عليه القبض من قبل مصالح (م.ر.ع/CPO) في منتصف جوان، مع حوالي عشرين من رفائه في تنظيم التكفير و الهجرة. بعد ثمانية و أربعين ساعة من إلقاء القبض عليه، و ساعتها كنت مكلفا بخلية الأمن على مستوى قيادة القوات البرية (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة، و هو المكان الذي كنا ننسق منه العمل المتعلق بسير حالة الحصار (إعداد القوائم، تنظيم وسائل الإمداد، إعداد توجيهات للولاية، تحضير المهام لكل سلك من أسلاك الأمن...) فإذا بأحد الضباط من مصلحتي يكلمني بالهاتف ليخبرني بأن المسمى بودشيش على رأس مجموعة مكونة من حوالي عشرة من مثيري الشغب، يعيشون فسادا في مدينة برج الكيفان، و يدعون إلى الفوضى و الدمار، و قد أضرموا النار في حافلتين، و في شاحنة نصف مقطورة تابعة (للشركة الوطنية للنقل البري / SNTR).

قلت له: "هذا مستحيل! لقد ألقي عليه القبض منذ يومين!"

فأجابني مخاطبي بصوت مختنق على الطرف الآخر من الخط: "إني أراه بأمر عيني إنه يحرق حافلتين جديدتين، و يخرب و ينهب شاحنة... أرجوك أن تفعل شيئاً، إن الجماهير هائجة! و بمجرد أن حظ السماعه راجعت قائمة الأشخاص المقبوض عليهم، فوجدت بودشيش ضمنها بالفعل، فقال النقيب مازاري و هو ضابط من (م.ج.م/م.ج.م/DCE)، كان ضمن العاملين معي: "لعله يهلوس، و قد تراءت له أشباح!"

و حتى لا أضع جدية هذا الضابط موضع الشك، هاتفته الرائد عمار قطوشي لكي أتأكد بالفعل ما إذا كان بودشيش ما يزال موقوفاً عنده في مركز عنتر، أم نقل إلى مكان آخر، أو ربما يكون قد هرب! و هو أمر مستبعد جداً بناء على ما نعرفه من يقظة إطارات ال(أ.ع/م.ج.م/SM)، زيادة على أن وضع المرحلة (حالة حصار، و حالة استنفار رقم 1) لا تسمح بأي تراخ أو استرخاء.

و يا لها من مفاجأة عندما قال لي: "أطلقت سراحه!" فكان جوابي السريع و الوحيد: "هل جننت يا عمار، إنه شخص خطير جداً" فاتصلت في الحين بالمقدم صادق آيت مصباح (مسؤول (ق.إ.أ./DRS) مكلف بالإشراف و التنسيق على مستوى إدارة حالة الحصار) لأحيطه علماً بتفاصيل القضية، و بتصرفات بودشيش، و أخطرتة بما كنت أراه عمل هواة أو إهمالا من "أصحابنا" و لكن تبين فيما بعد أنه مخطط محبوبك باتقان و تدبر!!

لقد كان التفاهم كاملاً بيني وبين المقدم صادق، و قد اقتنع بالأخطار الكبيرة التي ستنتج عن عدم توقيف بودشيش، فاصدر الأمر إلى الرائد عبد العزيز شاطر، مسؤول مجموعة الدرك الوطني للجزائر للقيام باعتقاله فوراً، و هو ما تم بالفعل في نفس اليوم!

و بعد يومين تلقيت محضر استجواب بودشيش الذي بين فيه بأنه أطلق سراحه بعد أن قبل التعاون مع ال(أ.ع/م.ج.م/SM)، و أنه إذا كان قد أضرم النار في الحافلتين، فذلك لإبعاد شكوك رفاقه عن سبب إطلاق سراحه المبكر الذي يثير الشبهة!!، و بتعريضه للتعذيب انتهى بودشيش إلى الإقرار بأنه كان يخطط لاستدراج الملازم أول وهيب، الضابط المكلف بمراقبته، و الذي كان قد جنده بثلاثة أيام من قبل، و قال بودشيش بأنه كان ينوي قتل هذا الأخير في دلس و الاستيلاء على سلاحه!

أذكر هذا المثال لأعطي فكرة للقارئ الكريم عما كان يختمر في ذلك الوقت، و عن العلاقة السائدة آنذاك بين الإسلاميين (الذين سيصبحون لاحقاً أعضاء في الجماعات الإسلامية المسلحة) و بعض الإطارات الموجهة و المستعملة لهم في (ق.إ.أ./DRS).

محمد سمرأوي

لقد كانت هناك عمليات استخدام كثيرة للإسلاميين أخذت بتهاون، إلى درجة أن (ق.إ.أ./DRS) قد فقد شيئاً فشيئاً السيطرة على "عملائه" و أصبح عاجزاً عن التمييز في الواقع، بين العميل الإسلامي المسترد و المنقلب، فعلاً، ضد رفاقه، و العميل المزدوج الذي يكون ظاهره معك، و باطنه مع أعدائك! و لقد تفاقمت خطورة هذا الوضع بعد ذلك، لأن كل مصلحة من مصالح الأمن كان لها عملاؤها الخاصون بها، وليس من الصعب على المرء أن يتصور اللبس الذي كان سائداً حينها، حيث أن كل مصلحة كانت تعتقد أنها تتعامل مع إرهابيين حقيقيين، في حين أن هؤلاء الإرهابيين كانوا عملاء مجندين من طرف مصلحة أخرى في (ق.إ.أ./DRS)!

و هكذا وجد كل من الإرهابيين الحقيقيين، و أصحاب القرار ضالتهم في هذه الفوضى العارمة! !

قضية النقيب بوعمرة و اختراق "الأفغان"

إن حالة أحمد بوعمرة هي مثال آخر أكثر فضاحة على تلاعبات أصحاب القرار الذين و بفضل مركزية المعلومات كانوا يهدفون في آن واحد إلى السيطرة على مختلف مصالح (ق.إ.أ./DRS) و توجيه الحرب ضد الإرهاب حسب ما يخدمهم.

منذ بداية الثمانينيات بدأت جماعة الإخوان المسلمين³⁵ القوية بدعمها المالي من المنظمات و الجمعيات الخيرية السعودية و الكويتية تنظم إرسال الشبان الجزائريين لجهاد الجيش الأحمر في أفغانستان... و ابتداء من سنة 1987 أخذت بهذا الدور جماعة التكفير و الهجرة ثم بعدها الجماعة السلفية التابعة لـ(ج.إ.أ./FIS) ابتداء من 1989.

ففي جوان 1992 كنا نقدر عدد الجزائريين الذين شاركوا في جهاد السوفييات في أفغانستان بما يتراوح بين 3000 و 3500، و لكن من الصعب معرفة العدد بالضبط الذي عاد من هؤلاء إلى الجزائر

³⁵ لقد كان محفوظ نحاح (الذي أصبح زعيماً لحزب إسلامي "معتدل" "حمس/MSP") عضواً فيها؛ فالكل يعلم اليوم بأن محفوظ نحاح كان ممثلاً هذه الحركة في الجزائر، و قد استقبل على الأقل خمس أو ست مرات من طرف المسؤولين المحليين لهذه الحركة في ألمانيا (أثناء وجودي بها لمدة ثلاث سنوات)، و الذين كانوا يتكفلون بإيوائه و تنظيم كل اجتماعاته و ملتقياته.

(هم مئات على أقل تقدير) و هذا بسبب العدد الذي مات منهم في "المعركة" أولئك الذين اختاروا الهجرة إلى البلدان الأوروبية، أو البقاء في باكستان³⁶.

إن الذي كنا نعرفه في المقابل، من خلال استنطاقات هؤلاء "الأفغان" و الاستماع إلى أقوالهم عند العودة إلى الوطن، هو أن هؤلاء المحاربين المتطوعين ذهبوا من الجزائر إما إلى سورية (وهو البلد الذي لم يكن يفرض التأشيرة على الجزائريين) و إما إلى العربية السعودية (عن طريق أداء العمرة)³⁷، ثم نظمت شبكات أخرى للذاهبين إلى أفغانستان من فرنسا و ألمانيا و بلاد أوروبية أخرى. إن المرحلة الأولى كانت باكستان حيث يخصص لهم تكوين ديني، وبعد هذا العبور الإجباري يوجه المجاهدون إلى أفغانستان حيث يجتازون فترة تدريبية عسكرية مكثفة (استعمال الأسلحة، تقنيات حرب العصابات...) و كانت مدة الفترة الجهادية تتوقف على رغبة المرشح، بعضهم يختار من 6 إلى 8 أشهر، و البعض الآخر يختار من سنة إلى سنتين، و هو ما يعني أنه لم يكن يمارس أي إكراه على هؤلاء المتطوعين.

لم تحرك مشاركة الشباب الجزائري في الجهاد "الأفغاني" أي ردود فعل من طرف قادتنا في البداية، لكن في أواخر الثمانينيات بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان و انهيار الشيوعية و الذي صادف صعود (ج.إ.إ./FIS) و عودة "الأفغان" و تجدد انبعاث الإسلام السياسي في الجزائر، كل ذلك جعل هؤلاء المسؤولين يعون الخطورة التي تهدد مصالحهم، و قد أدرك الجنرالات أنه لم يكن بإمكانهم منافسة (ج.إ.إ./FIS) على الصعيد السياسي! فالشعب الجزائري متمسك جدا بالإسلام، و كانت المساجد تستخدم كمنابر دعاية "للحزب الديني"، و لكل هذه الأسباب قرر مسؤولو (ق.إ.أ./DRS) تفجير هذا السديم من الداخل.

و لقد كان استعمال "الأفغان" من أولى الطرق المتوخاة لتحقيق هذه الغاية.

في أكتوبر 1990 كلف الجنرال محمد مدين العقيد كمال عبد الرحمان، رئيس (م.م.أ.ج./DCSA) بانتقاء ضابط من بين أولئك الذين كانوا قريبين من التيار الإسلامي للقيام بمهمة محددة، و هي الذهاب

³⁶ في جوان 1992، حينما كنت في مهمة ببشاور، أعلمني مسؤولو (جهاز الاستخبارات الباكستاني/ISI) أنهم يقيمون عدد الجزائريين الذين مازالوا متواجدين في باكستان و أفغانستان بحوالي 2000 شخص.

³⁷ حيث بإمكانهم التنقل إلى المملكة العربية السعودية في أي وقت من السنة بداعي أداء العمرة، عكس ما هو عليه بالنسبة للحج الذي تتطلب التحضيرات له جهدا أكبر كون فترة أدائه محدودة زمنيا كما يحتاج إلى جواز سفر خاص به.

محمد سمراوي

إلى الباكستان لاختراق "الأفغان" وكجزء له على ذلك التعاون ستم ترقيته إلى رتبة عسكرية أعلى، مع ضمان ترقية له في المناصب "المدنية" لاحقاً³⁸.

و أكد هنا أن هذا النوع من الاختراق كان موجوداً منذ الثمانينات، لكن الأمر وقتها كان يتعلق فقط بالاهتمام بمعرفة الشبكات، ومعرفة ما إذا كانت مصالح الاستخبارات الأجنبية وراء هذه المجموعات، حيث لم يكن وقتها أي تهديد يواجه الجزائر، فكان الأمر يتعلق فقط بمعرفة المحركين الجزائريين الذين كانوا وراء هذه الشبكات، وتحديد المنظمات الدولية غير الحكومية التي ترعى المجاهدين، و يظل من المحتمل جداً أن المعلومات المتحصل عليها كانت تستعمل "كعملة تبادل" في إطار التعاون مع أجهزة المخابرات الأجنبية و بصفة خاصة منها السوفياتية (كا جي بي/KGB) لكن لا أستطيع أن أؤكد ذلك بصفة قطعية. و بعد حرب الخليج، و مع صعود (ج.إ.إ./FIS) تغير المعطى، فأصبح الأمر لا يتعلق بتحصيل المعلومات و تجميعها فحسب، و لكن بقيادة عمليات استغلال و استخدام لهذه المعلومات.

لقد وقع الاختيار في الأول على النقيب حسين بوراوي، و هو طبيب في المستشفى العسكري بعين النعجة، إلا أنه لم يقبل بسبب أن أخاه العسكري (برتبة مقدم) و طبيب القلب في المؤسسة ذاتها، كان لا يتوفر على المعايير و الشروط المساعدة على حبك الموضوع و إخراج القصة في أكمل الصور المطلوبة، حيث إن هذا الأخ لم يكن يصلي و قد كان يشرب الخمر!!

بعد هذه المحاولة غير الموفقة وقع الاختيار على الملازم أول أحمد بوعمره طبيب من ناحية بوفاريك يتميز بثلاث خصال تجعل منه الشخص المناسب للمهمة، فهو تابع للمصالح أصلاً، وله عدد من الأقارب مناضلون في (ج.إ.إ./FIS) والصفة الثالثة هي أنه يمارس الرياضات القتالية، و بعد أن تمكن من الحصول على تسريحه السوري من (ج.و.ش/ANP) بسرعة البرق (في الوقت الذي كان يتطلب ذلك من غيره شهوراً بل سنوات...) ذهب إذا برتبة نقيب في مهمة خاصة ومحددة إلى بيشاور في أكتوبر أو نوفمبر 1990. وبفضل اختصاصه وكفاءته استطاع أن يصنع له اسماً، ويخترق ليس فقط تنظيم التكفير والهجرة، بل حتى الجمعيات الإنسانية و الخيرية الموجودة في بيشاور و التي كانت تمول المجاهدين الأفغان.

³⁸ بالفعل، فيما أن الضابط الذي اختير كان ملزماً بالتظاهر بأنه قد عزل من الجيش، فلم يكن بإمكانه ارتداء البزة العسكرية بالمرة، لكي لا يكشف أمره، و عند انتهاء مهمته يتم توظيفه في منصب مدني (مدير شركة عمومية، قنصل، والي ولاية ...) أين سيواصل تعامله بسرية مع المديرية العامة للاستخبارات.

و بعد انتهاء الحرب ضد السوفييات و بدأ "الأفغان" الجزائريون يعودون إلى الوطن ابتداء من سنة 1989، و لقد كانوا بالطبع مراقبين عن كثب، و في 1990 وقعت اتفاقية بين مسؤولينا ومصالح الأمن التونسية، تقضي بإعطائنا معلومات عن كل الأشخاص القادمين إلى تونس من كاراشي، و المسافرين على الخطوط الجوية التونسية (و هي الخطوط المفضلة عادة من طرف المحاربين الجزائريين، لكون تذاكرها أرخص بقيمة النصف مقارنة بسعر التذاكر لدى شركات الطيران الأخرى) ثم يستقل هؤلاء "الأفغان" الخط الجوي (تونس/ الجزائر)، ليستقبلوا مباشرة من طرف شرطة الحدود في مطار الجزائر الدولي، فيحجزون لمدة 24 ساعة لدى الشرطة في محافظة كافينياك أو في المحافظة المركزية بشارع العقيد عميروش بالعاصمة، قبل أن يتم توجيههم نحو (م.ر.ع/ CPO) التابع للـ (أ.ع/ SM) في مركز عنتر، لكي يجرى لهم "فحص وضعية" معمق، وبعد عدة أيام في الحجز، حيث يتعرضون خلالها غالبا للتعذيب أثناء جلسات الاستنطاق، فكانوا - حسب الحالات - إما أن يتم تجنيدهم أو يوضعون تحت المراقبة، أو يسجنون بكل بساطة، (و من المعلومات التي حصلت عليها فيما بعد من طرف النقيب ميلود و جعفر، أنه ابتداء من جوان 1992، كان يتم تصفية بعضهم بدم بارد، سواء بسبب رفضهم التعاون مع المصالح، أو لكونهم قد يمثلون خطرا محتملا إذا أطلق سراحهم، وحتى لو قدموا إلى المحاكمة فلم يكن في ملفاتهم من التهم ما يسمح قانونا بحبسهم لمدة تتجاوز الشهرين...).

و على نفس الخط (إسلام أباد - كاراشي- تونس - الجزائر) عاد أحمد بوعمره إلى الجزائر مع بعض من رفقائه في أبريل 1991. و بسبب انتمائه إلى الحركة الإسلامية فان اسمه كان معروفا لدى مصالح (م.ج.م/ DCE) و (م.ت.أ.خ/ DDSE) (مع جهلهم طبعا بأن الأمر يتعلق "بضابط مخابرات" مغروس من رؤساء الاستخبارات و الأمن، لأن السرّ لم يكن يعرفه إلا هؤلاء فقط). و لهذا كان من الطبيعي جدا أن يلقي عليه القبض بمجرد نزوله من الطائرة، و لكن يالها من مفاجأة أذهلت مصالح الشرطة القضائية الموجودة في مركز عنتر عندما تلقت الأمر من الجنرال توفيق شخصيا بإطلاق سراحه فوراً !! و بما أن التقاليد العسكرية تقضي دائما بتنفيذ الأوامر دون تعليل الأسباب، و أن الرئيس دائما على حق، فقد أخذوا سبيله دون أية مناقشة.

و بعد مدة قصيرة من عودته تمكن من تحقيق إنجاز كبير بأن أصبح "أميرا" و إماما لمسجد السنة بحي بلوزداد (بلكور) و هو يقع على بعد مائتي متر من مسجد كابول (شارع محمد بولدون) و قد أصبح مسجد السنة هذا الذي كان تحت إمرته معقلا لعناصر جماعة التكفير و الهجرة، أثناء الإضراب "العصيانى" الذي قامت به (ج.إ.إ/ FIS) في جوان 1991، ففي مكان العبادة هذا الذي تخصص في التلقين العقائدي للشباب وتجنيد المنحرفين وأصحاب السوابق، تم تخزين الأسلحة و الذخائر، استعدادا

للجهاد، و من هذا المكان أيضا صدرت الفتوى التي تبيح تعاطي المخدرات (الاتجار في المخدرات يسمح بالحصول على مدخول معتبر، كما أن استهلاكها يمنح الشجاعة لأنصارهم من الشباب كي ينطلقوا في أعمال العنف) و في مسجده هذا أيضا تم حجز المختطفين العسكريين في جوان 1991. فبعد أعمال الشغب التي أعقبت هجوم قوات الأمن على المتظاهرين و المعتصمين تم اختطاف ضابطي صف من مصلحة المراقبة التابعة (م.ر.ع/ع/CPO) من طرف إسلاميين بالقرب من مركز غرمول مقر (م.ج.م/DCE) و تم حجزهم لأكثر من 24 ساعة. ولقد كنت أثناءها موجودا في مكتب الرائد عمار قطوشي عندما هتف إلى علي بن حاج زعيم (ج.إ.إ./FIS) ليطلب منه السعي لدى المختطفين لإطلاق سراحهما، و هو ما تم بالفعل، و إن رجالي برفقة النقيب عبد القادر خيمان من (م.ت.خ/GIS) هم الذين استردوا المختطفين في اليوم التالي في حدود الساعة التاسعة صباحا، بالقرب من المستشفى الجامعي مصطفى باشا في وسط العاصمة.

و بعد ذلك قمنا بعملية تمويه وتنكير جسمي و وجهي ضابطي الصف، لكي يعرضنا مساء ذلك اليوم على شاشة التلفزة قصد إيهام الرأي العام بأن العسكريين كانا قد اختطفا واعتدي عليهما، و عوملا بوحشية من طرف إسلاميين من (ج.إ.إ./FIS)، الذين يسعون إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة و العنف ! و قد مكنت هذه القضية أيضا أصحاب القرار من تليفيق التهمة ضد علي بن حاج الذي فُسر تدخله لصالحنا من أجل إطلاق سراح العسكريين بأنه دليل على تواطئه مع متطرفين، يدعون إلى العنف، و سيتم اعتقاله لهذا السبب يوم 30 جوان 1991. و قد ذهب ضحية أحد الأعمال الدنيئة و المناورات الرخيصة "المحبة لقلوب الجنرالات!"

لقد تم بعد ذلك إلقاء القبض على أحمد بوعمره و العناصر التي كان قد جندها، أي مجموعة مسجد السنة بحي بلوزداد في يوليو 1991 من طرف وحدات كومندو تابعة لـ(ق.ق.بر/CFT)، التي سلمتهم للمركز الرئيسي للعمليات، و قد أطلق سراح الأغلبية منهم ماعدا أحمد بوعمره الذي أبقى عليه في مكان سري بمركز عنتر! فبهذه المناسبة أخذت علما بعملية الاختراق هذه لأن رجالي النقباء: مصطفى، زياد، فاروق، حاجي، و وهيب هم الذين كانوا مكلفين باستجواب أحمد بوعمره، ولتحضير الأسئلة لتلقيت ملخصا عن الوضع من طرف رئيس (م.م.أ.ج./DCSA) العقيد كمال عبد الرحمان الذي شرح لي كيفية تكليف الجنرال توفيق لأحمد بوعمره بتنظيم الشبان الأصوليين باسم الإسلام، والجهاد، و تدريبهم على تقنيات حرب العصابات و مبادئ الإسعاف، و معارك التلاحم، و جمع المعلومات عن "الأهداف" المحتملة... و لقد علمت فيما بعد من عدة مصادر (عسكرية و صحفية) أن أحمد بو عمره قد أودع السجن العسكري بالبلدية، الذي اختطف منه يوم 30 نوفمبر 1995 ليقتل و يتم التخلص منه نهائيا، و أجهل تماما الأسباب التي دعت إلى تصفيته، و لكن ما أنا متأكد منه هو أن هذا الضابط قد رفض منذ

جوان 1991 أن يستمر في القيام بهذه المهمة الخطيرة، و إبلاغ المعلومات عن الشبكات التي كان قد وضعها في بيشاور و باكستان.

قسم الاستخبارات و الأمن (ق.إ.أ./DRS)

يحضر لتأطير المقاومة في الجبال، و يستهدف المثقفين!

في شهر أبريل سنة 1991، و قبل شهرين من الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها في 27 جوان (ثم أُرجئت إلى يوم 26 ديسمبر 1991، في أعقاب إضراب (ج.إ.أ./FIS)، و إعلان حالة الحصار على إثر ذلك) كلف إسماعيل العماري بحضوري الرائد عمار قطوشي بتشكيل خلايا إسلامية كنواة تكون تحت المراقبة الكاملة لرجال (ق.إ.أ./DRS)، و تحرص على التنسيق فيما بينها و كانت الفكرة تقضي بأن يقوم كل عميل بقيادة مجموعة تتكون من خمسة إلى عشرة أفراد. وقتها لم يكن الأمر يتعلق بعد بخلق مجموعات مسلحة من العدم³⁹، و لكن فقط لتكوين شبكات تستعمل لاحقا لتأطير و مراقبة مناضلي (ج.إ.أ./FIS) المستعدين للامتنال لأمر "العصيان المدني" الذي كان يدعو إليه "متشددو" الحزب (كسعيد مخلوفي) و كذلك الشبان الإسلاميين المتطرفين المناهضين للخط المستقيم لـ(ج.إ.أ./FIS) و الذين بدأ بعضهم ينتقل إلى السرية بهدف الالتحاق بالجبال للقيام بالمقاومة المسلحة.

تم تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق، على غرار تنظيم (جش.ت.و/ALN) أثناء الثورة التحريرية: ناحية جيجل للشرق، و ناحية سيدي بلعباس للغرب، و ناحية شلف-عين الدفلى، و ناحية المتيجة، و ناحية بلاد القبائل (الزبربر)، و قد ظلت حدود هذه المناطق غامضة و خاضعة في تقسيمها عموما لكثافة الوجود الإسلامي بها.

و في النواحي العسكرية الرئيسية الثلاث قام رؤساء المكاتب الفرعية المحلية (م.ب.تق/CRI) التابعة لـ(م.ج.م./DCE) و هم الرواد: جبار (البليدة)، و هيب (وهران)، و فضيل (قسطنطينة) قاموا بتشكيل هذه

³⁹ هذا على الأقل على مستوى (م.ج.م./DCE) ؛ و لكن الأمور ستسير بسرعة لتصبح هذه هي السياسة المتبعة كذلك من طرف الـ(م.م.أ.ج./DCSA).

محمد سمراوي

المجموعات الإسلامية بكل نشاط، و وضعها في أماكنها المحددة لها. لقد كانت معظم هذه الكتائب مكونة من ستة إلى اثني عشر رجلا موضوعة تحت قيادة "أمير" و هؤلاء الأمراء كانوا في الحقيقة ضباط صف من مصالح الأمن (مثل المساعد ناصر، وعمر في حالة (م.ب.تق/ CRI) للناحية العسكرية الخامسة) و إلا فمناضلين إسلاميين من عملاء (ق.إ.أ/ DRS)، و بالنسبة لـ (م.م.أ.ج/ DCSA) (و هي فرع من الأولى) فكانت مكلفة بالمناطق الواقعة على الحدود مثل ناحية الوادي، و بشار و تلمسان.

و هكذا ابتداء من ربيع 1991 أخذت أولى مجموعات المقاومة الإسلامية (سواء المؤطرة برجال الاستخبارات و الأمن، دون علم أعضائها، أو تلك المجموعات الحقيقية) تتكون باجتناب المناضلين الذين اختاروا العمل السري!

غير أنه، باستثناء بعض الأعمال المتفرقة أو الفردية فإن هذه المجموعات لم تقم بأية عملية مسلحة قبل شهر مارس 1992، لأن إقامة نظام مقاومة مسلحة يتطلب بالفعل عدة شهور من العمل، فالشخص المكلف يبدأ أولا بتجنيد مساعديه، ثم ينتقل لمرحلة التلقين الإيديولوجي للمتشحين للعمل الإرهابي، و تحضيرهم البدني و النفسي ثم وضعهم تحت الاختبار.

ففي تلك الفترة ذاتها، ماي و بداية جوان 1991 - كنا في خضم الحملة الانتخابية، و المرحلة ساخنة- ظهرت في العاصمة مناشير غريبة موقعة من طرف " جماعات إسلامية " غير معروفة، أو بأسماء مستعارة أقل ما يقال فيها أنها غير جادة. في البداية كانت هذه الجماعات تدين قادة (ج.إ.أ/ FIS) و خططهم الانتخابية، مؤكدة أنهم يريدون إقامة جمهورية إسلامية بالحراب و ليس بالانتخاب!

ثم ما لبثت أن ظهرت بعد ذلك مناشير أخرى على نفس النمط تحمل تهديدات بالقتل، و تذكر أسماء معينة لمثقفين، و صحافيين مناهضين لـ (ج.إ.أ/ FIS).

و سرعان ما علمت من فم المساعد حفيظ، كاتب رئيس (م.ج.م/ DCE)، بأن الأمر في الواقع يتعلق بمبادرة جديدة للعقيد إسماعيل العماري، كان يهدف أصحاب القرار من ورائه إلى الحصول على انضمام ما كان يدعى "تجاوزا" في الجزائر بـ "المجتمع المدني" (تلك الطبقات المتوسطة الفرنكوفونية - أصحاب المهن الحرة، موظفين، صحافيين، فنانيين، و مثقفين... الخ - الدائرين في فلك مراكز السلطة) فقررروا -إذن- أن يرهبوا هذا المجتمع المدني بالمزايدة على خطاب (ج.إ.أ/ FIS) الذي كان هو ذاته في الأصل مخيفا!!

إن أولى المناشير "الإسلامية" المطالبة بالاستيلاء على السلطة بالسلاح كانت تصدر في الواقع من تكنة عنتر بين عكنون، وهو مقر (م.ر.ع/ CPO) وأما بالنسبة "لقوائم السوداء" المشؤومة المنسوبة إلى الإسلاميين فقد تم إعدادها في مركز غرمول، وهو مقر (م.ج.م/ DCE). انهم النقباء: عمر مرابط، سعيد

لوراري (المدعو "سعود") و عز الدين عويس، هم الذين حرروا تلك المنشير، التي كلف الرقيب هوام سبتي، و عناصر من "فريق الحماية" و سائقي المديرية بوضعها في صناديق بريد الأشخاص المستهدفين !

و لقد أفادت هذه الحملة في استنفار الأحزاب السياسية "اللائكية" المقربة من (أصحاب القرار)، ك(ح.ط.إ./PAGS)⁴⁰ (الحزب الشيوعي الجزائري سابقا الذي أصبح بعد الاستقلال حزب الطليعة الاشتراكية) أو (ت.م.ث.د./RCD) و بالطبع كذلك الصحافة المسماة "مستقلة"!

"شيطنة" (ج.إ.إ./FIS) و خلق الفوضى العارمة

و بالرجوع إلى الوراء أستطيع أن أجزم بكل يقين أن ال(أ.ع./SM) بدأ تنظيم المقاومة المسلحة في الجبال منذ سنة 1991، (و ذهب حتى إلى حفر الخنادق المهيأة "لإرهابي" المستقبل) و ذلك بالمشاركة الفعالة لبعض الإسلاميين المنقلبين.

لقد كنت دائما أظن بكل سذاجة أن تلك الجماعات "النواة" قد شكلت في الأصل آنذاك من أجل تزويدنا بالمعلومات عن العمليات في طور التحضير من أجل توقع حدوثها أو العمل على إبطال أو إضعاف مفعولها، لكنني لم أكن أستطيع أن أتخيل على الإطلاق أن تستعمل تلك الجماعات كأداة في أيدي الإجرام لإزهاق الأرواح البريئة.

لا جدال في أنه منذ بداية سنة 1991 بدأ ال(أ.ع./SM) يدفع الإسلاميين المتشددين إلى التطرف و الثورة، بهدف إفقاد مصداقية (ج.إ.إ./FIS) كحزب سياسي، و لم يكن يوجد في ذلك لا الإسلاميون المسلحون، و لا توقيف المسار الانتخابي، و لا النداء إلى الجهاد، و لا الإرهاب و لا هم يحزنون... غير أن الأعمال المتهورة التي خطط لها مسؤولو مصالح الأمن لتأبيد النظام المستبد، هي التي ألفت بالبلاد في جحيم العنف و أتون "الحرب القذرة"، و إلا فكيف نفسر قبول الجنرال خالد نزار وزير الدفاع "الجمهوري" و في عز حرب الخليج، أن يستقبل شخصا مثل علي بن حاج و هو يرتدي بزة عسكرية مطالباً إياه بفتح معسكرات التدريب لمناضلي حزبه الذين يتطوعون للمشاركة في الحرب إلى جانب

⁴⁰ في 1993، غير الحزب الشيوعي اسمه ليصبح "التحدي" و الذي سيحول مرة أخرى في سنة 1998 إلى الحركة الديمقراطية و الاجتماعية.

العراق؟! فهذا يعني أنه منذ ديسمبر 1990 و طبقا "لمخطط نزار" كان قد أنجز كل شيء لتحويل (ج.إ.إ./FIS) إلى حيوان متوحش في أعين الرأي العام، و ذلك بالتغاضي، بل بتشجيع غلواها "الطبيعي" و دفعها إلى ارتكاب الخطأ، و تجاوزه بأخطاء أكثر تطرفا و شناعة من اختراع (ق.إ.أ./DRS)، و بعلامتها المسجلة، في "مصانعها" بين عكنون، و غرمول!!

و في المحصلة نستطيع أن نقول بأنه منذ نهاية 1990 حتى منتصف سنة 1991 قد سارت عملية احتواء و استخدام التيار الإسلامي من طرف (ق.إ.أ./DRS) على أربع مستويات نحددها فيما يلي:

- مواصلة "المفاوضات السياسية" مع قائدي (ج.إ.إ./FIS) عباسي مدني و علي بن حاج، و هذا العمل كان يقوده حصرا الجنرالان توفيق و إسماعيل، و ذلك بقصد تضليلهما و إلهائهما في انتظار أن تشكل "المقاومات المزيفة" و تكون قادرة على العمل في الميدان. و هكذا تميز ربيع 1991 باتصالات كثيفة بين مسؤولي (ق.إ.أ./DRS) و (ج.إ.إ./FIS)، و أحيانا بحضور رئيس الحكومة مولود حمروش (الذي كان يجهل بطبيعة الحال أن الأمر يتعلق بمفاوضات مزيفة (و سأعود إلى ذلك في الفصل اللاحق)).

- توجيه سياسي الجبهة الإسلامية (ج.إ.إ./FIS)، بواسطة أعضاء في قيادتها (كأحمد مراني، سعيد قشي، بشير فقيه، علي نسيم بوعزة، الهاشمي سحنوني، زبدة بن عزوز) الذين كانوا عملاء (ال.أ.ع/SM)، بهدف خلق جو من التشدد و التمزق داخل الحزب، و تشجيع الشيوخ الرئيسيين "القائدين" لاتخاذ خطاب أكثر تطرفا! و قد ساهم هؤلاء المسؤولون كل على مستواه في إنجاح هذه العملية (كما سأفصل ذلك لاحقا أيضا)

- اختراق المجموعات المتطرفة التي لم تكن تتجاوب مع أطروحات (ج.إ.إ./FIS) (و هذا بفضل إعادة تكوين وبعث "ح.إ.م/2MIA") و تجنيد "متطرفين" بجعلهم أمراء أحياء منهم، و قد كان هذا العمل من صلاحيات (م.ج.م/DCE).

- خلق شبكة بكاملها من الإسلاميين المتطرفين الداعين إلى العنف، و قد عهد بهذه المهمة بصفة رئيسية إلى (م.م.أ.ج/DCSA). حيث قام بعض العساكر بتمثيل هروب من الجيش بالعتاد و السلاح مما يحقق لهم شهرة و "بطولة" تمكنهم من السيطرة على جماعات تعيش في السرية، و استدراج الإسلاميين سواء للتخلص منهم أو لاستعمالهم لاحقا في عمليات مضادة (و هو ما فعلوه ابتداء من سنة 1992 للقضاء على المقاومة المسلحة الحقيقية، لمهاجمة أهداف محددة كانوا قد كلفوا بها) و لقد واكبت هذه العمليات حملة من الدعاية قادها بعناية (ق.إ.أ./DRS)، التي كانت تضخم (و أحيانا تشوه) خطابات بعض قادة (ج.إ.إ./FIS) الأكثر إفراطا في الغلو كتلك التي تقول بأن الديمقراطية كفر، و تطالب بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة و تدعو إلى إعادة النظر في علاقة الجزائر بالبلدان الغربية... و طبعا كان

ل(ق.إ.أ./DRS) أوراق رابحة باستعمال "الصحافة المستقلة" لتضخيم و استغلال الانحرافات الفاضحة و الحقيقية لبعض قادة (ج.إ.أ./FIS)، الذين استعجلوا، سواء عن قناعة أو عن انتهازية، فرض رؤية دينية تجاوزها الزمن...

أما بالنسبة لقصة "المحاكم الإسلامية" و الشرطة الإسلامية الموازية، فلم تكن في جوهرها إلا من ابتكارات الـ (أ.ع/SM). لقد كنت في مكان يؤهلني للحديث عن هذا الموضوع: كانت مهمة ضباط (م.ب.ت/SRA) -بفضل شبكة عملائهم- هي نشر هذه الفكرة، و حث المناضلين الإسلاميين البسطاء في القاعدة على التصرف على هذا المنوال مستدلين ببعض الحالات الخاصة و المنفردة. و طبعا كان عملاؤنا "الصحفيون" في الجرائد المستقلة يتكفلون بتضخيم صدى هذه الأحداث بمقالات مثيرة و منذرة بالخطر الداهم.

و في الحقيقة، و قد قلتها مرارا، بأن حل (ج.إ.أ./FIS) كان مخططا له منذ تدشين "خطة نزار" في ديسمبر 1990، و كان الأمر ينتظر فقط البحث عن الذرائع التي تبرر قرارات الجنرالات، و أسوق هنا كدليل على ذلك أن العقيد إسماعيل العماري، كان قد طلب مني منذ فبراير 1990، أن تقوم مصالحي بتحديد و تعريف مسؤولي مجلس الشورى ل(ج.إ.أ./FIS) و كذلك المكاتب التنفيذية البلدية، و لجان الأحياء التابعين للحزب الإسلامي، و كذلك الأئمة المتشددين أصحاب الخطب النارية...

إن خطة عمل الجنرال نزار التي تركز على تشتيت التيارات الإسلامية و نزع المصادقية، و التقليل من قيمة (ج.إ.أ./FIS)، و تشويه صورتها إلى أبعد الحدود في أعين الناس... كل هذا طبق حرفيا في السنوات اللاحقة من طرف رؤساء (ق.إ.أ./DRS). إن المتطرفين و بصفة خاصة عناصر تنظيم التكفير و الهجرة، "الأفغان" الجزائريين، وكذلك العناصر المتمردة المستعصية على السيطرة داخل (ج.إ.أ./FIS)، كانت كلها بالتأكيد مستعدة للانتقال إلى أعمال العنف، و لكن بدلا من العمل على تحييدها، و هو ما كان في متناولنا فعله بكيفية ناجحة و بأدنى خسارة ممكنة، فقد دفعوهم إلى ذلك دفعا بفعل حملات الاستفزاز و التحرش و الضغط المولد للانفجار الحتمي!⁴¹

⁴¹ منذ خريف 1990، كل صلاحيات البلديات (بالخصوص تلك التي تتعلق بالميزانيات الخاصة لمخطط الإنعاش و التطوير) تم سحبها منها و أعيدت إلى رؤساء الدوائر، الذين لم يكونوا منتخبين، بل معينين من طرف الإدارة. بعد ذلك في شهري فبراير و مارس 1991 بدأت تحريصات للقيام بإضرابات على مستوى مصالح البلديات و الطرقات، ثم تبعه الاستفزاز و إثارة الجدل فيما يخص اللافتات المعلقة على واجهات البلديات، و طرد الإسلاميين من بعض المؤسسات، و القيام بتوقيفات تعسفية.

هناك جانب آخر هام و مكمل لمخطط نزار - الذي تفادى الجنرال التعرض له في مذكراته- يتعلق بـ(ج.ق.إ./FFS) و هو أقدم حزب معارض في الجزائر يقوده السيد حسين آيت أحمد و هو من الأسماء البارزة في حرب التحرير الوطنية.

لقد قام أصحاب القرار بكل ما في وسعهم لإضعافه و إزالة مصداقيته، للتقليل من حظوظه، حتى لا يصبح تيارا قويا من شأنه أن يمثل " خيارا ثالثا " يمكّن البلاد من تفادي القطبية الثنائية (إسلاميون/عسكر) التي ما انفك جنرالات العصابة يبذلون قصار جهدهم كي يحصروا فيها الساحة السياسية الجزائرية لتحقيق مآربهم المعروفة و المكشوفة.

فمنذ "الانفتاح الديمقراطي" في بداية 1989 كان الأمر يتعلق بصفة خاصة بتحجيم (ج.ق.إ./FFS)، و حبسها في بعدها الجهوي المحدود ببلاد القبائل، و قد كان إنشاء (ت.م.ث.د./RCD) للدكتور سعيد سعدي و هو منشق عن (ج.ق.إ./FFS)، بمبادرة من العربي بلخير، وتوفيق مدين، وأبو بكر بلقايد (وزير الداخلية في حكومة قاصدي مرباح) في شهر فبراير من نفس السنة، يخدم هذا الهدف حيث تم دفع الموجة الجديدة من "الديمقراطيين الليبراليين" المدافعين عن الثقافة البربرية (القبائلية) لمواجهة "الاشتراكيين" الذين كانوا يناضلون في آن واحد ضد الدولة الأصولية والدولة البوليسية.

و بعد شهور من النزاع و الأخذ و الرد كان هذا الحزب من آخر التشكيلات السياسية التي تعتمد رسميا من طرف السلطة (و كان ذلك يوم 13 نوفمبر 1992 أي بشهرين بعد اعتماد (ج.ق.إ./FIS) ! و بما أنهم لم يستطيعوا تفادي الاعتراف بهذا الحزب للقيمة السياسية للسيد حسين آيت أحمد، فقد تم اللجوء إلى تقسيم (ج.ق.إ./FFS) بناء على أوامر صادرة من فوق و بفضل عمل تقويضي دؤوب رعته المصالح.

و هكذا أنشئ حزب جبهة القوى الديمقراطية من طرف منشقين من(ج.ق.إ./FFS)، برئاسة عبد الحفيظ ياحة، و هو من رموز الثورة، كان ضابطا في جيش التحرير الوطني، وقد التقيت به شخصيا للحديث معه بخصوص الوسائل الممكنة لإضعاف (ج.ق.إ./FFS) (وخاصة رئيسها الكارزماتي) والمساعدة التي يمكن تقديمها إلى الحزب الجديد (الذي ولد شبه ميت ولم يكن له أي أثر يذكر في الساحة) !

و بعد سنة من ذلك التاريخ، في يناير 1991 قرر العربي بلخير منح آيت أحمد مقرا لحزبه(و هو عبارة عن فيلا كبيرة تقع بالقرب من فندق الجزائر) كانت تابعة للـ(أ.ع./SM) تُنزل عنها مجانا لـ(ج.ق.إ./FFS)، و كان آخر شاغل للمكان، هو الرائد منير بومديري الذي لم يعجبه أن يقدم (ق.إ./DRS) هدية بهذه القيمة لحزب (ج.ق.إ./FFS) من أجل إجباره على الطاعة و الانقياد، حتى و لو

محمد سمراوي

كان هذا الحزب لآيت أحمد، أحد القادة التاريخيين للثورة. غير أن هذا الأخير قد استمر في تصلبيه، و لذلك لم تتوقف تحرشات (ق.إ.أ./DRS) ضد (ج.ق.إ./FFS) من أجل إضعافها طيلة السنوات اللاحقة، و ان كانت (ج.إ.إ./FIS) على وجه الخصوص هي التي ظلت تمثل الهدف الأساسي لنا طبقا "لمخطط نزار" كما سبق الذكر، و لم يكن أحد في تلك الفترة يشك في النوايا المنحرفة للجنرالات: بلخير و آخرين...

4

انتخابات تحت الضغط العالي

في بداية سنة 1992 كانت خطة عمل الجنرال خالد نزار تجري على قدم و ساق، و في الأسابيع الأولى من هذه السنة كان قادة (ج.إ.إ./FIS) واثقين من التأييد الشعبي، سواء كان ذلك عن سداجة منهم أو عن قلة تجربة فإنهم كلما اعتقدوا أنهم في طريق النجاح كلما سقطوا يوما بعد يوم في الفخ المنسوب لهم من الجنرالات.

اللعب المزوج للجنرال توفيق

كانت مظاهرات الشارع تتتابع بتواتر كل أسبوع، و رؤساء (ق.إ.أ./DRS) كانوا يتوجسون خيفة من إستعراض العضلات هذا الذي يقوم به الإسلاميون و الذين تجاوزوا الحدود المسموح بها. ذلك أن المواقف الاستعراضية للـ(ج.إ.إ./FIS) طالما بقيت تراوح مكانها بين باب الوادي و ساحة أول ماي، فهذا لا يزعج أحدا، و لكن شيئا فشيئا بدأت مطالب (ج.إ.إ./FIS) تأخذ طابعا هجوميا. و بدأت المسيرات تتجه نحو قصر الحكومة و رئاسة الجمهورية أو مقر (و.د.و./MDN)، و قد نصب قادة (ج.إ.إ./FIS) أنفسهم "نوابا" عن الشعب لتقديم لوائح و أرضيات أو تظلمات لأسمى المسؤولين في الدولة، و خطاباتهم كانت توصف "بالحاقدة" من طرف القادة العسكريين الذين ضاعفوا من تحذيراتهم، و لكن لا رئيس الجمهورية (الذي كان الإسلاميون يطالبون بالانتخابات المسبقة لإزالته)، و لا رئيس الحكومة (الذي كانوا يطالبونه هو أيضا بالذهاب) فلا هذا ولا ذاك عبر عن اكرائه بالوضعية التي كان ينعته أصحاب القرار "بالمفجرة" مما جعلهم يتهمون كلا من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة "بالتواطؤ مع الإسلاميين".

إن الجنرال توفيق رئيس (ق.إ.أ./DRS) بارع في فن استخدام الجزرة والعصا: فهو من ناحية يبيدي قلقه من صعود التيار الإسلامي، و يجري مفاوضات سرية مع قادة (ج.إ.إ./FIS) و من ناحية

أخرى يكلف الصحافة بإطلاق النار على "مجانين الله" و يعهد إلى نائبيه إسماعيل العماري و كمال عبد الرحمان "بنفخ الجمر" لإبقائه مشتتلا و لهذا تلقى ضباط (م.ب.ت/SRA) المستدعين من جديد إلى العاصمة تعليمات بإعادة تنشيط الجماعات الدينية القديمة الشبه عسكرية.

ففي فبراير أو مارس 1991، و أثناء اجتماع عقد في مقر (م.ر.ع/CPO) بثكنة عنتر في بن عكنون أخبر العقيد إسماعيل العماري ضباطه بضرورة اختراق كل جماعة "جهادية" قد تنشأ، أمرا إياهم بعدم تحييدها و لكن العمل على تلغيمها من الداخل بواسطة العملاء القدامى الذين يتعين بعث نشاطهم من جديد و بأي ثمن.

و في هذا الإطار خصصت لي ميزانية بخمسين ألف دينار لاحتياجات هذه العملية (و قد جدد لي هذا المبلغ مرتين قبل انفجار الإضراب الانتقاضي في جوان 1991) و من ثمة أصبحت ملاعب العاصمة مغزوة في المساء بفئات الشبان الذين يتدربون على الرياضات القتالية (بعد تدريبات فرق كرة القدم) و ذلك تحت أنظار و استحسان رجال الشرطة!

إن هذا "الخطاب المزدوج" و الطابع المميز لسلوك أصحاب القرار، الذي جعلهم دائما يلعبون على التناقضات و التضاد بين الفئات الاجتماعية و العصب و قد وصل بهم الأمر أحيانا إلى أن يفتعلوا هم أنفسهم هذه الخلافات و التناقضات افتعالا، و أستطيع أن أعطي مثلا آخر مدهشا يعود كذلك إلى بداية 1991 عندما كان الجنرال توفيق يستعمل فرعي (ق.إ.أ/DRS) لاستفزاز (ج.إ.أ/FIS) و مراقبتها في آن واحد.

ففي الوقت الذي كان رجال الرائد طرطاف التابع لـ(م.م.أ.ج/DCSA) يستفزون مناظلي (ج.إ.أ/FIS) و يشوشون على مسيراتهم (دون أي تأثير يذكر)، كان رجال الرائد عمار فطوشي التابع لـ(م.ج.م/DCE) يساعدون منظمي (ج.إ.أ/FIS) في تأطير المسيرات و المظاهرات. ففي هذه الفترة بالذات وقعت لي قصة في غاية الغرابة، و تطرح العديد من علامات الاستفهام والتعجب!

الإنذار الأول

يوم الخميس الأول من فبراير 1991، نظمت (ج.إ.إ./FIS) كعادتها مسيرة في العاصمة، من ساحة الشهداء إلى ساحة أول ماي، و في ذلك اليوم مثل كل أيام الخميس منذ ديسمبر 1990، كنت في مكنتي، لأنه كان يتعين علي أن أضع جهاز متابعة خفية لإشعارنا بأية تجاوزات، و إعلامنا بطبيعة الشعارات المرفوعة، و هويات الأشخاص "المؤطرين" و المسؤولين عن مصالح النظام في (ج.إ.إ./FIS)، و حوالي الساعة الرابعة مساء و بمجرد أن أنهيت كتابة تقريرتي الموجه إلى العقيد إسماعيل العماري، أخبرني النقيب سعود بقدم بوعلام سمعون مسير فندق القطاني، و بوعلام هذا كان ضابط صف في (أ.ع./SM) عزل من الخدمة العسكرية سنة 1980 في أعقاب أحداث قفصة⁴² و كان يساعدنا بوضع فندقه تحت تصرف مصالحي. ظننت أولاً أنه أتى ليخبرنا باجتماع (ج.ق.إ./FFS) (لقد كان على اتصال وثيق ببعض مسؤولي حزب آيت احمد) مثلما تعود أن يفعل دائماً، لكن هذه المرة أتى ليدعوني لقضاء أمسية عائلية، وقد جاءت دعوته هذه في وقتها تماماً! فقد كان بعض الترويج عن النفس مرغوباً فيه جداً في تلك الفترة التي لم نذق فيها طعم الراحة منذ شهر.

كنت أسكن وقتها في تيبازة، و هي مدينة ساحلية صغيرة تبعد بحوالي 60 كلم غرب الجزائر، و كنت تقريباً غير معروف هناك! و كان من المقرر أن أعود أنا و زوجتي حوالي منتصف الليل، إلا أن السهرة قد طالت ففضلنا أن نقضي الليلة في الفندق بالجزائر، و لا نعود إلا في اليوم التالي. و بطبيعة الحال لم يكن أحد يعلم بغيابنا عن منزلنا في تلك الليلة.

و عند وصولنا يوم الجمعة صباحاً إلى المنزل، لم أتعرف على باب شقتي حتى أنني خرجت للتأكد بأنها فعلاً عمارتنا، و هنا كانت الصدمة! لقد تعرضنا لعملية سطو، غمرتني عند الدخول رائحة غاز قوية، كان البهو نصف فارغ من أثاثه، و الفوضى العارمة تسود غرفتين من الغرف الخمس التي تتكون

⁴² في ليلة 26 إلى 27 يناير 1980، حاولت فرقة مكونة من 50 رجلاً مسلحاً و مدرباً من طرف (أ.ع./SM) الاستيلاء على مدينة قفصة الواقعة في الجنوب الغربي التونسي و لكن المحاولة باءت بالفشل. و قد اتهمت تونس ليبيا بأنها كانت وراء تدبير هذا الهجوم، و عندما كشف أمر هذه العملية، اضطر (أ.ع./SM) إلى التضحية ببعض مرؤوسيه من أجل الإيهام بأن العملية برمتها كانت عملاً منعزلاً و من تدبير بعض ضباط الصف، كان من بينهم عبد الله قاسي المدعو "شكيب" و سمون بوعلام، و قد استفاد جميعهم من إحالة ذهبية على التقاعد (حيث حاز هذا الأخير على ملكية فندق الكتاني)، أما عبد الله قاسي فقد تحول إلى عالم الصفقات و سيلعب -و سأعود لهذا الموضوع- دور الوسيط و الساعي التجاري لصالح إسماعيل العماري (أنظر الفصل السادس).

منها الشقة.

لقد كان أول رد فعل أقوم به هو المبادرة إلى فتح النوافذ لتهوية الشقة، والإسراع إلى غلق صنبور الغاز، قبل أن أروح عن زوجتي، وأعين الخسائر، ثم بعدها طلبت من ضابط المداومة في أمن ولاية تيبازة أن يبعث لي بأحد أفراد الشرطة العلمية من شاطوناف بالعاصمة.

فلاحظنا أن "الفاعلين" قد اكملوا جريمتهم بفتح صنبور الغاز قبل المغادرة، و ذلك لكي يحدث انفجار حتمي بمجرد أن أشغل المفتاح الكهربائي، لأنير المنزل بعد العودة في الليل، و يمرر الانفجار على أنه حادث عاد ناجم عن تسرب الغاز! و قد تبين من خلال العديد من المؤشرات و القرائن بأن هذا "السطو" لا علاقة له بعمليات السرقة التقليدية:

- لم يعثر مفتشو الشرطة العلمية على أي أثر للبصمات، لأن "اللصوص" كانوا يلبسون قفازات و لم يتركوا أي أثر، كما دلت الاحتياطات المتخذة من طرف الفاعلين على أن الأمر يتعلق بأناس على درجة عالية من الاحتراف.

- لم يلاحظ الجيران كذلك أي شيء على الإطلاق مع أن العديد من الأغراض (كالتلفزيون، و جهاز تسجيل تجسيمي و ملابس و مجوهرات...) قد سرقت.

- هناك غرفتان لم تدخلتا أبدا، مع أن الزوار كان عندهم من الوقت ما يكفيهم لانتقاء ما يفيدهم كأخذ سندات البنزين الصادرة عن شركة سوناطراك -مثلا- دون سندات (ج.و.ش/ANP) (لأنها غير قابلة للاستعمال دون تسجيل رقم السيارة و بالتالي حتمية اكتشاف صاحبها بسهولة...) كما أن أي سارق عاد لا يمكن أن يسرق بدلا (من صنع الشركة الجزائرية للصناعات النسيجية) و يترك بدلا غالية الثمن و راقية الطراز من نوع "بوص" و هو ما يثبت بجلاء أن الأمر يتعلق بعملية سطو مفتعلة!

- من بين حقائب الوثائق الثلاث وحدها تلك التي كانت تحوي ملفات قضية (م.و.م.غ/ENAPAL)، و غرفة التجارة بالجزائر (بما فيه التسجيلات الصوتية التي كانت موجودة) هي التي اختفت بينما الحقيبتان الأخريان قد اكتفي بتفتيشهما فقط، و لم ينقص منهما إلا مبلغ ثلاثين ألف دينار من أوراق نقدية جديدة كنت قد تسلمتها في الليلة السابقة من طرف العقيد إسماعيل لدفع مستحقات العملاء.

فلماذا يهتم يا ترى لصوص عاديون بهذين الملفين بالذات؟؟

كل التحقيقات و التحريات اللاحقة التي قام بها عناصري، أو أصدقاء من خارج المصالح لم تمكننا من التوصل إلى أية نتيجة في الموضوع! لم يعثر على أي منحرف في الجهة له علم بهذا السطو على منزلي في حين أنه من العادة عندما يكون الضحية ضابطا في الجيش أو شخصا مهما تقضي التقاليد

المعمول بها في مثل هذه الظروف بين الشرطة و اللصوص بإرجاع الأغراض المسروقة لأصحابها (شريطة أن تبقى هوية الفاعل غير معروفة، و أن لا تتم متابعته قضائيا). إني متيقن تماما بأن مدبري هذه العملية هم أناس يشغلون مناصب عالية، أرادوا الاستيلاء، بصفة خاصة، على الملفين "الساخنين" المذكورين اللذين ظلت أتابعهما وقتها، بالرغم من أنه قد طلب مني التخلي عنهما (فبصفتي "مختصا في الجرائم الاقتصادية" - كنت ما بين 1982، 1989 مسؤولا عن الوقاية الاقتصادية- فقد كان هذا العمل يستهويني جدا، لمعرفة و تحديد فاعلي هذه الدسائس المضرة بمصلحة الدولة).

إن الملف المسروق المتعلق بغرفة تجارة الجزائر، كان يكشف أسماء واصلة في النظام، و خاصة أولئك ضباطا سامين تمكنوا (بواسطة أقارب لهم و أناس مسخرين) من الحصول على الاعتماد الرسمي منذ 1989، لتأسيس شركات، و الاستفادة من قروض بنكية (لم تسدد أبدا) ⁴³ كما كان يفصح أيضا الأساليب المافيوزية لمسؤولي هذه الهيئة. و من ذلك مثلا أنهم كانوا يحصون المشاريع المهمة المقدمة من مواطنين عاديين لإنشاء مؤسسات، ثم يسلمون تلك المشاريع لبعض قادة (ق.إ.أ./DRS) الذين يسجلونها بأسماء أصدقائهم فيما بعد، لقد اكتشفت أثناء تحقيق أجريته سنة 1990 أن مسؤولي غرفة تجارة الجزائر و مثلهم مسؤولي ميناء الجزائر، و كذلك الجمارك كانوا كلهم تحت السيطرة المباشرة لمسؤولي (ق.إ.أ./DRS) و كل شيء كان محبوكا بدقة متناهية.

و لسوء الحظ أنني لم أتمكن وقتها من التعمق في هذا التحقيق لأننا كنا منشغلين بالقضاء على "الخطر الإسلامي" ! ففي الوقت الذي كان كل إطارات المصالح منشغلين بخوض هذه المغامرات ضد (ج.إ.أ./FIS) كانت إطارات الجنرال توفيق تستطيع هكذا أن تواصل رعاية شبكات الرشوة هذه ليغتنتوا بمنجى من أي عقاب. و لم أدرك إلا لاحقا بأن المحافظة على تلك الشبكات و الدفاع عنها، كانت هي همهم الأساسي في الواقع طوال سنوات الدم !

⁴³ منذ أن بدأت حكومة حمروش بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في 1989، أصبحت الغرف التجارية من جديد محل اهتمام و موضع طمع لأنها كانت تمنح (الاعتمادات) التي لا يمكن بدونها القيام بأي مشروع اقتصادي و بالتالي الاستفادة من القروض البنكية.

المفاوضات الكاذبة بين (ق.إ.أ./DRS) و(ج.إ.أ./FIS)

إن الشهور التي عرفت غليانا إسلاميا شديدا كانت تلك التي تمت فيها تحضيرات الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 27 جوان 1991. و كان رئيس الحكومة مولود حمروش قد أعد نصوص قوانين جديدة لتقسيم الدوائر الانتخابية و تحديد طريقة إجراء الانتخابات، و ظل يستطلع الأمور في كل الاتجاهات، إلا أن الذي كان يسير الأمور في الحقيقة، من وراء علم رئيس الحكومة بالطبع، هم خصوصا رؤساء (ق.إ.أ./DRS).

فابتداء من شهر مارس تمت عدة لقاءات سرية بين قائدي (ج.إ.أ./FIS) عباسي مدني و علي بن حاج، و قائدي (ق.إ.أ./DRS) الجنرال توفيق و العقيد إسماعيل العماري، و توسعت لاحقا لتشمل مولود حمروش، و قد كانت تعقد هذه الاجتماعات في فيلا تابعة لـ(ق.إ.أ./DRS) في موريتي و هي محطة سياحية ساحلية تقع غرب العاصمة، و لم يعلن للعامة أي شيء عن هذه اللقاءات منذ ذلك التاريخ و حتى اليوم، و إذا تكلمت عن هذا الآن فذلك لأنني كنت مكلفا بضمـان "سريتها"، فلقد قمت مع بعض ضباطي بتجهيز لواقط الصوت لتسجيل المحادثات وضمـان الرقابة حول المكان لإحباط أية محاولة للتتبع قد يقوم بها رجال الشرطة أو الدرك أو أعضاء (ج.إ.أ./FIS).

فبحضور مولود حمروش كان الحديث في جوهره يدور حول التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية، و طريقة إجراء الانتخاب في جوان، و كل جانب كان يعرض وجهة نظره (و قد كان رئيس الحكومة في هذه المسألة هو الخصم و الحكم) لأنه كان يقود القائمة الانتخابية لـ"ج.ت.و/FLN" لكن ليس هذا هو الأساس، لأن المساومة في غياب الوزير الأول كانت تدور بين مسؤولي "ق.إ.أ./DRS" وقائدي "ج.إ.أ./FIS" حول دور و كيفية سير مجلس وطني تعددي على أساس تشكيل حكومة أغلبية للـ(ج.إ.أ./FIS) وكذلك موضوع التعايش بين الحكومة الجديدة و الرئيس الشاذلي بن جديد... الخ

فقد وعد توفيق و إسماعيل عباسي مدني باحترام دستور 23 فبراير 1989 و أن القوات المسلحة ستخضع لنتائج الصندوق، كما وعدا قادة (ج.إ.أ./FIS) أيضا بإزالة كل العوائق الإدارية لتمكينهم من تطبيق برامج الحكومة الجديدة في أحسن الظروف. وقد ذهبنا في تظاهرها بالجديـة في المحادثات إلى درجة أن طلبا من علي بن حاج (الذي سيرأس الحكومة الجديدة) التنازل عن الحقائق الوزارية

الاستراتيجية كالاقتصاد و المالية، و التجارة الخارجية، و وزارات السيادة كالدخالية و العدل و الخارجية.⁴⁴

غير أن ذلك كله لم يكن في الحقيقة إلا محض ادعاء، و تمويه، و تضليل و مناورة من رئيسي (ق.إ.أ./DRS) اللذان كانا يريدان أن يعرفا إلى أي مدى يمكن أن يتنازل قائدا (ج.إ.أ./FIS) ويريدان بصفة خاصة (وهو المقصود من كل تلك المسرحية) ربح الوقت، لتحضير قوات الأمن للضغط، وكذلك لتجنيد "المجتمع المدني" داخل جبهة "مناهضة للأصولية" كما كانوا يخططون ويمكرون... وبالتوازي مع هذه المفاوضات الكاذبة، كان الجنرالات من عصابة بلخير يواصلون تطبيق "خطة نزار" التي تستهدف إضعاف (ج.إ.أ./FIS) (أو إزالتها من الوجود إذا لزم الأمر ذلك!). وكما سبق أن قلت، فابتداء من نوفمبر 1990 كان قد تم وضع كل قيادة (ج.إ.أ./FIS) تحت المراقبة (التصنت، التتبع...) و كانت استنزافات (ق.إ.أ./DRS) تتضاعف لتحسيس "المجتمع المدني" ومسؤولي الصحافة "المستقلة" بخطر استيلاء (ج.إ.أ./FIS) على السلطة.

و لهذا تضاعفت المصقات على جدران العاصمة (في باش جراح، باب الوادي) التي تحمل شعارات إسلامية من نوع "الإسلام هو الحل" "لا للديمقراطية" "الشريعة هي القانون الوحيد" و بطبيعة الحال كان الإسلاميون الحقيقيون هم الذين يقومون بهذه الأعمال في البداية، و لكن حسبما أخبرني رجال مصلحتي الذين كانوا شهودا على ذلك، فقد كان يضخم عمل هؤلاء الإسلاميين و يضاعف عشرات المرات من طرف عناصر (م.ر.ع/CPD) بقيادة الرائد بشير طرطاف.⁴⁵ و تزامن ذلك أيضا مع الفترة التي كان يقوم فيها شاب إسلامي متطرف برش الفتيات غير المتحجبات بفتات الزجاج في تيليملي (حي بأعالي العاصمة) و أن هذا المتطرف "الغريب و العجيب" الذي لم تعرف هويته، و لم يلق عليه القبض بالتالي، من طرف مصالح الشرطة لأنه بكل بساطة كان يخرج من ثكنة المركز العسكري الرئيسي للبحث (م.ر.ع.ب/CPMI) بين عكنون!

⁴⁴ حتى أن الجنرال توفيق قد صرح لقادة (ج.إ.أ./FIS) في حديثه معهم في أبريل سنة 1991، شرح بأنه يعول على نجاح الإسلاميين لمساعدته في التخلص من (ضباط صف "ف.ج.ف/DAF") و يمكن التأكد من صحة هذه الأقوال لدى عباسي مدني الذي ما يزال على قيد الحياة في الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور.

⁴⁵ إن هذه الهيئة (ق.إ.أ./DRS)، الملحقة بـ(م.م.أ.ج./DCSA) ستلعب دورا أساسيا في قمع و اضطهاد الإسلاميين منذ يناير 1992 (أنظر الفصل السابع)

لقد كانت هذه العمليات، و مثيلاتها كذلك تنفذ بمبادرة من العقيد كمال عبد الرحمان رئيس (م.م.أ.ج/DCSA) (و هي المعلومة التي استطعت أن أحصل عليها و أتأكد من صحتها لدى ضباطي الذين حولوا للعمل في هذه الوحدة)، و قد استمرت هذه المصالح في إذكاء نشاط فروع صغيرة من المتطرفين الإسلاميين الذين كانوا يدعون إلى أعمال العنف، وعندما تلقي الشرطة عليهم القبض كانت العدالة تصدر ضدهم أحكام خفيفة تمكنهم قبل إطلاق سراحهم من الدعوة إلى أفكارهم في سجون سرکاجي، الحراش وغيرهما... بل و حتى أنه قد تمكن بعض الإسلاميين الخطرين من جماعة التكفير و الهجرة و منهم نور الدين صديقي و بعض الآخرين من الذين كانوا مورطين في قضية سرقة المتفجرات من تاكسنة (بولاية جيجل) في سنة 1987، (حيث تمت سرقة عدة أطنان من المتفجرات من أحد المحاجر، و التي لم يعثر على الجزء الأكبر منها) من تحقيق "المعجزة"، بالفرار من المحكمة العسكرية بالبليدة مع تجريد رجال الدرك المكلفين بحراستهم من سلاحهم المتمثل في رشاشات من نوع كلاشنيكوف.⁴⁶

و مثال آخر كذلك من العديد من الأمثلة، هو ذلك "الإسلامي" المسمى عمر والمدعو "كوماننو" الذي كان يعيث فسادا في ناحية "ميسونيي" (و هو حي في قلب العاصمة)، و على الرغم من أنه كان في قائمة المبحوث عنهم من مصالح الأمن إلا أنه ترك حرا، و قد أخبرني أكثر من مرة أحد رجالي، و هو الملازم أول الهادي زمالي الذي يسكن في نفس الحي، عن تردد كوماننو على مقر سكناه، و قد تعجب من ذلك لأنه كان بإمكان رجال الأمن إلقاء القبض عليه في أية لحظة، ولكن سر هذه الحصانة بالطبع يعود إلى قرار إسماعيل العماري، باستخدام مثل هذا النمط من الأشخاص ضمن طرقه المعروفة و المكشوفة!

إن (م.ج.م/DCE) من طرفها كانت تتصرف مثلما رأينا بالنسبة لـ(ج.إ.م/2MIA) لعبد القادر شبوطي، و القيام ببث الشقاق داخل (ج.إ.م/FIS) بواسطة عملائها السابق ذكرهم. دون إغفال أعمال التسميم التي كانت تستهدف إفقاد مصداقية القادة لدى الشعب (كترويج الإشاعة بأن زوجة عباسي مدني

⁴⁶ في 1994، روى لي ضابط من (م.م.أ.ج/DCSA) كيف أن هذا "الفرار" كان مرتبا من طرف (ق.إ.م/DRS) بالتواطؤ مع صف-ضباط يعمل بمحكمة البلدية. وما لا أعلمه هو ما إذا كان الهدف من هذه العملية هو إستكمال التحقيق بتتبع الفارين، من أجل التعرف على المكان الذي يأوي المتفجرات التي تمت سرقتها من جيجل أم من أجل خدمة أغراض الجنرالات، وذلك باتخاذ قرار "إطلاق العنان" لمجموعة من الإرهابيين الخطرين، لجلب إسلاميين إلى داخل دوامة العنف التي ستتخذ فيما بعد ذريعة بأثر رجعي لتوقيف المسار الانتخابي؛ ولقد برهن لي سير الأحداث فيما بعد -خصوصا ما آل إليه نور الدين صديقي (أنظر الفصل السادس) بأن الأطروحة الثانية هي الأرجح.

إنجليزية، و أن علي بن حاج فلاشا من أصل تونسي) أو تشجيع التشكيلات السياسية الإسلامية التي كان يعتقد أن من شأنها منافسة (ج.إ.إ. FIS) و التقليل من وهج إشعاعها في الساحة كحماس للشيخ "محفوظ نحناح" الذي كان يعتقد بسذاجة أن حزبه الحديث النشأة سيضاهي (ج.إ.إ. FIS) في البليدة و في المتيجة!

جوان 1991 "الإضراب الانتفاضي" للـ(ج.إ.إ. FIS)

إن الأحزاب السياسية الأخرى لم تبق مكتوفة الأيدي بل بدأت حينها تظهر معالم وأعراض معارضة تسمى "ديمقراطية" تحاول أن تنتظم لتوجد لها مكانا في الانتخابات، و في هذا الإطار عقدت سلسلة من الاجتماعات المتتالية في فندق السفير خلال شهر مارس 1991، ضمت عددا من الأحزاب التي كان يطلق عليها اسم مجموعة "1+7"⁴⁷ و التي ذكرت فيها لأول مرة فكرة القيام بشن إضراب عام يشمل التراب الوطني، احتجاجا على القانون الجديد الذي كان قد "فصل" لصالح (ج.ت.و/FLN). هل كانت فكرة الإضراب اقتراحا عفويا؟ هل كان اقتراحا من (ق.إ.أ. DRS)؟ يمكن الشك في ذلك لأن الأحزاب المجهرية (المصنوعة في مخابر "ق.إ.أ. DRS") هي التي بادرت بعرض الفكرة قبل أن تنسحب من تحالف مجموعة "1+7" ومن ثمة أصبحت مجموعة "2-1+7" ثم "2+7" الخ، لا شيء كان يتسم بالجدية في القضية! بقي أن نعلم بأن فكرة الإضراب العام هذه قد تلفقتها (ج.إ.إ. FIS) و وظفتها لحسابها، مهددة باللجوء إليها إذا لم تلب مطالبها بخصوص إلغاء التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية.

و هذا الموقف الذي اتخذته (ج.إ.إ. FIS) نزل هبة من السماء على (ق.إ.أ. DRS) الذي كان يفعل المستحيل من أجل أن يدفعهم إلى هذا الإضراب "الفخ"، و ذلك لتحقيق هدفين في آن واحد، إضعاف (ج.إ.إ. FIS) (و ربما إقصاؤها نهائيا من سباق الانتخابات القادمة) من ناحية و إيجاد المبرر الكافي للتخلص من مولود حمروش من ناحية ثانية، و توقعا للمؤامرة المرسمة معالمها في الأفق من جهة، و إدراكا منه لمدى اختراق (ج.إ.إ. FIS) من (ق.إ.أ. DRS) من جهة أخرى بادر رئيس الوزراء السابق

⁴⁷ اسم أطلق على تحالف لم يعمر جمع سبعة أحزاب سياسية صغيرة: (ح.د.ج/MDA) لأحمد بن بلة، (ت.م.ث.د/RCD) لسعيد سعدي، (ح.إ.د/PSD) لحميد خوجة، (ح.ت.ج/PRA) لنور الدين بوكروح، (النهضة) لعبد الله جاب الله، (ح.ع/PT) للوزير حنون، (إ.ق.ش/UFP) لرشيد بو عبدالله، و التحق بهم فيما بعد (ح.ج.ع.ت/MAJD) لقاصدي مرباح ومن ثمة كان اسم 1+7.

محمد سمراوي

قاصدي مرباح بإرسال مبعوث إلى عباسي مدني لتحذيره مما كان يبببته ضده من مؤامرات و تنصحه بالعدول عن اللجوء إلى الإضراب المقرر، لكن قائد (ج.إ.إ./FIS) قد ارتكب خطأ لا يغتفر عندما لم يأخذ ذلك التحذير مأخذ الجد، ظنا منه بأن دافع قاصدي مرباح إلى ذلك التحذير كان مرده الرغبة في الانتقام من الشاذلي بن جديد (الذي كان قد عزله من منصبه بكيفية غير لائقة، ببضعة أشهر قبل ذلك!) إن هذا الخطأ في التقدير الذي وقع فيه عباسي مدني كان نتيجة حتمية لإشاعة مسمومة روجتها مصالح (ق.إ.أ./DRS) تقول بأن الحكومة قد استقدمت خطة تقسيم الدوائر الانتخابية من الإيليزي، والذي قام بإعدادها هم خبراء فرنسيون لمساعدة مناصري "حزب فرنسا" في الجزائر المتمثل في اللائكيين، وذلك لإنقاذهم من السقوط المهين في الانتخابات القادمة!

و قد كان بعض متشددى (ج.إ.إ./FIS) الذين كانوا في جزء كبير منهم مخترقين و موجهين من (م.ج.م./DCE) يقومون بتوزيع الكتيب الصغير الذي حرره سعيد مخلوفي بعنوان "العصيان المدني"، كانوا يوزعونه خفية على بعض مسؤولي المكاتب البلدية التابعة للـ (ج.إ.إ./FIS)⁴⁸. كما جندت لهذا الغرض كذلك النقابة الإسلامية للعمل (ن.إ.ع./SIT) المنخرطة في (ج.إ.إ./FIS) للاستجابة لأمر الإضراب في حالة ما إذا اتخذ المجلس الشوري قرار انطلاقه!

و قد ظل تصارع القوى متواصلًا خلال شهر مارس 1991 بين الثنائي عباسي- بن حاج، و مسؤولي (ق.إ.أ./DRS) توفيق - إسماعيل، أثناء اجتماعاتهم السرية بدون أن يتوصلوا إلى أي حل وسط، و يوم 23 ماي في خضم الحملة الانتخابية، و بالضبط في اليوم الأخير من تنظيم التجمعات، اجتمع المجلس الشوري للـ (ج.إ.إ./FIS) في مقر الحزب بنهج شاراس (في الوقت ذاته الذي كان مولود حمروش يعقد اجتماعه مع مترشحي (ج.ب.و./FLN) لانتخاب 27 جوان)، في حدود الرابعة مساء ينزل الحكم مدويًا: لقد صوت المجلس الشوري على القيام بالإضراب العام ابتداء من يوم السبت 25 ماي، و قد برهن مسؤولو (ج.إ.إ./FIS) بذلك عن عدم نضجهم بالاستهانة و الاستخفاف برد فعل أصحاب القرار الذين تركوهم يتمادون في هذه المغامرة (بتشجيع من عملائهم المبتوثين في المجلس الشوري ذاته) منجرين بذلك إلى فإخاخ منصوبة لهم بإتقان، بحيث دفعوهم إلى قطع حبل التراجع، و الإصرار على

⁴⁸ أكد لقد تم توزيع مجموعة صغيرة من النسخ، وبصفة خاصة فإن رأي الأغلبية هو الذي صنع الصدى عن نشر هذا الكتيب، لدرجة أنني شخصيا كنت استبعد فكرة وجوده، إلى حد الوقت الذي قدمت إلي نسخة من طرف خالد بوشمال رئيس بلدية رابيس حميدو التابعة (ج.إ.إ./FIS) وكان ذلك في أبريل 1991. إن فكرة "العصيان المدني" تم الحديث عنها أول مرة في فبراير 1991 من طرف بعض الإسلاميين ولم يتحمس لها عباسي مدني. بل وأنه سيرفض صراحة نص مخلوفي.

المضي في الإضراب حتى لا يفسر ذلك من طرف الشارع (بعد البيانات التي أصدروها) على أنه علامة ضعف من (ج.إ.إ./FIS).

لكن الإضراب قد استجيب له بمعدل متوسط جدا! فقد احتل مناضلو (ج.إ.إ./FIS) ساحة الشهداء في باب الوادي وساحة أول ماي في بلدية سيدي امحمد ناصبين الخيام للمبيت بالليل، وقد تتابعت المظاهرات بين الساحتين، برفع الشعارات المعهودة "عليها نحيا وعليها نموت" و"لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول" و"دولة إسلامية"⁴⁹ والشيء الجديد في هذه الشعارات هو "الكلاب" في مقدمة الاستعراض وقد كان الشعار يرمز إلى "مسمار جحا"⁵⁰ الذي يتعين خلعها، وهي إشارة ساخرة وتلميح واضح إلى ضرورة ذهاب الرئيس الشاذلي بن جديد!

وبما أنني شاهدت وتابعت عن كثب هذه المظاهرات منذ اليوم الأول أستطيع أن أؤكد بأن الإضراب كان فاشلا حيث أن نسبة التغيب عن العمل كانت أقل من 25%، ومع ذلك فقد أعطينا التعليمات لرؤساء المؤسسات العمومية ليفصلوا، وبدون إنذار كل من لا يلتحق بمنصب عمله، ثم وقع في اليوم الثاني تغيير مفاجئ: فقد تلقينا معلومات بأن أشخاصا ملتحين يجبرون تجار العاصمة على غلق محلاتهم تحت التهديد، (ولا أستطيع أن أجزم بأن تلك الأعمال التخويفية كانت نوعا من الاستفزاز الذي قامت به عناصر لحساب "ق.إ.إ./DRS" أم أنه من فعل متطرفي "ج.إ.إ./FIS" أنفسهم).

و في اليوم الثالث توضح الأمر لدينا بأن رؤساءنا قد قرروا الذهاب إلى المواجهة، ذلك أننا لاحظنا أنه إذا كان رجال الشرطة يتابعون المتظاهرين بحياد، فإن (م.ت.س/GIR) التابعة للدرك الوطني، و(م.ت.خ/GIS) التابعة لـ(ق.إ.إ./DRS) قد وضعوا في حالة استنفار من الدرجة الأولى أي على أهبة الاستعداد للتدخل في أية لحظة.

⁴⁹ كما كن يقال كذلك تلميحا لإقامة دولة إسلامية "لا إله إلا الله، محمد رسول الله، عليها نحيا، و عليها نموت، و في سبيلها نجاهد، و عليها نلقى الله"

⁵⁰ مسمار جحا: حسب الرواية الشعبية فإن جحا - و هو رجل يمتاز بالذكاء و الخبث - باع ذات مرة منزله و قبل ذلك وضع مسمارا في وسط الدار، و حسب عقد البيع فإن المسمار يبقى ملكا له و هذا كان يعطيه الحق في الدخول إلى البيت متى شاء، و العبرة هي أنه حتى و إن اشترى المالك الجديد كل البيت فإنه لا يستطيع التمتع به كليا. و في السياق السياسي لسنة 1991 كان الرئيس الشاذلي بن جديد مستعدا لترك السلطة للإسلاميين شريطة أن يبقى رئيسا للجمهورية، و منه أتى "تشدد" الإسلاميين الذي كان يدل صراحة على اشتراط رحيل الشاذلي للتمتع بكامل الحرية في التصرف في الحكم.

و قد تعددت الاستفزازات و كانت تذكر بكيفية عجيبة بأحداث أكتوبر 1988 و خاصة وجود تلك السيارات المدنية الغربية و المربية التي كان راكبوها يطلقون النار بصفة عشوائية على المتظاهرين! و قد سلم عباسي مدني للجنرال توفيق أثناء أحد الاجتماعات السرية التي عقدها شريط فيديو يظهر هذه السيارات المدنية المموهة تخرج بالفعل من المحافظة المركزية لشرطة الجزائر!.

و قد أخطر زعيم (ج.إ.إ./FIS) كذلك بهذه الاستفزازات وزير الداخلية محمد الصالح محمدي الذي وعد بإجراء تحقيق (و هو التحقيق الذي لم يشرع في إجرائه أصلا لأن حكومة حمروش سقطت بعد ذلك بأيام قليلة).

في فجر يوم 3 جوان كان الوضع قد وصل إلى حالة انسداد كامل، وفي الليلة الموالية قامت قوات الأمن بهجوم بالقنابل المسيلة للدموع والسلاح الآلي على المعتصمين لإخلاء الساحتين العموميتين، وقد حصلت مواجهات خلفت عشرات القتلى من بين المتظاهرين (وقتل واحد من المهاجمين، وهو نقيب من الدرك الوطني) كما اقتحمت دبابات (ج.و.ش/ANP) الجزائر العاصمة، وأخذت أماكنها في مفترقات "الطرق الاستراتيجية".

و في 4 جوان أجبر حمروش على تقديم استقالته بعد اختلافه مع الجنرالات حول التسيير "العنيف" للأزمة، و هم نزار، و بلخير، و توفيق، و سقطت حكومته بعد واحد و عشرين شهرا من العمل دون أن يتوفر لها الوقت الكافي لإتمام إصلاحاتها المقررة.

إن الشخص الذي قال ذات يوم "تمر أو تتكسر" ها هو ذا تتكسر أسنانه على صخرة الجنرالات الذين عوضوه بوزيره للخارجية سيد احمد غزالي الذي ظل دمية في أيديهم حتى رموه. و لم يتمكن هذا التغيير على رأس السلطة من وضع حد للمشادات، كما لم تتمكن ألوية مكافحة الشغب من السيطرة على الوضع أبدا.

إلقاء القبض على الشيوخ

يوم 4 جوان 1991 أعلنت حالة الحصار، و فرض منع التجول، و أجل موعد إجراء الانتخابات التشريعية إلى ما بعد ستة أشهر، ولقد كانت مهمة رئيس الحكومة الجديدة هي التحضير لإجراء انتخابات "نظيفة ونزيهة"، لكن في الواقع نجد أن الـ(أ.ع./SM) هو الذي تكفل بهذا الملف! فقد تميز شهر جوان بمواجهات مستمرة بين قوات الأمن والإسلاميين، رغم النداءات إلى التهدئة التي ظل يصدرها عباسي

مدني و علي بن حاج مطالبين مناضليهما بعدم الرد بالعنف على قوات الأمن، و زيادة على ذلك فإن ضباط الـ(أ.ع/SM) كانوا دائما يطلبون من قائدي (ج.إ.إ./FIS) تهدئة النفوس، في حين كان المشكوك في أنهم "المحركون" محل توقيف و اعتقال.

في مقر (ق.ق.بر/CFT) في عين النعجة، كانت هناك وحدات قتالية ووحدة مظليين قد استقدمت من الجنوب لتتموقع وتبقى في حالة استعداد وتأهب لمواجهة أي طارئ! وتم توقيف العديد من قادة (ج.إ.إ./FIS) بمن فيهم علي جدي، بل وحتى اللاعب الدولي صالح عصاد.

إن قرار اعتقال الإسلاميين الذين كان من المحتمل أن يحملوا السلاح قد اتخذ في الاجتماع الأول الذي عقدناه بعد إعلان حالة الطوارئ في مكتب المقدم إبراهيم فضيل الشريف، و كان هذا الأخير وقتها قائد الأركان في (ق.ق.بر/CFT)، و الساعد الأيمن للجنرال محمد العماري قائد القوات البرية، و بما أن هذا الأخير كان يقضي كل وقته في مكاتب (و.د.و./MDN) و قيادة الأركان العامة للجيش، فإن إدارة حالة الحصار قد عهد بها إلى المقدم فضيل الشريف الذي كان "العسكري الجيد" المؤهل لفعل كل شيء في عين النعجة.

عند استعادة القوائم من الدرك الوطني، ومن الشرطة ("م.ع.أ.و./DGSN" تابعة لوزارة الداخلية) لاحظنا أن هذه الأخيرة لم تكن لديها أية فكرة عن تنظيم الشبكات الإسلامية (لم يكن بحوزتها إلا معلومات عامة عن إسلاميين مخبر عنهم أو استجوبوا أثناء منع التظاهرات الثقافية أو الموسيقية. فمن بين سبعمائة اسم نشيط خطير تم إحصاؤهم أخيرا في جوان 1991 (وقد انتقل هذا الرقم إلى 1100 في يناير 1992) لم تحمل منها قائمة الـ (م.ع.أ.و./DGSN) بالكاد 5% والدرك 20% و 75% لـ(ق.إ.أ./DRS) بجميع مصالحها!

إن الهيكل المسمى (قيادة العمليات الأساسية التي ستصبح فيما بعد المركز القيادي للعمليات (م.ق.ع./PCO) كان وقتها حديث النشأة، و سيكلف في المستقبل بجمع المعلومات، و إعداد الخلاصات و مخطط العمليات للقيادة. لقد عين الرائد عبد القادر بن عايشة كمسؤول وحدة الكوماندوس⁵¹ المكلف بحفظ النظام و دعم (م.ت.خ./GIS)، في وحدة تدخلات الشرطة، و كذلك وحدة تدخلات الدرك (الحواجز، المداهمات، التوقيف).

⁵¹ سيحل محل الرائد محمد بن عبد الله الذي سافر في مهمة إلى كامبوديا على رأس أول وحدة جزائرية للقبعات الزرق.

إن مؤسسات القيادة لم تكن مع ذلك جاهزة لإطلاق عملية واسعة في صفوف الإسلاميين، و الانتهاء بـ(ج.إ.إ./FIS)، لم يكن في القيادة أي سبب جدي و وجبه للإقدام على ذلك مخافة أن تجلب عليهم سخط الرأي العام العالمي، و تبين أن ديمقراطية الواجهة لم تكن إلا وسيلة للتغطية على الطابع الاستبدادي للنظام! لقد حاول الجنرالات بكل الوسائل تجنب الظهور في مقدمة الحلبة، و لذلك لم يكن واردا لديهم القيام بانقلاب عسكري، فدائماً يوجد "مدنيو الخدمة" لضمان التسيير العادي للمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية أو ليكونوا ناطقين باسمهم، و مكبرين لصوتهم!

إن عمليات القمع و الاضطهاد التي كلفنا بها كانت أساسا ذات طابع تحذيري أو إنذاري، بحيث تحضر ما سيأتي، و لذلك لم يتم إلقاء القبض إلا على ثلاثمائة من بين سبعمائة الذين كانوا في قائمة "المطلوبين" و قد اعتقلوا خلال شهري جوان و يوليو 1991. و بالموازاة مع ذلك قام رجال الشرطة و الدرك بإيقاف عدة آلاف من المناضلين العاديين أو المتعاطفين مع (ج.إ.إ./FIS) و الذين سيطلق سراحهم تدريجيا في الأسابيع اللاحقة. و قد توخى رؤسائنا بذلك عدة أهداف: تخويف النشطاء من التيار الإسلامي، و التحقق من امتثال أعضاء قوات الأمن لتطبيق أوامرهم، و تكوين بطاقة بأسماء الإسلاميين "المشبهين" (و بما أنهم قد سجلت أسماؤهم فسيضطرون إلى الدخول في السرية ابتداء من يناير 1992 للإفلات من التوقيف التعسفي).

و موازاة مع ذلك، و بتعليمة من الجنرال توفيق شخصيا قام "المنشقون" من أعضاء قيادة (ج.إ.إ./FIS) وهم أحمد مراني، الهاشمي سحنوني، و بشير فقيه بإدانة "مخاطرة" عباسي مدني و علي بن حاج و اتهامهما "بإثارة الفتنة بين الجزائريين" أثناء حصة تلفزيونية مرتجلة.

لقد كان قادة الجيش منقسمين، فهؤلاء الذين سيعرفون فيما بعد باسم "الإستئصاليين" (و خاصة الجنرالات العربي بلخير، خالد نزار، محمد العماري، محمد التواتي) كانوا يريدون دفع الإسلاميين إلى الثورة ليتسنى لهم قهر "الحركة الثورية" و من ثمة حل (ج.إ.إ./FIS) نهائيا، و لكن لم يكونوا متأكدين من رد فعل الوحدات العسكرية، و مدى تصميم (ج.و.ش/ANP) على مواجهة الغضب الشعبي! و حتى يحضروا لذلك بكيفية جيدة، قرروا كمرحلة أولى، توقيف قادة (ج.إ.إ./FIS) ثم مواصلة سياسة الدهورة و تعفين الأوضاع في انتظار اللحظة المناسبة لنزع الأهلية عن حزب عباسي مدني و إقصائه بصفة نهائية من الساحة السياسية.

أما بالنسبة لرئيسي (ق.إ.أ./DRS) الجنرالين توفيق و إسماعيل فقد ظلا يعتقدان دائما في إمكانية تدجين (ج.إ.إ./FIS) و أن اللجوء إلى "الوسائل الثقيلة" يعني التدخل العسكري لا ينبغي أن يتم إلا في حالات الضرورة القصوى.

لقد كانا واثقين و يريان أن الانشقاق الحاصل داخل الحزب ذاته، مع جهود عملائهم المدسوسين فيه و كذلك الصحافة و الضغط (التوقيفات، أنواع الحظر المختلفة...) سيضعف هذا الحزب، و يسمح لأحزاب أخرى ك(ت.م.ث.د/ر.د) و حزب التجديد الجزائري...الخ أن تشكل قوة "عازلة" بين (ج.إ.إ./ف.س) و(ج.ت.و./ف.ل.ن). فبحكم هذا التحليل انضموا إلى قرار توقيف الشيخين.

و بأمر من الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الوطني، قام العقيد براهيم فضيل الشريف بتكليف وحدة كوماندوس بتطويق مقر (ج.إ.إ./ف.س) في نهج شاراس، و توقيف عباسي مدني، و كل الأشخاص الموجودين معه في حين أمر العقيد إسماعيل العماري يوم 29 جوان الرائد عمار قطوشي بتوقيف علي بن حاج الذي كان يوجد في القبة.

يوم 30 جوان قامت وحدة مظلات مرفوقة بعناصر من (م.ت.خ/ج.س) بتطويق مقرات (ج.إ.إ./ف.س) و نسفوا الباب قبل أن يعتقلوا عباسي مدني وبعض أوفياءه (و قد تمكن البعض الآخر من الهروب من بينهم قمر الدين خربان الذي لجأ إلى القسبة) كل الوثائق التي لم يتم تدميرها قد صودرت بغرض استغلالها من طرف (أ.ع/س.م).

و في اليوم ذاته نصب الرائد عمار قطوشي شركا لعلي بن حاج: بما أن المواجهات لم تتوقف فقد ترجاه في الهاتف أن يتدخل في التلفزيون ليدعو إلى التهدئة لأنه الشخص الوحيد الذي ينصت إليه كل الإسلاميين، و يستجيبون لندائه، و يطيعونه، و بالمقابل يستطيع أن يستعمل حقه في الرد لتقنيد مزاعم و ادعاءات المنشقين عن (ج.إ.إ./ف.س) (مراني، سحنوني، فقيه) الذين اتهموا قائدي الحزب بإشعال نار الفتنة داخل الشعب الجزائري. سداجتا من علي بن حاج الذي صدق كلام مخاطبيه، و جاهلا بتوقيف عباسي مدني في تلك الأونة قدم مسرعا برفقة كمال قمازي و شخصين آخرين من قادة الجبهة إلى مقر (م.و.ت./إ.ت.ف) لإلقاء كلمة كما هو متفق يطلب فيها من مناضليه عدم تحدي قوات الأمن. غير أنه استقبل في المدخل الرئيسي لل(م.و.ت./إ.ت.ف) حيث ألقى عليه القبض هو و مرافقيه الثلاثة من طرف الرائد عمار قطوشي و حمو بلويزة، فسيق علي بن حاج إلى مركز عنتر حيث قضى الليلة هناك قبل أن يحول في اليوم التالي إلى السجن العسكري بالبلدية.

و نبين هنا أن قادة (ج.إ.إ./ف.س) قد أوقفوا دون أي أمر قضائي (بالقاء القبض عليهم) يكون قد سلم من أية جهة كانت، مما يشكل اعتداء صارخا على قوانين الجمهورية التي لم تطرح أي مشكل للجنرالات "حماة الديمقراطية" و "الحرية" و "قوانين الجمهورية".

و بعد أن أودع الشيخان الزعيمان عباسي و بن حاج السجن⁵² ظن رؤساء (ق.إ.أ./DRS) أن (ج.إ.إ./FIS) قد قطع رأسها، واستهانة منهم بالقدرة على التجنيد و التعبئة، التي يملكها زعماء الحزب الذين بقوا خارج القضبان، و في مقدمتهم عبد القادر حشاني، و محمد السعيد (و اسمه الحقيقي لونيس بلقاسم) فقد كانوا مقتنعين بأن نتائجها الانتخابية لا يمكنها إلا أن تنفتت و تتفرق أثناء التشريعات المقررة ليوم 26 ديسمبر 1991⁵³ و زيادة على ذلك فإن مناضلي (ج.إ.إ./FIS) لم يقوموا بأية مقاومة كما أنهم لم يلجؤوا إلى إثارة الشغب و القيام بالمظاهرات بعد توقيف قائديها الرئيسيين، فترجم أصحاب القرار هذا الفتور بأنه نوع من التشجيع على مواصلة، و تكثيف الأعمال السرية التي يقوم بها (ق.إ.أ./DRS) لتفجير (ج.إ.إ./FIS) من الداخل بإذكاء عوامل الشقاق داخلها (بواسطة العملاء المغروسين في قيادتها) كالتقسيم بين دعاة "الجزارة" (وطنيين)، والاتجاه "السلفي" (عالميين وأكثر محافظة) أو بين أنصار المشاركة في الانتخابات و أنصار المقاطعة أو المشاركة المشروطة بإطلاق سراح علي بن حاج و عباسي مدني و بالتوازي مع ذلك كله كانت مراهنه مخططينا قائمة على فكرة تشجيع الأحزاب الإسلامية الأخرى المعتدلة (كـ "حمس/MSP" للشيخ محفوظ نحاح الذي كان قد قاطع انتخابات جوان 1990 أو "النهضة" للشيخ عبد الله جاب الله) لإنقاص الأصوات من رصيد (ج.إ.إ./FIS) في حالة دخولها إلى الانتخابات المقررة في 26 ديسمبر.

⁵² في 15 يوليو 1992، صدر حكم ضدهما من المحكمة العسكرية بالبلدية يقضي بـ 12 سنة سجن نافذة لكل واحد منهما بتهمة "ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة" و "المساس بالاقتصاد الوطني" (حيث اتهما بالتحريض على الإضراب و قيادته و هو ما نعت "بالعصيان المدني"). سيتم إطلاق سراح عباسي مدني يوم 15 يوليو 1997 ليوضع مباشرة تحت الإقامة الجبرية؛ أما علي بن حاج فسيبقى في السجن حتى نفاذ الحكم. و سيتم الإفراج عنهما نهائيا يوم 03 يوليو 2003.

⁵³ فيما يخصني، فإني لم أكن موافقا على هذا التحليل ولهذا السبب كنت ضد إقامة الانتخابات التشريعية: و قد قمت في الشهر الموالية بإعداد العديد من التقارير في هذا الاتجاه، محذرا القيادة العسكرية -سواء (ق.إ.أ./DRS) أو قيادة أركان (ج.و.ش/ANP) - من احتمال حصول الإسلاميين على فوز كاسح.

سيد أحمد غزالي و الـ(ج.إ.إ./FIS)

اقتناعا من رئيس الحكومة الجديد سيد احمد غزالي (وهو بيدق بسيط في رقعة شطرنج أصحاب القرار من الجنرالات) بهذا التحليل الخاطئ لمصالح (ق.إ.أ./DRS) فقد كان متأكدا بأن حظوظ الـ(ج.إ.إ./FIS) بعد عمليات الإضعاف هذه لن تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 30 % من الأصوات و هو "الخط الأحمر" الذي كان قد رسمه له الجنرالات، و لهذا السبب قرر بدون شك صادقا، الالتزام بتنظيم انتخابات "نظيفة ونزيهة" في ديسمبر، ليتمكن بواسطتها من تجاوز الـ(ج.إ.إ./FIS) "ديمقراطيا"، و يبقى في نفس الوقت على الوضع كما هو ليتمكن النظام من المحافظة على مصالحه "العليا" في السلطة و المال و الأعمال...!

و لبلوغ هذا الهدف (الذي من أجله عين رئيسا للوزراء "كما أكد ذلك") فقد اعتمد سيد احمد غزالي و أولياء نعمته (الجنرالات بلخير، نزار، توفيق، و العماري) على انفجار (ج.إ.إ./FIS) أثناء مؤتمرها الذي انعقد في باتنة يومي 25 و 26 يوليو، لكن تيار الجزائر بقيادة عبد القادر حشاني فرض نفسه بهذه المناسبة، و هو ما لا يخدم مصالح الجنرالات و قد أخلطت كل أوراقهم و شوشت على توقعاتهم، ذلك أن أقطاب الجزائر أقل "قابلية" للاستخدام و الاستغلال من المتطرفين السلفيين، و أكثر منهم حنكة و استعصاء على الترويض و الإيقاع في الشراك.

و كهجوم مضاد على هذه النتيجة غير المتوقعة قام الجنرالات بتكليف رئيس الحكومة بشق الـ(ج.إ.إ./FIS)، و على هذا الأساس بدأ تنظيم ندوة وطنية في قصر الصنوبر (و هو مركب إقامة فخم مخصص للطبقة الحاكمة، يقع على شاطئ البحر من الناحية الغربية و يبعد بحوالي 20 كلم عن العاصمة) لتحضير الانتخابات، فجمع كل الأحزاب السياسية، و قد حرص على عدم دعوة (ج.إ.إ./FIS).

ثم قام رئيس الحكومة "الموجه" دائما من (ق.إ.أ./DRS) بإطلاق عمليتين متوازيتين تجاه الإسلاميين، واحدة علنية وأخرى سرية. فبعد توقيف عباسي وبن حاج، كلف أحمد مراني وسعيد قشي (القائدين السابقين المنشقين عن قادة (ج.إ.إ./FIS)، والمطرودين من الحزب أثناء مؤتمر باتنة) بالعمل طوال خريف 1991 على "استرجاع" المسؤولين والمناضلين الإسلاميين المناهضين لأطروحة الشيوخ كي يقوموا بحملة لصالح الدعوة إلى مشاركة جبهة ضعيفة في انتخابات 26 ديسمبر.

و في سبتمبر قام الوزير الأول توازيا مع ذلك بإرسال مبعوثين مقترحين من إدارة المخابرات ألا و هما الهاشمي سحنوني و زبدة بن عزوز (المكنيين "بالشيوخين الأعميين" لأنهما كانا ضرييرين) و الاثنان كانا من "عيوننا" داخل قيادة (ج.إ.إ./FIS) فأرسلا للقاء سعيد مخلوفي، و قد كان هذا الأخير

ضابطا سابقا برتبة ملازم أول، يعمل في المحافظة السياسية للـ(ج.و.ش/ANP)، و هو كما سبق أن قلت، من مؤسسي (ج.إ.إ./FIS) و كان على خلاف مع عباسي مدني و علي بن حاج، و قد اقترب من البويعلين القدامى لإعادة بعث (ج.إ.م/2MIA) في الخفاء من جديد، و كان بدون شك يجهل أن هذه الأخيرة مستخدمة من (ق.إ.أ./DRS).

فقد تم اللقاء في الشريعة على مرتفعات البليدة، بين مبعوثي سيد احمد غزالي و سعيد مخلوفي، و رغم أنه كان مطلوب القبض عليه من مصالح الأمن بصفة رسمية منذ شهر ماي، بسبب كتيبه "التخريبي" الذي دعا فيه الإسلاميين إلى العصيان المدني، فقد قدما له عرض سيد احمد غزالي بجعله رئيسا للـ (ج.إ.إ./FIS) -طبعة جديدة- مطمئنين إياه، و ضامين له وضع كل الوسائل اللازمة تحت تصرفه، لتمويل هذا المشروع، و إخراجه إلى الوجود في أقرب الآجال الممكنة.

لقد كان تحت يد غزالي، حتى ذلك الحين، سبعة عشر عضوا "متمردا" في المجلس الشوري للـ(ج.إ.إ./FIS) حولتهم مصالح المخابرات إلى العمل في الاتجاه المعاكس، و وضعوهم رهن إشارته للانضمام إلى جبهة "طاياوان" الجديدة (أي جبهة إسلامية مزورة على غرار صناعة طاياوان المغشوشة المقلدة للصناعة الحقيقية، في البلدان المتقدمة في العالم) و تمكينها من المشاركة في الانتخابات "النظيفة" و النزيهة" غير أن هذا الضابط المتمرس المتفرس مخلوفي يرفض العرض، بصراحة و صرامة و إباء و جفاء، وصل إلى حد الإعلان بأنه لولا خشية الله، لأمر رجاله بذبح ذينك المبعوثين الخاصين، زبدة، و سحنوني (هذه الأقوال التي لم يبلغ إلى علمي أنها أعلنت للعامة حتى هذه اللحظة، قد قيلت أمام أحد رجالي الحاضر في المحادثات) ثم بعد ذلك حرر مخلوفي بيانا يدين فيه مناورات النظام، لاستهداف إفشال المشروع الإسلامي، و قد أرسله في نفس اليوم إلى اليومية العربية "المساء" التي نشرته في اليوم التالي. و كتعبير عن هذه الغصة الخانقة لرئيس الحكومة الذي لم يهضم هذا الفشل الذريع فصب جام غضبه على هذه اليومية التي أمر بمنعها من الصدور لمدة أسبوع كامل!

إن رئيس الحكومة لم يدرك بأن الشعب يرفض هؤلاء القادة "الطاياوانيين" المفروضين عليه بالتحايل و النفاق، و أنه مهما تكن طريقة الانتخاب سواء تحريف التقسيم الإداري للدوائر الانتخابية أو أي شكل آخر من أشكال التزوير و التلفيق، فإن الانتخاب إذا كان حرا فلا تكون نتائجه إلا في صالح الإسلاميين الصادقين في نظر الشعب! و يجب القول بأنه أثناء ذلك الخريف من سنة 1991، قد بلغت الحملة ضد (ج.إ.إ./FIS) أوجها، ففي سبتمبر قام الثنائي (العربي بلخير- إسماعيل العماري) بتنظيم

جمعية لرؤساء الزوايا⁵⁴ في نادي الصنوبر بهدف "كسر" شوكة (ج.إ.إ. FIS) و إضعاف مكانتها في قلوب الجماهير، والتقليل من سيطرتها عليهم، ورغم محاولاتي أنا والنقيب دحمان بن دحمان (مسؤول "متابعة" الصحافة الصادرة بالعربية في "م.ب.ت/SRA") لإخطار القيادة بعدم جدوى تلك المبادرة (وهي أشبه ما تكون بمن يحاول أن يعالج السرطان بقرص من الأسبيرين) إلا أن كل تلك المحاولات لم تجد آذانا صاغية لدى المسؤولين المعنيين، وكلفت النقيب حسين إذن بالاتصال بمدير الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة (لإعطاء) تذاكر عمرة مع الإقامة لمسؤولي الزوايا المؤثرين، قصد المساهمة في إنجاح مخطط النظام لحث مريديهم " و المسلمين" الآخرين على التصويت ضد (ج.إ.إ. FIS).

أمير سعودي في الجزائر بدعوة من (ق.إ.أ. DRS)

إن مهزلة الزوايا هذه التي كانت محل تعاليق ضافية من الصحافة قد أتبعته لاحقا بأخرى أكثر غرابة و خيالية. ففي أكتوبر وجهت دعوة إلى الأمير محمد تركي الفيصل آل سعود أخي الملك فهد، عاهل المملكة العربية السعودية، و رئيس المصالح السرية للمملكة الوهابية، لإلقاء محاضرة في نادي الصنوبر؛ لقد حضرت هذا الحدث الذي كنت، بطلب من رؤسائي، منظمه الأساسي (و قد كان العديد من عناصر مصلحتي ميثوثين في كل أرجاء القاعدة) إنه حدث مدهش بالقدر نفسه الذي يدهشنا أن نعلم بعد اثنتي عشرة سنة، من ذلك التاريخ بأن الأمير تركي ذاته سيتهم من مصالح أمريكية بأنه أحد ممولي تنظيم القاعدة !

لقد كان الأمير مدعوا بصفة رسمية من طرف الجمعية الشعبية للوحدة والعمل، وهي حزب سياسي مصنوع بأمرنا، وتحت رعايتنا، لتزيين الواجهة الديمقراطية، لكنها في الحقيقة كانت دعوة من المصالح بمبادرة من الجنرال العربي.

و القصة تعود إلى ما قبل ذلك ببضعة أشهر حيث كان الجنرال خالد نزار قد قام بزيارة إلى

⁵⁴ إبان فترة الاحتلال شجعت فرنسا إقامة هذا المجلس من رجال الزوايا لمزاحمة جمعية العلماء المسلمين، التي وجدها المستعمر قريبة جدا من الأطروحات الوطنية. و بعدما استنكرت (ج.ت.و. FLN) الزوايا أثناء الثورة، فقد تعاوضى عنها النظام بعد الاستقلال.

المملكة العربية السعودية، و أثناء مقابلة الملك فهد، لعب الجنرال على وتر تجاذب التأثير الدائر بين الإيرانيين و السعوديين، فشرح للملك السعودي الأخطار التي يمثلها التطرف الإسلامي، مؤكداً له بصفة خاصة انحياز (ج.إ.إ./FIS) إلى صف العراق في حرب الخليج يناير 1991 (و هو ما يعني بالضرورة أنها ضد السعودية حليفة أمريكا التي وقفت إلى جانب الجارة الشقيقة الكويت).

و هكذا حصل نزار على الضمان من السعودية بتوقيف مساعداتها المالية للـ(ج.إ.إ./FIS) و نقل هذه المساعدات لحساب حزب محفوظ نحاح (الذي أصبح يؤخذ بعد ذلك دائماً على نفقة جمعيات البر و الإحسان السعودية أثناء كل الزيارات التي كان يقوم بها إلى الخارج).

هذا هو الإطار -إذن- الذي تمت فيه دعوة الأمير السعودي من طرف (ق.إ.أ./DRS) ليس - طبعاً - بصفته رئيس المصالح الخاصة السعودية، و لكن بصفته الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، و هي مؤسسة تعمل على نشر الإسلام في العالم. و اغتناماً لفرصة وجوده في الجزائر، فقد دعاه الجنرال بلخير إلى الرئاسة و أقام له مأدبة عشاء على شرفه، و كل شيء كان منسقا و منظماً على أحسن ما يرام من طرف المصالح الجزائرية. فقد استغلّت كما ينبغي تلك الفرصة التي تزامنت مع تدهور العلاقات بين السعوديين و قادة (ج.إ.إ./FIS) الذين كانوا قد أدانوا تدينيس الجنود الأمريكيين للأراضي الإسلامية المقدسة، و وقفوا إلى جانب صدام حسين (ففي يناير 1991 ذهب علي بن حاج إلى العراق في حين قام عباسي مدني برحلة إلى إيران)

أثناء هذه المحاضرة كان الحضور مكوناً بنسبة 95 % من إيطارات (ق.إ.أ./DRS) و قد صرح الأمير تركي بهذه المناسبة أن المملكة العربية السعودية قد أعطت سنة 1990 مليون دولار لحزب عباسي مدني عن طريق رابطة العالم الإسلامي. و في اليوم التالي كان هذا "الإفشاء" على الصفحات الأولى للجرائد الجزائرية، و أخذت الأحزاب "الديمقراطية" و الصحافة المناهضة للـ(ج.إ.إ./FIS) تفرك أيديها فرحاً و تشفياً : إنه الدليل على التمويل الخارجي الذي يعتبر بطبيعة الحال مخالفاً للقانون! و كأن هذا كله لا يكفي حتى تقوم المصالح بإخراج مهزلة أخرى أكثر فضاحة، و هو قيام إحدى اليوميات الجزائرية الفرنكفونية بنشر نسخة لصك بقيمة مليون دولار أمريكي، زعماً بأنه هو الوسيلة التي تم تحويل المبلغ بواسطتها من السعوديين (و هو الأمر المخلتق تماماً و الخيالي الذي لا يصدق على الإطلاق، زيادة عن أن هذه الصحيفة لم توفد أي صحفي عنها لتغطية المحاضرة، كما أن الأغرب من كل هذا و ذلك، هو أن المحاضر لم يظهر أي صك للحاضرين في القاعة، و كلهم كانوا شهوداً على ذلك)!.!

فطبعاً في عهد سيد احمد غزالي تقلصت مساحة هذه الصحافة الجديدة المدعاة "مستقلة" بعد أن كانت حرة نسبياً في عهد مولود حمروش:

فمنذ صيف 1991 أصبح الصحفيون محل تحرش رهيب و عجيب من طرف مصالح (ق.إ.أ./DRS) التي كانت ترغمهم إما على التعاون معها، و إما التعرض لعقوبات قضائية أو إدارية، كتعليق الصدور، و التهديدات المختلفة، و هكذا ظهرت إلى الوجود فئة من "مرتزقة القلم" الذين افقدوا المصداقية لهذه النقابة، التي بقيت، مع ذلك تضم نساء و رجالا محترمين بصرامتهم، و جدهم، و نزاهتهم.

لقد تكفلت خلية على مستوى (م.ج.م./DCE) بقيادة النقيب عز الدين عويس، ملحقة مباشرة بديوان العقيد إسماعيل العماري بإعداد التهديدات الكاذبة، لإجبار الصحفيين على التجند وراء النظام، بالتحذير و طرق التحرش المختلفة التي بدأوا يقعون ضحيتها، و قد كانت تلك التحرشات غاية في الانحراف: فمن ذلك مثلا توجيه رسائل تهديد "إسلامية" من صنع (ق.إ.أ./DRS) أو مكالمات هاتفية مجهولة، بل حتى إرسال أكفان، و قطع من الصابون لتخويفهم بأن موتهم قد أصبح مبرمج من قبل الأصوليين. و لتأكيد هذه الدعاية يقوم (ق.إ.أ./DRS) بترويج الشائعات، بأن "القائمة السوداء" التي تضم هؤلاء الأشخاص المقرر قتلهم، قد عثر عليها أثناء تفتيش مقر (ج.إ.إ./FIS) بعد إلقاء القبض على عباسي مدني يوم 30 جوان!

و هذه الطرق طبقت كذلك مع رجال الشرطة، و رجال القضاء، و المثقفين، و حتى العسكر، بهدف تكوين "جبهة" معادية لـ (ج.إ.إ./FIS) لأن من بين جميع الأحزاب السياسية الإسلامية كان هذا الأخير هو الوحيد الذي يحظى باهتمام خاص من الجنرالات و مصالح (ق.إ.أ./DRS)، و يمثل هاجسهم الدائم و شغلهم الشاغل!

في الوقت الذي كانت "حمس/MSP" (للشيخ محفوظ نحناح) و "النهضة" (للشيخ عبد الله جاب الله) في منجى من ذلك الاستهداف، و هذا التصرف المفضوح من أصحاب القرار تجاه هؤلاء الشيوخ "الضرار" ليس من أجل سواد عيونهم، أو حبا في "اعتدال" أو "رزانة" هذا الإسلامي دون ذاك (لأن كل الإسلاميين ملة واحدة في قرارة أنفس الأعداء) و لكن هذا الترجيح والتفضيل المؤقت، حتمته الضرورة المرحلية و المنهجية، لتفتيت و تشتيت صفوف الناهيين، و توزيع أصواتهم اقتناعا من (أصحاب القرار) بأن في إضعاف الأقوياء و الكبار، قوة للضعفاء و الصغار!

تجهيزات لا سلكية للمقاومة الإسلامية

فيما كانت تتواصل مساومات سيد احمد غزالي مع (ج.إ.إ./FIS) بقيادة أحمد مراني و سعيد قشي على المستوى القانوني الظاهر و على المستوى الخفي بقيادة الشيخين الضريرين (بن عزوز زبدة و هاشمي سحنوني) كان العقيدان إسماعيل العماري و كمال عبد الرحمان مستمرين في وضع الأساس لإنشاء مقاومة إسلامية مسلحة في الجبال (توقعا لأي طارئ!) و تشهد على ذلك عملية في غاية الغرابة وقعت في سبتمبر 1991، وكنت على علاقة مباشرة بها، فقبل رفع حالة الحصار، تلقينا معلومات من أحد مصادرنا العاملة في بلدية القبة التابعة للـ(ج.إ.إ./FIS) تفيد بأن حاوية مملوءة براديوات لا سلكية من نوع طالكي والكي و عتاد آخر مختلف، مودعة في أحد المخازن التابعة للبلدية المذكورة و الموجودة في جسر قسنطينة (و هو حي في ضواحي العاصمة).

و بعد التأكد من صحة هذه المعلومات، و كنت مازلت وقتها بعين النعجة في إطار إدارة حالة الحصار، تم إعداد خطة تدخل بفصيل من رجال المغاوير، لحجز هذه التجهيزات و المعدات.

و لكن في الوقت الذي كنا قد بدأنا التحضيرات لإنجاز العملية، إذا بالعقيد إسماعيل العماري يطلب مني ألا أرسل لهذه العملية إلا عناصر من (م.ت.خ/GIS) و بعض الضباط من (م.ب.ت/SRA) الذي أشرف عليه، و قد بدا جليا أنه كان يريد أن يبقي الإشراف عن هذه العملية محصورا في(ق.إ.أ./DRS).

يومان أو ثلاثة قبل رفع حالة الحصار (وقع يوم 24 سبتمبر) وحوالي الساعة الثامنة مساء كانت كل الاستعدادات قد تمت. المستودع كان عبارة عن حظيرة واسعة مستعملة لوضع العتاد و أدوات مصلحة الطرق التابعة لبلدية القبة، (اقتحم المكان بحوالي عشرين عنصرا من(م.ت.خ/GIS) و حوالي عشرة ضباط من (م.ب.ت/SRA) موزعين بين المراقبة و التفنيش، و لم يكن يوجد في المكان أحد، و بعد بضعة دقائق من التفنيش تم العثور على التجهيزات المخبر عنها و تتمثل في أجهزة إرسال واستقبال، و عتاد اتصالات، و طالكي والكي...، تطلبت العملية حوالي نصف ساعة، حمل كل ذلك العتاد على شاحنة عسكرية، و في نهاية العملية التي أشرفت عليها شخصيا رفقة الرائدتين: عمار فطوشي، و حمو بلويزة، تعجبت عندما لاحظت أن الشاحنة المحملة بالعتاد المحجوز، لم تتجه نحو عين النعجة، و إنما اتخذت طريقها نحو (م.ر.ع/CPO) بين عكنون! و في طريق عودتي إلى مقر (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة، شرح لي الرائدان عمار و حمو اللذان رافقاني إلى هناك، بأن إسماعيل في انتظار الحمولة، و لكنني كنت اجهل الاتجاه النهائي للشاحنة، إلا أن سائقي الذي كان حاضرا في عين المكان اخبرني بأن الشاحنة اتجهت بكل حمولتها بعد مرحلة بن عكنون إلى البلدة.

محمد سمراوي

لحظتها ظننت أنها ذهبت إلى إدارة الإمداد، أو إدارة الاتصالات التابعة للناحية العسكرية الأولى، لكنني اليوم أستطيع أن أجزم بدون أن يساورني أي شك في ذلك، بأن كل تلك التجهيزات و المعدات قد أرسلت إلى المناطق المعدة لاستقبال المقاومة الإسلامية المسلحة، لتستعمل، كوسائل اتصالات، من طرف "إرهايبي" المستقبل! و الدليل على ذلك أنه لم يؤمر بإجراء أي تحقيق مع مسؤولي (ج.إ.أ./FIS) الذين قيل بأنهم قد استوردوا هذه التجهيزات، و هو أمر غير طبيعي (من المحتمل أن يكون الذين قاموا بهذا الاستيراد هم من رجال إسماعيل) و من جهة أخرى فإن الصحافة لم تنبس ببنت شفة حول هذا الموضوع، علما بأنه لو كانت القضية بالفعل من صنع إسلاميين حقيقيين فان "اكتشافا" من هذا النوع، و بهذا الحجم، كان سيتصدر جميع الأخبار و الصفحات الأولى في الجرائد، خاصة و أن الصحافة "المستقلة" حينها كانت تترصد أي خبر أو حدث، مهما يكن صغيرا، إذا كان يتعلق بالإسلاميين و يتهمهم أو يسيء إليهم، لتبادر إلى الإعلان عنه و التشهير به في كل مكان، كما شاهدنا ذلك في عدة حالات مما سبق ذكره!

فمن الواضح - إذن - أن هذه العملية تدخل في إطار التحضير لتنظيم مقاومة مسلحة من صنع (ق.إ.أ./DRS)، و هكذا و ضمن هذا الإطار أيضا تم ترتيب عملية فرار مصطنعة لخمسة أو ستة ضباط صف عاملين في (م.ب.تق/CRI) بالبليدة و في (م.ع.ر.ب/CPMI) بالجزائر،(منهم محفوظ توات المدعو جمال، و فريد عشي اللذين سيصبحان نائبين لجمال زيتوني، سنة 1994، أنظر الفصل الثامن) للالتحاق بالمقاومة المسلحة المزورة لل(ح.إ.م/2MIA) التي كان يعدها ال(م.ر.ع/CPO). و كانت المهمة المعهودة إليهم تتمثل في تشكيل خلايا كامنة، و تنظيم شبكات دعم و استخبارات تتكفل بالتموين، التسليح، الذخائر، العتاد اللاسلكي و الاتصالات...، كانت تتم بواسطة ضباط من (م.ر.ع/CPO) الذين كانوا يتكفلون بتعيين الأهداف، و الإمداد "بالمجاهدين" الذين كانوا إما عملاء و إما إسلاميين حقيقيين متلاعب بهم لدفعهم إلى "الاستشهاد". (بعد الانقلاب العسكري في يناير 1992 تم تنظيم عمليات أخرى من الفرار "تحت الطلب" و إرسال أمواج جديدة من "الفارين" ما بين شهري يناير و مارس، و سأعود إلى هذه المسألة في الفصل السادس عند الحديث عن الطرق التي تستعملها هذه المجموعات المصنوعة من قبل "ق.إ.أ./DRS").

قضية قمار

و بعد ذلك بقليل حدثت عملية أخرى أكثر خطورة، و هذه المرة تمت علانية، و على رؤوس الأشهاد، ففي آخر نوفمبر نشرت الصحافة أن يوم 29 قامت فرقة "كوماندوس" من الإسلاميين بمهاجمة ثكنة قمار، و هو مركز حراسة حدودي يقع في الجنوب الشرقي من البلاد، أسفر الهجوم عن قتل سبعة عسكريين من شبان الخدمة الوطنية. في الحين أصقت العملية بـ(ج.إ.إ./FIS) و أدينت بالإجماع من الصحافة و من الأحزاب السياسية، و من (ج.إ.إ./FIS) نفسها التي قد تحدى رئيسها عبد القادر حشاني يومها في حديث متلفز الجنرال نزار أن يأتي بأي دليل يثبت تورط حزبه في هذه القضية!

و بالفعل لم يقدم أي دليل، و لن يقدم على الإطلاق و ذلك لسبب بسيط يعود لأن هذه العملية كانت مخططة من طرف (ق.إ.أ./DRS) التي استخدمت الإسلاميين المخترقين و الموجهين الخاضعين لمقتضيات تطبيق "خطة نزار" التي وضعها في ديسمبر 1990، و التي كانت تستهدف بهذه العملية توريث (ج.إ.إ./FIS) بصفتها حزبا سياسيا! و الذي عرفته حول هذه القضية فيما بعد من طرف أحد الضباط في يوليو 1995، هو أن المؤامرة برمتها رتبت أو دبرت بـ(م.ع.ب./CMI) بورقلة (التابع للـ"م.أ.ج./DCSA" لكمال عبد الرحمان). و في الحقيقة كان مقررا لهذه العملية أن تتم في نهاية ديسمبر ما بين دورتي الانتخابات، في حالة ما لو كانت (ج.إ.إ./FIS) على وشك أن تحصل على الأغلبية في البرلمان، و هو ما كان سيمثل مبررا كافيا لتدخل الجيش حينئذ لتوقيف المسار الانتخابي.

غير أن الخطة الأولى كانت قد تغيرت كلية بفعل نفاذ صبر المناضل (ج.إ.إ./FIS) المنقلب الذي عهدت إليه (ق.إ.أ./DRS) القيام بهذا العمل الاستفزازي و هو عمار لزهري، أحد منتخبي (ج.إ.إ./FIS) في (م.ش.ب./APC) للوادي. فبدون أن يتلقى أية تعليمة من ضابط الاستخبارات المشرف على توجيهه، وبعد أن لاحظ تردد عبد القادر حشاني زعيم (ج.إ.إ./FIS) في إعلان مشاركة حزبه في الانتخابات التشريعية اتخذ عمار لزهري المبادرة بمشاركة مجموعة "أفغان" بقيادة عيسى مسعودي (المدعو الطيب الأفغاني) و محمد دهان للقيام بتنفيذ العملية يوم 29 نوفمبر. ففي تلك الليلة قام حوالي عشرين من "الأفغان" من ضمنهم رئيس بلدية قمار ذاته، و رئيس المكتب المحلي للـ(ج.إ.إ./FIS) عبد الحميد بغلي، بمهاجمة المركز الحدودي لقمار، وأخذ كمية معتبرة من الأسلحة و الذخائر، دون أية صعوبة تذكر.

و لقد أكد لي حقيقة هذه العملية في خطوطها العريضة سنة 2001، ضابط منشق موجود حاليا في المنفى و هو النقيب أحمد شوشان (أنظر الفصل التالي) فحسب روايته كان توقيت هذه العملية مختلفا عن الموعد المحدد له من قبل، و قال بأنه علم وقتها بأن عملية قمار تدرج ضمن خطة تنفذ فيها خمس أو

ست عمليات مماثلة كانت قد خططت لها (م.م.أ.ج/DCSA) لآخر نوفمبر، في حالة ما إذا أكدت (ج.إ.إ./FIS) مشاركتها في الانتخابات و ذلك بغرض تبرير إلغاء هذه الانتخابات أصلا قبل أن تحصل أساسا، إلا أن عبد القادر حشاني أفسد هذه الخطة بتضليله العسكر، و إيهاهم في نوفمبر بأن (ج.إ.إ./FIS) لن تدخل الانتخابات، و من ثمة ألغيت العمليات المقررة، ماعدا عملية قمار هذه، التي اتخذ المسؤول المحلي المبادرة من تلقاء نفسه بتنفيذها بسبب عدم تلقيه تعليمات واضحة من ضابط المخابرات المشرف على توجيهه!

ثم بعد ذلك فاجأ عبد القادر حشاني كل الناس بإعلانه يوم 14 نوفمبر مشاركة (ج.إ.إ./FIS) في الانتخابات التي لم يكن يفصل إجراء الدور الأول منها سوى 12 يوما فقط!!

و على أي حال فإن قضية قمار قد استخدمها النظام كذريعة لتحميل (ج.إ.إ./FIS) مسؤولية العملية، بحكم أن المسؤول عن العملية شخص منتخب ينتمي للحزب. كما استخدمها كذلك لإعطاء الإشارة إلى فرق المغاوير المظليين، للناحية العسكرية (بقيادة الجنرال عبد الحميد جوادي) ليهيئ لتصفية الإسلاميين حيث أن كل المفترضين منفذين لهجوم قمار (و أيضا الكثير من الأبرياء) طوردوا و قتلوا (خلال حملة صيد حقيقية "للإسلاميين" دامت عدة أسابيع، قادتها وحدات المغاوير في ناحية الوادي).

استفزازات

في ليلة 23 أو 24 ديسمبر 1991 أي قبل يومين فقط من إجراء الدور الأول للانتخابات، غادرت سيارتان مدنيتان عاديتان من (م.ر.ع/CPO) بمركز عنتر بين عكنون و على متن كل واحدة منهما، أربعة ضباط صف حوالي الساعة العاشرة ليلا للقيام "بدورية" في مناطق خطيرة : برج الكيفان، الكاليتوس، العاشور... هذه الأحياء كانت معروفة بصفتها معاقل الإسلاميين الخطرين، إلا أن ذلك لم يمنع القيادة من إرسال هؤلاء العساكر الشبان إلى هذه المهالك بدون سلاح. و حوالي الساعة الواحدة صباحا في نواحي برج الكيفان، اقتربت سيارة مشبوهة تسير ببطء من السيارتين، و قبل أن يتمكن الشبان ضباط الصف من تفحص وجوه أصحاب السيارة المقتربة منهم، باغتهم أحد ركابها بإطلاق عيارين ناريين عليهم عن قرب. فأصاب أحد العساكر برصاصتين في الرأس، و قد كان من مصلحة التقصي للنتيجه حسين، فتوفي بعد ذلك بقليل.(و ما أذكره هو أنه من غيليزان و لكني نسيت اسمه)،

محمد سمراوي

فمثلما حدث في قمار، و حدث في بني مراد أياما قليلة قبل ذلك، عندما هوجمت ثكنة للدرك الوطني، فقد كان من بين أولى ضحايا القائمة الطويلة القاتمة للأمموات الذين لفظوا أنفاسهم أثناء أداء مهامهم!

في اليوم التالي جمع العقيد إسماعيل العماري كل إطارات (م.ج.م/DCE) و (م.ت.خ/GIS) في مطعم مركز عنتر، من أجل تحسيسهم بخطر الأصولية الإسلامية التي لن يتردد أنصارها عن قتل العسكريين، بكل برودة دم كما قال، و لقد كان الهدف الواضح من ذلك الخطاب هو "تأيينا" على الإسلاميين، و تحضيرنا للمواجهة في وقت لاحق. لقد كان الشعور الغالب حينئذ لدى الحاضرين هو السخط على رئيس الـ(م.ج.م/DCE) الذي أرسل ضباط صف شبانا إلى الموت، في أحياء معروفة بالخطر الداهم، و لكن لم أكن وقتها قد تحققت بعد من استهتار رؤساء (ق.إ.أ./DRS) بالأرواح البشرية التي ليس لها عندهم أية قيمة أمام الشيء الوحيد الذي يولونه اهتمامهم و هو " الأمر " الذي يريدون أن يفرضوه.

و على كل حال فابتداء من هذا الاجتماع غرس في أذهان العديد من الإطارات، مفهوم " تُقْتَل أو تُقْتَل " و هو الشعار المرفوع من قيادة (ق.إ.أ./DRS) منذ ذلك الوقت، و ما يزال قائما حتى هذه اللحظة!



"الجماعات الإسلامية للجيش" و العشرية الحمراء

5

1992 الينايريون يطلقون العنف الإسلامي

في ليلة 27 ديسمبر 1991 ظهر الجنرال العربي بلخير وزير الداخلية⁵⁵ شاحب الوجه خائر القوى، و هو يعلن نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية. لقد عم الانشدها و الذهول الأوساط العليا ذلك أنه و للمرة الثانية يفشل مخطط (ق.إ.أ./DRS) كونه صمّم وراء مكتب دون مراعات للظروف الحقيقية التي يعيشها أفراد الشعب الجزائري.

⁵⁵ لقد عين في هذا المنصب يوم 18 أكتوبر 1988.

فحتى لو انخفضت نتائج الانتخابات هذه المرة بشكل محسوس مقارنة بالانتخابات المحلية لسنة 1990 فإن (ج.إ.إ./FIS) خرجت منتصرة من الدور الأول، الذي سجلت خلاله نسبة عدم مشاركة عالية (41% من المسجلين)⁵⁶، و رغم وجود قانون انتخابات و تقسيم إداري للدوائر الانتخابية موضوع على المقاس، فإن (ج.ت.و./FLN) قد تراجعت و تفوقت عليها حتى (ج.ق.إ./FFS) لحسين آيت أحمد (و هذا بسبب غرابة ذلك التقسيم الشاذ للدوائر الانتخابية، فبالرغم من حصول (ج.ت.و./FLN) على ثلاثة أضعاف ما تحصلت عليه (ج.ق.إ./FFS) من أصوات فإنها حصلت على مقاعد أقل منه في البرلمان)، لقد كانت استقراءاتنا على أساس هذه النتائج، و كذا فوز نسبة من المترشحين الباقين في الحلبة للدور الثاني، تؤشر إلى أننا كنا نتوجه نحو تكوين برلمان ذي أغلبية مهيمنة للـ(ج.إ.إ./FIS) بنسبة 75%.

إنها فرضية قرر الجنرالات استحالة حدوثها أبدا، مع أنهم يعلمون أن رئيس الجمهورية يملك الصلاحيات الدستورية لحل البرلمان، و طلب استشارات جديدة و لكنهم رفضوا بعناد، أن يدفعوا ثمن المرحلة الانتقالية و لم يريدوا أن يكرروا التجربة ثانية، لأن الرئيس الشاذلي بن جديد قد أثبت أنه داهية و خاصة أنه أدرك أخيرا أن قسما معتبرا من الشعب اختار (ج.إ.إ./FIS) و لا يستطيع "تغيير الشعب"⁵⁷.

⁵⁶ تحصلت (ج.إ.إ./FIS) على 188 كرسي و 3 260 222 صوت من أصل 7 822 625 منتخب و 6 897 719 صوت معبر عنه، أي ما يعادل 47.27% (و هذا ما لم يكن يمثل في الحقيقة سوى ربع المسجلين) ؛ و قد تصدرت بفارق شاسع (ج.ق.إ./FFS) التي تمكنت من انتزاع 25 كرسي و 510661 صوت ما يعادل 7.40% أما (ج.ت.و./FLN) فتحصلت على 16 كرسي و 1 612 947 صوت ما يعادل 23.38%؛ هذا باستثناء ما تحصل عليه المترشحون الأحرار، و هو ثلاثة كراسي و 309264 صوت (4.48%)، و لم يتحصل أي من الأحزاب الأخرى الستة و الأربعين الباقين في الحلبة على أي كرسي بحيث لم يتعد نسبة 3% ("مس/MSF" 2.78%، "ت.م.ث.د./RCD" 1.51%، "ح.د.ج./MDA" 1.02%، "ح.ت.ج./PRA" 0.51%؛ "ح.و.ت.ب./PNSD" 0.36%؛ "ح.إ.د./PSD" 0.22%؛ "ح.ج.ع.ب./MAJD" 0.21%؛ أما باقي التشكيلات فكان بإمكانها التباهي بنتيجة تتراوح ما بين 0.00% و 0.08%)

⁵⁷ عقب انتهاء الدور الأول من الانتخابات، صرح الدكتور سعيد سعدي، قائد (ت.م.ث.د.) (حزب بربري مقرب من السلطة و معاد للإسلاميين بشراسة)، بعدما رأى أن حزبه لم يتحصل إلا على 1.51% من الأصوات المعبر عنها، و تعجب على أمواج إذاعة القناة الثالثة قائلا: "أخطأت في المجتمع" ثم أصبح بعد ذلك واحدا من أكبر المتحمسين المناصرين لإيقاف المسار الانتخابي.

" أنقذوا الديمقراطية "

لقد كلفني العقيد إسماعيل العماري ابتداء من 28 ديسمبر أن أقوم بدورة على الأحزاب "الصديقة" وكذلك السلطات الإدارية و القضائية بغاية تقويم الوضعية، و إمكانيات احتمال إلغاء الاقتراع، و أمرني بعدم المشاركة في "لجنة الانتخابات" ⁵⁸ التي كنت عضوا فيها بصفتي ممثلا عن الجيش، و التي تحضر للدور الثاني للانتخاب، و هو ما يتضمن بدهة أن ذلك لن يتم !

لقد بين لنا رئيس (م.ج.م/ DCE) بأن الجنرال توفيق شخصيا، و كذلك وزير الدفاع الوطني خالد نزار كانا يشاركان في إجراء الاتصال بـ "المجتمع المدني" و أنهما كانا يعتزمان تكليف ضباط آخرين من (ق.إ.أ./ DRS) بربط الاتصال مع عبد الحق بن حمودة رئيس (إ.ع.ع.ج/ UGTA) (النقابة القوية التابعة لـ"ج.ت.و/ FLN" والتي تخدم مصالح النظام) و مع ممثلي مختلف الجمعيات، و الصحافة و كذلك أحزاب سياسية أخرى، و ذلك بغاية الاطلاع على الآراء لمعرفة كيفية التعاطي مع الوضع الجديد. إن تعبئة و تجنيد "المجتمع المدني" أصبح ضرورة مطلقة، الخلل الوحيد في هذا المشهد الذي يتكون حصريا من الشخصيات و المنظمات التي كنا نعلم أن أصحابها من المتشيعين نسبيا لأصحاب القرار! هو موقف زعيم (ج.ق.إ./ FFS) حسين آيت احمد الذي كان يناصر صراحة مواصلة المسيرة الانتخابية و يرفض كل مساومة، كما أن (ج.ت.و/ FLN) كذلك كان منقسما و أن جناح الأمين العام عبد الحميد مهري (و هو صهر الرئيس الشاذلي بن جديد) كان بعيدا عن أن يدين بالولاء للجنرالات، كما لم يكن مستعدا أيضا لمسايرتهم في "تملهم".

لقد قمت برفقة الرائد عمار قطوشي بزيارة عبد الرحمان مزيان الشريف والي ولاية الجزائر، و كذلك الأمين العام لوزارة العدل، و مسؤولي الأحزاب كالشيخ محفوظ نحاح (حمس/ MSP) و محمد عباس علاو (ج.ش.و.ع/ APUA) و عبد القادر بلهاي (ت.و.ج/ RNA)، و من التناقض حقا أن نجد رؤساء الأحزاب هؤلاء أكثر إلحاحا و تحمسا لإلغاء الانتخابات من "الرسميين"، في حين أن التزوير

⁵⁸ إن مهمة هذه اللجنة كانت السهر على توفير كل الوسائل المادية للانتخابات: مراقبة إذا كانت البلديات قد قامت بتحضير بطاقات الناخبين و إذا كانت مصالح البريد و المواصلات قد أوصلت تلك البطاقات إلى أصحابها و كذلك وضع الخطوط الهاتفية في الأماكن اللازمة ؛ تحضير القوائم الانتخابية، مكاتب التصويت، بطاقات و صناديق الاقتراع، للسهر على طباعة البطاقات و ضمان حمايتها؛ اختيار المراقبين و المسؤولين عن عمليات الفرز، الاشراف على التنظيم الأمني لعملية الاقتراع.

و التخويف لم يؤثر إلا بشكل ضئيل جدا، في نتائج الدور الأول⁵⁹ (و موقعنا حينئذ كان يسمح لنا بمعرفة ذلك أكثر من غيرنا).

في 27 ديسمبر استقبل الرئيس الشاذلي بن جديد عبد القادر حشاني في مقر رئاسة الجمهورية ليثبت له رغبته في احترام الاختيار الشعبي، مؤكدا له من جديد قبوله " التعايش " مع الحكومة التي سيسفر عنها الصندوق و تُجسد الإرادة الشعبية، فكان رد فعل الجنرالات خالد نزار، العربي بلخير، محمد العماري، هو عقد اجتماعين سربيين لقيادة الجيش في يومي 28 و 30 في مقر (ق.ق.بر/CFT) في عين النعجة، حيث حضرهما كل الضباط السامين لل(ج.و.ش/ANP)، (و.د.و./MDN)، و قيادة الأركان العامة، و هو ما يقارب الخمسين فردا، و قد دعا رؤساء الجيش، هؤلاء المشاركين بإلحاح في الاجتماع إلى التوقيع (و التوقيع من قبل معاونيهم) على نص يطالبون فيه "خلع رئيس الجمهورية الذي يحاول بسياسته المورطة أن يبعث بضباط (ج.و.ش/ANP) إلى المشنقة".

و قد أحطت علما بهذه "العريضة" الغربية من العقيد صادق و فضيل الشريف يوم 4 يناير و قد كانت مؤرخة في 29 ديسمبر، وتتضمن ما خلاصته أن "(ج.و.ش/ANP) الوفي لواجبه و لرسالته، يلتزم بالحفاظ و الدفاع على الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية طبقا للدستور، و مواجهتا لإنحراف رئيس الجمهورية، يلتزم الاضطلاع بكل مسؤولياته، و سيعارض بكل الوسائل إقامة "دولة إسلامية" لقد علمت أن العريضة قدمت لكل الضباط "الموثوق فيهم" و أغلبيتهم من الفرنكفونيين (المتعلمين باللغة الفرنسية و المدافعين عنها) حتى أن هذه العريضة قد حررت باللغة الفرنسية وحدها، و قد كان قادة الجيوش – إمعانا في الاحتياط – يختلون بمرووسيهم من الضباط السامين و يشرحون لهم الوضعية، و يسجلون ردود فعلهم و عندما يحسون بتقبلهم الفكرة يطلبون منهم حينها التوقيع على العريضة!

و لقد كان وزير الداخلية الجنرال العربي بلخير هو قائد كل هذه المناورة والمؤامرة، و لكنه لم يكن يستطيع أن يتراجع عن حكمه و يناقض نفسه، و هو الذي كان قد صرح علانية بأن الانتخابات قد جرت في الشفافية و النزاهة، كما أنه لا يستطيع أن يلغي نتائجها بسبب احتجاجات الأحزاب الأخرى التي كانت في انتظار الدور الثاني، و لذلك لم يكن أمامه بد من أن يوجد ذريعة أخرى لإلغاء المسار الانتخابي!

⁵⁹ على عكس ما أكده البعض عقب الدور الأول للانتخابات؛ على حسب قولهم فإن 900 000 ناخب لم يتمكنوا من التصويت، و ذلك كونهم قد منعوا من الحصول على بطاقات التصويت من طرف بلديات (ج.و.ش./FIS)، و بما أننا كنا قد تابعنا عن كثب سير عملية الاقتراع، فإنني أستطيع أن أؤكد بأن التزوير كان محدودا جدا، و لم يمس كأقصى حد إلا 10 000 أو 15 000 حالة.

و في هذه الظروف بدأ العمل على قدم و ساق، و انطلقت حملة تسميم لم يسبق لها مثيل، فبأمر من الجنرال توفيق كلف ضباط (ق.إ.أ./DRS) بمن فيهم ضباط مصلحتي (م.ب.ت./SRA) و عملاءهم، بالقيام بنشر و ترويج سلسلة من الإشاعات، تدور كلها حول موضوع واحد، و هو أن حزب (ج.إ.أ./FIS) سوف يستخدم الديمقراطية للوصول إلى السلطة من أجل إقامة دولة إسلامية، و فرض تطبيق الشريعة الإسلامية! و دعاية أواقهم الإعلامية كانت تساعد على نشر هذه الإشاعات و سارت بها صُعدا حتى وصلت إلى أن تنسب إلى (ج.إ.أ./FIS) عزمه على إقامة دولة مماثلة لنظام الملاي "الديكتاتوري" في إيران حيث لا توجد للمرأة أية حقوق(...).

و قامت الصحافة الفرنكوفونية بتشويه متعمد لأقوال قادة (ج.إ.أ./FIS) و خاصة تصريحات كل من عبد القادر حشاني، رابح كبير، و محمد السعيد، و ذلك بهدف إقلاق و تخويف الرأي العام، و إنذاره بالخطر، مدعية أن الإسلاميين عازمون على "طرد النخب المتعلمة بالفرنسية، و تعويضهم بالسودانيين و الإيرانيين" كما شوهوا كذلك، و عن قصد، أقوال محمد السعيد، و قوله ما لم يقل أبدا، و هو "وجوب تهيب الجزائريين لتغيير طريقة معيشتهم، و تبديل التقاليد المتعلقة بلباسهم و غذائهم...".

و تواصلت حملة أخرى من الدعاية في اتجاه الحكومة الفرنسية (و قد كانت بدأت منذ سنة تقريبا مع صدور قانون اللغة العربية في يناير 1991) لإشعارها بخطر نزوح مزعوم واسع النطاق للجزائريين إلى فرنسا هروبا من الديكتاتورية الأصولية في حالة قيام نظام إسلامي مناهض للمصالح الثقافية (و خاصة اللغوية) الفرنسية في الجزائر، و الذي سيكون له انعكاس و تأثير مباشر في نقل العدوى إلى البلدان المغاربية الأخرى كتونس و المغرب، و سيزرع الاستقرار فيهما كما ستغرق هي الأخرى في الأصولية، و هو ما يهدد المصالح الاستراتيجية الغربية (و الفرنسية تخصيصا) بخطر الزوال من المنطقة!

و قد استمرت التعبئة ضد (ج.إ.أ./FIS) على جبهات أخرى كذلك في هذه الأيام الحاسمة، ففي 28 ديسمبر أمر (ق.إ.أ./DRS) عبد الحق بن حمودة بتجنيد (إ.ع.ع.ج./UGTA)، للعمل على سد الطريق أمام الإسلاميين،⁶⁰ و في 29 عقد هذا الأخير اجتماعا في مقر النقابة مع ممثلي مختلف الجمعيات،

⁶⁰ في جوان 1995، علمت من العقيد عبدو) مدير سابق للتعاون، و الذي استقبلته في بون) بأن عبد الحق بن حمودة قام على الأقل بثلاث مقابلات ما بين 28 ديسمبر إلى 2 يناير مع الجنرال توفيق و العقيد صالح (المسؤول عن مصلحة الصحافة و التوثيق في "ق.إ.أ./DRS").

انتهى الاجتماع بتعيين عبد الحفيظ سنحدي، الذي كان يمثل إطارات الإدارة العمومية "كمنسق" لما سيرف لاحقا بـ "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر(ل.و.إ.ج./CNSA)" التي أسست رسميا في اليوم التالي، أي في 30 ديسمبر، و ستلتحق به مجموعة من الجمعيات و الشخصيات من "المجتمع المدني" من بينهم المناضلة النسوية خليدة مسعودي.

لقد كونت هذه الجبهة "المناهضة للأصولية" من طرف السلطة بسرعة لم يسبق لها مثيل، و في اليوم ذاته أي في 30 ديسمبر وجهت اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر (ل.و.إ.ج./CNSA) نداء "أنقذوا الديمقراطية" و سدوا الطريق أمام (ج.إ.إ./FIS) بمنع إجراء إلى الدور الثاني" و بدون خشية الوقوع في التناقض، نادوا كذلك بالمشاركة في المظاهرات التي قررت (ج.ق.إ./FFS) القيام بها في العاصمة يوم الخميس 2 يناير 1992 (في حين أن الهدف المعلن بجلاء لهذه المظاهرات كان تحسيس و تعبئة الديمقراطيين الحقيقيين كي يدعموا مبدأ الذهاب إلى الدور الثاني، و في الوقت ذاته يستنهضون همم الممتنعين عن الانتخاب في الدور الأول كي يشاركوا بكثافة في الدور الثاني للتصويت ضد (ج.إ.إ./FIS).⁶¹

و في الأول من يناير قام عبد الحق بن حمودة و سنحدي بتقديم عرض حال للجنرال توفيق عن مساعيها، و بنصيحة من هذا الأخير و توجيه منه تم استقبالهما في (و.د.و./MDN) من طرف الجنرالين خالد نزار و بن عباس غزيل، اللذين كلفهما بالتحدث إلى مسؤولي (ج.ت.و./FLN) و(ج.ق.إ./FFS) لسبر نواياهم و محاولة ثنيهم عن موقف المطالبة بالمرور إلى الدور الثاني، و في الوقت ذاته التقى خالد نزار بحسين آيت احمد رئيس (ج.ق.إ./FFS) و أعطاه ضمنا لمواصلة المسار الانتخابي على أساس أن الجيش لن يتدخل.

و كل هذا لم يكن في الواقع إلا "تمويهها" و تضليلا، و إلهاء...، ذلك أن الحقيقة هي أنه في ثاني يوم من إتمام الدور الأول كان الأمر بإلغاء الدور الثاني قد اتخذ، و مبادرتهم في الإسراع إلى تأسيس (ل.و.إ.ج./CNSA) كان بهدف استخدامها كذريعة لوضع هذا القرار حيز التنفيذ بحجة ضرورة

⁶¹ و بالصدفة، في الليلة التي سبقت و التي تلت هذه التظاهرات الضخمة، قامت الصحافة "المستقلة" و على صفحاتها الأولى بتكريم حسين آيت أحمد كواحد من "القادة التاريخيين" لحرب التحرير، بالرغم من أنه و منذ ثلاثة أعوام، كانت تمرغ بانتظام زعيم (ج.ق.إ./DRS) في الأوحال... إن هذا التحول في الرأي الذي لم يدم طويلا قد اتضحت أسبابه بسرعة في كون أن "الاستنصاليين" من (ل.و.إ.ج./CNSA)، أكدوا بكل بجاعة بأن المظاهرات كانت تهدف إلى طلب إلغاء الدور الثاني، و هو ما كان عكس الحقيقة تماما! و كما هو معظم الحال في الجزائر، "فكلما كانت الكذبة كبيرة، كلما صدقها الناس"...

"الاستجابة لنداء المجتمع المدني قصد الحفاظ على الأسس الجمهورية للدولة المهددة من قبل الإسلاميين!!"

إجراءات تمهيدية

يوم الأربعاء أول يناير 1992 على الساعة الثانية بعد الظهر ناداني العقيد إسماعيل العماري ليطلب مني أن أذهب في الحين إلى الجنرال محمد العماري، و أضع نفسي تحت تصرفه على غرار ما حصل قبل ذلك في جوان 1991. و قد أخبرني، و لأول مرة بأن حلا "على الطريقة التركية" يجري تحضيره (مؤكدًا ما ملخصه أن الجيش سيتكفل مباشرة بمشاكل الوطن ليضع حدا للفوضى الناجمة عن الديمقراطية) و ريثما عرجت على البيت لارتداء البزة العسكرية و وصلت إلى (و.د.و/MDN) على الساعة الثانية، كان الاجتماع على وشك الانفضاض، و دخلت بالضبط في اللحظة التي كان الجنرال العماري يحيي فيها الجنرال عبد المالك قنايزية رئيس الأركان العامة للجيش الذي غادر الاجتماع.

الجنرال محمد العماري الذي كان في حالة استرخاء و مبتسما قد طلب مني أن أتصل بالعقيد إبراهيم فضيل الشريف بمقر (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة، مضيفا قوله بنبرة فاكهة "اغتم عطله نهاية الأسبوع مع العائلة، و احرص على أن لا ينقصها أي شيء، لأنه ابتداء من يوم السبت ستستأنف الأعمال" إنها مهمة في غاية السرية، و احضر معك كل ملفاتك، و حوالي خمسة عشر ضابطا ممن عندك فيهم ثقة تامة للقيام بهذه المهمة التي يتوقف عليها مستقبل الوطن".

لقد استنتجت في الحين أن الأمر يتعلق بتحضير انقلاب عسكري ضد الرئيس الشاذلي بن جديد، و هو بالضبط ما كنت قد استشعرتة بيومين من قبل، و في الوقت الذي أخذت المعلومات تتأكد لدي بعزل الرئيس الشاذلي، اتخذت المبادرة (و كذلك المخاطرة) بالذهاب إلى البلدية لإخطار العقيد مالك بن جديد أخي الرئيس، و نائب قائد الناحية العسكرية الأولى، بالمؤامرة التي تحاك في الخفاء!

فقد استقبلني كعادته مغتبطا و مازحا متظاهرا بتجاهله التام لما كان يدبر يومها قائلا لي: "ما رأيك في الانتخابات؟ ما هي وجهة نظرك حول التعايش السياسي بين الرئيس و حكومة الأغلبية الجديدة؟" فأجبت بصوت خفيض: "إن الأهم في الساعة الراهنة ليس الانتخابات و لا التعايش فنحن العسكريين نحترم الدستور، و نضع أنفسنا في خدمة الجزائر مهما يكن الرئيس، أو الحزب الموجود في السلطة، أنا

محمد سمراوي

موجود هنا بصفتي مخلصا و مواليا، و كذلك بصفتي شَرَعَويا، أكثر مما أنا صديق: يوجد تأمر ضد رئيس الجمهورية، و قد أتيت للقيام بواجبي لأحذر من المؤامرة التي بدأت ترتسم معالمها في الأفق، لأنك أخو الرئيس، و بعد دقيقة كاملة من الوجوم بدالي فيها أنه فوجئ بالخبر قال لي: "كيف علمت بكل هذا؟" قلت: "الجنرالات الذين يحرضون الجيش على التمرد، اجتماعان مغلقان مخصصان "للسياسة" عقدا في عين النعجة، تمرير عريضة على الضباط السامين تطالب الرئيس بالتناحي.. ألا يكفيك هذا كله!؟" ثم أضفت: " أنا ضابط في (أ.ع/SM) و عملي هو جمع المعلومات الهامة، و زيادة على ذلك فبصفتي عضوا في اللجنة المكلفة بتحضير الدور الثاني للانتخابات، تلقيت الأمر بعدم المشاركة!

فإذا لم يشارك ممثل (ج.و.ش/ANP)، ألا يعني هذا بالضرورة أن الدور الثاني لن يتم!! أحذر إذن!! إن الجنرالات هم الآن بصدد تدبير انقلاب خفي، و ها أنا قد أعلمتك بذلك".

و لما أقنعته أسر لي قائلا: "الآن عرفت لماذا لم يعد الجنرال توفيق يرد على مكالماتي الهاتفية! و لا يكلف نفسه حتى الاتصال بي، و هو الذي كان يسارع إلى ذلك من قبل!" ثم أضاف قوله: "على كل حال الرئيس اتخذ قرارا بعزل الجنرالين محمد مدين "توفيق" و خالد نزار في الأيام القليلة القادمة، و سيعوضان على التوالي بـ كمال لحرش (و هو ضابط قديم في المصالح، مدير سابق في المديرية العلاقات الخارجية) (م.ع.خ/DRE) و مدير سابق في (م.ع.أ.و/DGSN)، (و الذي كان حينها بدون وظيفة) و الذيب مخلوف (الجنرال الذي كان يقود الحرس الجمهوري). إن نتيجة الأحداث ستبين إلى أي درجة كان الرئيس يوهم نفسه بسلطته "السرابية" التي كان يحسبها ماء قبل أن تصدمه الحقيقة عند و رودها بعد أيام قلائل فقط!!

لقد تمتعت – إذن – بيومي "راحة" منذ يوليو 1990 و هما يوما 2 و 3 يناير، فاغتنمتها للذهاب إلى وهران برفقة مروان ثابتي الأمين العام للاتحادية الجزائرية للعب الشطرنج لحضور تسليم الجائزة للبطل الجزائري الهواري مسلم⁶²، إن الكثير من الناس في مصلحتي لم يفهموا كيف يستفيد مسؤولوهم

⁶² لقد أكد يجب أن أشير أنني في هذه الفترة، كنت رئيسا للجنة الوطنية للشطرنج عن طريق المراسلة، و عضو في المكتب الفيدرالي للفيدرالية الجزائرية للعبة الشطرنج.

من "فترة راحة" بينما هم في حالة تأهب قصوى، و بالضبط في ذلك اليوم كان حزب (ج.ق.إ./FFS) لحسين آيت احمد يقوم بمظاهرة كبرى في العاصمة جند لها ما يناهز 800000 شخصا رافعين شعارا واحدا هو "لا دولة أصولية و لا دولة بوليسية"!!

يوم السبت 4 يناير تبدأ أيام "العزلة" بالنسبة إلينا، لقد كنت في (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة بصفتي مسؤولا عن خلية الاستخبارات بـ (م.ق.ع/PCO) مكلفا بجمع المعلومات الواردة من ثلاث مصالح للأمن : (ق.إ.أ./DRS) و(م.ع.أ.و/DGSN) و الدرك الوطني، و عندما ضبطت كل المسائل يوم 5 يناير تلقيت الأمر من العقيد إسماعيل العماري أن أبلغ نسخة من تقاريري إلى خلية التحليل و التوثيق (خ.ت.ت./CAD) الموجودة في مقر (ق.إ.أ./DRS) بدالي إبراهيم، هذه المؤسسة الجديدة الموضوعة تحت سلطة الرائد بلعيد بن علي المدعو عليي(مسؤول مكتب التقييم و التلخيص، و هو البطاقية المركزية لـ"ق.إ.أ./DRS") التي كانت قد أنشئت لتوها، للإشراف على إدارة حالة الطوارئ التي كانت ستعلن بعد شهر من ذلك التاريخ، و لكن كذلك لحماية المصادر الهامة لـ(ق.إ.أ./DRS) والقيام بعمليات من وراء علم وحدات (ج.و.ش/ANP) ثم بعد ذلك تلقيت شخصا أوامر بالأحوال إلى قيادة الأركان التقارير التي يكون عناصرنا متورطين فيها(إسلاميون منقلبون، أو ضباط صف "ق.إ.أ./DRS" التحقوا بالجبال متظاهرين بالهروب من الجيش...).

و كانت الأسباب المقدمة حينئذ هي: حماية المصادر، الفصل بين المصالح، و لكن أيضا، قلة ثقة رؤسائنا تجاه بعض العسكريين الذين يشاركون في عملية مكافحة الأصولية!

و زيادة على خلية الاستخبارات، فقد كانت كل التحضيرات جارية، فالرائد رضوان صاري، رئيس مصلحة الإعلام الآلي للجيش قد ركب حواسيبه ليسهل علينا تسيير و استغلال المعطيات و البطاقيات.

و في نفس الوقت كانت هناك وحدات محمولة جوا قد حطت رحالها في عين النعجة، و وحدات مدرعات (بدعوى حماية العاصمة) أوتي بها من الناحية العسكرية الثالثة (جنوب غرب) وحدات النقل و الإمداد المكلفة بالتموين، (اللباس، الذخائر، أقساط المعركة، السيارات...) كانت قد وضعت في البلدة و هي مدينة قريبة من العاصمة، بها مجموعة كبيرة من الثكنات.

يجب علي أن أقول بأن أغلبية ضباط (ج.و.ش/ANP) من جبلي (الذين يوجد من بينهم الكثير ممن لم يكونوا يدركون المراهقات جيدا) كانوا مع وقف المسار الانتخابي، هؤلاء الضباط كانوا يتمنون عزل الشاذلي، و يعارضون بشدة قيام نظام "ملالي" أما بالنسبة إلي فقد رفضت بعزم و إصرار أي توجه نحو قيام جمهورية إسلامية، لأنني كنت اعتبر أن الدين أو التدين هي مسألة شخصية، و اعتقدت

مخلصاً بأن أسس الجمهورية كانت مهددة، لكن كنت من أنصار مواصلة الانتخابات، حتى ولو تطلب الأمر أن يتدخل رئيس الجمهورية فيما بعد لحل البرلمان المنتخب، و هو ما كان يدخل ضمن صلاحياته الدستورية.

و على أي حال فمن المؤكد أن الكثيرين كانوا يعتقدون أن انتصار (ج.إ.إ./FIS) سيكون كارثة على الجزائر، و أن أرواحنا كانت مهددة، و سيحدث لنا مثلما حدث في إيران أو السودان، فرد الفعل هذا أو التلقين الإيديولوجي المعتنى به جيداً من طرف قيادتنا، و كذلك تعلقنا الشديد بالطابع الجمهوري للجزائر، و الذي أفقدنا موضوعيتنا خلال هذه الفترة الحرجة، حيث صرنا نعتبر، و في قناعة تامة بأن (ج.إ.إ./FIS) يمثل تهديداً جدياً، و أنه ليس مجرد حزب سياسي مثل سائر الأحزاب الأخرى التي تنشط في الساحة! فهذا التأييد و المساندة و تحت ذريعة أو خدعة "أنقذوا الجزائر" و حافظوا على الطابع الجمهوري لمؤسسات الدولة الجزائرية، قرر الجنرالات "احتلال" الجزائر!

الانقلاب

ابتداء من 4 يناير دخلت آلة الحرب المستلهمة من "خطة العمل الشامل" التي وضعها الجنرالان العربي بلخير و خالد نزار في ديسمبر 1990، في مرحلتها النهائية، و هي القضاء النهائي على (ج.إ.إ./FIS)، و قد أوكلت المهمة إلى الجنرال محمد العماري و إلى رئيس أركانه في (ق.ق.بر/CFT) العقيد إبراهيم فضيل الشريف.

و لكن كان يجب قبل كل شيء التخلص من الرئيس الشاذلي بن جديد. فالأسبوع من 4 إلى 10 يناير قد استغله الجنرالات الانقلابيون (الذين سيسمون فيما بعد "الينايريين") لتحضير النصوص، و وضع الخطط، واختيار الشخصيات التي يحتمل أن "تسير" معهم، والشروع في المحادثات مع محمد بوضياف، و هو اسم تاريخي بارز في الثورة الجزائرية كان فد أكره على اللجوء إلى المغرب سنة 1963⁶³.

⁶³ ولد محمد بوضياف في 23 جوان 1919 بمسيلة و هو رمز من رموز الثورة التحريرية، و معروف باسم "الطيب الوطني". كان واحداً من بين أوائل القبايين الذين فجروا الثورة المسلحة في 1954، و قد عارض غداة الاستقلال السلطة المهيمنة لبن بلة؛ أوقف سنة 1963، ثم ترك الجزائر و قام بتأسيس حزب معارض، هو "حزب الثورة الاشتراكي/PRS"، الذي حله عند وفاة هواري بومدين . في فترة منفاه بالمغرب اشتغل بمصنعه للأجر في قنيطرة.

غير أنه قبل أن يقع اختيارهم على محمد بوضياف لخلافة الشاذلي بن جديد شعر الانقلابيون بضرورة التخفي وراء واجهة مدنية فكانوا قد فكروا في إمكانية أو احتمالات أخرى، وقد ذكرت أسماء شخصيات كاريزماتية و هم على التوالي: أحمد بن بلة، حسين آيت احمد، و حتى الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، و لكنهم استبعدوا جميعا فبن بلة اعتبر " انتقاميا " و يحتمل أن يطلب حسابات، و آيت احمد الديمقراطي الأصيل قد تجنب "هديتهم المسمومة" أما طالب الإبراهيمي فقد طعن فيه من بعضهم بوصفه "إمام أنيق ببذلة، و ربطة عنق" و لم تبق بين أيديهم إذن سوى "ورقة بوضياف" رغم تصريحه في 5 يناير لأسبوعية "جون أفريك" بقوله: " يجب على الجيش أن يحترم اختيار الشعب".

إن هذه "الورقة" كانت موضوعة في حساب الجنرالات منذ زمن طويل، مما يدل على أن تصفية (ج.إ.إ./FIS) كانت تحت الدراسة منذ مدة، حيث كان قد أرسل علي هارون في ديسمبر 1990 إلى المغرب للقيام "بزيارة ودية" للمعارض القديم، و في سنة 1991 كلفت أنا شخصيا من طرف رئيس (م.ج.م./DCE) بارسال صحفيين له أحدهما معرب (هو عز الدين بوكردوس الذي أصبح فيما بعد مديرا ليومية "الشعب" التابعة للدولة) و آخر مفرنس (هو عمر أومالو المدير السابق لمطبعة قالمة) و قد كان الهدف من ذلك هو استطلاع نية بوضياف، لاحتمال إخراجه من عالم النسيان (ولكنني كنت أجهل طبعاً المرمى البعيد لهذا المسعى). لقد كان الانطباع الذي أتى به الصحفيان هو أنه شخص تجاوزته الأحداث، و قد كان مقطوعاً تماماً عن واقع الوطن، و ظل نسيانه قائماً حتى ذلك اليوم الشهير التاسع من يناير 1992، و هو التاريخ الذي استعان فيه علي هارون بالابن ناصر بوضياف لإعادة الاتصال بـ "أبي الثورة". و قد لفت انتباهنا في ذلك اليوم الخميس 9 يناير، حركة زهاب و إياب غير عادية في قيادة أركان حرب القوات البرية بعين النعجة، حيث كان يسيّر نخبة الضباط السامين، بمن فيهم نزار، و بلخير باستثناء الجنرال توفيق (لكن هذا الأخير كان على اتصال مستمر معهم، و قد كان ممثلاً بما فيه الكفاية بكل من إسماعيل العماري و كمال عبد الرحمان و الصادق آيت مصباح، و كذلك العقيد سعيد المدعو "دوغول" و حمزاوي من (م.م.أ.ج./DCSA).

إن الاجتماعات و المناقشات (مع قواد النواحي العسكرية، أعضاء قيادة الأركان، ثم رؤساء الجيوش) تتابع بسرعة جهنمية، فالمشكل كان يتمثل في إيجاد إخراج أو تعليل مقبول للانقلاب، أنا فيما يخصني كنت على علم بالتحضير للانقلاب، ولكنني كنت أجهل تماماً الكيفية التي سيتم بها، عدا استغلال المعلومات، و تنسيق العلاقات مع الإدارة، لم أستشر إلا حول جانب واحد، هو المتعلق بحماية النقاط الحساسة بفرق من (ج.و.ش./ANP) (مقر الإذاعة والتلفزيون، البنك المركزي، المطار، قصر الحكومة...) و قد كان ذلك كافياً للتكهن بما تخبئ وراءها تلك الاستعدادات.

حتى أنني رأيت في بداية أمسية ذلك الخميس شخصية مدنية في مقر (ق.ق.بر/CFT)، ويتعلق الأمر بوزير الاتصالات أبو بكر بلقايد، المقرب من دائرة "أصحاب القرار" وقد أتى لتلقي التعليمات التي سيبلغها للصحافة وأجهزة الإعلام، وعندها رأينا ونحن نغادر نادي الضباط، وكان العقيدان صادق آيت مصباح وكمال عبد الرحمان يمزحان بعد الملحة التي رمى بها هذا الأخير: "لا أدري إذا كان هناك مشوي هذا المساء..." (و تقليدا كان المشوي يعد بمناسبة إحياء ذكرى حدث هام، أو أثناء قيام وزير أو شخصية مدنية سامية بزيارة إلى الجيش).

يوم 10 يناير ذهب علي هارون بأمر من الجنرالات إلى المغرب لمقابلة بوضياف، ومحاولة إقناعه بالعودة إلى الوطن، وبعد تردد قبل الرئيس السابق لحزب الثورة الاشتراكية بأن يقوم بزيارة خاطفة إلى الجزائر لمدة 24 ساعة ليتمكن من الاطلاع والحكم على الأمور في عين المكان.

و في يوم 11 يناير حوالي منتصف النهار أشار علي العقيد صادق ألا أفوت سماع نشرة أخبار الثامنة مساء قائلًا لي "سيكون هناك جديد" دون أن يعطيني أية تفاصيل أخرى! وفي حدود الساعة الخامسة انتهى إلى أن يبوح لي بالسر: "لقد قبل الرئيس الشاذلي بن جديد أن يتنحى بطريقة سلمية" وبدون إراقة دماء⁶⁴ و فعلا في المساء ذاته، و بتأخر ساعة عن الموعد المعتاد لنشرة الأخبار⁶⁴ استهلته هذه الأخيرة بما سيكون آخر حديث للرئيس، والذي أعلن فيه "استقالته" للشعب، وقد بدت على ملامحه شدة الصدمة.

و هكذا فالدور الثاني للانتخابات التشريعية الذي كان مقررا إجراؤه يوم 16 يناير لن يجرى، وتم إلغاء المسار الانتخابي، ووضعت التجربة الانتخابية في الخزانة، و(ج.إ.إ./FIS) المنتصر الأكبر في الاستشارة الشعبية قد خدعت وغشت، وأصبح مصيرها على كف عفريت كبير من عصابة بلخير!! إنه سطو حقيقي في وضح النهار على إرادة الشعب الجزائري، مما جعل الكثير من الإسلاميين لا يصدقون ما يشاهدون و لا يهضمون ما يسمعون!

و من هنا بدأت حرب الجزائر الثانية.

⁶⁴ و في آخر لحظة، و بعد أن قبل وتحت الإكراه بالذهاب، عدل الرئيس الشاذلي بن جديد عن رأيه و حاول المقاومة. في 11 يناير، و في آخر الظهيرة، ذهب الجنرال نزار لمقابلته في زرالدة (بإقامته الرئاسية) مصحوبا بالجنرالين محمد العماري و عبد الحميد جوادي (رئيس الناحية العسكرية الرابعة و صديق للشاذلي): في هذا اللقاء الساخن، لم يتردد خالد نزار في تعنيف الرئيس و التعدي عليه؛ بعد أن قدمت له ضمانات قوية (سيحتفظ بدارته في وهران و سيستفيد من سيارة خدمة، و لن تكون هناك أية ملاحقات قضائية ضده أو ضد أفراد عائلته بسبب "عملياتهم" للاعتناء الشخصي)، انتهى الرئيس إلى الاستسلام و الخضوع للأمر الواقع.

إن الإخراج المسرحي الذي يرمي إلى إعطاء غطاء شرعي لانقلاب "عصابة يناير" كان ملتويا و معوجا بصفة خاصة. فبعد أن تحصلوا على موافقة الشاذلي على ترك الحكم دفعوه يوم 10 يناير للتوقيع على مرسوم حل (م.ش.و/ANP) (البرلمان) بأثر رجعي، أي بتاريخ اليوم الرابع من نفس الشهر، و هو ما خلق وضعية غير منصوص عليها في الدستور، إذ أن هذا الأخير ينص على أنه في حالة استقالة أو وفات أو عجز رئيس الجمهورية عن القيام بوظائفه يخلفه رئيس (م.ش.و/APN)، في الوقت الذي كان هذا الأخير (عبد العزيز بلخادم) محسوبا على الاتجاه الإسلامي و يرفضه الجنرالات (أتراك الجزائر)، و من هنا كانت الحيلة الماكرة و الجائرة بحل البرلمان بأثر رجعي و هو توقيع المرسوم في اليوم العاشر بتاريخ الرابع من يناير، و لقد حاولوا كثيرا إقناع رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بلحليلس ليستخدمه كدمية على رأس الدولة، إلا أنه رفض رفضا قاطعا. و هنا خطرت على بال الانقلابيين خدعة منافية تماما للدستور، لكنها ناجعة. ففي يوم 12 يناير "أثبت" المجلس الأعلى للأمن (م.أ.أ./HCS) و هو مؤسسة استثنائية محضة (لكنها تحت سيطرتهم)⁶⁵ استحالة مواصلة المسار الانتخابي، ويومان بعد ذلك يقرر (م.أ.أ./HCS) أن إدارة الدولة توكل من الآن، و لمدة سنتين إلى كيان جديد هو المجلس الأعلى للدولة (م.أ.أ./HCE)، و هي هيئة سياسية صورية صنعت على المقاس بالمناسبة و قد عهد برئاستها إلى محمد بوضياف. فقام هذا الأخير بعودته الرسمية إلى الجزائر يوم 16 يناير بعد 28 سنة قضاها منفيا في فرنسا ثم في المغرب، و أثناء زيارته "السرية" إلى الجزائر قبل ذلك بأيام قليلة كما سبقت الإشارة، أكد له الجنرال نزار، بنفاقه و خداعه المعهود، أنه سيضع الجيش تحت تصرفه! و زيادة عن بوضياف الذي يضمن الشرعية التاريخية، فإن (م.أ.أ./HCE) كان مشكلا من رجال "مؤتمنين" هم: الجنرال خالد نزار ذاته، التيجاني هدام (طبيب، و سفير سابق للجزائر في المملكة العربية السعودية، و عميد مسجد باريس، و هذا لإرضاء البلدان الإسلامية كذلك الإسلاميين المعتدلين) علي كافي (عقيد سابق في الولاية الثانية التاريخية خلال الثورة (1954-1962) و سفير سابق، و رئيس المنظمة الوطنية للمجاهدين، الذي سيضمن كذلك بدوره كفاءة المحاربين القدامى لما يمثلون من ثقل) علي هارون (محام، و مسؤول سابق في اتحادية فرنسا لـ(ج.ت.و/FLN) أثناء حرب التحرير، و وزير حقوق الإنسان و ذلك لمخادعة الديمقراطيين و أصحاب النزعة البربرية) إنها تشكيلة متنوعة

⁶⁵ بالمصطلح الدستوري، فإن (م.أ.أ./HCS) يتكون من ستة أعضاء: الوزير الأول، وزراء الدفاع، الشؤون الخارجية، الداخلية، العدل و رئيس قيادة أركان (ج.و.ش/ANP)، أي ثلاثة جنرالات من ستة، هم العربي بلخير (الداخلية)، خالد نزار (الدفاع) و عبد المالك قنايزية (قائد الأركان)؛ أما المدنيين الثلاثة، سيد احمد غزالي (الوزير الأول)، لخضر الابراهيم (الشؤون الخارجية) و حمداني بلحليل (العدل)، فقد كانوا على أتم التفاهم معهم.

محمد سمراوي

المشارب روعي فيها العديد من الجوانب بما فيها التوازن الجهوي!

إن هذه المؤسسة التي اصطنعها الجنرالات و فصلوها على مقاساتهم و أهوائهم، تمثل خدعة جديدة، للتمكن من ربح الوقت، و انتزاع تأييد دولي، لتفادي الانتقادات التي سيحدثها الانقلاب العسكري، كما قد يعرضهم أيضا إلى عقوبات محتملة من المجموعة الدولية...

قمع في كل الاتجاهات

و في الوقت الذي أخذت هذه الواجهة المدنية تثبت في مكانها، كانت "عصابة يناير" تعد العدة لقمع الإسلاميين و اضطهادهم، و هذا القمع سيكون عنيفا جدا، و سيتم كذلك بكيفية غريبة، و كأن تحقيق الأمن و الاستقرار هو فعل كل شيء من أجل تشجيع العنف الإسلامي بدلا من العمل على إخماده!!

ففي الرابع من يناير (كما سبق أن ذكرت) وصلت إذن إلى الـ (ق.ق.بر/CFT) في عين النعجة برجالي و ملفات الأشخاص المشبوهين لضمان "المهمة التي سترهن مستقبل الوطن" التي كلفني بها الجنرال محمد العماري. و أثناء إحدى جلسات العمل التي ترأسها العقيد صادق آيت مصباح، تقرر الاعتقال الفوري لكل الإسلاميين المعتبرين خطرين، و قد كانت قائمة الأشخاص المطلوب توقيفهم تتضمن أعضاء مجلس الشورى لـ (ج.إ.إ./FIS) و رؤساء المجالس الشعبية البلدية (م.ش.ب/APC) و المجالس الشعبية الولائية (م.ش.و/APW) و مترشحي (ج.إ.إ./FIS) للتشريعات (بمن فيهم أولئك الفائزين لتوهم في الدور الأول) و مسؤولي المكاتب البلدية، الطلبة و النقابيين (بمن فيهم أعضاء الـ "ن.إ.ع/SIT") المسجلين على لائحة المتعاطفين مع (ج.إ.إ./FIS) و خاصة المتطرفين الذين يحتمل أن يدعوا إلى الجهاد، و هم الأئمة المعروفون بخطبهم النارية، و المتطوعون القدامى في حرب الأفغان ضد الروس، و أعضاء الـ (ح.إ.م/2MIA)، و جماعات التكفير و الهجرة، و جماعات الدعوة و التبليغ، لقد كان العدد الإجمالي لهؤلاء المطلوبين يتراوح ما بين 1100 إلى 1200 شخصا في الجزائر و نواحيها (البلدية، الأربعاء، بومرداس، المدينة، الشلف..) إلا أن العملية لم تتم كما كان مقررا لها، حيث تلقينا أمرا بإلغاء العملية في ساعة متأخرة من ذلك المساء من طرف الجنرال إسماعيل العماري. و سيعاد لاحقا النظر في هذا الرقم نحو الزيادة حيث كان العربي بلخير وزير الداخلية آنذاك يريد المزيد من الاعتقالات، فابتداء من يومي 11 و 12 يناير شرع في توقيف المئات من الأشخاص، لكن آخر الشهر خاصة هو الذي سيشهد توقيف الآلاف من مناضلي (ج.إ.إ./FIS)، و المتعاطفين معها، و لم يكن يستثنى من تلك التوقيفات (بشكل يثير الاستغراب و يبعث على الريبة) إلا أولئك المتطرفون الخطيرون

المسجلون في قوائمنا الأولى المأخوذة من البطاقة! فقد شنت فعلا حملة توقيف على غير هدى، و كأنني بهم يريدون أن يثوروا هؤلاء الشبان عن قصد، و يدفعوهم إلى بغض الدولة و الحقد عليها، و كره كل من و ما يمت إليها بصلة!

رغم أن الوضعية قد هدأت بشكل ملحوظ، بعيد إكراه الشاذلي على تقديم استقالته حيث كانت معلوماتنا الميدانية تبين أن الإسلاميين كانوا في غالبيتهم غير راغبين في الانتقال إلى العمل المسلح بل كانوا يفضلون مقاومة هذا "الانقلاب العسكري" ضدّهم لمصادرة انتصارهم المشروع في انتخاب 26 ديسمبر، رغم ذلك كله فقد تلقت الشرطة تعليمات بمراقبة محيط المساجد، و القيام، خفية، بتصوير كل مناضلي (ج.إ.إ./FIS) الذين يدعون إلى الاحتجاج أو التظاهر! كما أعطيت الأوامر لمصالح (ال.أ.ع/SM) المندسين في صفوف الإسلاميين، بحضور كل الاجتماعات التي يعقدها مسؤولو (ج.إ.إ./FIS).

و قد كانت الوضعية تبدو إذن تحت السيطرة عندما أصدر (م.أ.د/HCE) قانونا في 20 يناير يمنع التجمعات في ضواحي المساجد، و هو ما كان معتادا منذ سنوات، أثناء صلاة الجمعة في كل أسبوع، ولقد كان هذا القانون الجائر يمثل استفزازا مثيرا، لا سيما أن عبد القادر حشاني كان قد أوقف في 22 يناير (في باش جراح من طرف الرائدتين عمار قطوشي و حمو بلويزة) بأمر من الجنرال توفيق، بسبب مطالبته في بيان(نشر في جريدة الخبر) الجيش، و الشرطة، بعصيان أوامر رؤسائهم، إذا كانت تبدو هذه الأوامر "ضد اختيار الشعب" (و من المؤكد أن مسؤولي "ج.و.ش/ANP" كانوا يخشون، رؤية قسم من وحدات الجيش أو قوات الأمن تنقلب ضدّهم).

و هكذا ستغرق هذه القرارات البلاد كلها في فوضى عارمة، حيث أصبحت تجمعات يوم الجمعة في كل مساجد الوطن، تقمع بوحشية من طرف الجيش في الشهور اللاحقة، و هو ما أطلق دورة أو حلقة من الاحتجاج و القمع (أو الفعل و رد الفعل) التي ستسفر عن عشرات القتلى، و مئات الجرحى، و آلاف الموقوفين.

عندما بدأت عمليات التوقيف هذه كنا على مستوانا بعيدين عن تصور القيام باعتقالات كثيفة، و على نطاق واسع! كالذي حصل، إذا كان الأمر بالنسبة لنا على الخصوص يتعلق باستباق الانفلاتات، و الاكتفاء فقط بتحبيد الأفراد الخطيرين الذين يحتمل أن يؤدي بقاؤهم خارج السيطرة إلى الإخلال بالأمن العام.

و حتى إذا أخذنا في اعتبارنا المدن الأخرى مثل قسنطينة، سيدي بلعباس، عنابة، وهران، جيجل، فإن عدد المعتقلين لم يكن يتجاوز أبدا 2000، و لكن في آخر يناير اعطى الجنرال بلخير بصفته وزيراً للداخلية أوامر للولاة بحجز كل قوات الأمن "لحبس" أكبر عدد ممكن من الإسلاميين. و بحماسة زائدة

عن اللزوم، أو لسبب فقدان الوعي و الإدراك شن رجال الشرطة حملة عشواء على كل شخص ملتحى أو يرتدي "قميص عبادة"، و على كل فرد "مشبوه" يوجد بالقرب من مسجد.

فيذكر قيادة الجيش لمحمد بوضياف هذه الاضطرابات الناجمة عن الاستفزاز و القمع الوحشي نجحت في إقناعه بضرورة سجن الإسلاميين "الخطرين" كما وصفوهم له! و هكذا وقع رئيس(م.أ.د/ HCE) يوم 9 فبراير، المرسوم القاضي بإقامة حالة الطوارئ الذي ينص على الخصوص (في المادة رقم 5) على أن "لوزير الداخلية الحق في الأمر بحبس كل شخص يتبين أن له نشاطا خطيرا على النظام و الأمن العام، و سير المصالح العمومية، في مراكز أمنية ستقام في أماكن محددة، و هذه المراكز ستنشأ بمرسوم من وزارة الداخلية". و بتوقيعه لهذا المرسوم الخطير المقيد للحريات فقد تحمل رئيس (م.أ.د/ HCE) على عاتقه مسؤولية ثقيلة، في حين أن فكرة "المراكز الأمنية " هذه المستلهمة أصلا من ممارسات الاحتلال الفرنسي، هي في الحقيقة من بنات أفكار "التلميذ النجيب" العربي!

إن حالة الطوارئ تهدف إلى دعم سلطة مصالح الأمن، إذ أنها ابتداء من الآن سَتُشْرَعِن استجابات و توقيفات "المشبهين" و كذلك مد فترة التوقيف تحت التحقيق لثمانية أيام بدلا من ثماني و أربعين ساعة، و كذلك اقتحام المساكن، و التنصت على المكالمات بدون إذن مسبق من العدالة... الخ. و باختصار فإن كل التجاوزات و الخروقات كان مسموحا بها، و القائم بها معفى تماما من أي عقاب!

إن كل معارض جدي يعد مشبوها، و بالتالي يمكن أن يتعرض إلى الحبس، فهذه الطرق التي عرف بها ديكتاتورات أمريكا اللاتينية، لم تترك أمام الناس إلا خيارا واحدا، هو تقديم الولاء للجنرالات.

هناك مركز "استقبال" و فرز الإسلاميين الموقوفين عهد به إلى الرائد محمد بن عبد الله، نصب في ثكنة الحرس الجمهوري "بالليدو" (بلدية المحمدية) شرق العاصمة، و قد وضع تحت تصرفه رجال الدرك للقيام بعملية استجواب الموقوفين و استنطاقهم، و قد وضعت القاعدة الجوية ببوفاريك في حالة استنفار لتمكين طائرات الجيش من ضمان الاتصال ونقل الأشخاص الموقوفين نحو المراكز المقامة في الجنوب، ابتداء من منتصف فبراير (عين مجل، برج عمر دريس، رقان، تامنغست، وادي الناموس...) ففي أقل من شهرين بلغ عدد الموقوفين المفترضين "متطرفين" ما يناهز 13000 معتقلا، العديد منهم لم تكن لديهم أية علاقة بالتطرف أو الأصولية، بل ولا حتى بال(ج.إ.إ./ FIS)، ذلك أن بعضهم قد ذهب ضحية رجال الشرطة المتحمسين أكثر من اللازم، أو نتيجة وشايات كاذبة تدخل في إطار تصفية حسابات شخصية، أو ثارات جوارية أو عائلية وما شبه ذلك!

و نظرا لظروف الاعتقال (الحرارة، الاختلاط، الإذلال...) و الشعور بالظلم تجاه هذا الإجراء التعسفي، فلم يكن أفضل من ذلك لتنمية الشعور بالعداء للنظام، و الدفع إلى الثورة، وزيادة على ذلك فإن هذه التوقيفات مكنت المناضلين الإسلاميين القادمين من مختلف جهات الوطن من التعارف (وهو ما

محمد سمرأوي

سيسمح فيما بعد بتكوين هياكل فعالة للتأييد و الدعم للذين سيلتحقون بالكفاح المسلح بعد إطلاق سراحهم، و هكذا فإن إسلاميا من جيل يستطيع أن ينشط في المسيلة، و الذي هو من دلس يستطيع أن يقوم بعمليات مسلحة في الجلفة...).

و بما أننا قد سربنا بعض العناصر إلى داخل هذه المراكز بهدف إمدادنا بالمعلومات حول الحالة النفسية و المعنوية للإسلاميين المعتقلين، من ناحية مشاريعهم المستقبلية، وسائل الاتصال و العلاقات التي يفكرون في تطويرها... الخ سيكون من السهل جدا تبعا لذلك بالنسبة لبعض مصالح (ق.إ.أ./DRS) استغلال هذا الشعور و الإحساس بالظلم المعبر عنه بالعامية "بالحفرة" (و يعني مزيجا من الظلم والاحتقار و الإذلال) الذي راح ضحيته الكثير من الشبان لحضهم على الثورة و دفعهم إلى الالتحاق بالمقاومة المسلحة في الجبال و استغلالهم ضد أهداف محددة بعينها.

و لكن استغلال العنف الإسلامي من طرف عصابة الجنرالات كان في الحقيقة قد بدأ بالفعل.

عمليات شارع بوزرينة و الأميرالية

يوم السبت الثامن من فبراير دق الهاتف عندي، و كنت قد وضعت السماعة لتتوي بعد تهنئة والدتي التي احتفلت بعيد ميلادها في ذلك اليوم، و قد اعتذرت لها عن عدم الحضور إلى عناية حيث كانت تقيم منذ ولادتها... لقد كان مخاطبي هو العقيد إسماعيل: "الحبيب تعال من فضلك" فكرت لحظتها أنه ناداني كي يخبرني بحالة الطوارئ التي كانت ستعلن في اليوم التالي (و قد كنت على علم بهذا الترتيب منذ ثلاثة أو أربعة أيام) و إلا فإجراء تقويم للأحداث الدامية التي وقعت أثناء صلاة الجمعة في مدينة باتنة التي تبعد حوالي 400 كلم عن العاصمة، حيث قام الجيش بعملية قمع لمظاهرات أسفرت عن مقتل حوالي 50 شخصا.

و عندما وصلت إلى غرمول (مقر "م.ج.م./DCE") لاحظت أول شيء غير معتاد و هو حضور النقيب سعيد لوراري المدعو "سعود" (سيعين لاحقا في مدينة ليل الفرنسية كنائب قنصل سنة 1993) الذي حضر هذا الاجتماع بدلا من رئيسه الرائد بوقشابية نائب مدير في (م.ج.م./DCE)، و الرئيس عندنا لا يخلفه نائبه إلا في حالات غيابه، و هو ما لم يكن كذلك يومها بالنسبة للرائد بوقشابية (الذي كان موجودا و لكن إسماعيل استبعده من المشاركة في هذا الفعل الخسيس – كما علمت فيما بعد – نظرا لما كان يعرف عنه بالتزامه الشديد بالعمل في إطار الشرعية القانونية).

كان الاجتماع حول تقويم وضعية "التمرد الإسلامي" في تلك الآونة، و يتعلق بضبط الأمور فيما يخص قادة (ج.إ.إ./FIS) الذين بقوا خارج القضبان، وكذلك التفكير في إشراك، و بالأحرى توريط قوات الشرطة و(ج.و.ش/ANP) في الحرب الشاملة ضد الإسلاميين، و العقيد إسماعيل الذي كان شبه مقیم في وزارة الداخلية كان غير راض على تراخي رجال الشرطة الذين يتسكعون في أزقة و مقاهي العاصمة دون أن يثبتوا في نظره بوجودهم المادي فرض احترامهم على الإسلاميين، لم يكن يخفي بعض تخوفه من أن يراهم يتعاطفون مع خطاب حزب (ج.إ.إ./FIS) الذي ظلم بحرمانه من انتصاره في الانتخابات، و المحتج ضد التوقيف التعسفي لمناضليه.

ففي تدخله الممزوج بالغضب و الاستهتار طلب معرفة ما إذا كانت لوائحنا و بطاقاتنا تتضمن رجال شرطة من (م.ع.أ.و/DGSN) معروفين بتعاطفهم مع (ج.إ.إ./FIS) لأنه ابتداء من الآن "سنفعل مثل تونس: "لن نتسامح أبدا بوجود أفراد ذوي ميول إسلامية في أسلاك الأمن و لا في صفوف (ج.و.ش/ANP)، العقيد كمال عبد الرحمان رئيس (م.م.أ.ج/DCSA) سيتكفل بعملية التطهير داخل الجيش، و إسماعيل سيتولى أمر "المدنيين" ها هي ذي المهام كيف وزعت⁶⁶، فلو تحدث عن رجال الشرطة "المرتشين" لأعطيته (دون أن أكون مغاليا) قائمة تحمل على الأقل مائة اسم، لكن التحدث عن ذوي الميول الإسلامي في صفوف الشرطة هذا بدالي شيئا غير معقول تماما! خاصة و أن دستور 1989، يعترف بوجود الأحزاب السياسية و(ج.إ.إ./FIS) حتى الآن حزب معترف به قانونا، و يعمل في إطار الشرعية تماما كباقي الأحزاب العاملة في الساحة دون أي تمييز!

و لكي أطف الجو بعض الشيء قلت له: "أنا لا أعرف إلا واحدا هو "عمي احمد" (المحافظ أحمد بوصوف المكلف بحفظ النظام في العاصمة و المعروف حتى في التلفزيون، نظرا لحضوره أسبوعيا في الملاعب بمناسبة إجراء المقابلات الرياضية، أو التظاهرات الثقافية) و هو موجود معنا في (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة"، لكن هذه المزحة سقطت باردة، فالأمر في غاية الجد حيث أجاب رئيس (م.ج.م/DCE) قائلا "إننا لسنا في وقت مزاح، فالبلد مهدد، و إذا لم نتحرك لفعل شيء فوداعا يا جزائر!!"، ثم قال لي بصوت خفيض: "هل الشرطة على مستواكم كذلك تتدخل مباشرة؟" يريد أن يعرف ما إذا كان رجال الشرطة يتدخلون بفعالية في عمليات التوقيف، و إذا ما كانوا ينفذون توجيهات القيادة

⁶⁶ بعد فترة وجيزة من هذا الاجتماع، شرع العقيد إسماعيل العماري في العمل الميداني مقصيا بنفسه ثلاثة من أحسن ضباط (ق.إ.أ./DRS) (الرائد جابر بن يمينه، الرائد حاج طارق، مسؤول الإدارة و المستخدمين، و الرائد توفيق، مسؤول المعدات في (م.ر.ع./CPO) بذريعة ملفقة و هي أنهم كانوا متعاطفين مع (ج.إ.إ./FIS). لقد كانوا بالتأكيد ممارسين و لكن لم تكن تجمعهم أية علاقة بالأصوليين.

العسكرية دون طرح تساؤلات؟ فأجبت بالإيجاب، موضحاً بأن مجال تدخلها يتحدد في نطاق المدينة أو المجموعة السكانية، و أن خارج ذلك يدخل في دائرة اختصاص الدرك الوطني (في ذلك الوقت كان توزيع المهام بالنسبة لتوقيف الإسلاميين ما يزال يتم بحسب التقسيم القديم، حيث كانت تعمل كل مصلحة في مجالها المحدد: فالشرطة تعمل في المراكز الحضرية الكبرى، و الدرك خارج المدن، و القوات الخاصة للـ(ج.و.ش/ANP) تنصب الحواجز كذلك لمراقبة السيارات و هويات المسافرين). و سأدرك جيداً فيما بعد المغزى من إلحاح إسماعيل، ذلك أن الأسابيع اللاحقة عرفت سقوط العديد من أقارب إيطارات (م.ج.م/DCE) برصاص جماعات إسلامية بكيفية غريبة و مريبة، و هو ما كان بمثابة إعطاء بطاقات بيضاء من إسماعيل لتشجيع هؤلاء الإطارات على إشفاء غليلهم في الانتقام و الثأر، و هذه الطريقة بالذات مكنته من صنع وحوش ضارية أو "آلات قتل بالجملة".

و بعد هذا الاجتماع في ليلة 9 أو 10 فبراير و هو اليوم نفسه الذي دخلت فيه حالة الطوارئ حيز التنفيذ، هاتفت امرأة (م.ق.ع/PCO) لإخطارهم بوجود شخصين بصدد السطو على منزل بشارع بوزرينة في القصبة بالعاصمة و بمجرد أن تلقيت المكالمة حولتها إلى المحافظ بوصوف "عمي أحمد" الذي كان مداوماً يومها في (ق.ق.بر/CFT) و في أقل من خمس دقائق كانت سيارتان مع 7 من رجال الشرطة تتجهان إلى عين المكان من أقرب محافظة شرطة (و كانت محافظة باب جديد فيما أذكر) فقد كان شركاً منصوباً لرجال الشرطة الستة، نصر الدين حمدوش، سامي لعواني، مراد ميهوب، عمر مولاي، محمد عكاش، و يوسف بخدة، حيث نخلوا كلهم بالرصاص و جردوا من أسلحتهم و من أجهزة الراديو التي كانت معهم، و لم ينج من هذه المذبحة إلا شرطي واحد تظاهر بأنه ميت، حسب الرواية التي وصلتنا بعد الفاجعة، و كان الأمر يتعلق بأوائل الشرطة من ضحايا "الحرب القذرة" الأولين في قائمة طويلة جداً!!

و طبعا فالصحافة الجزائرية ألصقت هذه الجريمة مباشرة بالإسلاميين و بالتالي المجموعة المسلحة التي كان يقودها شخص يدعى "موح ليفي" الذي سأعود إلى الحديث عنه (أنظر الفصل اللاحق)، و في اليوم التالي أثناء عملية ليلية، و بدعوى البحث عن الجماعة المسلحة، قامت مجموعة من المغاوير المظليين، باغتيال شهود عيان محرجين في المكان نفسه تقريباً الذي وقعت فيه المذبحة.

و ثلاثة أيام بعد عملية شارع بوزرينة و ببضع مئات من الأمتار من القصبة هوجمت الوحدة العسكرية لتصلح البواخر الحربية الواقعة بالمكان المسمى "الأميرالية"⁶⁷ بميناء الجزائر من طرف

⁶⁷ يتعلق الأمر بمؤسسة بحرية تابعة لقوات البحرية، تتكون من عدة عمارات، من بينها مقر قيادة القوات البحرية (ق.ق.بح/CFN)، و مؤسسة تصلح البواخر (ERENAV)، و التي كانت تشغل العديد من المدنيين منهم المدعو زغلامي الذي كان مديراً عاماً سنة 1992، و هو من المقربين من (أ.ع/SM).

محمد سمراوي

جماعة مسلحة، و كانت الحصيلة 10 قتلى من بينهم 7 عسكريين، و شرطي واحد، و قد صرحت الصحافة حينئذ كذلك بأن هذا الهجوم قامت به مجموعة "موح ليفي" بتواطؤ عسكريين مناصرين للإسلاميين من داخل الثكنة، فكان الأمر يتعلق فعلا بأحد الأفاعيل القذرة الجديدة التي تقوم بها المصالح، كما كشفها الملازم حبيب سوايدية في كتابه و قد عرف تفاصيل العملية من أحد المشاركين فيها مباشرة و هو عسكري سابق تعرف عليه في السجن⁶⁸ و هي التفاصيل التي مكنتني مصادري الخاصة فيما بعد من التأكد منها، هذه العملية المرموز لها باسم "عملية البطيخ" كانت قد دبرت بالكامل من (م.م.أ.ج/DCSA) بضمان و مباركة أعلى المسؤولين في الجيش! و في شهر نوفمبر 1991 ألقى القبض على ستة عسكريين (من بينهم ضابطان و أربعة طلاب ضباط) من المدرسة الحربية بتهمة التعاطف مع الإسلاميين، و بعد عدة أيام من الاستنطاقات في مقرات (م.ع.ر.ب/CPMI) في بن عكنون التي يقودها بشير طرطاف، قد أطلق سراحهم في يناير 1992 و أعيد إدماجهم ثانية في وحداتهم، و هو ما كان مخالفا تماما للمعهود، و خاصة في وضع متفجر مثل ذلك، بالنظر إلى الأسباب التي أوقفوا من أجلها (فقد كان من المفروض، و في أحسن الأحوال أن يتم نقلهم إلى أماكن أخرى كما تنص على ذلك القوانين العسكرية)، لقد أطلقت سراحهم الـ (م.م.أ.ج/DCSA) و هم يعلمون أنهم سينظمون هذه العملية مع جماعة "موح ليفي".

و بعد أيام قليلة من هاتين العمليتين يتلقى المقدم صادق آيت مصباح في عين النعجة مكالمة هاتفية من المرأة التي بلغت هاتفيا ليلة 9 و 10 بشأن شارع بوزرينة و بما أنني كنت حاضرا في مكتبه فلم يفتني أي شيء من حديثهما، فلقد عرفت هكذا أن هذه المرأة هي عميلة للـ (أ.ع/SM)، و كانت منشغلة عن مصير ابنها البالغ من العمر ثماني عشرة سنة، كان من ضمن جماعة "موح ليفي" أحد الفاعلين المحتملين لمذبحة شارع بوزرينة و الأميرالية.

و بعد هذه المكالمة الهاتفية من والدة "الإرهابي" تساءلت عن المدبرين الحقيقيين لهذه العمليات، و لكنني لم أكن أتصور على الإطلاق أن تبلغ الوحشية بمسؤولي (ق.إ.أ./DRS) أن يكونوا هم أصل هذه الأعمال الفظيعة، ثم سرعان ما أنستني أهوال الأحداث هذه الواقعة، و خرجت من ذاكرتي تماما!.

⁶⁸ حبيب سوايدية "الحرب القذرة" مرجع سبق ذكره. ص 57

و بعد سنوات من ذلك اطلعت على تصريحات ضابط شرطة يعيش في المنفى، هو كمال ب، و الذي كان قد حقق وقتها في هذه القضية، ففي حديث مع "ألجيريا واتش" في سنة 1999⁶⁹ بين أن تحقيق الشرطة توصل إلى اكتشاف أن من بين منفي عملية اغتيال الشرطة في شارع بوزرينة يوجد عناصر من الأميرالية الذين اعترفوا أنهم تلقوا الأمر من مصالح الاستخبارات بالقيام بهذه العملية. قد أضاف هذا الضابط بأن الفاعلين المحتملين لهذه الاغتيالات و الذين عرضوا على شاشة التلفزيون بصفتهم متعاطفين مع (ج.إ.إ./FIS)، قد أصدرت المحكمة العسكرية في حقهم أحكاما بالإعدام و لكن الأمر برمته لم يكن إلا مهزلة، حيث شوهد ضابط الصف الذي قاد عملية الاغتيال بعد ذلك بأيام من طرف أحد زملائه و هو يتفصح بكل حرية في ساحة الشهداء بالعاصمة!!

إن تصريح هذا الشرطي قد مكن من تكملة القطعة الناقصة من الصورة وأكد يقيني بأن عمليتي بوزرينة و الأميرالية المورطة لعناصر "موح ليفي" وعساكر المدرسة البحرية (الذين كان بعضهم عملاء مخابرات والبعض الآخر إسلاميين مستعملين دون علمهم) كانتا بالفعل من تدبير مسؤولي (ق.إ.إ./DRS) الذين كانوا يستهدفون تحقيق غايتين في آن واحد، إرهاب رجال الشرطة لدفعهم حتما للتورط في أعمال القمع والاضطهاد الممارس ضد الإسلاميين، و تخويف الرأي العام لدفعه إلى التجند أكثر وراء (ل.و.إ.ج./CNSA) المناهضة للإسلاميين!

دوامة الحقد

إن قضية شارع بوزرينة كانت الأولى من نوعها، و لكن مع الأسف قد أتبعته بأخريات كثيرات "لتحسيس" رجال الشرطة بالخطر الإسلامي، و تلقينهم شعار "تَقْتُلْ أو تُقْتَلْ" الذي دشن انطلاق سلسلة الحقد و الضغينة (مذابح، اضطهادات، مذابح) التي أدمت وطني لسنوات عديدة، إن القمع و الاضطهاد بات يضرب خبط عشواء في كل الاتجاهات، حيث اعتقل الكثير من الأئمة. ففي يوم الجمعة 14 فبراير نجى قائد (ج.إ.إ./FIS) محمد السعيد في آخر لحظة من القبض عليه في مسجد العناصر حيث ألقى آخر

⁶⁹ لقد أكد كمال ب، "فيما يخص الإرهاب..." ، ألجيري واتش موقع الانترنت <http://www.algeria-watch.org/frarticle/awterkamel.htm>

خطبة جمعة له، ثم انتقل بعد ذلك التاريخ إلى السرية لقيادة "خلية الأزمة" للحزب الإسلامي التي تأسست في يناير لمحاولة تنظيم رد الفعل على الصدمة العنيفة التي تلقوها من الجيش و مصالح الأمن.

لكن قادة (ج.إ.إ./FIS) الذين بقوا إلى ذلك الحين خارج القضبان (و من بينهم محمد السعيد، و عبد الرزاق رجام) لم يعد بإمكانهم السيطرة على أي شيء تقريبا، ففي بيان نشر يوم 22 فبراير طلبوا "العودة إلى الحوار السياسي الجدي قبل أن يصبح العنف هو البديل لدى الأطراف التي يريد النظام أن يقصدها أو يتجاهلها..." لكن الوقت كان قد فات مع الأسف! فبعد توقيف الآلاف من الإطارات و المتعاطفين لم يبق أمام أولئك الذين يريدون أن ينجوا من القمع و الاضطهاد إلا السرية، فقد اختار بعضهم الانتقال إلى العمل المسلح و لكن بطريقة فوضوية تماما، و ذلك لأن (ج.إ.إ./FIS) لم يكن مهيباً لتوخي هذا المخرج على الإطلاق، و قد كنا في موقع يسمح لنا بمعرفة ذلك جيدا فالذين كانوا موجودين آنذاك في الساحة هم فقط الجماعات التي كانت مصالحنا قد اخترقتها (كجماعة التكفير و الهجرة، (ج.إ.م./2MIA) "طبعة 1990" أو شبكات "الأفغان") و أكرر مرة أخرى أن هذه الجماعات لم تكن لها أية صلة ب(ج.إ.إ./FIS) على الإطلاق!

و قد التحق الشبان الثائرون بهذه الجماعات على عدة مستويات و بطبيعة الحال لم يكونوا يشكون في أنهم كانوا في الحقيقة مسيرين. و شرع آخرون في تكوين خلايا مجموعات مستقلة حول أشخاص نصبوا أنفسهم "أمراء" محليين (وسأعود إلى هذا الموضوع في الفصل التالي).

و طوال شهر فبراير 1992 قام هؤلاء وأولئك بمهاجمة رجال الدرك و الشرطة المكلفين بحفظ النظام في مختلف أحياء العاصمة (الحراش، بلوزداد، القصبية، باب الوادي، باش جراح، بن عمر، برج الكيفان...).

و كما شرح لنا فللتصدي لهذا التهديد كلفت الشبكات الإسلامية المستعملة من (م.ج.م./DCE) و(م.م.أ.ج./DCSA) بضم هذه المجموعات المتناثرة و توحيد قيادتها، و لكن هذه الخطة باءت بالفشل، لأن كل المحاولات قد أخفقت و ذلك على الأقل قبل شهر يوليو 1992.

و لم أعلم إلا فيما بعد بأن رؤساء (م.ج.م./DCE) و(م.م.أ.ج./DCSA) كانوا يقومون حينذاك بلعبة مزدوجة (و هو ما يتماشى منطقيا مع "خطة نزار" التي انطلقت منذ 1990. و كما قيل لأغلب إطارات المخابرات و أنا منهم فإن اختراق المجموعات الإسلامية كان يهدف إلى معرفتها جيدا للتمكن من القضاء عليها، و كما بدا لنا فهو خيار تقليدي في إطار شن حرب ضد التخريب، و لكن في الحقيقة بالتواطؤ النشيط والسري لعدد قليل جدا من إطارات (ق.إ.أ./DRS) كانوا قد انتقوا بعناية لهذه المهمة حتى قبل

محمد سمراوي

الانقلاب (ومن بينهم الرواد: عمار قطوشي عن "ق.إ.أ./DRS" و بشير طرطاف عن "م.م.أ.ج./DCSA") كان هذا الاختراق في البداية يهدف إلى إذكاء العنف "الطبيعي" لهذه الجماعات بدفعهم إلى مضاعفة العمليات ضد قوات الأمن بكيفية تجعلنا كلنا نميل إلى صف "عصابة يناير".

و لقد كان هاجس هذه الأخيرة و على رأسها العربي بلخير و خالد نزار، هو أن قسما من الجيش أو الشرطة كان يرفض إتباعهم و مسايرتهم في سياستهم "لاستئصال" الإسلاميين، بل كان هؤلاء الانقلابيون يخشون حتى التمرد ضدهم! و من المرجح جدا أن حساباتهم كانت مبنية على أساس أنه عندما يبعد الخطر، و يتم انضمام الجميع (و هي مسألة شهور على أكثر تقدير) فيكفي حينئذ التخلص من الجماعات الإسلامية المستعملة (بعد استخدامها للتخلص من الجماعات التي لم تكن كذلك) لتعود كل الأمور إلى نصابها، و لكن هذا الحساب الإجرامي "سينحرف" ليحدث دوامة من الفضاعات، لن يتمكنوا من التحكم فيها، و بدون شك لم يتوقع هؤلاء المحرضون على العنف أن الحقد الذي ولدوه هكذا في نفوس إطارات (ق.إ.أ./DRS) و الشرطة، و القوات الخاصة للـ(ج.و.ش/ANP) ضد الشعب، سيؤدي إلى أعمال عنف و جرائم بلغت من الجسامة و الشناعة درجة أصبح "تسييرها" يتطلب نوعا من الهروب إلى الأمام بارتكاب المزيد من الفضائع و الاختراقات و التلاعبات كلفت عشرات الآلاف من القتلى و المفقودين!!

و من حسن الحظ أن مصلحتي لم تكن متورطة مباشرة في هذه المناورة الفظيعة، فبالنسبة لنا كنا نعمل بصفة خاصة على مشروع تكوين برلمان "إمعة" يكون أعضاؤه معينين من الـ (م.أ.د./HCE) (و هو ما سيعرف "بالمجلس الاستشاري الوطني" المؤسس في 22 جوان 1992، برئاسة رضا مالك (مدير سابق للمجاهد "صحيفة" ج.ت.و./FLN" - أثناء حرب التحرير"، و هو من أعيان النظام و من غلاة "الاستئصاليين").

و بمساعدة الحملة الإعلامية كان كل شيء مهيبا لتبرير حل الـ(ج.إ.أ./FIS) و هكذا سيعلن قرار الحل بأمر من الـ(م.أ.د./HCE) عن طريق العدالة يوم 4 مارس، أي أقل من شهر من إعلان حالة الطوارئ، و في هذه الدعسة تم تبديل المنتخبين المحليين للـ(ج.إ.أ./FIS) (الذين كان معظمهم موقوفين أصلا) بـ"مندوبين تنفيذيين للبلديات" مختارين من الإدارة و المخابرات العسكرية لضمان تسيير البلديات، و بالذات في هذا الوقت تم اكتشاف "مؤامرة إسلامية" داخل الجيش، و لكن الغريب أن وسائل الإعلام لم تذع عنها أي خبر!

"مؤامرة إسلامية" جد غريبة!

منذ يناير 1992 أخبرنا أحد عناصرنا المدسوسين في صفوف (ح.إ.م/2MIA) و هي الجماعة التي كونها عبد القادر شبوطي، سعيد مخلوفي، ملياني منصورى عز الدين بعة، (التي سبق أن تحدثت عن تكوينها في الفصل الثالث) بأن هؤلاء الأشخاص كانوا على اتصال مع أحد الضباط في (ج.و.ش/ANP) "برتبة ملازم".

و لكون سعيد مخلوفي ضابطا سابقا في المحافظة السياسية للـ(ج.و.ش/ANP) فقد مرر زملاء دفعته في الغزبال، اتصلنا في البداية بقمر الدين خربان و هو أحد قادة (ج.إ.م./FIS) ملازم سابق في القوات الجوية و لكن بدون جدوى، و أوصاف هذا الملازم "الإسلامي" هي (1.70م، 70كلغ شعر أسود، أسمر، بدون علامات خصوصية)، تتطابق مع أي كان، و لا تمكننا من التقدم في تحرياتنا خاصة و أن الاتصالات تجري كل مرة في مكان مغاير، مما صعب عمل الفريق التقني!

و في الوقت الذي كان التحقيق يراوح مكانه، وكنت على وشك أن أتخلى عن هذه القضية لحساب (م.م.أ.ج/DCSA) أخبرني أحد رجالي و هو الملازم إيذير (ضابط بحث) في منتصف يناير 1991 أنه كان باستطاعة عميله خالد بوشمال الاتصال بعبد القادر شبوطي.

و بعد ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ علمت أن هذا العميل كان قد سجل بألة تسجيل صغيرة عدة محادثات مع عبد القادر شبوطي وهكذا أثبت يقينا بأن (ح.إ.م/2MIA) لم تكن مستعدة لشن العدوان و أن "الملازم أحمد" بالرغم من قناعاته الدينية قام بكل ما يستطيع لثني الإسلاميين عن التحول إلى العمل المسلح.

و بفضل بطاقة (م.م.أ.ج/DCSA) و مقارنة المعلومات عرفت هوية الملازم أحمد في يناير 1992 بأنه هو النقيب أحمد شوشان (فقد كان قد رقي إلى هذه الرتبة في نوفمبر 1991) فهو مدرب في الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال.

و كما قلت فإن القيادة العسكرية قد أعجبت بطريقة بن علي في تونس فتوختها في البحث عن التعلات لإقصاء كل ضباط (ج.و.ش/ANP) الذين تظهر عليهم أعراض "إسلامي" أو تبدو لديهم بعض علامات التعاطف مع الإسلاميين، و قد شرع في هذه العملية ابتداء من يناير 1992 بغلق المصليات و منع إنشائها في وحدات الجيش، و قد كلف ضابط الأمن بإعداد قوائم العسكريين "المشبهين" و لتبرير

محمد سمراوي

توقيف الضباط "الإسلاميين" كان لابد من إيجاد أدلة و هو ما انكب على اختلاقها كل من الـ(م.م.أ.ج/DCSA) والـ(م.ع.ب/CMi)!

و في فترة حالة الطوارئ هذه كانت كل الوسائل صالحة لنزع المصادقية عن الإسلاميين، و إصاق كل بواكير العنف بهم!

و هكذا تم اتهام مجموعة من العسكريين بمحاولة سرقة أسلحة، و أخرى بمحاولة وضع قنبلة في المدرسة الوطنية للمهندسين و التقنيين إلا أن الاكتشاف أو الغنيمة "الكبرى" كان تفكيك جماعة من الضباط و ضباط الصف الإسلاميين الذين حاولوا تدبير "انقلاب عسكري" ففي 03 مارس تم توقيف هذه المجموعة المكونة من 57 عسكريا⁷⁰ بتهمة "التآمر المسلح" و كانت تتكون من ثلاثة عشر نقيباً (من ضمنهم أحمد شوشان) ثمانية عشر ملازماً، و ستة و أربعين ضباط صف كلهم سيحاكمون فيما بعد و سيدانون بعقوبات تتراوح ما بين ثلاث و أربع سنوات سجن.

و في 29 مارس عرض الجنرال محمد العماري "قائد القوات البرية" القضية على الرئيس محمد بوضياف، و قد بين له أنها محاولة انقلاب تم إحباطها من طرف مصالح الأمن، و حينها استشاط بوضياف غضبا، و ما أسخطه هو أن يتجرأوا على أن "يسوقوا" له فكرة "انقلاب عسكري" قاده...نقيب!

و من جهتي، فبعد أن اطلعت على التقرير الذي وصلني من (م.م.أ.ج/DCSA) حول هذه القضية، لم أتردد في إعلام العقيد صادق آيت مصباح بارتياحي في الموضوع، ذلك أن أطروحة التآمر لتدبير انقلاب عسكري بدت لي أمرا مبالغا فيه تماما، لأنه نظرا للمعلومات المتجمعة لدينا فإن العملية (هذا إن وجدت أصلا) كانت ستؤول حتما إلى الفشل الذريع و ذلك لأن "المتمردين" المفترضين لم يجرؤوا أي اتصال مع النواحي العسكرية الأخرى، و لا مع وحدات القتال (المدركات، الطيران، الفرق...) و لا مع مصالح الاتصال و لم يكن يتوفر أي مؤشر يثبت وجود مخطط للسيطرة على الإذاعة و التلفزيون. أن الجزائر ليست إحدى الدول الإفريقية التي يمكن لعريف أو رقيب أن يقلب رئيسا!

⁷⁰ لقد كان مكونا من النقيب أحمد شوشان، محمد حقاوي، عامر صبري، أحمد بن زميرلي، محمد عمراني، سعيد بن وارث، عبد الحميد رايس، جيلالي عزيزو، عبد الحق بويي، بن عمر مخلوفي، ميلود محادي، داود بن سبع، بوبكر عقون؛ ومن الملازمين يحي جودي، خليفة بن عبد الرحمان، نعمان زلة، عمر دميري، مصطفى مطاهري، نور الدين بوحادب، جمال عياد، عمر هريفة، عمر رحمي، عبد القادر خليل، سعيد طاجين، عبد الحق عبيدي، حبيب بودعة، عبد الرزاق أوسكوت، خالد سعدي، محمد باتية لخضر، عبد الجليل مشري، أحمد تيبيري؛ أما الآخرين فكانوا ضباط صف كالرقيب الأول طاهر زوايمية، يزيد عيسى، عبد العزيز بوجيدة، محمد لمين سواليمة، لخضر فارح، رابح حبيب، محمد قطافي، علي لعبيدي، عبد القادر نجاري، و نورالدين مراد.

فانقلاب عسكري فيها يتطلب تحضيراً آخر! و قد كان التبشير الوحيد المقدم في التقرير كدليل إثبات التهمة هو أن الإسلاميين "مجانين" و أنهم قادرون على كل التضحيات بأي شيء من أجل إقامة جمهورية إسلامية في الجزائر، و أنهم يريدون بث الفوضى العارمة... حقيقة أنني لم أكن مقتنعاً، و لكن بصفتي عسكرياً لم يكن من حقي أن أحتج أو أناقش رواية المسؤولين السامين. فالقاعدة المطبقة في الجيش هي أن الرئيس أو القائد دائماً على حق حتى و لو كان مخطئاً!

على أي حال، فإن الرئيس محمد بوضياف اعتقد أنهم يستهزؤون به فأصدر قراراً في الحين بعزل الجنرال محمد العماري من وظائفه و تعويضه بالجنرال رحيم خليفة الذي كان وقتها قائداً للناحية العسكرية الثانية بوهران، و تم تحويل الوحدات المقحمة في الحرب ضد الإرهاب التي كانت تحت قيادة محمد العماري في عين النعجة إلى الـ(و.و.ق.ل/ONRB) بشاطوناف، و هي هيكلية جديدة كانت قد استحدثت في تلك الآونة بالذات في دالي براهيم (و سأعود إلى هذا الموضوع في الفصل السابع عند الحديث عن تنظيم مختلف مراكز قوات الأمن في سنة 1992).

في ربيع 2001 التقيت في لندن بالنقيب أحمد شوشان، الذي لم أكن أعرفه حتى ذلك اليوم إلا بالاسم، و أثناء هذا اللقاء كشف لي هذا الضابط النزيه و المخلص طبيعة هذه "المؤامرة" المزعومة، فبصفته مدرباً في الأكاديمية العسكرية بشرشال منذ سنوات عديدة، كان يعرف شخصياً معظم ضباط الـ(ج.و.ش/ANP) الشبان الذين مروا على "سان سير الجزائر" هذا و أن الكثير منهم كانوا معجبين به، و بعد انقلاب يناير 1992، اتصل به الكثير من هؤلاء الشبان الذين كانوا ضمن المحيط المباشر للقادة الرئيسيين للجيش، و الذين أحقهم ما كان يحدث من تجاوز و ظلم في حق الوطن فطلبوا منه الضوء الأخضر لقتل أولئك المدبرين للانقلاب، و هو ما كان في مقدورهم أن يفعلوه.

و لكن شوشان أثناهم عن ذلك، مثلما بين علانية في شهر أوت 2002 "الأسباب الحقيقية لإيقافي هو اقتناع القيادة بأن وجودي يهدد مشروعهم الرامي إلى تحقيق المواجهة المسلحة ضد غالبية أفراد الشعب الجزائري، و هو المشروع الذي عارضته علانية، و بصوت مرتفع، و لكن السبب المباشر هو أن الكثير من الضباط و صف الضباط كانوا ساخطين جداً على قرارات القيادة و على نتائجها، و أعني قمع و اضطهاد أغلبية الشعب إلى درجة أن هؤلاء العسكريين أرادوا اغتيال القادة لرفع الظلم الواقع على البلاد و العباد.

و فعلاً، و بسبب سمعتي الطيبة داخل الجيش، و الثقة التي كنت أحظى بها من طرف الضباط و ضباط الصف، و خاصة في داخل القوات الخاصة، فقد كشف لي عشرات الضباط عن نياتهم و طلبوا رأيي حول الموضوع، و رغم اقتناعي الكلي بمشروعية ما كانوا ينوون الإقدام عليه، لم أكن أرى أن

اغتيال القادة سيحل المشكلة، و نصحتهم حينها بعدم العودة إلى التفكير في هذا الموضوع بتاتا. و كذلك، لم يحاول أي عسكري ممن كنت أعرفهم أن يقوم بأي شيء على الإطلاق⁷¹.

لكن الجنرالات كانوا يجهلون كل هذا! لقد كان شوشان في نظرهم،(بفعل نفوذه، و تأثيره على الضباط في القوات الخاصة) يشكل عائقا كبيرا في طريق تنفيذ مخططهم الجهنمي، و أخشى ما كان يؤرقهم هو أن يفتح هؤلاء الشبان برفض الامتثال لأوامرهم و هم الذين كانوا يراهنون عليهم في القيام بالأعمال القذرة! و لهذا السبب تم توقيفه، و معه كل أولئك الضباط الحازمين الذين تربوا على يديه في مدرسة "الأخلاق" الوطنية بشرشال،(و طبعا فإن عملية التطهير "الوطني" هذه ظلت سرا مكنونا لم يبح به أحد منهم حتى الآن!).

و كما قال لي شوشان ذاته أيضا بأن هذه الحقائق كانت السبب الذي جعل رئيس أركان الجيش الجنرال عبد المالك فنايزية يزوره شخصيا في سجن بشار العسكري يوم 26 ماي 1992 أي بثلاثة أشهر فقط من توقيفه وذلك لمساومته في شأنه، و شأن الموقوفين معه في نفس الوقت، بإجراء "تسوية" بالتراضي معهم(على أساس إطلاق سراحهم مقابل تقديم الولاء لهم)، إلا أن محاولة الجنرال تحطمت على صخرة نوفمبرية صلبة، وباء بالخسران المبين هو ومن معه من الطغاة المجرمين إلى يوم الدين!.

⁷¹ لقد أكد مذکور في حبيب سوايدية، محاكمة "الحرب القذرة" مرجع سبق ذكره ص 166(إن النص الكامل لشهادة النقيب أحمد شوشان منشور في موقع الحركة الجزائرية للضباط الأحرار، و عنوانه على الانترنت <http://www.anp.org/tem/temoigne.html>)

بوضياف ضد الجنرالات

لقد أورد شوشان كذلك أن رئيس أركان (ج.و.ش/ANP) قال له بكل رعونة "أن بوضياف يعترض طريق مخططنا، و سيرى قريبا لمن ستكون الكلمة الأخيرة.. له أم لنا" ذلك هو السبب الذي يجعلني أجزم، و بدون مثقال ذرة من شك بضلوع الجنرالات في عملية اغتيال الرئيس بوضياف بشهر فقط بعد ذلك!

لقد بدأ رئيس (م.أ.د./HCE) يصطدم بجد مع الجنرالات حول العديد من الملفات و بصفة خاصة مع الجنرال توفيق، و لكن تحديدا لأنه قرر الهجوم مباشرة على قاعدة النظام و قلبه و عصبه الحساس، ألا و هي شبكات الفساد و الرشوة (خاصة أخذ العمولات الطائلة عن صفقات الاستيراد) التي كانت تحت سيطرة "عصابة يناير" (هذه الشبكات كما عرفت فيما بعد كانت هي السبب الرئيس في إصرارهم الشديد و تصميمهم العنيد على إزالة "ج.إ.إ./FIS" من الطريق لأنها كانت ستحرمهم من هذه الرشاوى حتما لو وصلت إلى سدة الحكم!)

لقد صرح بوضياف في خطاب ألقاه يوم 23 أبريل بقوله: "لقد وعدنا بفتح ملف الرشوة، و سنفي بوعدنا" و فعلا فقد عجل بإجراء التحقيق حول صفقات التحويل و سرقة أموال الدولة، و قد عهد مباشرة بهذه المهمة إلى اثنين من ألمع ضباط (ق.إ.أ./DRS)⁷² اللذين كنت أعرفهما شخصيا و هما: النقيب عبد الحق الذي اشتغل تحت رئاستي في (م.ب.ت./SRA)، فهو ذو كفاءة عالية في ميدان التحقيقات الاقتصادية (ففي سنة 1990 قاد على الخصوص التحقيق في قضية "فيلا" الصنوبر البحري، الواقعة داخل معرض الجزائر و التي استحوذ عليها العقيد إسماعيل العماري)، و الثاني هو الرائد مراد مباركي محرك قضية حاج بتو.

هذه القضية التي صارت أحداثها الشارع في ذلك الوقت. ففي يوم 4 جوان 1992 تم القبض على المدعو محمد بوحوس و هو معروف أكثر باسمه المستعار حاج بتو، و قدم على أنه من أباطرة التهريب و كان ذلك نتيجة تقرير مقدم من الرائد محمد مسيرف المدعو عبد الرزاق رئيس (م.ب.تق./CRI) في الناحية العسكرية السادسة. وقد مكن التحقيق و التفتيش الذي تم من اكتشاف سلع مختلفة في مخازن حاج

⁷² لم يستغ رؤساء (ق.إ.أ./DRS) إقصائهم بهذه الطريقة من طرف الرئيس بوضياف، الذي كان يوقع شخصا على أوامر التكليف بمهمة لعناصرهم.

بتو في تامنغست تقدر قيمتها بحوالي 20 مليون فرنك فرنسي في ذلك الوقت (مواد غذائية، سجائر، أدوات كهرومنزلية، وحتى أسلحة) و الكشف عن شبكة تهريب واسعة ما بين الدول (الجزائر، ليبيا، نيجر، مالي).

ألقي القبض على حاج بتو بأمر من محمد بوضياف، و كانت محاكمته تنذر بكثير من الإثارة لأن التحقيقات كانت ستصل حتما إلى رأس (العصابة السياسية المالية) التي تنخر اقتصاد الوطن (حسب تعبير الرئيس بوضياف ذاته).

لكن في منتصف جوان يقتل الرائد مسيرف بصدفة غريبة في وهران حيث كان يقضي عطلة هناك، و قد قتله "خطأ" أحد رجال الشرطة في حانة بدعوى أنه كان يظنه "إرهابيا مسلحا" و كأن الحانات هي من الأماكن التي يرتادها الإسلاميون، و لا أحد يعرف ما إذا عوقب هذا الشرطي القاتل، أو حتى ما إذا سلم إلى سلطة قضائية).

و في نفس الفترة قتل كلا الضابطين اللذين كلفهما الرئيس بوضياف بالتحقيق و هما: الرائد مراد، و النقيب عبد الحق، و قد قتل الاثنان من طرف "إسلاميين" حسب ما قيل لنا!

فالرائد مراد قتل في الوقت الذي كان ذاهبا إلى منزل أصهاره في باش جراح، حيث كان ينتظره القاتل في بئر السلم عند المدخل و قد أطلق عليه النار من مسافة قريبة، و بالنسبة للنقيب عبد الحق فقد قتل هو الآخر كذلك بإطلاق الرصاص عليه عن قرب و هو يقود سيارته في البلدة، وقد لوحظ أن كلا العمليتين قام بهما فاعلون على درجة عالية من الاحتراف، فلم يتم العثور عليهم إلى الآن، كما أنه لم تتبن أي جهة هذه العمليات الإجرامية!⁷³ و يبدو لي بديهيا أن كلتا العمليتين نفذتا بأمر من رؤساء (ق.إ.أ./DRS)، الذين لا يستطيعون أن يقبلوا أن تتجاوز التحقيقات المالية الحاج بتو لتصل إلى أعلى المسؤولين في رأس "العصابة الحاكمة".

⁷³ بعد هذه المجزرة التي قضت على كل الشهود المضايقين (انتهت يوم 29 جوان 1992 باغتيال الرئيس بوضياف شخصا)، أحييت قضية الحاج بتو، بالرغم من أنها قضية تندرج في إطار المحكمة المدنية، إلى المحكمة العسكرية بالبلدية. عرضت القضية في يوليو 1992؛ و بالرغم من ثقل التهم والأدلة القاطعة ضد الحاج بتو، فلم يحكم على هذا الأخير سوى بثمانية أشهر سجن، أما فيما يخص الأسلحة الحربية التي وجدت في مستودعاته، فإن العدالة العسكرية - بما في ذلك الجنرال خالد نزار في مذكراته- خلصت إلى أن "الحاج بتو تحصل عليها ليحمي بها شاحناته من قطاع الطرق الذين يجوبون تلك المناطق".

و الغريب، أن هذه القضية سيعاد عرضها على المحكمة المدنية بعناية بعد 10 سنوات في أفريل 2002، و أعيد تكييف الاتهام الأساسي (المساس بالاقتصاد، تحويل و تبيد الأموال العامة، تهريب و إتلاف ملفات رسمية) إلى قضية تزوير بسيطة و استعمال أوراق رسمية مزورة، و بالرغم من مرافعة ممثل الوزارة العمومية الذي أظهر خطورة الوقائع و التمس 20 سنة سجن مع الأشغال الجبرية، حصل الحاج بتو و خمسة من شركائه على البراءة الفورية، هذا و قد حكم على شاهدي الإثبات، قايبض سابق للأملاك العمومية، و مهندس مناجم على التوالي بعشر سنوات و تسع سنوات سجن مع الأشغال الشاقة. تلك هي العدالة في الجزائر!

محمد سمراوي

فبمجرد عزل الجنرال محمد العماري، و انطلاق هذه التحقيقات شنت حملة شعواء من القذح و الاغتياب في الرئيس بوضياف منسوبة إلى الإسلاميين طبعاً، تتهمه على الخصوص بالماسونية و في الحقيقة لم يفعل الإسلاميون سوى نقل و نشر الدعاية الخارجة من مكاتب (ق.إ.أ./DRS) التي أخذ رؤساؤها، و رؤساء (ج.و.ش/ANP) على بوضياف مبادرته و تصرفاته "المستقلة" حيث قام بزيارة في السر إلى المغرب (لحضور حفل زفاف أحد أبنائه، في آخر ماي) و ذلك بدون استشارة الجنرالات، و كذلك نيته غلق المراكز الأمنية في الجنوب، بعد أن أدرك النية السيئة لأصحاب القرار و العمل المنحرف و الخطير الذي يقومون به في هذه المسألة (و هو إقامة معامل لإنتاج "الإرهابيين" في هذه المراكز) و اتصالاته السرية أيضاً بقاصدي مرباح، و مصطفى شلوفي (القائد السابق للدرك الوطني و الأمين العام السابق أيضاً لـ(و.د.و./MDN) الذي طلب منه مساعدته في تسليط الضوء على قضايا الرشوة في الصفقات المبرمة مع الـ "ج.و.ش/ANP") و كذلك محاولته تأسيس حزب سياسي (التجمع الوطني الشعبي) الذي كان سيمكنه من امتلاك قاعدة شعبية، و كذلك رغبته الملحة في تسوية النزاع القائم مع المغرب حول الصحراء الغربية و"الأخطر" من ذلك كله في نظر الجنرالات هو اعتزاه إجراء تغييرات هامة في التراتبية العسكرية، و في الحكومة كذلك، (فقد كان ينوي على الخصوص أن ينهي مهام الجنرال توفيق) و هكذا وقع على الحكم عليه بالموت، دون أن يعلم (و سأعود إلى هذا الموضوع في الفصل العاشر عند الحديث عن ظروف اغتياله).

اغتيال الرائد جابر بن يمينة

في ربيع 1992 كانت مطاردة الضباط المشبوهين قد بلغت أوجها: العزل، التوقيف، وكذلك التصفية الجسدية، و في هذا الصدد أريد أن أتطرق إلى حالة الرائد جابر المغتال في أواخر مارس بالتقريب.

إن هذا الضابط المولود في غيليزان ينتمي إلى ذلك الطراز من الضباط الذين يعتبرون العمل في (ج.و.ش/ANP) مهمة مقدسة، لقد دخل في سن مبكرة، و أمضى كل حياته في المصالح، تعارفنا في بداية الثمانينات و تصادقنا بسرعة عندما خلف النقيب عثمان طرطاف المدعو "بشير" في مهام رئيس مكتب أمن القطاع (م.أ.ق./BSS) في ولاية أم البواقي، و هي مدينة تبعد حوالي 150 كلم جنوب قسنطينة.

لقد كنت معجبا بصرامته، و كذلك حبه للتواصل و الاستمرارية، و بخلاف ما هو سائد في الواقع، فقد كان من الإطارات النادرة جدا الذين لم ينتقدوا أعمال سابقهم عندما استلم وظيفته الجديدة. و بعد أن قضى ثلاث سنوات في أم البواقي حيث تعارف على الفتاة التي تزوجها و أقام معها هناك، تم نقله إلى المدينة، و هي المدينة التي كان يحبها كثيرا إلى درجة أنه قرر أن يقيم فيها بصفة نهائية.

لقد أقمنا علاقات ودية و كنا نلتقي بانتظام أثناء اجتماعات "المركزية" (اجتماعات تضم رؤساء "م.أ.ق./BSS" مع مدير الـ"ع.أ.ع./SM" و نوابه الرئيسيين) أو أثناء مختلف المؤتمرات و المنتديات و اجتماعات الإطارات...، التي تنعقد في قصر الأمم بالجزائر العاصمة. و أثناء مؤتمر (ج.ت.و./FLN) (المنعقد في نوفمبر 1988، كنا نتقاسم نفس الغرفة في فندق سيدي فرج، و لم يكن يخفي عليا انتقاداته لجنرالات (ج.و.ش./ANP) المسؤولين في رأيه عن إطلاق الرصاص على المدنيين أثناء أعمال الشغب في أكتوبر، و لقد جعلني متأثرا جدا كذلك عندما أسر إلي بمكنوناته، و أقواله التنبؤية المثيرة حقا حيث قال لي رحمه الله "لا أريد أن يفكر أبنائي في المستقبل بأن أباهم تصرف كحركي للدفاع عن النظام، إن التاريخ سيحتفظ بكل شيء في سجله الذي لا يترك أحدا!!"

و في يوليو 1990 نقل الرائد جابر الذي كان إلى ذلك الحين رئيس (م.ب.تق./CRI) للمدية و يشمل عمله الجلفة والمسيلة، إلى مصلحة البحث التابعة لي في العاصمة، و قد اقترحت عليه أن يختار بين أن يأخذ مكتب التقصي أو يعين ملحقا لدى شريف حاج سليمان الوزير المنتدب المكلف بالبحث العلمي الذي يوجد مقر وزارته في "فيلا سوزيني" (التي كانت مركزا شهيرا للتعذيب أثناء حرب التحرير) و هي تقع على خطوات من رياض الفتح، وهي حقا فيلا رائعة بمنظر خارق للعادة يطل على البحر، فلم يتردد في قبول هذا المنصب.

و بعد حل (م.ع.و.أ./DGPS) واستقالة الجنرال محمد بنشيين في سبتمبر 1990، و عودة المقدم إسماعيل العماري كان أول ما بدأ عمله هو التخلص من كل الضباط المقربين، من الرئيس السابق للمخابرات ومنهم الرائد جابر، (فقد دعوا جميعا إلى طلب حقوقهم للإحالة على التقاعد أو وضعوا على الهامش بدون أية وظيفة محددة) مع أن الرائد جابر في الحقيقة لم يكن ينتمي في يوم من الأيام إلى أية زمرة من الزمر المتناحرة، كما لم يكن يدين بالفضل (في المنصب الذي كان يشغله) إلا لكفاءته و تفانيه في خدمة الوطن وإخلاصه للمبادئ التي كان يؤمن بها إيمانا راسخا!

ففي مارس 1991 و قبل إضراب (ج.إ./FIS) بكثير، كان صهره (أخو زوجته الذي كان يعيش عنده في المدينة) قد عاد من أفغانستان بعد إقامة هناك دامت ستة أشهر، فاستقبل في مطار هواري بومدين كالمعتاد و بعد 48 ساعة من المرور الإجباري على مقرات الشرطة بالعاصمة حول إلى مركز عنتر بين عكنون، فطلب مني الرائد جابر حينها أن أتدخل لدى إسماعيل حتى لا يتعرض صهره إلى

التنكيل و التعذيب المعهود، مؤكدا لي في نفس الوقت أنه سيحرص شخصيا على "حسن سلوك" صهره في المستقبل و بعد 5 أيام من البحث والتحقيق أطلق سراح الشاب "الأفغاني" ليعود إلى العيش معه في المدينة، ولكن إسماعيل العماري المهووس بحقه المفرط على الإسلاميين، لم يستطع أن يتصور أو يهضم أن توجد لضابط سام في الـ(أ.ع/SM) علاقة قرابة مع شخص سبقت له الإقامة في أفغانستان وزيادة على ذلك فإن الرائد جابر الذي كان رجلا متدينا جدا و تقيا، يعتبر "مشبوها" و يحذر جانبه، حتى إن إسماعيل طلب مني أن أضعه نصب عيني، و لكي يتمكن من مراقبته بكيفية جيدة و عن قرب، قام بتعيينه في المستشفى العسكري بعين النعجة كمسؤول عن الأمن حيث سيكون تابعا للمقدم كمال عبد الرحمان.

و في بداية شهر رمضان (مارس 1992) وقعت عملية اغتيال في عين النعجة وقت الإفطار كان ضحيتها رجلا الدرك الوطني القائم بحراسة بوابة المستشفى، و قد أخذ المهاجمون سلاحهما، وظل التحقيق يراوح مكانه، و أنظار الـ(م.ج.م/DC) أخذت تتجه صوب الرائد جابر، فطلب مني إسماعيل أن أتحقق من أعماله ساعة وقوع الفاجعة، فتبين أن المشكوك فيه كان موجودا لحظتها في منزله الوظيفي الواقع داخل المستشفى ذاته، وقد علم بالخبر مثل كل الناس، من ذوي الرصاص أولا ثم من خلال الضجيج الذي يعقب عادة مثل هذا النوع من الأعمال.

و لكن بعد أسبوع من هذه الحادثة الأليمة، عين جابر في مركز غرمول الذي كان في الوقت ذاته مقر (م.ج.م/DC) لإسماعيل العماري، لكن بدون منصب، و لا وظيفة، أي عبارة عن عزل بدون إعلان!

و عندما شعر أن بقاءه لم يعد مفيدا، قدم طلبا لشطب اسمه من صفوف العاملين بالـ(ج.و.ش/ANP) و ريثما يتلقى الرد الرسمي على طلبه، ظل يخاطر بالذهاب كل مساء إلى المدينة لمشاركة أفراد عائلته طعام العشاء، مع التزامه بمواعيد العمل يوميا على الثامنة صباحا، في غرمول، و في أحد الأيام لم يحضر جابر، و لم يلفت ذلك انتباه أحد، لأننا كنا في رمضان و قد يعود ذلك إلى أي سبب من الأسباب، كمرض أحد أفراد عائلته، أو أي مانع آخر، و لكن علمت فيما بعد أن هذا اليوم و بعد أن أدى صلاة الفجر على الساعة السادسة صباحا، و هو خارج من بيته في قلب مدينة المدينة يتأهب لامتطاء سيارته "الفولف" الرمادية المتوقفة أمام المنزل، اقترب منه مجموعة من الأفراد و أخذوه بالقوة إلى مكان مجهول (أصوليون حسب الرواية الرسمية) و بعد أيام قلائل من اختطافه، قام المجرمون بذبحه، و إلقاء رأسه "كشعار للغلبة"، في مدخل المدينة، لتصبح سكانها مروعين و مذعورين و حائرين!!

محمد سمراوي

لقد أثر هذا الاغتيال في جميع سكان مدينة المدينة، لأن الرائد جابر كان معروفاً و محبوباً فيها من الصغير و الكبير، فلماذا ارتكب مختطفوه هذه الجريمة النكراء في حق هذا الرجل الوديع؟ فمن الناحية الرسمية كان الرائد جابر من أوائل ضحايا الإرهاب الأصولي ضد رموز "الطاغوت"، و كادت هذه الرواية أن تكون مقبولة لدى البعض في تلك الظروف، غير أنه و أثناء لقاء جمعي بمدينة بون في ألمانيا مع الجنرال إسماعيل العماري سنة 1995 باح لي بكلام لا يترك أي مجال للشك حول هوية المدبرين الحقيقيين لهذا الاغتيال الشنيع الذي يدخل في صميم "مخطط نزار" و كان هذا اللقاء بحضور المقدم عطاوي (اسمه الحقيقي رشيد لوراري و هو اليوم جنرال و رئيس "م.ت.أ.خ/DDSE") فقد تطرقنا خلال الحديث لسيرة إشارات (ق.إ.أ./DRS) و دورهم السابق في إعداد المناخ الأكثر ملاءمة لمتطلبات التطبيق الديمقراطي، فاعترف لي الجنرال إسماعيل بأنه أخطأ في حق الرائد جابر موضحاً: "إنه رجل أثبت شجاعة مثالية فقد واجه الموت بكرامة و شرف، حتى إنه و هو أمام جلاديه الذين كانوا يهيمون بذبحه وقف لهم بالمرصاد واصفا إياهم بالإرهابيين".

كان جوابي بكل تلقائية: "كيف عرفت ذلك؟!"

فأجابني الجنرال إسماعيل مندهشاً من تلك الجرأة و بعد برهة من التردد و الوجود "لقد أتوني بالشريط الذي سجل فيه الاستنطاق! فقبل أن يذبح إسلاميو (ج.إ.م./GIA) أي فرد يجرون له محاكمة مثل المحكمة تماماً"

و لا شك لحظتها أن الجنرال إسماعيل قد لاحظ علامات الارتياب مرتسمة على ملامح وجهي بكيفية لا تخطئها أي عين بصيرة!

و بالفعل فال(ج.إ.م./GIA) لم تكن قد وجدت بعد في ذلك الوقت، و من جهة أخرى أعرف جيداً أن حكايات "المحاكمة الإسلامية" هذه لم تكن إلا محض اختراع و اختلاق من المخابرات لإرهاب المواطنين! ففي 1992 – 1993 كان الإسلاميون الحقيقيون الذين يدعون إلى الجهاد، يقومون بعمليات ضد الشرطة و العسكريين، و لكنهم لم يكونوا منظمين إلى درجة أنهم يحاكمون ضحاياهم و يسجلون تصريحاتهم على أشرطة في الأدغال لتذهب أو تطير ثم تنزل هكذا "من السماء" على مكتب الجنرال إسماعيل فلنكن جديين! إن هذه الطرق الإجرامية كانت من أفعال و ابتكار مؤسسي (ج.إ.م./GIA) أنفسهم الذين لم يكونوا (كما سنراه في الفصول اللاحقة) سوى الجنرال محمد مدين المدعو التوفيق، و العقيدان إسماعيل العماري، و كمال عبد الرحمان تحت غطاء و حماية "جنرالات فرنسا" الذين هم خالد نزار و العربي لخير و محمد العماري و محمد تواتي!

و بعد أيام من لقائنا في بون حاول الجنرال إسماعيل (كما يبدو في الظاهر) أن يبيض سمعته، فطلب مني أن أتدخل لدى السلطات الألمانية كي يمكننا زوجة الرائد جابر من الحصول على رخصة

محمد سمراوي

إقامة في ألمانيا، حيث يوجد أخوها (الذي غادر الجزائر سنة 1992) و هو يقيم في برلين، و إسماعيل يعلم مع ذلك أنه لم يكن في استطاعتي أن أقوم بتلك الشفاعة لها، و لو أن رئيس (م.ج.م/DCE) أراد فعلا أن يساعدها لكان بإمكانه أن يقوم بذلك من الجزائر و بكل سهولة! و لكن هذا الإخراج المسرحي الصدياني لم يكن إلا محاولة ساذجة و غبية لتحويل شكوكي القاطعة فيه بكونه متورطا و ضالعا في قتل صديق عزيز!

6

(ج.إ.م/ GIA) صنيعة المخابرات 100%

في هذا الخريف 1992، كنا في حالة إثارة شديدة، مكلفين بتسيير حالة الطوارئ نعيش في حالة انعزال، و منشغلين بمهام كثيرة، و كان رؤسائنا، إسماعيل بالطبع، و كذلك إبراهيم فضيل شريف، لا يفتآن يوميا خلال اجتماعاتنا في نادي الضباط يكرران نفس الكلام: يجب مواجهة "التهديد الإسلامي" الذي يعني حسب رأيهما نهاية (ج.و.ش/ ANP)، نهاية، الديمقراطية..، و الجمهورية، و العودة إلى القرون الوسطى مثلما هو الحال في أفغانستان... و كانوا يشرحون لنا كذلك أن حسين آيت أحمد الزعيم التاريخي لـ(ج.ق.إ./ FFS) أو المحامي علي يحي عبد النور (رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان) أو محمود خليلي (المجند للدفاع عن كل ضحايا الاضطهاد و القمع بمن فيهم الإسلاميين) فقد كان هؤلاء جميعا "أعداء" الجزائري الذين يحاولون أن ينتقموا من النظام، و يعملون "حساب فرنسا".

لأخذ فكرة على الجو الهستيري الدموي الذي كنا نعيش فيه يكفي أن أذكر تصريحاً للعقيد إسماعيل العماري، بلغ من الغرابة ما لا يمكن تصديقه، و قد ظل منقوشاً في ذاكرتي منذ ذلك اليوم و لن أنساه ما حييت! ففي منتصف شهر ماي 1992 و أثناء اجتماع في شاطوناف بحضور العديد من ضباط(م.ج.م/ DCE) ومسؤولي (و.و.ق.ل/ ONRB)، أكد لنا قوله حرفياً: "إني مستعد لقتل ثلاثة ملايين جزائري، إذا لزم الأمر للمحافظة على النظام الذي يهدده الإسلاميون" و أنا أقر هنا و أشهد أنه كان صادقاً بالفعل فيما توعد به...!

ففي هذه الظروف بالذات كان من الصعب جدا علينا أن نكون متبصرين و مدركين لمدى الانحراف الذي بلغه جهاز العنف المنظم الذي أخذ يظهر في الميدان خاصة و أن رؤساء (ق.إ.أ./ DRS) قد أولوا عناية فائقة في تضليلنا و وضع الحواجز أمامنا، كما سبق أن قلت. و هو ما يفسر (فيما يخصني) أنني و إن كنت قد انفصلت و ابتعدت تدريجياً عن طرق القمع الوحشي التي فرضوها علينا (سأعود إلى ذلك في الفصل التالي) فإنني لم أدرك إلا فيما بعد ضخامة المسؤولية المباشرة للـ

(ف.ج.ف/DAF) و ضباط (ق.إ.أ./DRS) في خلق (ج.إ.م/ GIA) أداة الجرائم الأكثر فظاعة و شناعة في السنوات اللاحقة، ففي هذا الإطار لم تكن الشهور الأولى لسنة 1992 إلا التكملة المنطقية "لاستراتيجية التوتر" على الطريقة الجزائرية، التي دشنها الجنرالات مع وضع "خطة نزار" حيز التنفيذ منذ ديسمبر 1990، كما رويتها حتى الآن، و هو ما سأحاول أن أشرحه في هذا الفصل و لو أدى بي الأمر إلى العودة قليلا إلى الوراء.

موح ليفي أول "أمير" لـ(ق.إ.أ./DRS)

ابتداء من فبراير 1992 كانت الصحافة الجزائرية تذكر دائما اسم موح ليفي و تقدمه بصفته أحد الإرهابيين الإسلاميين الأكثر خطورة: و الذي نسبت لجماعته خصوصا مذبحه بوزرينة كما سبق الذكر. لقد عرفت شخصيا هذا الرجل المشبوه للغاية، والمرتبط بالـ(أ.ع/SM) ارتباطا قويا، فعندما استلمت وظيفتي على رأس (م.ب.ت/SRA) في مارس 1990، كان من بين المشاكل اليومية التي اعترضتني هي تعطل السيارات، فمن بين العشرين سيارة التي تتوفر عليها المصلحة كانت عشرٌ منها على الأقل معطلة باستمرار نتيجة فقدان قطع الغيار. و بما أنني لم أكن أتوفر لا على ورشة للتصليح و لا على الأموال اللازمة للقيام بذلك، فطلبت من سائقي خالد أن يجد لنا ميكانيكيًا من معارفه لحل هذا المشكل بصفة نهائية، و لو تحتم الأمر أن ندفع له المقابل بسندات البنزين.

و سألته أيضا عن ماذا كان يفعل من قبل لحل هذا المشكل، فكشف لي المساعد خالد أنه كان متعودا على تصليح سيارته لدى أحد الميكانيكيين في حسين داي، و لكن هذا الأخير يرفض التعامل معنا من الآن فصاعدا، لأنه لم يستلم مستحقاته من الرائد الحاج لرباع الذي استخلفته في المنصب، و تحت تأثير الغضب طلبت من النقيب فاروق شطيبي الذي كان على علاقة بهذا الميكانيكي أن يحضره لي لكي أتحدث معه.

تقدم لي شخص (في هذا الشهر الحار من الصيف) اسمه محمد علال في الثلاثين من العمر له جسم رياضي يوحى بأنه يمارس ألعاب القوى، ذو لحية ناشئة، و بين لي بأدب أنه لا يرغب في تصليح سيارتنا، لأننا سيئو الدفع...!! مضيفا قوله أنه يقبل أن يصلح لنا سيارتنا الخاصة بكل سرور و لكن لا يصلح سيارات المصلحة مادامت مستحقاته علينا لم تسدد بعد و تبلغ 8000 دينار! و قد كان كلامه

يوحي بأنه يعرف الكثير من ضباط الـ (أ.ع/SM) و بما أنني لم أجد وسيلة للتوصل إلى الحل معه صرفت نظري عن الموضوع نهائياً.

في خريف 1991، علمت أن محمد علال المعروف في حسين داي تحت اسم، أو كنية موح ليفي، (و ليفي هي الاسم القديم للمقرية، و هو الحي الأصلي الذي أتى منه) قد تحول إلى اللصوصية "الإسلامية" ماسحا المنطقة الممتدة من واد أوشايح إلى الدار البيضاء، و كان يجتمع مع الإسلاميين عند أحد المتوطنين من بوروبة و كان يقوم بالعمل الدعوي في مساجد برقي و الكاليتوس و الشراربة، و قد عرفنا من مصادرنا أن موح ليفي هو منفذ عملية الهجوم على وكالة الرهان الرياضي الجزائري في الخروبة و كذلك السطو في وضح النهار على الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بالشرافة، و لقد أنذرت هذه السرقات في نظرنا عن نوايا الجماعة المسلحة في الحصول على الأموال لتوفير المخابئ و شراء الأسلحة، غير أن شراء الشقق في العاصمة كان الشغل الشاغل لدى هذه الموجة الجديدة من "المجاهدين" الذين لا يتورعون عن السرقة أو القتل باسم الإسلام، فيكفي أن تصدر فتوى واحدة من إمام (في الغالب هو الذي يسمى نفسه كذلك) كي يصبح أي شيء حلالا طيبا و مشروعاً في سبيل الله!

و كان ينظر إلى السهولة التي تتم بها هذه السرقات، و فرار مرتكبيها على دراجات نارية و قيامهم بتلك الأفعال دون أي تواطؤ من الداخل قد أدركت كدليل على عزم و تصميم هؤلاء "المجرمين" و اقتناعهم بما يقومون به من أعمال، إذ أن مصالح الشرطة التي كانت عاجزة عن التأكيد بالقول عما إذا كانت هذه الأعمال من فعل جماعة إسلامية أم هي مجرد سرقات، قد عرفت هوية الفاعل دون أن تتمكن من العثور عليه، أو تحديد مكان وجوده.

و منذ ذلك الوقت كشفت التحريات التي تقوم بها مصلحتي بأنه يختبئ في شقة بالقبة، و قد نقلنا هذه المعلومات المؤكدة إلى الشرطة و الدرك كي يلقوا عليه القبض، و لكن شيئاً لم يحدث!

و لقد ازدادت حيرتنا أكثر عندما علمنا في فبراير 1992، أن محمد علال بالرغم من معلوماته المحدودة جدا في مجال الدين قد نجح منذ خريف 1991، في أن يقبل داخل الحركة الإسلامية كـ "أمير" على منطقة حسين داي، حي الجبل، و واد أوشايح...

و في زمن قياسي جدا أصبح لا يُعلى عليه داخل التيار الإسلامي المتطرف إلى درجة أنه شارك في اجتماع مسؤولي التيار الإسلامي المنعقد في 16 يناير 1992 في جبال زبربر (الواقعة على بعد حوالي 60 كلم شرق الجزائر) و قد ضم هذا الاجتماع المتطرفين الذين كانوا يدعون إلى الكفاح المسلح كرد على توقيف المسار الانتخابي، و خاصة منهم قادة الـ (ح.إ.م/2MIA) و السلفيين، و كالعادة فإن عملاء (ق.إ.أ./DRS) كانوا حاضرين، و كما كان من المتوقع فلم يتوصلوا إلى أي إجماع، و قد علمنا أن سعيد مخلوفي المكلف بتنسيق الكفاح المسلح كان يرى أن القوات لم تكن مهيأة لمواجهة

محمد سمراوي

(ج.و.ش/ANP)، و يفضل أن يقوم قبل ذلك بعملية تحسيس تجاه هذا الأخير، فلم يكن ينوي بداية العمل المسلح إلا بعد أن يتمرد الجيش ضد قادته، و يرفض الامتثال لأوامرهم. و قد عين عبد القادر شبوطي "أميرا وطنيا" و لكنه كان ما يزال مترددا، لأنه كان يريد القيام بعملية ضخمة تشمل كل الوطن، و ليس مجرد أعمال متقطعة في العاصمة و البليدة، و المدينة.

و أمام هذا التردد دشن موح ليفيي و هو قليل الشهرة و بوسائل مادية و بشرية بسيطة، بداية "الاعتداءات" في شهر فبراير بالعاصمة، و بالضبط في اليوم الذي دخلت فيه حالة الطوارئ حيز التطبيق! و تعتبر عملية شارع بوزرينة و بعدها عملية الأميرالية من الأفعال المنسوبة إليه... و كان أحسن مسانديه يوجدون في حي بلوزداد، و حسين داي، و القبة و القصبه... و من الإسلاميين الذين يستطيع الاعتماد عليهم كذلك أولئك الذين فروا من المحكمة العسكرية بالبليدة (و لقد سبق لي أن تطرقت إلى هذه القضية).

من بين هؤلاء الهاربين يوجد على الخصوص نور الدين صديقي و هو شخص كان يعتبر من الخطيرين جدا، ينتمي إلى جماعة التكفير و الهجرة، ينشط في حي بلوزداد، و قد ألقي عليه القبض مرة أخرى في شهر أفريل 1992 بالقرب من مسمكة الجزائر من طرف شرطي تعرف عليه، و قد أوتي به إلى شاطوناف لاستنطاقه و لكنه سينجح من جديد في الفرار و للمرة الثانية بعد أن غافل حراسه الطيبين! و هو ما يؤكد بما لا يترك مجالاً للشك بأنه عميل (ق.إ.أ/DRS).

فأنا لم أسمع خلال ثلاث و عشرين سنة من العمل في هذا الجهاز أن أحدا قال بأن كائنا من كان استطاع أن يفر من مركز اعتقال تابع للـ(أ.ع/SM).

إن كل هذه الوقائع التي أوردت ذكرها في ظروف عملية شارع بوزرينة، لا تترك مكانا لذرة من الشك بأن موح ليفيي كان عميلا للمخابرات "اصطنع" خصيصا للقيام ببعض العمليات المماثلة في شارع بوزرينة و الأميرالية لكي يتخذوا منه فزاعة و بعبعا إسلاميا يربعون به المواطنين الأبرياء، و سيقتل في النهاية من طرف قوات الأمن في تيمزقيدة في 13 أوت 1992، و لم يكن إلا واحدا من الأمراء العديدين لـ(ق.إ.أ/DRS) الذين وضعوا على رأس الـ(ج.إ.م/GIA) و الذين سيصفون دائما و بانتظام بمجرد أن تنتهي مهمتهم المحددة في الزمان و المكان.

في أصل الجماعات الإسلامية المسلحة

لم يكن موح ليفيي حالة منعزلة، فاستخدامه كعميل إرهابي من طرف (ق.إ.أ./DRS) يدخل في إطار استراتيجية شاملة لاستعمال العنف الإسلامي من طرف رؤسائنا، هذه الاستراتيجية التي شرعت في إبراز خطوطها العامة في الفصل السابق، سأحاول أن أوضحها هنا بناء على المعلومات الميدانية التي كانت بحوزتي و التي استطعت أن أحصل عليها مذاك لدى زملائي القدامى.

لنعرف جيدا الوضعية الغالبة أو السائدة في فبراير 1992، يجب التذكير بأن العديد من الجماعات العاملة في الخفاء قد تكونت بطريقة عفوية في المساجد العاصمية (كمسجد كابول في حي بلوزداد، كنتشاوة في باب الواد، المقرية في الحراش...) كرد فعل لمواجهة "القمع العشوائي" الذي أعقب الانقلاب، إنه إحساس بالتمرد قد تملك الشبان الذين واجهوا رجال الشرطة أو الدرك و رموا بزجاجات المولوتوف على المحافظات و سيارات الشرطة... بعض هذه الخلايا كانت تمثل إسلاميين حقيقيين لم يكونوا قد تم اختراقهم بعد (حتى و لو أن هؤلاء المناضلين الشبان في الغالب كانوا يحرضون على "حمل السلاح ضد الطاغوت" من طرف مسؤولي مكاتب الـ(ج.إ.أ./FIS) المجندين من (ق.إ.أ./DRS) والذين أوكلوا لهم هذه (المهمة) فهذا الجو المحموم (التميز بالتعفين المتعمد و المدروس بعناية من طرف المسؤولين العسكريين) و هو الذي يجب التمعن والنظر من خلاله في تتابع الأحداث.

في ذلك الوقت لم تكن المسألة تتعلق بالـ(ج.إ.أ./GIA) بعد، ولكن كانت تتعلق "بجماعات" (إسلامية أو مسلحة)، أو "حركات إسلامية" أو "حركات مسلحة" هذه التربة العضوية المخصبة هي التي أنجبت "الجماعة الإسلامية المسلحة" كما ستعرف بهذا الاسم ابتداء من خريف 1992⁷⁴ فهي عبارة عن اتحاد عدد من الجماعات الموجودة التي انضمت تدريجيا إلى النواة الأولى (كما سأفصل ذلك لاحقا) المكونة بمبادرة من (ق.إ.أ./DRS) (و لهذا السبب نجد أنه ابتداء من 1993 بدأ الحديث شيئا فشيئا عن الجماعات الإسلامية المسلحة عادة و ليس عن الجماعة الإسلامية المسلحة)، فالعديد من الجماعات لم تكن معروفة من مصالح الاستخبارات و لكن الكثير منها أيضا كان مخترقا أو تم احتواؤه و السيطرة عليه تماما من طرف (ق.إ.أ./DRS) و هذه الجماعات كانت تمثل الأغلبية، و سيتم احتواؤها

⁷⁴ ظهرت أولى مطالب الـ(ج.إ.أ./GIA) في أكتوبر 1992، مع صدور جريدة "الأنصار" و هي لسان حال هذه الجماعة و وسيلتها الدعائية، كانت "الأنصار" تصدر من لندن بناء على معلومات تقدمها ويتحكم فيها (ق.إ.أ./DRS)، و في غالب الأحيان ترسل البيانات التي يعدها ضباط مصلحة العمل النفساني عن طريق الفاكس من مكاتب (ق.إ.أ./DRS) و قد ساهم الإسلاميون المنقلبون كذلك في تسهيل تنقل هذه المعلومات.

كلياً ابتداء من سنة 1995.

إنها بالفعل استراتيجية شاملة لتنمية العنف الإسلامي الذي وضع قطاره على السكة في بداية 1992 من طرف مسؤولي (ق.إ.أ./DRS). من الآن فصاعداً لم يعد الأمر يتعلق باختراق الجماعات الإسلامية المتطرفة للتمكن من السيطرة عليها. كما ظلوا يشرحون و يؤكدون و يبررون لنا منذ شهور، و لكن العكس من ذلك تماماً، هو عمل كل شيء من أجل أن تتضاعف أعدادها لكي تزداد أعمال العنف و تنتشر فيشمل الرعب كل مكان!. إن هذه الاستراتيجية (المتبعة و التي ستبلغ ذروتها في السنوات اللاحقة)، تركز على عدة ركائز و تتبع عدة أساليب و طرق تتمثل في الآتي:

- اختراق الجماعات الإسلامية المستقلة تماماً بواسطة مناضلين إسلاميين منقلبين (في غالب الأحيان يكونون ممن ألقى عليهم القبض ثم تتم إعادتهم إلى مجال النشاط مرة أخرى، بعد أن يقبلوا التعاون مع المصالح سواء بالابتزاز أو بالتوريط) أو بفضل عملاء (ق.إ.أ./DRS) كالعساكر الذين يقدمون أنفسهم كفارين من الجيش بسلاحهم و عتادهم، و يلتحقون بالمقاومة المسلحة في الجبال كالشريعة أو الزبربر، تابلاط، بني بوعاتب، سيد علي بوناب، و بلاد القبائل... و يكون هؤلاء الفارون من المواضيين على ارتياد المساجد، فيتم قبولهم بدون خوف أو تحرز، مع أنهم في حقيقة الأمر مكلفون بمهمة لحساب (ق.إ.أ./DRS).

- استخدام المجموعات المحتواة أصلاً، و التي انتقلت إلى العمل المسلح في الشهور الأولى من سنة 1992 (خاصة "ح.إ.م/2MIA" وجماعة التكفير و الهجرة و"قدماء الأفغان") لجلب مجندين جدد.

- تشجيع تكوين جماعات من مناضلين مخلصين، لكنهم يكونون موجهين منذ البداية دون علمهم بذلك (كالحركة من أجل الدولة الإسلامية للسعيد مخلوفي المنشأة في خريف 1992)

- تسريب الإسلاميين المزيفين المنحرفين إلى صفوف المناضلين الإسلاميين الحقيقيين في المراكز الأمنية بالجنوب أو في السجون و المعتقلات و الذين سيكونون بعد الإفراج عنهم ابتداء من سنة 1993، جماعات مسلحة تنشط في مناطق معروفة بمساندتها، و دعمها للـ(ج.إ.أ./FIS)⁷⁵

- اختلاق جماعات مسلحة بقيادة "أمراء" هم في الحقيقة ضباط في (ق.إ.أ./DRS).

⁷⁵ و على سبيل المثال وغيره كثير: فقد قام النقيب أحمد شاكر و بطلب من العقيد إسماعيل العماري، بتجنيد شخص يدعى مامو بودوارة، و هو وبش و سكير شهير في حي بلوزداد، ليصبح بين ليلة و ضحاها من أشد المتحمسين لإقامة دولة إسلامية.

لقد استخدمت كل هذه الطرق، و أحيانا استخدمت جميعها في نفس الوقت، كما سأورد أمثلة حية على ذلك فيما بعد.

إن الفكرة العامة التي كانت تراود رؤساءنا فيما أظن هي ضم و توحيد كل هذه المجموعات لإحداث عنف مراقب يمكن التحكم فيه و السيطرة عليه، إن هذا العمل الدقيق هو الذي لم يسر كما ينبغي (فأدى إلى العكس تماما أي أحدث فوضى عارمة) لأنه عمل كان يتطلب سرية تامة، و تعيين ضباط موثوق فيهم، و تنسيقا كاملا بين مختلف مصالح (ق.إ.أ./DRS) المكلفة بمراقبة هذه الجماعات: فال(م.ر.ع./CPO) "بمركز عنتر" للرائد عمار قطوشي و(م.ب.تق./CRI) بالبلدية للرائد مهنة جبار و(م.ع.ر.ب./CPMI) للرائد عثمان طرطاف المدعو "بشير" وطبعا رئيس (م.ج.م./DCE) إسماعيل العماري و رفيقه في (م.م.أ.ج./DCSA) كمال عبد الرحمان، هذه المصالح التي تشرف على كل هذه العمليات بالاتصال مع الجنرالات: توفيق، بلخير، نزار.

إن الشهور و الأعوام التي أعقبت هذه الاحتواءات و الاستخدامات في كل الاتجاهات أفضت بالفعل إلى تكوين "جماعات إسلامية مسلحة" تحت السيطرة الكاملة ل(ق.إ.أ./DRS) و لكن سرعان ما انحرفت نتيجة فقدان التنسيق، و اتسع العنف و أصبح مستعصيا على المراقبة و السيطرة الكاملة عليه و هذا ما يعلل ابتداء من خريف 1992 التدخل الكثيف للقوات الخاصة لل(ج.و.ش./ANP) بقيادة الجنرال محمد العماري (و سأعود إلى هذا الموضوع) مكتفيا هنا فقط بالإشارة إلى أن هذه الحرب ستجري بضرارة، و شناعة تجاوزت كل التصورات (قنبلة بالنابالم، استعمال المدافع الثقيلة، و الطوافات الحربية، أوامر بعدم الأسر، أي قتل كل من يقع في قبضة الجيش، الاستعمال المكثف لكل أنواع التعذيب...)

تجنيد (ق.إ.أ./DRS) للارهابيين

في شهر فبراير 1992 لم أتصور على الإطلاق أنني كنت عبارة عن أداة في هذا المخطط الشيطاني. لقد كانت لدي نظرة جزئية فقط عما كان يجري من مخططات و مناورات جهنمية، كنت أعرف مثلا من خلال تقاريرنا أن من بين "رويسات" الأصوليين في العاصمة يوجد "الأمير" محمد قطاف، عميل (م.م.أ.ج./DCSA) الذي بدأ يشتهر باختراق صفوف الإسلاميين (سيقتل في القصة سنة 1993) فرسميا وفي الظاهر كان مطلوبا من مصالح الأمن إلا أن هذا العميل "المنقلب" سينجح في "تلغيم" العديد من الجماعات المسلحة الحقيقية حتى أنه توصل إلى الإتيان بأمرأ محليين أحياء إلى (م.ع.ر.ب./CPMI) في بن عكنون لكي "يطبخوا" هناك، فيقتل الصامدون من الذين لا يرجى تحولهم

ضد إخوانهم، و يطلق سراح الذين ينهارون "أمام التعذيب الجهنمي" ليواصلوا قيادة رجالهم (الذين هم في الغالب شبان سذج يعتقدون أنهم يجاهدون الطاغوت)، و هم في واقع الأمر يعملون بمقتضى توجيهات بن عكنون!

و أستطيع أن أذكر أيضا حالة عميل آخر لعب دورا مهما، و هو عبد الكريم غرزولي المدعو قاري السعيد، و مساره أقل ما يقال عنه أنه غامض و مبهم، فهو حسب علمي لم يكن ضمن عملاء (ق.إ.أ./DRS) و الدور الذي لعبه ما بين 1991-1994 جعلني أستنتج أنه في غالب الظن قد عمل لصالح ل(م.م.أ.ج./DCSA) (إلا إذا كان قد استعمل في الأصل دون علمه عن طريق شخص ثالث قبل أن يتم تجنيده) لقد ظهر قاري السعيد في بداية 1991 كعنصر نشيط جدا في تأسيس و تنظيم (المقاومة الإسلامية المسلحة في منطقة العاصمة، حيث شارك في العديد من الاجتماعات السرية التي كنا على علم بها قبل انعقادها بوقت كاف، و لكن لم نتلق أبدا الأمر بالتدخل، و هو ما يعني في هذه الحالة بالضرورة أن من بين الحاضرين في هذه الاجتماعات يوجد جاسوس مهم ما يزال صالحا للاستعمال.

و زيادة على ذلك فإن قاري السعيد لم يشارك أبدا بصفة مباشرة في أية عملية من العمليات، في حين أن المنطق و التجربة تثبتان بصفة عامة أن الإسلامي الذي يتطوع و يلتزم طريق الجهاد عن قناعة و إيمانا صحيحين لا يهاب الموت، بل يرغب فيه و يذهب في طلبه، و هو ما لم يكن ينطبق على حالة قاري السعيد، إن هذا الجانب النفساني كان يمكننا من تمييز المجاهدين الحقيقيين من المجاهدين المزيفين. ففي ذلك الوقت كنا نعلم أن المقاومات المسلحة الناشئة في الجبال كانت تغص بعملاء (ق.إ.أ./DRS)، لكن فيما عدا الضباط المؤطرين من الموجهين والرؤساء الثلاثة (توفيق، إسماعيل و كمال) فلا توجد إلا القلة القليلة الذين يعرفون هؤلاء "المجاهدين المزيفين" إن كل هذه العناصر سمحت لي بالاستنتاج أن قاري السعيد كان حتما عميلا لل(أ.ع./SM).⁷⁶

إذا كان عملاء (م.م.أ.ج./DCSA) لكمال عبد الرحمان نشطاء، فإن عملاء (م.ج.م./DCE) إسماعيل لم يكونوا أقل منهم نشاطا، و بالفعل فإن هذا الأخير خاب أمله، و فشلت مساعيه الشريرة عندما

⁷⁶ سيكون سعيد قاري الذي أوقف في فبراير 1992 من بين الفارين من سجن تازولت في مارس 1994 (و سأعود للحديث عن هذا التلاعب الجديد من طرف "ق.إ.أ./DRS"؛ فهل كان من بين عناصر (ق.إ.أ./DRS) الذين تم إعادتهم "للميدان"؟ هل كان في "مهمة مسندة" للقيام بالدعوة داخل السجن و القيام هكذا بانتقاء الأشخاص الممكن تجنيدهم لصالح (ق.إ.أ./DRS)؟ الشيء المؤكد هو أن سعيد قاري قد عاد إلى النشاط و شارك في العديد من الاجتماعات الرامية إلى توحيد جماعات (ج.إ.م./GIA)، قبل أن يتم التخلص منه نهائيا في نوفمبر 1994، و قد تزامن هذا مع صعود جمال زيتوني إلى القمة (أنظر الفصل الثامن) .

محمد سمراوي

لم يقرر منشطو الـ(ح.إ.م/2MIA) (عبد القادر شبوطي، و ملياني منصور، و سعيد مخلوفي، و عز الدين بعة) في اجتماعهم في الزبرير في يناير، الشروع دون تأخير في العمل المسلح، و هو ما كان سيستعمل كذريعة لتبرير حل (ج.إ.إ./FIS) في الحال! فحتى يوليو 1992 لم تقم (ح.إ.م/2MIA) إلا بالقليل من العمليات المسلحة، و أمام هذه الخيبة لجأ إسماعيل إلى طريقة أخرى وهي استخدام المعارضين و المنشقين عن (ج.إ.إ./FIS) كي يتجاوز "التاريخيين" و يستحوذ على "الثورة الإسلامية" لحساب (ق.إ.أ./DRS).

و هكذا أنشأت (م.ج.م/DCE) ابتداء من 1992 مجموعات مسلحة "مستقلة" في درقانة، و حرافة، في ضواحي العاصمة، و أوكلت مهمة الدعم اللوجيستيكي لضابط الصف السابق عبد الله قاسي المدعو "شكيب"، و كان هذا "المساعد" في المصالح العملياتية للـ(أ.ع/SM)، قد طرد من الجيش سنة 1980 إثر "قضية قفصة" الشهيرة⁷⁷، ثم أعيدت رسكته في عالم المال و الأعمال، و منذ 1991 كان يقوم بدور الوسيط بين إسماعيل العماري و"المراسلين" الفرنسيين الموصى بهم من طرف (ج.م.ف/DST) و أصدقائه المهتمين بالصفقات في الجزائر. لقد كان يكنى في أوساط الـ(أ.ع/SM) "بابا نوال" لأنه عندما يحتاج أحد الوجهاء شيئا مفقودا في الجزائر (ويسكي، سيفار، عطر، جبن الخ) يكفي أن يقصده ليجاب طلبه في الحين، و على الرأس و العين!

لقد كانت فيلته المترفة الموجودة بالقرب من الرغاية في الضواحي الشرقية للعاصمة، المتوفرة على كل وسائل الراحة و التكنم تستعمل للعديد من التغطيات. لقد كان ابن شكيب برتبة ملازم أول في (م.ج.م/DCE)، حول إلي للعمل ضمن خلية الاستخبارات في (و.و.ق.ل./ONRB) بشاطوناف في أفريل 1992.

و في آخر ماي، و نحن بصدد وضع "اللمسات الأخيرة" على قوائم الأعضاء المستقبليين للـ(م.إ.و./CCN) المجلس الاستشاري الوطني الذي سيقوم مقام البرلمان ابتداء من 22 جوان ناداني العقيد إسماعيل العماري ليكلفني بأن اسلم حقيبة لشكيب، وأستلم منه في المقابل ملفا أجهل مضمونه تماما، و قد اكتفى إسماعيل بقوله: "اذهب إليه، و سيشرح لك" استقبلت من طرف السيد شكيب في مدخل فيلته الرائعة و الذي لم أكن أعرفه من قبل، صاحب قامة قصيرة غير سمين، يقطر مكرا و خدعا!

⁷⁷ أنظر الفصل الرابع إحالة رقم 1 ص 101

و عرفت ذلك اليوم أن شكيبا كان يقوم بدور العميل المجدد لصالح (م.ج.م/DCE)، إذ تم لقاءنا بحضور محام (في الثلاثينيات من العمر، شعر كستنائي، و أتأسف لنسيان اسمه...) كان مكلفا بالدفاع عن الإسلاميين في السجون، و لكنه في الحقيقة يبتز المعلومات من موكله لإبلاغها لل (أ.ع/SM)!

و بعد التقديرات رافقت هذا المحامي إلى مكتبه بعين طاية لكي يسلمني الملفات، لم يتم بيني و بينه إلا اتصالان اثنان، إذ سافرت بعدها في مهمة إلى الخارج في منتصف جوان (و عند عودتي بعد اغتيال بوضياف، رفضت مواصلة العمل في شاطوناف) و لكنني علمت أن الملفات التي سلمها لي كانت تستعمل في جمع الأدلة ضد الإسلاميين المسجونين لوضعهم تحت المساومة و الابتزاز، و لم يكن أمامهم سوى خيارين: إما إتمام إجراءات المحاكمة، أو التعاون مع المصالح، و عندما يخطو المرء الخطوة الأولى في هذا المنزلق كل شيء يصبح ممكنا، و بعبارة واضحة يصبحوا منذ ذلك الوقت دميّ بين الأيادي الإجرامية للجنرالات!

تكوين (ح.أ.د./MEI) "تحت الرقابة"

لا شك أن أكثر حالات الاستعمال و التلاعب بعثا على الدهشة و الاستغراب هي (ح.أ.د./MEI) التي أنشئت في فبراير 1992 بمبادرة من بعض الإسلاميين المخلصين، و هم السعيد مخلوفي من (ح.إ.م/2MIA) و عبد القادر موغني (إمام أصدر فتاوي ضد النظام) و الأخوان عمر و عبد الناصر عولمي اللذين كانا مناضلين نشيطين في ال (ن.إ.ع/SIT) بدائرتي باب الواد و باش جراح. فهربوا من عمليات التوقيف التي مست قادة ال (ج.إ.إ./FIS) بعد حظرها في جوان 1991، انتقل الأخوان عولمي إلى السرية منذئذ، و تقرّبا من سعيد مخلوفي الذائع الصيت في الأوساط الإسلامية، و المعروف بكتيبه حول "العصيان المدني".

إن تأسيس (ح.أ.د./MEI) في الحقيقة كان من وحي الرائد عمار قطوشي رئيس (م.ر.ع/CPO) بفضل بعض العملاء مثل خالد بوشمال (أحد منتخبي ال "ج.إ.إ./FIS" و قد سبق الحديث عنه) أو سيد أحمد لحراني (عضو المكتب الوطني (ج.إ.إ./FIS) الذي كان يحوم حول قادة ال (ن.إ.ع/SIT) لحثهم على الانتقال إلى العمل المسلح، و في تلك الغمرة من الاندفاع و الحماسة انتهت (ح.أ.د./MEI) التي جندت العديد من المناضلين المخلصين من أعضاء ال (ن.إ.ع/SIT)، إلى القيام بالعديد من العمليات التي تبنتها دائما، و لكن قادة (ح.أ.د./MEI) كانوا يجهلون بأنهم يلبّوا أوامر العقيد إسماعيل العماري التي

تصلهم عن طريق عملاء (م.ج.م/د.ع.م) الذين يتلقونها بدورهم من الضابطين المشرفين (الرائد عمار قطوشي، و الملازم أول إيدير الذي رقي في نوفمبر إلى رتبة نقيب).

إن الهدف الذي حدد لبوشمال بصفته رئيس بلدية الرايس حميدو (بقي في هذه الوظيفة حتى 22 جوان) كان يتمثل في وضع إمكانيات البلدية تحت تصرف أعضاء الـ(ن.إ.ع/س.ت) "المتطرفين" الذين كانوا ينشطون في السرية، وبعد تنحيته، ظل يقوم بدور همزة الوصل بين المندوب التنفيذي الجديد للبلدية المفروض من الـ(أ.ع/س.م) وأعضاء الـ(ح.أ.د.إ.م.ع.).

و في بداية مارس سلم سيد أحمد لحراني هو الآخر بدوره إلى عمر العولمي ختما باسم الحركة من أجل دولة إسلامية (ح.أ.د.إ.م.ع.) للتصديق على البلاغات التي كان سيحررها مسؤولو الـ(ن.إ.ع/س.ت)، لكن هذا الختم لم يكن في الحقيقة إلا نسخة عن الختم الأصلي الذي صنعه المصالح التقنية في (م.ر.ع/س.م) بمركز عنتر، والذي سيستخدمه الـ(أ.ع/س.م) لإعداد البلاغات "الحقيقية- المزيفة" الصادرة عن (ح.أ.د.إ.م.ع.) بدون علم قادتها!

فبمجرد أن يصدر بيان رسمي يطالب بإقامة "دولة إسلامية في الجزائر" محتجا على توقيف المسار الانتخابي، أو داعيا إلى الجهاد... يخرج الرائد عمار قطوشي بلاغا مزيفا (من تحرير النقيب جعفر) لإفقاد مصداقية البيان الأول أو لزيادة حدة الإلحاح و التأكيد على المطالب.

و لقد اكتشف مسؤولو (ح.أ.د.إ.م.ع.) هذه الخدعة، و لكنهم كانوا من القلة و الضعف بحيث لا يمكنهم منافسة آلة الدعاية التي يتوفر عليها (ق.إ.أ/د.ر.س) (و سينتهي بهم الأمر إلى الانضمام إلى (ج.إ.م/أ.ج.إ.) و لن يكتشفوا الحقيقة إلا فيما بعد، و سأعود إلى هذا الموضوع).

في ماي أو جوان 1992 تسلم العميل خالد بوشمال الموجه من الملازم أول إيدير مبلغا من العملة الصعبة لقضاء "عطلة" في تونس، و قد كانت هذه الرحلة المصطنعة تهدف إلى إيهام مسؤولي (ح.أ.د.إ.م.ع.) بأنه أحضر من تونس كمية من أجهزة الراديو و كتب عن حرب العصابات التي سلمها إليهم، (و قد كانت في الحقيقة آتية من "م.ج.م/د.ع.م")

لقد كان مناضلو (ح.أ.د.إ.م.ع.) يجتمعون في فيلا ببوزريعة، وكان بوشمال يأخذ معه مسجلا صغيرا ينقل فيه كل ما يدور في تلك الاجتماعات، ثم يسلم لنا التسجيلات تباعا، و هو ما مكنا لاحقا من التدخل بكيفية انتقائية لتحديد العناصر الخطيرة أو محاولة التقرب من أعضاء جدد في المجموعة.

و عندما علمت في آخر ماي 1992 بهذه العمليات الموجهة من الملازم أول إيدير ضابط البحث الذي كان تابعا لمصلحتي، اتخذت قرارا برفض تصور رئيس (م.ج.م/د.ع.م) للحرب ضد المخربين. و من الأهمية بمكان أن أبين أن هذه العملية قد بدأت حينما كنت ملحقا بعين النعجة في إطار إدارة حالة

الطوارئ و لم أعرف جسامة الأضرار إلا بعد استئناف عملي على رأس (م.ب.ت/SRA) في ماي 1992، و من ثمة كان اتخاذ قراري بالكف عن مشاركة إسماعيل تلك المناورات. لقد كان الملازم أول إيذير يتلقى التعليمات مباشرة من هذا الأخير، و كان دائما يعلمني باتصالاته بانتظام. عند رفضي الدخول في المسائل الصادمة التي أستنكرها، قد انتهى الأمر إلى إخراجي من الدائرة و إقصائي عن مصدر القرار، و بالرغم من ذلك فقد علمت بتلاعب آخر أكثر خطورة من (ح.أ.د./MEI) و هو تكوين مجموعة باينام (حي في الحدود الغربية للعاصمة) فعلى العكس من الجماعات المهيكلة جيدا نسبيا كال(ح.إ.م./2MIA) لشبوتي، و(ح.أ.د./MEI) لمخلوفي أو "الباقون على العهد" (بقيادة أسامة عباسي و قمر الدين خربان معا)⁷⁸ فالأمر هنا يتعلق بإحدى أولى الجماعات الخليفة المصنوعة بالكامل من مركز عنتر، و التي أنتجت (ج.إ.م./GIA) كجماعة دموية "مبيدة" لا تمت بأية صلة إلى (ج.إ.م./FIS) فضلا عن علاقتها بالدين الإسلامي الحنيف ذاته، فالعلاقة الوحيدة بين (ح.أ.د./MEI) و جماعة باينام هي الفيلا التي كانا يجتمعان فيها وقتها و التي وضعها (أ.ع./SM) تحت تصرفهما ببوزريعة!

و في تلك الأيام بالذات قام "إسلاميون مفترضون" بسرقة متفجرات من محجر جوبير (الواقع بين بولوغين و الرايس حميدو) و قد كان هؤلاء السراق على درجة عالية من الاحتراف، بحيث لم يتركوا أي أثر يدل على جريمتهم (فقد أوثقوا الحارس الليلي، و قاموا بالسرقة، في اطمئنان تام)، والعجيب المريب أن المسؤولين المهووسين بالخطر الإسلامي الذي كان في أوج عنفوانه في تلك الأيام، لم يرسلوا أية لجنة تحقيق من مصالح الأمن في أعقاب هذا الحدث الهام، وذلك لأن تلك المتفجرات قد خبئت بكل تأكيد في فيلا بوزريعة لصنع القنابل التقليدية، وهنا أيضا تم التخطيط لارتكاب مذبحه المطار يوم 26 أوت 1992 (أنظر الفصل التالي) و من المحتمل جدا أن تلك القنابل المفجرة في المطار قد صنعت بمتفجرات محجر جوبير، فهي عملية تحمل بلا جدال الطابع المميز ل(م.ج.م./DCE).

⁷⁸ بعد توقيف كل من عباسي مدني وعلي بن حاج في 30 جوان 1991، كانت (ج.إ.م./FIS) التي عرفت الكثير من الشقاق - بالإضافة إلى ردة "مراني، لفيقه، سحنوني"-، على وشك الانفجار بسبب الخلافات الداخلية والعمل التخريبي الذي قام به (ق.إ.م./DRS)، و خلال فترة ما بين يوليو و ديسمبر من نفس السنة، لم تستطع (ج.إ.م./FIS) أن تتجاوز محتها و أن توحد صفوفها لدخول الحملة الانتخابية إلا بفضل الشخصية الكاريزماتية و نجاعة كل من عبد القادر حشاني و محمد السعيد كما أن هذه الفترة، قد عرفت أيضا قيام بعض المناضلين المبحوث عنهم بتكوين نواة جماعة "أوفياء" لقيادة (ج.إ.م./FIS) المسجونين، و قد عرفت باسم "الباقون على العهد" (لقد عاهدوا أنفسهم على إقامة جمهورية جزائرية مبنية على أساس التعاليم الإسلامية و مواصلة الكفاح حتى سقوط كل "الطواغيت")، و قد تم الانشاء الفعلي لهذا التنظيم في شهر يناير سنة 1992.

ضابط صف حوّل إلى أمير!

لقد سبق أن قلت بأن (ق.إ.أ./DRS) لا يكتفي بهذا النوع من الاحتواء و الاستخدام، ففي إطار التمهيديات التي شرع فيها منذ أفريل 1991، بطلب من إسماعيل، و المتعلقة بالمقاومة المسلحة الإسلامية لـ(ق.إ.أ./DRS) (أنظر الفصل الثالث) أنشئت أولى خلايا (ج.إ.م./GIA) المستقبلية في الجزائر العاصمة في خريف 1992 بشبان متعاطفين مع جماعة التكفير و الهجرة بدرقانة و هراوة، برج الكيفان، بن زرقة، بن طلحة، و حي فايزي⁷⁹ و في منطقة الوسط كذلك أنشئت خلايا مماثلة في الأربعاء (بالعناصر العنيفة في مفتاح، براق، سيدي موسى، الكاليتوس) و في البليدة (بالعناصر المجندة في الصومعة، أولاد ايعيش، بوفاريك، واد العلايف، و في القرية التي يوجد بها الجامعة) و في المدينة و الشلف. ساهم إطارات الـ(أ.ع./SM) لـ(م.ر.ع./CPO) بمركز عنتر و(م.ب.تق./CRI) للبليدة بنشاط في إقامة هذه الخلايا، و يجب القول بأن إنشاء هذه الخلايا كان أحيانا يتم بكيفية سيئة تماما نتيجة التسرع (حيث كان يتحتم مضاعفة أعداد الجماعات الإسلامية لتبرير عمليات القمع، و حل الـ"ج.إ.أ./FIS") و العمل المزدوج لبعض "المجندين الجدد" من الإسلاميين المنحدرين من الأوساط الفقيرة الذين كان يتم استخدامهم بسهولة من طرف أمراء (ق.إ.أ./DRS)، وكذلك في الوقت ذاته من طرف الإسلاميين الحقيقيين المتطرفين (الذين لم يكن لديهم أي تكوين سياسي أو ديني وقد كان معظمهم بدون عمل وبدون مستقبل، فكان هؤلاء "المجاهدون" الشبان يحاربون لحساب من يدفع أكثر أو من "يعطي أحسن").

و هناك خلايا أو كتائب (حسب مصطلحات ذلك الوقت) قد ظهرت كذلك في شرق و غرب البلاد، لأن نوعا من الجنون قد استبد بالمسؤولين الرئيسيين الثلاثة لـ(م.ب.تق./CRI) (جبار في البليدة، و هاب

⁷⁹ هكذا إذن تمكن الملازم في (ق.إ.أ./DRS) فريد عشي، الذي تحدثت عنه سابقا، من التسلل في صفوف شبان من حي القصبة و تكوين جماعته الخاصة بعد أن نجح في الهروب من عملية توقيف مزعومة (وسيصبح بعد ذلك بسنة ضمن القادة الوطنيين للـ"ج.إ.م./GIA")، و قد قام بتنظيم اغتيالات رجال الشرطة، ورجال قانون، و موظفين من طرف أناس متأكدين أنهم يكافحون من أجل الحق، بعدها قام بتنظيم عمليات راح ضحيتها العديد من "المكافحين"، كما قام بالكشف عن مخابئ للسلاح و الوشاية ببعض رجاله. و عندما قرر(ق.إ.أ./DRS) أن هذه الجماعة (المزيفة) يجب أن تتوقف عن العمل، و زرع عشي على "مجاهديه" ما يقارب 250 زوج من أحذية رياضية كورية الصنع لم تكن معروفة في الجزائر تدعى "طانفو" و هكذا كان من السهل جدا اصطيادهم كالأرانب عندما ينزلون إلى المدن. و منه أطلقت قوات الأمن تسمية (طانفو) على أعضاء الجماعات المسلحة. وللحصول على الوقائع المفصلة لهذه الحلقة أنظر:

Valerio PELLIZZARI, << Ecco come il regime ha infiltrato la casbah >>, Il Messagero Dominica, 1^{er} février 1998, cité par B.Izel, J.S. Wafa, W. Issac, <<What is the GIA ?>>, An Inquiry into the Algerian Massacres, Hoggar books, Genève 1999, p.339

في وهران، و فريد في قسنطينة) الذين كانوا يقومون بلعبة "من ينال إعجاب الرئيس أكثر" و الذين لم يتورعوا عن تكوين جماعات إسلامية تحت القيادة المباشرة لرجالهم، وتلك هي حالة المساعد عمر، و اسمه الحقيقي يوسف بلعلي التي تعتبر نموذجية لهذا النوع من الطرق و الأساليب الفذرة! إن هذا الضابط صف المولود بالعلمة، انخرط في الجيش سنة 1978، رياضي بطبعه و تخرج الأول على دفعته في الفترة التكوينية التي اجتازها في مدرسة ال(أ.ع/SM) ببني مسوس في 1979-1980، وزد على ذلك أنني أثناء فترة تكوينه كنت مدربا في المدرسة واكتشفت أهليته و مستواه التعليمي الممتاز، و قدرته الفائقة على العمل، و لهذا السبب اخترته أمينا لمكتبي عندما نقل إلى قسنطينة ما بين 1983-1987، فلقد كان نموذجا لضابط الصف الذي يريده أي مسؤول.

إن حكاية هذا الضاب- صف "الأمير" نقلت إلي في أدق تفاصيلها في يوليو 1995 من طرف المساعد صغير حركاتي، و هو جار قديم لي في قسنطينة، (لقد ساعدته لإعادة إدماجه في المصالح سنة 1982 بعد طرده) و لا يمكن وضع شهادته موضع شك، لأنه برهن على صدقه معي خلال كل فترة خدمته، و لقد أسر لي بهذا الكلام ليشتكي لي من التصرفات "المافياوية" لرئيسه، لأنه كان يخشى على حياة ولديه اللذين جندهما في (م.ب.تق/CRI) بقسنطينة، و لقد كان شاهد عيان على توقيف، و تعذيب المساعد عمر.

ففي بداية 1992 كان هذا الأخير يقوم بوظيفته ككاتب في المكتب الجهوي للوقاية التابع ل(م.ب.تق/CRI) و الواقع في ثكنة بن معطي بقسنطينة (محاذيا لملاعب رمضان بن عبد المالك المواجه لمقر الولاية...) ففي الربيع تلقى الأمر من العقيد فريد غبريني ليتولى قيادة مجموعة مسلحة صغيرة من الإسلاميين مكونة من شبان اعتقدوا بسذاجة أن عمر يجاهد في سبيل نصره القضية الإسلامية، و هم يجهلون تماما أنه عميل لحساب (ق.إ.أ./DRS) و بفضل ما يحوزه من أخبار كان عمر و مجموعته ينشطون طوال سنتين في محيط قسنطينة (و بصفة خاصة جبل الوحش، بكيرة، و عين الباي) يغتالون رجال الشرطة و العسكريين و يفجرون القنابل التي كانت تبث الرعب في نفوس سكان المدينة.

لقد كان عمر يباشر عمله أثناء النهار في الثكنة بصفة عادية ثم يعود في المساء إلى بيته، و الاتصالات مع أعضاء جماعته كانت تتم خارج أوقات العمل في المساء، أو يتدرب بالقيام بمهمة و الاتصال بعملائه حتى لا يلفت الانتباه! و ذلك حتى زملاءه أنفسهم كانوا يجهلون عمله المزدوج، إذ بصفته "إرهابيا" كان مكلفا كذلك بتصفية إطارات ال(أ.ع/SM) الذين تشتم فيهم رائحة التعاطف مع الإسلاميين.

و لكن في ماي 1994 ارتكب أحد أفراد مجموعته خطأ، و قد كان مكلفا بوضع قنبلة في بكيرة فانفجرت عليه و انبثرت ساقه، فألقي عليه القبض من طرف مصالح الأمن، و عند الاستئطاق أعطاهم اسم

محمد سمراوي

"أميره"، و هلعاً من هذه الواقعة التي لم تكن في الحسبان، و خوفاً من انكشاف تورط الـ (أ.ع/SM) في القضية في حالة ما إذا تم توقيف عمر، فقرر المسؤولون المحليون لـ (م.ج.م/DCE) تصفيته لإيهاً بقية مصالح الأمن الأخرى كالشرطة و الدرك الوطني، بأن هذا الضابط صف كان إرهابياً حقيقياً وليس "أميراً" إسلامياً من أمراء (ق.إ.أ./DRS)!

فعلى الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم، و بأمر من العقيد كمال حمود (الذي خلف فريد غبريني على رأس (م.ب.تق/CRI) لقسنطينة في منتصف سنة 1992) قام المساعد صغير حركاتي و اثنان من زملائه بإحضار عمر من بيته الكائن في حي بوصوف، قائلين له بأن رئيسهم (في حاجة إليه لعمل مستعجل) و بدون أدنى ارتياب في الأمر رافقهما على متن سيارة رونو 4 إلى مقر (م.إ.ب.ت/CTRI) حيث قتل بدم بارد، بعد أن قاموا بتعذيبه لإضفاء نوع من المصادقية على أطروحتهم القائلة بانتمائه إلى مجموعة مسلحة، و حتى لا ينكشف أبداً أمر أولئك المسؤولين المدبرين و المشاركين في هذه الجريمة النكراء! أما عائلته التي لم تتمكن من رؤية جثمانه فقد أعلن مسؤولو (ق.إ.أ./DRS) أن المساعد عمر قد لقي مصرعه على أيدي إسلاميين أثناء القيام بعملية تفتيش!!

قضية تيليملي، و موت الرائد قطوشي

عودة إلى هذا الخريف الداكن لسنة 1992، رغم أنني شخصياً لم أخف تشككي بالنسبة لنتائج عمليات اختراق الشبكات الإرهابية، فقد بقيت مع ذلك مقتنعا بأن العمل كان يهدف إلى التنبيه أو الإخبار بالعمليات، و الاطلاع على شبكات الإمداد، و الشبكات النائمة بل حتى تحديد مصادر تمويلها الخارجي.

لكن مسؤولي (ق.إ.أ./DRS) قد ذهبوا بعيداً جداً كما رأينا، و نظراً لمواقفي المتعلقة بالشرعية فقد كنت أبعد تلقائياً من مراكز القرار بمجرد الشروع في التخطيط لأية عملية "مشبوهة" ففي أثناء أسابيع أفريل و ماي 1992 شعرت بانعدام أي حس بالمسؤولية لدى إسماعيل العماري، و تورطه المباشر في توجيه و استعمال الجماعات التي ستتكون منها (ج.إ.م/GIA) فيما بعد. هناك بعض المؤشرات و القرائن و الأخبار الغربية التي تكاثرت، أفكر مثلاً في حالة موح ليفي الذي سبق أن تطرقت إليه، كيف يفسر تمكن هذا الإرهابي الذي كنت متأكداً من أنه عميل لـ (ق.إ.أ./DRS) من مضاعفة عملياته الإجرامية دون عقاب (اغتياالات من هنا، و كمائن من هناك ضد رجال الشرطة و الدرك، و العسكر و خاصة شباب الخدمة الوطنية في الكاليتوس و الأربعاء ومفتاح..) إلى درجة أنه أصبح بطلاً في أعين الشبان الذين يلتحقون بالمقاومة المسلحة!

كيف يمكن تفسير أن نائبه عبد الحق لعيادة مطال بيراقي يستطيع، و بكل سهولة أن يستخف بقوات الأمن؟

ففي شهر أفريل، و بالرغم من أنه قد حوَصر في منزله من طرف رجال الدرك الوطني تمكن من الهروب أخذاً معه امرأة كرهينة؟! و قد جرح أثناء هذه العملية النقيب عطوي من الدرك الوطني بعد تبادل كثيف لإطلاق النار، و بعد بضعة أيام من هذه العملية حكى لي الرائد عبد العزيز شاطر في مقر قيادة مفرزة الدرك الوطني للجزائر في بئر مراد رايس، و بحضور رئيسه بأنه لم يفهم أبداً كيف تمكن لعيادة من مغادرة المنطقة في الوقت الذي كانت وحدات (ج.و.ش/ANP) تراقب كل مفترقات الطرق، و كرر لي مرارا أنه بدون تواطؤ عناصر من هذه الوحدات، كان من المستحيل على عبد الحق لعيادة أن ينفلت من قبضتنا.⁸⁰

و نفس الوضعية الغريبة المرعبة تتكرر بعد ذلك ببضع أسابيع أثناء القيام بعملية في تيليملي (حي في أعالي العاصمة) ضد عبد الكريم بن طيبش، معروف عنه أنه أحد المساعدين لموح ليفي، و اثنين من رفاقه يستطيع هؤلاء الثلاثة أن يتملصوا خفية، رغم العدة الهائلة المرصودة لهذه العملية (القوات الخاصة، الشرطة "نينجا"، (م.ت.خ/GIS)، مجموعة التدخل للدرك الوطني). إن هذه القضية تستحق أن تذكر هنا، لأنها أسفرت عن موت الرائد عمار قطوشي، رئيس مركز عنتر (م.ر.ع/CPO) الذي كنت أتعاون معه بانتظام في تلك الأيام، والذي سبق أن تحدثت عن الدور الأساسي الذي قام به سنة 1991 بتعليمات من إسماعيل العماري في خلق أولى الجماعات الإسلامية المسلحة، من صنع (ق.إ.أ./DRS).

في يوم 4 ماي على الساعة الثامنة صباحا، واصلنا معلومات مؤكدة بأن مجموعة بن طيبش قد حدد مكانها في فيلا بتيليملي. إن استخدام هذا النوع من المعلومات الاستخباراتية قبل الانتقال إلى العمل و إعطاء الأمر بالهجوم يتطلب دراسة عملية معمقة. و كان واجبا عليّ يومها أن أشرك في اجتماع يعقد في ولاية الجزائر يدوم يوما كاملا للجنة المكلفة ببحث مسألة إطلاق سراح المنفيين في معسكرات

⁸⁰ و ستنظر "سيرة" هذا الشخص ، و هو كذلك بدون أي تكوين ديني، أنه لا يمكنه إلا أن يكون عميلا ل(ق.إ.أ./DRS)، فبعد وفاة "موح ليفي" في أوت 1992، فرض نفسه "أميرا وطنيا" لل(ج.إ.م./GIA) التي عرفت بهذا الاسم لأول مرة في شهر أكتوبر، و بضعة أشهر بعد ذلك، في جوان 1993، تم توقيفه في مدينة وجدة بالمغرب (و سأعود إلى هذه القصة في الفصل الثامن)، و سيقوم كل من الجنرال إسماعيل العماري أولا ثم الجنرال خالد نزار شخصيا، و الذي كان حينها وزيرا للدفاع، بالسفر إلى الرباط لمطالبة الملك الحسن الثاني بتسليمه: أي كان ميكانيكي، نصّب نفسه أميرا وطنيا، أهم من القادة الحقيقيين لل(ج.إ.أ./FIS) الذين يعيشون في المنفى؟ و كيف يمكن تفسير نجاحه في فبراير 1995، من القمع الوحشي الذي حدث لآخماد تمرد وقع داخل سجن سركاجي راح ضحيته أزيد من مائة سجين؟ و هناك أدلة أخرى، ففي الفترة ما بين سنة 1993 و 1995، صدرت العديد من البيانات المساندة لل(ج.إ.م./GIA) و لكنها في الحقيقة مزورة و معدة من طرف مصالح (ق.إ.أ./DRS)، تطالب بإطلاق سراح "الأمير" عبد الحق لعيادة.

الجنوب من الذين لم يثبت ضدّهم أي شيء⁸¹.

ترأس هذا الاجتماع شريف عبد الرحمان مزيان والي الجزائر، و قد شارك فيه كذلك ممثل عن (م.ع.أ.و./DGSN)، و ممثل عن الدرك الوطني، و ممثل عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان (م.و.ح./ONDH) و هي هيئة تأسست في فبراير 1992 لإعطاء نوع من الغطاء "الديمقراطي" للقمع و الاضطهاد الممارس ضد الإسلاميين.

و على الساعة الخامسة مساء، و أنا عائد متعبا من هذا اليوم الماراطوني، عرجت على شاطوناف لاستخبر عن الوضعية قبل الذهاب إلى البيت. و عند وصولي كانت مجموعة التدخل جاهزة بعدتها و عتاها حيث كان الرائد عمار قطوشي أثناء غيابه قد أعد كل شيء (لأنه كان يريد بدون شك أن يؤكد لرؤسائه أنه جدير بمنصب جنيف الذي وعده به الجنرال توفيق).

لقد تقاطعت مع الرائد عمار لحظتها و هو يتأهب لامتطاء سيارته الفولفو الرمادية، و قد قال لي بلطف "لحبيب هل تأتي" فأجبت: " لا أنا متعب" و بالفعل كنت لحظتها أفكر في العجلة التي تم فيها تحضير هذه العملية، و قد كانت تلك آخر كلمات تبادلتها مع الرائد عمار، فقد أخبرني سائقي في اليوم التالي بأنه جرح في فخذه خلال هذه العملية، و نقل إلى فرنسا.

لقد حدد الرائد عمار "الهدف" بدقة - و هي الفيلا التي كان يختبئ فيها بن بطيش، و اثنان من رجاله- و لكن عند الوصول إلى عين المكان ارتكب محافظ الشرطة محمد وضاح (و قد كان مرفوقا بمحمد عسولي، و هو أحد نواب المحافظ الطاهر كراع في "و.و.ق.ل./ONRB") خطأ في توجيه الهجوم إلى فيلا مجاورة مما أحدث ارتباكا سمح لبن بطيش و رفيقيه من الانفلات، و قد كلف هذا الخطأ الفادح الذي لا يصدق، حياة ضابطين هما الرائد عمار قطوشي، و الملازم أول طارق من (م.ت.خ./GIS).

لقد دفع هذا الأخير عمره ثمن بطولته، فقد كان الوحيد الذي دخل الفيلا التي كانت مستهدفة حقا، فتلقى رشقات نارية مباشرة من بن بطيش و رغم أن هذا الأخير كان مصابا فقد استولى على سلاح و راديو الضابط الذي كان غارقا في بركة من الدماء! و أثناء انسحابهم التقى الهاربون الثلاثة بالرائد

⁸¹ لقد تم انشاء هذه اللجنة التي كانت تجتمع كل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، بمبادرة من (م.أ.د./HCE)، في شهر أفريل وكانت تهدف إلى ثلاث غايات: الرد على الطلبات الكثيرة التي كانت ترسلها عائلات المساجين إلى معارفهم في صفوف قوات الأمن لاطلاق سراح ذويهم؛ القيام بحركة تجاه الضباط المخلصين ل(ق.إ.أ./DRS) وال(ج.ش.و./ANP)، الذين كانوا يرون أن القمع قد تجاوز كل الحدود؛ وأخيرا إعطاء بعض ضمانات "الشرعية" للرأي العام الدولي، و لقد شاركت في ثلاثة اجتماعات لهذه اللجنة، قبل أن أنتدب النقيب شاكر.

محمد سمراوي

قطوشي، و المحافظ محمد وضاح على بعد مائتي متر من مكان الفاجعة، أطلقت عبارات ناربية أصابت إحداهما الرائد عمار في فخذة.

من أطلق النار عليه؟ لا أحد يعلم ذلك أبدا!!

فقد أكد لي ضباط (م.ت.خ/ GIS) الحاضرين في عين المكان أن المحافظ وضاح قد هلع عند رؤيته الإرهابيين، فأطلق النار خطأ و جرح الرائد قطوشي، و تبدو لي هذه الرواية أقرب إلى الاحتمال، لأن الإرهابيون كانوا مسلحين برشاشات كلاشينكوف، و لو كانوا هم الذين أطلقوا النار لنخلوه نخلا و هو ما لم يحدث حسب الشهود، و في اليوم التالي من المأساة قابلت محمد وضاح، وكان واقعا كليا تحت الصدمة، شاحب الوجه لا يقدر على رص جملتين متتابعتين (وقد وضع على الهامش أيامها من طرف العقيد إسماعيل العماري، و لن يظهر إلا بعد سنتين، ليعين مديرا عاما للشرطة الوطنية، و هي أروع ترقية يحظى بها رئيس أمن ولائي، ولم يسبق لها مثيل في حوليات الشرطة الوطنية)

لقد كان الرائد عمار مجروحا ينزف بغزارة، و مع ذلك لم ينقل إلى مستشفى عين النعجة إلا بعد خمس و أربعين دقيقة من الاشتباك، و لم يعجل بإسعافه إلا بعد أن أفرغ دمه، في حين أن المركز الاستشفائي الجامعي لمصطفى باشا لم يكن يبعد عن مكان العملية بأكثر من عشر دقائق، و قد نقل بطائرة خاصة إلى فرنسا مساء الفاجعة، و لكنه مات أثناء الرحلة! و قد أرجع مسؤولو (ق.إ.أ./ DRS) موته إلى إصابته بالسكري، و بما أنني عاشرته منذ منتصف الثمانينيات حتى آخر يوم في حياته أتستطيع أن أؤكد بأنه لم يكن يشكو قطّ من هذا المرض، و ملفه الطبي يشهد على ذلك.

كل القرائن تدل على أن الرائد عمار قطوشي صفي من طرف رئيسه إسماعيل العماري مع سبق الإصرار و التردد!!: فإخطاء الهدف، و تأخير الإسعاف، و كذلك الكذب الصراح فيما يتعلق بإصابته بداء السكري، و المجازاة اللاحقة للمحافظ وضاح... كل هذه القرائن ترسخ اعتقادي بأن رئيس (م.ر.ع/ CPO) قد صفي في إخراج معقد، من ذلك النوع الذي لا يتقنه إلا إسماعيل!! و هذه التصفية في رأيي كانت بسبب الدور الأساسي الذي كان يقوم به الرائد عمار في وضع استراتيجية الرعب التي بدأ ينفصل عنها بدون شك (لقد كان من المقرر أن يعين الرائد قطوشي في يوليو رئيسا لمكتب الأمن بسفارة الجزائر بجنيف خلفا للرائد حميدو، و قد بدأ يبتعد عن (م.ج.م/ DCE). حتى و لو أن الصحافة و بعض المسؤولين قد قالوا بفكرة أن بن طيبش كان من "مساعدتي" "موح ليفي"، فإني على يقين في جميع الأحوال بأن بن طيبش ليس من صنع الرائد قطوشي، و لو كان الأمر كذلك لما قاد عملية ضده أبدا!، و على كل حال فإن الرائد قطوشي قد أخذ معه الكثير من الأسرار إلى القبر فيما يخص "بعث" (ح.إ.م/ 2MIA) و خلق "الجماعات الإسلامية للجيش" و العمليات القذرة و الخسيصة التي نفذها لحساب توفيق و إسماعيل، لقد استخدمه إسماعيل مع الأسف "كصهيرة" تماما مثلما حدث لطرطاف مع

الضربات الشائنة لكمال عبد الرحمان (غير أن العقيد طرطاف كما سيأتي لاحقاً، كان جلادا متوحشا حقاً، و لكنه فلت من العقاب عن "عمله القذر" حيث بقي في وظيفته إلى غاية سنة 2001، و هو ما يزال حتى يومنا هذا على قيد الحياة.

و بعد أيام من قضية تيليملي، قام إسماعيل "كتغطية" على نفسه بالإشراف و المشاركة في عملية بلغت من الوحشية ما يجعل أي واحد منا، يجهل خلفيات تصفية فطوشي، يفسرها على أنها انتقام مشروع من الإسلاميين، فقد قرر أن "بيدع" في فيلا بحي بلوزداد، كانت تستخدم مخبنا للأصوليين، من المفترض أنها ملك لرئيس (م.ع.أ.و/DGSN) محمد طولبة، و قد أشرف إسماعيل شخصياً على قيادة هذه العملية، و هي أول و بالتأكيد آخر عملية يشارك فيها!

لقد كانت هذه العملية حقيقة تثير العديد من علامات الاستفهام و التعجب، إذ كيف يصدق أن "إسلاميين خطرين" يمكنهم أن يلجأوا إلى فيلا تابعة للشرطي الأول في الجزائر!؟ و زيادة على ذلك، فإن هؤلاء الإسلاميين المفترضين لم يكونوا مسلحين، مما يجعل الإمساك بهم من طرف عناصر (م.ت.خ/GIS) أمراً في غاية السهولة و مع ذلك فإن الجميع قد قتل، و حتى أولئك الذين حاولوا تسليم أنفسهم قتلوا بدم بارد كالكلاب! و أخيراً، فإن الصحافة لم تتطرق أبداً إلى هذه القضية، و لهذا السبب اعتقد أن هذه العملية كانت مختلفة من أولها إلى آخرها من رئيس (م.ج.م/DCE) حتى يومنا بأنه قد قام بالثأر لضابطه، و في نفس الوقت يزيل الشكوك التي تحوم حوله، فيكون لذلك قد جمع بعض العملاء في فيلا (م.ع.أ.و/DGSN) للتمكن من تصفيتهم، و هو ما يفسر كذلك عدم ترك أي واحد منهم حياً رغم استسلامهم للشرطة!!

مهمة في باكستان

إن قصة تكوين (ج.إ.م/GIA) من طرف المصالح السرية تشبه قصة (الدكتور جيكيل Jekyll، و ميستر هيد Mister Hyde) في وقت من الأوقات، وبالضبط في الثلاثة أشهر الثانية من سنة 1992، لم يعد مسار الاستخدام و الاحتواء يتحكم فيه كما ينبغي. فالعديد من العملاء المنقلبين كانوا يقومون بأدوار مزدوجة، و "تبخروا" في الجبال و الأدغال.

و بسبب الحواجز الموضوعية بين المصالح، كان عملاء كل من (م.ر.ع/CPO) و (م.ع.ر.ب/CPMI) "يتحاربون". فبصفتي مسؤولاً عن خلية الاستخبارات في (م.ر.ع/CPO) لم أستطع أن أحصي عدد التدخلات التي قام بها العقيد كمال عبد الرحمان و عمار، و طرطاف ليطلبوا مني

إطلاق سراح هذا أو ذاك من الأشخاص الذين يكونون قد ألقى عليهم القبض لأنهم كانوا "يعملون" معهم وزيادة على ذلك فإن فقدان التنسيق الخطير هذا في ظل المخطط الشيطاني كان نفسه بين هياكل (ق.إ.أ./DRS) و المؤسسات الأخرى للدولة. ففي هذا الجو من الفوضى العارمة، شرع في الحرب ضد "الأصوليين".

لم يعد بوسعي أبدا أن أوافق على هذه السياسة الانتحارية في حق الوطن! و كما سبق أن قلت، فبعد أن أدركت الأهداف الحقيقية لاستخدام و توجيه (ح.أ.د./MEI) قررت في آخر ماي أن أقطع علاقتي بإسماعيل، وأكف عن التعاون معه بقدر ما أستطيع. فانزويت في (م.ق.ع/PCO) بشاطوناف لأتفرغ لعمل الاستغلال (استخراج المعطيات من كل التقارير الواردة من العملاء، و التحقق من صدقية و صحة المعلومات التي تتضمنها، ثم القيام بإعداد خلاصات لتلك المعلومات المجتمعة وتقديمها إلى مسؤولين "ق.إ.أ./DRS") قبل القيام بمهمة إلى الخارج. بعد موت الرائد قطوشي كان من المفروض أن يعهد باستخلافه على رأس (م.ر.ع/CPO) إلى الرائد عاشور بوقشايبة (نائب مدير) أو إلي بصفتنا الضابطين الأعلى رتبة في (م.ج.م/DCE) بعد إسماعيل و لكن لم يقع الاختيار على أي واحد منا لأننا كنا ملتزمين بالعمل في الإطار القانوني فقط، و نرفض المشاركة في العمليات المجنونة التي كان يقودها! و من ثمة فإسماعيل هو الذي تولى شخصيا تسيير (م.ر.ع/CPO) حتى تم تعيين العقيد فريد غبريني القادم من (م.ب.تق/CRI) بقسنطينة. فكان لا بد لي من الابتعاد، وبالاتفاق مع إسماعيل ذهبت - إذن - في مهمة إلى باكستان من 11 إلى 27 جوان 1992، و قد كانت مهمتي إعطاء تعليمات جديدة "الجواسيسنا" في معسكرات بشاور، و تحديد مكان وجود اثنين من قادة (ج.ق.إ./FIS) هما بوجمعة بونوة المدعو "عبد الله أنس"⁸²، و قمر الدين خربان اللذين كان (ق.إ.أ./DRS) يعتبرهما من أخطر الإرهابيين. و لقد تقصت مصالحي أثرهما لأنهما حصلا على تأشيرة من المصالح القنصلية في سفارة الجزائر بباكستان، تسمح لهما بالتنقل دون أي قلق أو خوف!

و قد اندهشت عندما علمت خلال هذه المهمة من محي الدين عميمور سفير الجزائر في إسلام آباد (الذي يجهل بطبيعة الحال طبيعة مهمتي) بأن سفير فرنسا قد طلب منه رأيه بالنسبة لمنح هذين

⁸² حسب الأرشيفات التي تمكنت من استغلالها في سنة 1990، فإن بوجمعة، و هو أصيل مدينة بشار، كان عضوا نشيطا في "الحركة الإسلامية العالمية"؛ و كان على علاقة وطيدة مع مخلوفي قبل أن يسافر إلى أفغانستان في 1991 هروبا من الاضطهاد الذي كان يلاحقه. في أفغانستان، ارتبط بعبد الله عزام، و هو شخصية دينية مرموقة و أصبح صهره. و من مدينة بيشاور قام بتنظيم عودة "الأفغان الجزائريين". بعد انتصار المجاهدين على القوات السوفياتية و بسبب النزاعات بين مختلف الفصائل، ارتقى بوجمعة بونوة، الذي أصبح "عبد الله أنس"، إلى منصب مستشار عسكري للقائد الحربي الأفغاني شاه مسعود، الذي كان يحارب قلب الدين حكمتيار.

الشخصين تأشيرات الدخول إلى فرنسا، و قد تبين لي أن ممثلنا يجهل كل شيء عن الرجلين و العبرة هنا أن السفير الفرنسي كان أكثر اطلاعا من سفيرنا، في حين أن الرجلين هما في الحقيقة من الأهداف الأساسية لمهمتي! و زيادة على ذلك فقد اكتشفت أثناء إقامتي التي دامت عشرة أيام ألا أحد من البعثة الجزائرية هناك لا السفير و لا أي ممثل عن السفارة قد وضع رجله في بيشاور (و هي مدينة تبعد بحوالي مائة كلم عن العاصمة إسلام آباد) في الوقت الذي يوجد في هذه المدينة من المجاهدين الجزائريين ما يعد بالمئات منذ بداية 1980.

ها هي ذي الحرب ضد الأصولية كيف كانت تتم في الخارج!
أعتقد أن الأمر لا يعود إلى قلة الكفاءة بقدر ما يعود إلى كونه عملا مقصودا من طرف سحاري (ق.إ.أ./DRS).

و أريد أن أستدل بمثال آخر من الميدان الدبلوماسي كذلك في يناير 1992 اتهم "أصحاب القرار" إيران بتمويل الإسلاميين الجزائريين، و قطعوا العلاقات الدبلوماسية مع هذا البلد، و قد تم إدخال كل الدبلوماسيين الجزائريين، لكن الرائد محجوب الذي كان في منصبه في طهران قد استبقي "خفية" في مكانه، كمستشار قائم بالأعمال، و ذلك بغرض رعاية الشبكات الإسلامية التي تجوب السودان و إيران و اليمن و باكستان، و العربية السعودية... الخ، فالأمر يتعلق بعملاء جزائريين مغروسين في إيران، يتاجرون في الجلود و المنسوجات، و السجاد، و الفستق و الذين يبلغون المعلومات للقادة الإيرانيين!

إن هذه الاستراتيجية تخضع لسياسة (في حالة ما إذا...) و هو عكس الظاهر تماما، و بالفعل فلم تقطع الجسور أبدا مع هذه الدول كإيران و السودان، و اللتين كانتا مع ذلك متهمتين سنة 1992 "بدعم الإرهاب في الجزائر" حتى ولو تم قطع العلاقات الدبلوماسية والرسمية، فإن "الدبلوماسية الموازية" ظلت دائما قائمة.

و الخطاب المزدوج هو السائد: فالديماغوجية من ناحية لإرضاء "الديمقراطيين" الجزائريين و الـ (ل.و.إ.ج./CNSA)، و"البراقماتية" من ناحية أخرى لتمكين أعضاء "عصابة يناير" من مواصلة الحفاظ على مصالحهم و إدارة مشاريعهم وأعمالهم في الداخل و الخارج!

7

الهيجان القاتل 1992 – 1994

يوم 29 جوان 1992 على الساعة الثانية عشر و النصف زوالا كنت قد أوشكت على إنهاء كتابة تقرير عن مهمتي في باكستان، عندما أعلن لي أحد ضباط الصف "لقد قتلوا بوضياف!" لم أتحقق في الحين، قلت من؟ فأجاب: "لقد قتلوا الرئيس في عنابة!" و بمجرد أن استرجعت نفسي دق الهاتف عندي، فقد كان العقيد سعيدي فضيل رئيس (م.ت.أ.خ/DDSE) لـ(ق.إ.أ./DRS): "هل علمت؟

- كيف أمكن ذلك؟ ليس صحيحا!

- إنه أحد أفرادنا هو الذي قام بالعملية!! تعال في الحين، يوجد اجتماع على الساعة الثانية عشرة و النصف مع المدير، و بحضور الوزير"

لقد عم الذهول، كنا حوالي عشرين مسؤولا من (ق.إ.أ./DRS) حاضرين في هذا الاجتماع في مقر (ق.إ.أ./DRS) بدالي براهيم حيث تناول الجنرال نزار وحده الكلمة فقال لنا بأنه اجتمع بنا نحن الأولين قبل حتى رؤساء النواحي، و قادة الجيوش، و المديرين المركزيين بـ(و.د.و./MDN)، لأنه كان يرغب في الحصول على دعمنا لمواصلة "مهمته" مؤكدا بكل صراحة أنه بدون ذلك الدعم فإنه سيتخلى عن المهمة في الحين، لقد اعتنى بتبرئة الرائد حمو رئيس (م.ت.خ./GIS) وحدة "ق.إ.أ./DRS" التي ينتمي إليها قاتل الرئيس بوضياف الملازم لمبارك بومعرافي): "كل الناس يعرفونه، و ليس له في القضية أي دخل، إن الذي قام بالعملية هو شخص مستتير!". ثم أضاف قوله بأن بوضياف كان محظوظا: "لقد مات رئيسا" (و سأعود في الفصل العاشر إلى الحديث عن الظروف التي أعقبت اغتيال بوضياف).

بالنسبة إلي فقد كانت القطيعة بالفعل!

محمد سمراوي

القطيعة

في اليوم ذاته حوالي الساعة الخامسة مساءً، و أنا أسلم تقريري إلى العقيد فضيل السعيدى أعلمته برغبتي في ترك الـ (م.ج.م/ DCE) بدون أن أعطي أي تعليل مكتفياً فقط بالقول أنني لا أشارك إسماعيل تصوراته فيما يخص طريقة محاربة التخريب. و لقد أدرك في الحين بأن التيار لم يعد يمر بيننا، و وعدني بأن يحدث الجنرال توفيق في هذا الأمر.

بعد جنازة الرئيس بوضياف، قدمت إلى المسؤولين طلباً للتسريح من الجيش بتاريخ 3 يوليو، و ذهبت إلى بيتي في عنابة، فلماذا اتخذت هذا القرار؟

إنه ابتداء من يناير 1992 أدركت أن هناك قوة في الخفاء تعمل كل ما في وسعها على تصعيد عمليات العنف و تعميم الفوضى في البلاد.

لقد كنت أرجعت هذا الأمر في البداية إلى انعدام الكفاءة، و لكنني شيئاً فشيئاً أدركت أن العملية مقصودة، و مخطط لها بعناية!

في 1992، و أقولها بكل صدق، كنت ضد اعتماد (ج.إ.إ./ FIS) و (ت.م.ث.د./ RCD) ليس لأنني ضد هذين الحزبين السياسيين، و لكن بكل بساطة، لأن مسؤولي البلد – و لحسابات سياسية – قد اعتدوا على الدستور الذي يمنع منح الاعتماد للأحزاب على أساس ديني أو جهوي. و في 1992 عارضت كذلك إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، و توقيف المسار الانتخابي، و ذلك ليس لأنني ضد فلتان أو إعلان، و لكن ببساطة لأنه لا يجوز تصحيح خطأ صغير بخطأ آخر أفدح منه!

لقد كان من الممكن مواصلة المسار الانتخابي، و إذا فرض الإسلاميون إرادتهم بالرعب و العنف فقد كنا نملك الإمكانات للتدخل. لكن لم يكن ينبغي التدخل من قبل!

في فبراير 1992 عارضت فتح مراكز الاعتقال "الأمني" ليس تعاطفاً مع المتطرفين، و لكن لأن هذا الإجراء كان يتعارض مع مفهوم الحق، إن القانون ينص على أن أي شخص يرتكب جريمة أو مخالفة أو جنحة يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته بالفعل.

إذن كان يجب معاقبة المذنبين، و محاكمتهم على الجرح التي ارتكبوها، و لكن ليس الاعتداء على الأبرياء، و هو الأمر الذي عجل بانتشار الراديكالية و العنف، و في نفس الفترة كنت كذلك ضد الانحراف الذي حدث: فبدلاً من أن يحارب التطرف الأصولي، أخذ مسؤولو الجيش يشنون الحرب ضد الإسلام ذاته، فمنعت أماكن العبادة في الثكنات و أصبح كل الضباط المتدينين بين عشية و ضحاها

محمد سمراوي

مشبهين. ينظر إليهم بعين الريبة و الخطر! حتى أنني سمعت بنفسي ضباطا سامين يصرحون بأنه " عند الاختيار بين الإسلام و الجزائر أختار الجزائر" مستعيرين صيغة المرحوم سليمان عميرات، هذا الثائر القديم المعارض الذي أسس في أواخر الستينيات مع كريم بلقاسم الحركة الديمقراطية الثورية الجزائرية (ح.د.ث.ج/MDRA) الذي قال "لو أخير بين الديمقراطية و الجزائر أختار الجزائر" و ذلك فيما أظن أثناء الإضراب الانتفاضي للـ(ج.إ.إ./FIS) سنة 1990. إن الاستراتيجية المتبعة على امتداد ربيع 1992 لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الفوضى و الكارثة. كنت ضد خلق المقاومة المسلحة و ضد التلاعبات الجامحة، و ضد القمع الوحشي، و ضد سياسة التعفين و سياسة تقسيم الجزائر، و الاغتيالات المجانية تحت ذريعة أن الإسلاميين الموقوفين سيطلق سراحهم من العدالة، و كذلك احتقار المسؤولين الظاهر لمواطنيهم. مع أنني نبهت القيادة مرارا في العديد من التحاليل مبينا أن التدابير المتخذة ستمنى بالفشل الذريع لا محالة، لأنه لا يمكننا أن نشن الحرب ضد شعب بكامله، و أن أفضل وسيلة للقضاء على التطرف هو استئصال جذور الداء، يجب إعطاء تعليم جيد للشباب، تحقيق المساواة في الحظوظ و الفرص لكل الجزائريين، و مكافحة الإقصاء و التهميش، القضاء على الآفات الاجتماعية، الفساد و الرشوة، المحسوبية و الزبائنية، إشغال الشبيبة باهتمامات سليمة و مفيدة، و محاولة امتصاص مشاكل البطالة و السكن، لكن مع الأسف لم أجد أذنا صاغية لأن كل شيء كان مخططا له سلفا من هدامي الجزائر!

في ماي 1992 كنت ضد التعذيب التلقائي للموقوفين في ثكنة شاطوناف. كان بعض ضباط الـ(أ.ع/SM) و الشرطة يتلذذون بممارسة شتى أنواع التعذيب الجسدي لانتزاع الاعترافات، و كانت ممارسات إجرامية و وحشية لا يمكن وصفها! فقد استعصى علي أن أفهم لماذا يستطيع الجزائريون أن يفعلوا ذلك كله في حق مواطنيهم، و من حسن الحظ - و أحمد الله على ذلك - أنني و على امتداد سنوات الخدمة لم يحصل لي - و لو لمرة واحدة - أن أصدرت أمرا بالتعذيب، و لا مارست التعذيب بنفسني، كما أنني لم يحصل لي على الإطلاق أن أوقفت أو أصدرت أمرا بإيقاف أي شخص كان، بسبب رأيه السياسي. إنه انعدام كامل للضمير لدى قادة الجيش، و لم أرد أن أتقاسم الخسارة و الفشل مع مسؤولين يفكرون بأنانية في مصالحهم فقط! لقد أصبحت أحد المعارضين الذين يدافعون على القضايا العادلة، و كنت أرى أنه لو تم حوار صريح بين الأطراف المعنية لما بلغت الأمور أبدا ذلك التدهور الفظيع!

لم أتخذ قرارا بكيفية مرتجلة كرد فعل أنني دون تبصر و تدبير. بل أخطرت رؤسائي بكل هذه الملاحظات، و عندما ذهبت إلى بيتي كان العقيد إسماعيل يعلم أنني لن أراجع عن قرارا أبدا!

و بعد "عطلة" دامت أربعين يوما قضيتها في عنابة، هاتفني رئيس (م.ج.م/DCE) ليقترح علي منصبا في الخارج "باسم المصلحة العليا للوطن" لقد قبلت الاقتراح دون أن أفكر فيما إذا لم يكن ذلك في الحقيقة عبارة عن "رشوة" لشراء سكوتي. و إذا قبلت فذلك. و بصفة خاصة لكي أكون بعيدا عن دوائر القرار، و أنني سأتعامل مذاك فصاعدا مع العقيد فضيل سعيدي رئيس (م.ت.أ.خ/DDSA)، إنه مسؤول ذو فضائل أخلاقية (في الأمانة و النزاهة و الاستقامة) نادرة المثال.

الإنذار الثاني

يوم الأحد 16 أوت عدت إلى الجزائر لحضور اجتماع كان مقررا على الساعة العاشرة تحت إشراف العقيد فضيل سعيدي مع الضباط المتأهبين إلى الالتحاق بمناصب في الخارج. و عندما وصلت إلى مقر (م.ت.أ.خ/DDSE) كنت أظن أنني سأعين إما في إسلام آباد وإما في اسطنبول، و بما أنني قادم من (م.ج.م/DCE) و نظرا لظروف المرحلة التي كان اهتمام المسؤولين فيها منصبا حول تحييد الأصولية الإسلامية، فإن كل المواصفات التي أتوفر عليها كانت تنطبق على الضابط الذي يصلح لشغل أحد هذين المنصبين الجديدين.

بعد وصولي مباشرة من المطار، و بدقائق قبل بداية الاجتماع، كان الرائد شعبان بودماغ المكلف بتوزيع الإطارات أول من أخبرني بأني قد عينت في ألمانيا، و هو التعيين الذي لم أكن أنتظره أبدا، بسبب سلوكي "التمردى" خلال الأسابيع الستة الفارطة من جهة، و من جهة أخرى لأن مناصب كل من باريس، لندن، روما، بون، و واشنطن كانت دائما محجوزة لأصحاب الحظوة "المدللين" لدى المسؤولين! لقد أمرنا رئيس الأمن الخارجي أثناء الاجتماع بالالتحاق بمناصبنا قبل الأول من سبتمبر، و لم يكن أمامي سوى أسبوعين لتحضير كل شيء، التأشيرات لألمانيا، التكليف بمهمة من وزارة الخارجية، رخصة الخروج من التراب الوطني الممنوحة من (و.د.و./MDN)، إجراء لقاءات مع إطارات وزارة الخارجية، الاطلاع على الملفات...

يوم السبت 22 أوت كلمت الرائد عبد الحميد كواشي في سفارتنا بيون لإخطاره بوصولي إلى فرانكفورت يوم 26 أوت، و ذهبت إلى مقر (م.ج.م/DCE) لتحية زملائي القدماء، و استغلالا لفرصة وجودي في غرمول و بالرغم من علمه بذهابي الوشيك، طلب مني العقيد إسماعيل أن أقوم له بآخر

محمد سمراوي

"خدمة". و ببساطة هي أن أتصل بأحمد مراح، و هو أحد عملائه "الإسلاميين" الذين سبق الحديث عنهم، و قد حدد لي موعدا للقاء معه يوم 25 أوت على الساعة السادسة مساءً بفندق "الأروية الذهبية"⁸³ كي أستلم منه وثائق هامة، و بما أنني بينت لإسماعيل أنني لا أعرف أحمد مراح، (و لم أكن قد رأيت وجهه أبدا من قبل) فأجابني على الفور و بالحرف الواحد: "ها هي فرصة مواتية للغاية، مراح سيكون هنا غدا على الساعة الثانية بعد الظهر، تعال للتعرف عليه بالمناسبة!" لقد شممت رائحة الضربة حينها، لكن دون أن يظهر على ملامحي أي شيء يوحي بذلك.

و بالفعل فلقد التقيت و لأول مرة مع أحمد مراح يوم 23 أوت في مكتب رئيس (م.ج.م/DCE) (و لقد كان النقيب عمر مرابط رئيس ديوان إسماعيل حاضرا كذلك) إن نظراته، و طريقة ملاحظته، و صمته خلال العشرين دقيقة التي استغرقها اللقاء قد زادت من تأكيد تخوفاتي. و عند مغادرة مكتب إسماعيل قررت ألا أحضر إلى الموعد المذكور الذي كان يبدو لي جليا أنه كمين منصوب بعناية! أسئلة كثيرة ظلت تضايقني، بما أن مراح كان حاضرا هناك يومها فلماذا لم يحضر معه الوثائق التي طلب مني إسماعيل أن أستلمها منه يوم 25 من نفس الشهر؟ بما أن مراح في استطاعته أن يحضر بسهولة و حرية إلى مقر (م.ج.م/DCE) فلماذا إذن يحتاج إلي أنا بالذات كي أقوم بهذه المهمة؟ لماذا لم يكلف إسماعيل بهذه "المهمة" سائقه أو كاتبه حفيظ أو أحد الضباط المقربين منه بدل أن يعهد بهذه المهمة إلى شخص كان قد اشتبك معه منذ أيام، و بدّل إدارة داخل (ق.إ.أ./DRS) من (م.ج.م/DCE) إلى (م.ت.أ.خ./DDSE)؟

يوم 24 طلبت من العميد فريد غبريني الذي كان قد عين لتوه على رأس (م.ر.ع./CPO) للذهاب إلى الموعد مع مراح بدلي، متذرا بضيق الوقت لكوني منشغلا بتحضير سفري. لقد رفض فريد بلباقة مكتفيا بقوله لي: "أنت المكلف بهذه المهمة من طرف العقيد"، و نظرا لأنني قد بلغ مني الشك مأخذا، فقررت عدم الذهاب إلى الموعد، و أجلت ذهابي إلى يوم 31 أوت دون أن أعلم أحدا بذلك، و من الغريب أنني عندما التقيت مع إسماعيل العماري بعد ذلك، يوم 26 أوت لم يقدم لي أية ملاحظة و لم يؤاخذني على عدم الذهاب إلى الموعد المضروب مع مراح، و قد صادف في ذلك اليوم الأربعاء 26 أوت (التاريخ الذي كان من المقرر أن أسافر فيه إلى ألمانيا) أن انفجرت قنبلة شديدة المفعول في المنطقة الدولية لمطار هواري بومدين بالجزائر، أسفرت عن تسعة قتلى و أكثر من مائة جريح. و قد سبقت

⁸³ كنت أحيانا أقابل بعض مسؤولي الأحزاب السياسية في هذا الفندق الموجود بمحاذاة حديقة الحيوانات بين عكنون، هذه الحديقة، الموجودة في منطقة كثيفة الأشجار كانت تستعمل أيضا من طرف العملاء في الرح.إ.م./GIA) صنع (ق.إ.أ./DRS) للتسلل خفية إلى مركز عنتر، و "الاختفاء" بعدها نحو بئر خادم، العاشور، خرايسية... دون إثارة الانتباه.

محمد سمراوي

الانفجار مكالمة هاتفية من مجهول يخطر فيها شرطة المطار بانفجار وشيك الوقوع، و مع ذلك لم تتخذ أية تدابير للإخلاء؟! و في اليوم ذاته صرح رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام بأنها "يد الأجنبي!" و سرعان ما حددت مصالح الأمن المذنبين و هم: حسين عبد الرحيم، منتخب (ج.إ.إ/ FIS) في بوزريعة، رشيد حشايشي طيار في الخطوط الجوية الجزائرية، السعيد سوسان و محمد روابحي الذين قدموا اعترافاتهم في التلفزيون و وجوههم متورمة من أثر التعذيب الذي تعرضوا له، و بما أنني أعرف طرق (ق.إ.أ/ DRS) في التعذيب و في "المعالجة الخاصة" اللإنسانية، فإني أستطيع أن أجزم بأن حسين عبد الرحيم و أصدقاءه قد أدلوا بتلك الاعترافات تحت التعذيب الجهنمي، كما أجزم أنهم كانوا سيعترفون بقتل الرئيس بوضياف نفسه لو طلب منهم ذلك جلاذيتهم...، و لقد حُكم بالإعدام على الأربعة يوم 23 ماي 1993، و نفذ فيهم الحكم لاحقا في 31 أوت 1993.

صائفة 1992، الحرب "ضد التخريب" تُغير إيقاعها

و هكذا وصلت في آخر أوت 1992 إلى سفارة الجزائر في بون بصفتي "مستشارا" (كنت أقوم بعدة وظائف: ملحق عسكري، رئيس مكتب الـ(أ.ع/ SM)، مكلف بالتعاون...) و أثناء السنوات اللاحقة حتى ولو لم أكن حاضرا في ميدان العمليات فقد كنت أخطر بكل ما كان يحدث، و ذلك بواسطة أصدقائي و من خلال زياراتي السنوية للجزائر إلى غاية شهر فبراير 1996 من جهة، و من جهة أخرى من خلال اللقاءات المنتظمة مع زملائي القداماء في (ق.إ.أ/ DRS) أثناء الاجتماعات التي كنا نعقدتها في باريس، و يعود الفضل إلى هذه الاتصالات في تكوين فكرة دقيقة عن طبيعة عمليات القمع و الاضطهاد الهمجية التي حدثت ما بين 1992-1996.

إن صائفة 1992 ستسجل منعظا حاسما في مجال حرب الجنرالات الانقلابيين ضد الإسلاميين، و لكن أيضا ضد غالبية أفراد الشعب، كما سبق أن قلت. فمنذ الربيع بدأ الرئيس بوضياف يجابه الجنرالات وخاصة حين عزل الجنرال محمد العماري، و نقله في أفريل لإدارة حالة الحصار من (ق.ق.بر/ CFT) إلى جهاز جديد هو (و.و.ق.ل/ ONRB).

هذه الهيكلة أنشئت بمبادرة من الجنرال العربي بلخير، إنها مكيدة جديدة لتغليب بوضياف والرأي العام الدولي، و إيهامهم بأن الحرب ضد الإسلاميين لا تقوم بها مصالح المخابرات و لا الجيش، و لكن تقوم بها الشرطة (م.ع.أ.و/ DGSN). و الحقيقة أن صلاحيات (م.ق.ع/ PCO) في عين النعجة هي التي

نقلت إلى شاطوناف (مقر "و.و.ق.ل./ONRB") و هي ثكنة تمتاز زيادة على ذلك بتوفرها على زنازن للإستنطاقات.

من الناحية الرسمية يعتبر (و.و.ق.ل./ONRB) مسيرا من طرف المحافظ طاهر كراع بمساعدة محمد عسولي، ومحمد وضاح، وهو من ثمة يتبع رسميا -إذا- لمحمد طولبة المدير العام للأمن الوطني، و لكن في الحقيقة كان هؤلاء المحافظون يطبقون تعليمات رئيس (م.ج.م/DC) الذي يتلقى هو الآخر أوامره من الجنرالين توفيق و بلخير. و قد كان هذا الأخير ينوي أن يعهد إلى محميه إسماعيل العماري بنواة مستقبلية لمؤسسة استخباراتية في الجزائر تكون بمثابة (ج.م.ف/DST) جزائري، و هي هيكلية تكون مفصولة تماما عن (ج.و.ش/ANP) (و لهذا تم تشكيل "و.و.ق.ل./ONRB" على غرار (RAID) الفرنسي، بفرق نخبة مكونة من وحدات التدخل للشرطة، و الدرك، و عناصر "م.ت.خ/GIS"). و لكن هذه المحاولة لم تدم طويلا فبعد اغتيال بوضيف، زال (و.و.ق.ل./ONRB) مع عودة الجنرال محمد العماري للقيادة في يوليو 1992 و الذي سيرأس مؤسسة جديدة مكلفة بقمع "الإسلاميين" تسمى (ل.ت.ع.م.ت-CC/ALAS) (لجنة تنسيق عملية مكافحة التخريب) ستنشئ في سبتمبر. و قد كانت هذه الهيكلية مكونة أساسا من وحدات من الجيش (ج.و.ش/ANP) (فرق مظليين) و عناصر من (ق.إ.أ/DRS) و قد كانت (ل.ت.ع.م.ت-CC/ALAS) في البداية تتوفر على ثلاثة فرق من المظليين (الرابع و الثامن عشر من فيلق الوحدات المحمولة جوا RAP و الثاني عشر من فيلق رجال المغاوير RPC) و من فيلق الشرطة العسكرية (90BPM) و من وحدات الاستطلاع (RR 25) و من (م.ت.س/GIR) و عناصر من (م.م.أ.ج./DCSA) مكلفة بتأطير و توجيه عمليات التمشيط و التوقيف و التحديد... فهم في الجملة 5000 عنصر، مدربون تدريباً جيدا، و مجهزون تجهيزا متفوقا، جندوا لمكافحة الأصوليين، و قد تضاعف هذا الرقم سنة 1993 بحكم دعم هذه الوحدات بوسائل حربية: مدرعات، طائرات مروحية، عربات مصفحة. كانت كل أجهزة الأمن مسؤولة أمام (ل.ت.ع.م.ت-CC/ALAS) و في مارس أنشئت "مراكز عمليات" على مستوى كل ولاية تجمع الشرطة، الدرك، مفرزة من (ج.و.ش/ANP)، (و أضيف إليها الميليشيات سنة 1994) و هذا لا يعني أن رؤساء (ق.إ.أ/DRS) قد فقدوا السلطة لصالح (ج.و.ش/ANP) وللجنرال محمد العماري، و لكن على العكس من ذلك، فهذه الفترة هي التي عرفت تكوين مكاتب ملحقة في النواحي العسكرية و أدمجت (م.ج.م/DC) و (م.ب.تق/CRI) و (م.م.أ.ج./DCSA) و (م.ع.ب./CMI)، لتعطي ميلاد (م.إ.ب.ت./CTRI) المراكز الوطنية للبحث و التقصي، مكلفة حصريا بالحرب "ضد الإرهاب".

محمد سمراوي

و ستلعب هذه (م.إ.ب.ت/CTRI) المشؤومة (و خاصة تلك الخاصة بالبليدة المسيرة من طرف الرائد جبار) الدور الأكبر على امتداد سنوات الحرب في الاختطافات، و الاختفاءات، و الاغتيالات، و ارتكاب المجازر الجماعية في حق المدنيين الأبرياء.

يجب أن نعرف جيدا بأنه ابتداء من هذه الفترة قد تغيرت الهياكل النظامية الرسمية كثيرا و غالبا ما كانت تتداخل مع بعضها البعض، و إذا ما غضضنا الطرف عن هذا اللاتناسق الحتمي، فإن ذلك يعطي ميزة إضفاء الغموض و التغطية على المسؤوليات الحقيقية في الجرائم المرتكبة.

لقد قام (ل.ب.ت.ع.م.ت-CC/ALAS) بالفعل في السنوات اللاحقة بحرب شعواء و بدون شفقة و لا رحمة ضد مناصري (ج.إ.إ./FIS) و كل من يحتجون ضد توقيف المسار الانتخابي، في مارس 1993 عبر الجنرال محمد العماري أثناء اجتماع (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة مع الضباط المجندين لهذه الحرب و بدون أي لف أو دوران عن نوايا القيادة العسكرية بقوله الصريح "إن الإسلاميين يريدون الذهاب إلى الجنة فلنأخذهم إليها و بسرعة! لا أريد أسرى، أريد قتلى فقط!!"⁸⁴

ها هي إذن الكيفية التي دفع بها الشباب هروبا من التعذيب و القتل إلى حمل السلاح و الالتحاق بالمقاومة الإسلامية في الجبال التي كانت تعج بعملاء (ق.إ.أ./DRS) مساهمين هكذا في تفاقم العنف! و لكن حتى قبل إقامة هذه الهيكلية الرسمية الجديدة المكلفة بمكافحة الإرهاب، كانت توجد هياكل سرية مكونة داخل (ق.إ.أ./DRS) قد بدأت تنتشر الرعب، و ستلعب دورا أساسيا في هذه الحرب على امتداد سنواتها المتعاقبة.

القتالون التابعون للعقيد إسماعيل

منذ نهاية يناير 1992 كانت إطارات الفرقة الخارجة عن القانون المسماة "فرقة الحماية" التي أسسها إسماعيل العماري سنة 1990 (أنظر الفصل الثاني) تقوم بدور الإسناد لهذه الوحدات العملياتية، و على مر الأيام كانت هذه الفرقة تتدعم بالوسائل و الأفراد و العتاد (بما فيها سيارات فيات رجاطة، و

⁸⁴ أنظر حبيب سوايدية، الحرب القذرة، مرجع سبق ذكره ص.95

أونو، و بيجو 205 و سيارات أخرى مصادرة من الجمارك في ميناء الجزائر) و زيادة على ذلك فإن كل أفراد "فرقة الحماية" هذه كانوا قد زودوا في وقت مبكر و بكيفية واسعة بوسائل الاتصال، و السلاح و الذخائر (في حين أن إطارات البحث و العمليات، و المراقبة لم يسلموا إلا في يناير 1992) فبعد يناير 1992 لاحظت أنهم كانوا يحوزون مسدسات آلية من نوع "أوزي UZI" (و هو سلاح ذو دقة عالية من صنع إسرائيلي) مجهزة بكامات الصوت.

لقد كان هؤلاء الرجال يساهمون في اختلاق الأدلة المزيفة، و يشاركون حتى في عمليات التوقيف، في حين لم يكن و لا واحد من بينهم يحمل صفة ضابط شرطة قضائية، بل الأخطر من ذلك أن هذه التوقيفات لم تكن تتم بالتشاور مع أجهزة الأمن الأخرى كما كان ينبغي أن تسير الأمور في إطار الحرب ضد الإرهاب، لقد كانت توقيفات تعسفية، و بالأحرى عمليات اختطاف قررت من طرف رؤساء (ق.إ.أ./DRS) للمتعاطفين مع الـ (ج.إ.أ./FIS) بل و زيادة على ذلك أن هؤلاء لم يكونوا وحدهم المستهدفين بل يستهدف معهم كل أولئك المعارضين لمخطط الجنرالات، محامين، نقابيين و غيرهم... و لقد فتحت حالة اللاقانون هذه الباب لكل التجاوزات و الخروقات أمام هؤلاء العسكريين الذين كانوا يبررون تلك الأعمال بحجة التهديد الأصولي، و بهذه الكيفية تمت العديد من عمليات تصفية الحسابات بدون أي عقاب، قضايا أخلاقية أو نزاعات تتعلق بقطعة أرض على سبيل المثال، كل هذه المسائل صفت عن طريق الاختطاف، و التصفية الجسدية، مع تعليق كل تلك الجرائم على مشجب "الجماعات الإسلامية" دون أن تشكل أية لجنة للتحقيق في هذه الجرائم! فبعد الانقلاب كانت أولى العمليات السرية التي قامت بها هذه الفرقة (مثل صيف 1991) هو نشر "قائمة سوداء" مزعومة، بأمر من إسماعيل العماري، منسوبة إلى الإسلاميين تتضمن أسماء شخصيات مدنية مهددة بالموت من طرف هؤلاء الإسلاميين الأبرياء براءة الذنب من دم يوسف!

لقد كانت هذه القوائم (المعدة من طرف النقباء عز الدين عويس و عمر مرابط ضابطي ديوان إسماعيل العماري) تتضمن كذلك أسماء بعض العسكريين، و كذلك عناوين سكناهم و أرقام سياراتهم! و الهدف من نشر هذه القوائم المزورة (الملفقة) هو تأكيد الشعور بالخوف لدى بعض الأعيان المترددين، و جعلهم يتحولون كلية إلى المعسكر المناهض للإسلاميين، و بالفعل فلقد تحقق هذا الهدف حيث اعتقد الكثير من المثقفين أنهم كانوا بالفعل مهددين بالموت، و أصبحوا مناصرين بدون تحفظ لعصابة الجنرالات و سياسة "كل أمني" التي كانوا يمارسونها بشكل رهيب!

إن أصل هذه القائمة، و كذلك عدد آخر من المؤشرات و القرائن كانت منذ ذلك الوقت قد أقنعتني بأن تلك الموجة من الاغتيالات المنسوبة تلقائيا إلى الإسلاميين، و التي مست العديد من المثقفين المناهضين للإسلاميين ما بين شهري مارس و جوان 1993 تتماشى مع نفس المنطق، و بالتالي من

محمد سمراوي

المحتمل جدا أن تكون مدبرة من نفس الأشخاص و على سبيل المثال لا الحصر فقد اغتيل خلال هذه الفترة حفيظ سنحدري عضو (م.إ.و./CCN) و عضو مؤسس لـ (ل.و.إ.ج./CNSA) و جيلالي اليابس وزير سابق للتعليم العالي، و مدير (م.و.د.إ.ش./INESG) (و كان يعطي كذلك دروسا في مدرسة الـ"أ.ع./SM") و الهادي فليسي طبيب في القصبه، عضو في (م.إ.و./CCN) و الطاهر جاووت مدير أسبوعية "القطيعة"، الأستاذ محفوظ بوسبسي عضو لجنة البحث عن الحقيقة في مقتل الطاهر جاووت و محمد بو خبزة الذي كان قد خلف جيلالي اليابس بثلاثة أشهر بعد ذلك على رأس (م.و.د.إ.ش./INESG)، فمن له مصلحة في قتل الهادي فليسي الطبيب الذي كانت عيادته دائما مفتوحة لفقراء القصبه؟ و كذلك جيلالي اليابس رجل في منتهى الجد و الذي استطعت أن أقدر قيمته من خلال المحاضرات التي كان يلقيها في مدرسة الـ(أ.ع./SM)؟ كتابات الطاهر جاووت هل كانت تقلق الإسلاميين أكثر من إجراء النظام؟ إن الشيء المؤكد هو أن ممثلي "المجتمع المدني" أصبح عندهم منذئذ سبب معقول جدا لمعارضة "مجانين الله" و تأييد مخطط العسكر بدون تحفظ، أما الآخرون الذين ظلوا يشكون فسيدفعون أعمارهم ثمنا لذلك مثل الصحافي سعيد مقل الذي اغتيل في 3 ديسمبر 1994.

و هكذا يتواصل السقوط في الجحيم و ليس من الصدفة بمكان أن تتم في آخر أكتوبر 1993 عملية اختطاف "حقيقية مزيفة" لثلاثة موظفين بالقتصالية الفرنسية في الجزائر (جان كلود Jean-Claude، و ميشال تيفينيون Michèle Thévenot، و آلين فريسيي Alain Fressier) ⁸⁵ و قد أعطى المختطفون آخر إنذار لتخويف الأجانب كي يغادروا الجزائر حتى تتواصل "الحرب القذرة" في دائرة مغلقة بعيدا عن أنظار الأجانب و بدون أي شهود مقلقين أو محرجين.

" طافرو " مركز عنتر

أثناء إقامتي بالجزائر في يوليو 1994 بمناسبة عطلتي السنوية أدت زيارة مجاملة لضباط مصلحة البحث في (م.ج.م./DCE) الموجودين في مركز عنتر، و كم كانت دهشتي عظيمة حين علمت أن بين "الأعمال البطولية" لقدماء وحدثي توجد الاغتيالات، الاختطافات، الاعدامات بدون محاكمة للمشتبه

⁸⁵ سأعود إلى هذه القضية التي قام (ق.إ.أ./DRS) بتدبيرها في الفصل التاسع

في كونهم إرهابيين، كما علمت أيضا و دون أن أبحث عن ذلك بأن "فرق الموت" الذائعة الصيت كانت في الواقع حقيقة فظيعة! مشهدان اثنان تركا في نفسي أثرا عميقا إثر زيارتي لمركز عنتر في ذلك اليوم. أولهما هو رؤية الضباط الشبان⁸⁶ الذين كانوا تحت مسؤوليتي قبلها بسنتين مرافقين خجولين، أصبحوا "وحوشا" يبتهجون و يهللون لفكرة الذهاب إلى سيدي موسى "لشيك" أحد الإسلاميين المسلحين، و ينتظرون بفارغ صبر الذهاب لإيقافه "و قتله" إن هو حاول المقاومة! اعترف أنني لم أصدق نفسي. فهل كانوا مخدرين؟ كل ما أستطيع أن أقوله هو أن ذلك السلوك لم يكن طبيعيا أمام هذا الموقف الغريب الذي لا يصدق، لم أستطع أن أمسك نفسي عن إجراء مقارنة بين هذه الحالة و حالة أخرى مماثلة وقعت في مارس 1991 عندما أعطانا (م.ج.م/د.ج.م) الأمر (الذي ألغى بخمس أو عشر دقائق قبل انطلاق عملية التنفيذ) بإلقاء القبض على أعضاء مجلس الشورى للـ (ج.إ.إ./ف.س) و بصفتي مكلفا بتنظيم هذه العملية فقد شكلت مجموعة من خمسة عناصر، على رأس كل واحدة منها ضابط من (م.ب.ت/س.ر.أ) لكل واحد من قادة الـ (ج.إ.إ./ف.س) المطلوب القبض عليه. و قد كان الأمر يتعلق بعملية في غاية السرية، و لم يعلم الضباط بهذه العملية إلا في الساعة التاسعة مساء، و كان عليهم الانتظار حتى منتصف الليل، و تلقي إشارة الانطلاق من (م.ج.م/د.ج.م) للشروع في التنفيذ، و بعد أن علموا بالمهمة، و في انتظار ساعة الصفر كانت العديد من وجوه الضباط منقبضة و شاحبة، مع أن العديد منهم كان محنكا و متعودا على هذا النوع من العمليات، بل إن بعض الضباط ترجوني أن أعفيهم من المشاركة في هذه العملية متذرعين بالسن، و العائلة، و الصحة... لا يمكن تصور ارتياحهم النفسي لما علموا بعدها بإلغاء العملية كلية.

في حين أنه و بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ أصبح ضباط الـ (م.ب.ت/س.ر.أ) الشبان يشوقون للمخاطرة و الذهاب في رحلة "صيد الإرهابيين"، لم يعد للحياة معنى بالنسبة إليهم و بالأحرى لم يعد للحياة أية قيمة لديهم، و يتعين علي القول أنه قد صعب علي لحظتها أن أتقبل هذا التحول الحاصل لهؤلاء الشبان و علته "بغريزة حب البقاء" أمام الضغط الذي كانوا يتعرضون له و كذلك التهديدات و

⁸⁶ لقد تم تدعيم (م.ب.ت/س.ر.أ) بالضباط برتبة ملازم أول المتخرجين من دفعتي 1991 و 1992، لأنه و بعد أحداث جوان 1991، تم التعجيل في مدة التكوين و كان الضباط الجدد يحولون مباشرة نحو (م.ب.ت.خ/ج.س)، أو الوحدات العاملة للأمن العسكري في العاصمة - و نادرون جدا أولئك الذين التحقوا بمراكز (م.ب.ت.ق/ك.ر.إ) في النواحي العسكرية الأخرى.

الأخطار التي كانوا يعايشونها يوميا!⁸⁷

أما المفاجأة الثانية التي أدهشتني حقا فهي أن أعلم بأن جمال زيتوني المعتبر من أخطر عناصر (ج.إ.م/ GIA) يتجول بكيفية عادية و بكل حرية داخل أحياء (ق.إ.أ/ DRS) في دالي براهيم! و بمحض الصدفة علمت أنه يعمل لحساب الثلاثي كمال عبد الرحمان، إسماعيل العماري و توفيق.

لقد كنت أتحدث مع الرائد رشيد بتشين المدعو زياد، و هو الرئيس الجديد لـ (م.ب.ت/ SRA) عندما طلبه كاتبه مخبرا إياه بأن أحدا يريد أن يراه، فصرخ بكل عصبية أمامي بأنه لا يريد أن يقابل "عميلا إسلاميا" و لأنه لم يكن لديه أية تعليمة محددة يعطيها له، فبنص كلامه يرفض "أن يثق في أصولي" و بكل حيرة سألت بعد ذلك المقدم فريد غبريني الذي خلف الرائد عمار قطوشي على رأس (م.ر.ع/ CPO) فباح لي أن هذا العميل لم يكن شخصا آخر غير جمال زيتوني، و أن هذا البائع السابق للدجاج (الذي كان يمون عائلات الضباط الساكنين في الحي العسكري بشوفاليي في العاصمة) قد جند في مستهل سنة 1993 من طرف (ق.إ.أ/ DRS) ليصبح أميرا للـ (ج.إ.م/ GIA) و هو الآن بصدد اجتياز "دورة تكوين" و من خلال نص ألفاظه كان الأمر يتعلق بـ"قطع رأس المقاومات الإسلامية الحقيقية" (و سأعود إلى حالة زيتوني في الفصل التالي) حينها لم أعرف إلا نصف القضية المرورية من طرف رئيس (م.ر.ع/ CPO)، و ظننت وقتها أنه يريد أن يدهشني فقط!

إن ضباط الصف الذين يتمكنون من "النفاذ" إلى (أ.ع/ SM) – وتلك هي حالته- عندهم دائما ميل نحو المبالغة لتعويض شعورهم بالنقص، بصنائع أو مفاخر أكثر أو أقل خيالية لتبرير ترقيتهم الاجتماعية و المهنية. و بما أن الرائد زياد لم ينطق اسم جمال زيتوني، فقد اعتقدت أولا أن الأمر يتعلق "بأمير" من

⁸⁷ و لكن شهادات أخرى ستؤكد لي فيما بعد بأن هذه الوحشية أصبحت هي القاعدة و المعيار المتبع، و هكذا، صرح لي الجنرال مصطفى شلوفي في ماي 1995، و هو قائد سابق للدرك الوطني، و أمين عام سابق لوزارة الدفاع الوطني(خلفه الجنرال خالد نزار في هذا المنصب) و هو ضابط لا يمكن الشك في مشاعره و أخلاقه الإنسانية، إنه كان يعثر كل يوم على جثث لإسلاميين (مرمأة) بالقرب من إقامته في بوشاوي و أن هذه الوضعية توقفت مباشرة بعد أن أتصل هاتفيا بالجنرال توفيق ليقول له بأن "يرمي [جثته] بعيدا".

أمراء الحي، و لكن مع الأسف أن هذه المعلومة قد تأكدت لي في اليوم نفسه من عدة مصادر⁸⁸ و عند اطلاعي على هذا الواقع المفزع و المرعب قلت في نفسي : "يا إلهي إنه فقدان المطلق للضمير!" و تعليقا على هذه القضية -جزئيا- مع الرائد جعفر خليفاتي و الملازم أول عبد العزيز جرافي (و هما على التوالي: رئيس و نائب رئيس مصلحة الاستغلال بـ "م.ر.ع/ع/CP0") لاحظت أن كليهما كانا يشاطراني الرأي عندما قلت لهما بأن : " هذه المخاطرة من شأنها أن تذهب بنا بعيدا جدا!" و تعبيراً عن موافقتهما على كلامي، و عجزهما عن فعل أي شيء، قال لي جعفر ببساطة "إنه ظلم!"

حقيقة إن الذي اكتشفته في ذلك اليوم قد ترك الأثر في نفسي.

بشير طرطاف "وحش" بن عكنون!

إن مفاجأتي كانت أكبر من كل سابقتها عندما زرت (م.ع.ر.ب/CPMI) بين عكنون الذي يسيره المقدم عثمان طرطاف المدعو "بشير" لقد عرفت هذا الضابط في بداية الثمانينيات في عنابة، وقد أصبح وقتها صديقا (كان يسكن شقة في حي جايبوت بما لا يزيد عن عشرة أمتار من الحي العسكري حيث كنت أسكن) لقد كان من رؤساء (م.أ.ق/BS) القلائل الذين يطبقون تعليماتي حرفيا، كما كانت تقاريره التي يوجهها إلي خالية من الأخطاء، نظرا لتحريرها الجيد. وحتى مناقشات 1987-1989 بين (م.ع.و.أ/DGPS) و(م.م.أ.ج/DCSA) لم تؤثر في صداقتنا لأنه وعلى العكس من العديد من الزملاء لم أكن أجري أي تمييز بين (م.ع.و.أ/DGPS) و(م.م.أ.ج/DCSA) أو (م.ج.م/DCE) و(م.م.أ.ج/DCSA) فيما بعد لأنني كنت أنطلق من مبدأ كوني اخدم الدولة ليس إلا. و لذلك و بالرغم من الحواجز القائمة فإن العديد من مسؤولي (م.م.أ.ج/DCSA) كعثمان طرطاف و محمد بوزيت المدعو يوسف، أو بلبحري المدعو فارس بقوا كلهم أصدقاء.

⁸⁸ و كذلك في نهاية 1994، عندما صرح لي ملازم شاب تم تحويله تحت إمرتي في بون، أنه لا يفهم لماذا و كيف يمكن لـ"الأمير الوطني للـ(ج.إ.م/GIA)"، و بالرغم من أنه مبحوث عنه في كامل التراب الوطني، أن يتجول على راحته داخل أسوار المركز العسكري بدالي براهيم، مقر(ق.إ.أ/DRS)، فإذا كان زيتوني قد شوهد خلال فترة طويلة من صيف 1994 في مكاتب (ق.إ.أ/DRS)، فهذا يعني أن معظم ضباط (ق.إ.أ/DRS) لم يكونوا يجهلون أن (ج.إ.م/GIA) "تنشط" لصالح السلطة، و كانوا يعلمون جيدا من يدبر تلك الجرائم ضد المواطنين المدنيين...

لقد كان (م.ع.ر.ب/CPMI) في بداية الثمانينيات مقرا لمديرية الوقاية الاقتصادية و الجوسسة المضادة، و الأمن الداخلي. و بعد التقسيم الحاصل (م.ع.و.أ/ DGPS) - (م.م.أ.ج/ DCSA) ألحق مركز بن عكنون بهذه المديرية الأخيرة.

و كما كنت قد ذكرت من قبل، فإني أعرف أن إطرارات (م.ع.ر.ب/CPMI) يهتمون بالإسلاميين منذ 1990 (حتى و لو أن مهمتهم كانت عسكرية محضة) لأن ضباطي الذين يقومون بالدوريات ليلا، و الذين كانوا يوزعون "البيانات المزورة" المنسوبة لـ (ج.إ.إ/ FIS) أخبروني في العديد من المرات أنهم كثيرا ما باغتوا زملائهم من (م.ع.ر.ب/CPMI) و هم يكتبون على الجدران شعارات "إسلامية" في الأحياء الساخنة في العاصمة، كباش جراح، و القبة، بئر خادم، (و هو ما أكده لي الرائد بلبحري، و هو صديق لي كان على رأس (م.ع.ر.ب/CPMI) قبل أن يخلفه عثمان طرطاف، و يعين ملحقا عسكريا في القاهرة)

و في مارس سنة 1992، أثناء جلسة عمل مع مسؤولي (ق.إ.أ/ DRS) الملحقين ب(ق.ق.بر/ CFT) بعين النعجة باح لي أحدهم و هو عمر توميات (الذي كان يحضر تقريرا عن العسكريين "نوي الميول الإسلامية") بسر مدهش، و هو أن العقيد كمال عبد الرحمان قد أعطى تعليمات لعثمان طرطاف بالألا يقدم "الإسلاميين الميؤوس منهم" إلى العدالة ! مضيفا أن عملهم هكذا أصبح ميسرا. حيث أنه بمجرد أن يلقي القبض على أي إسلامي خطير يقضى عليه باصطناع أي حجة كالدفاع عن النفس من طرف الحارس، أو محاولة الهروب من طرف الموقوف أو اختلاق أية ذريعة من الذرائع. وأعترف أنني قد صعب علي تصديق كلام مثل هذا لحظتها. زيادة على أنني لم أذهب بعيدا في بحثي للتأكد من ذلك، لأنه لم يسبق لي أن أخطرني أي شخص آخر وقتها بمثل هذه التصرفات، غير أنه مع الأسف الشديد قد تأكد لي ذلك كله فيما بعد، و هو أبعد مما يمكن أن يتصوره إنسان لأنني رأيت ذلك كله وسمعتة بنفسني أثناء زيارتي لـ(م.ع.ر.ب/CPMI) في يوليو 1994. لقد كان حقا شيئا فظيعا!! فأتساءل حديثي مع المقدم عثمان طرطاف عرفت أنه و من بداية 1992 قد كون بأمر من العقيد كمال عبد الرحمان وحدة "مغاوير" تدعى "وحدة عمليات" مكلفة ليس بقتل المشتبه فيهم فحسب، بل كذلك بإرهاب عائلات الإسلاميين في الأحياء التي كانت تعتبر معاقل لهم. و من خلال أقواله: "لقد كانوا يقطعون سبل الدعم عن الأصوليين الذين لا ينبغي أن يجدوا أي مأوى لدى أقاربهم"، كانت هذه الوحدة مشكلة من عدة مجموعات تتكون كل واحدة من خمسة إلى عشرة عناصر متزيين ببزات "أفغانية" ويحملون لحيَّ عمرها حوالي عشرة أيام، و في منتصف الليل يذهبون إلى الأحياء "الإسلامية" كالشراربة، الكاليتوس، سيدي موسى، مفتاح... الخ على متن سيارات مدنية مموهة، لاستهداف عائلات معينة، هي عائلات الإسلاميين الملاحقين. يقرعون الباب صائحين: "افتحوا، نحن مجاهدون!" و بمجرد أن يفتح الباب يكون كل أصحاب الدار مقتلين شر

قتلة! و في اليوم التالي تنسب الصحافة الوطنية هذه الأفعال إلى الإسلاميين أو إلى حرب الأشقاء التي تمزق صفوفهم! ففي سنة 1993-1994 بلغت الحصيلة اليومية لهذه التعديات ما بين عشرة إلى أربعين ضحية!

و قد برروا هذه الحملة العقابية ضد "الإسلاميين المتشددين" بزعمهم أنها كانت بمثابة إجراء "وقائي" يستهدف المتعاطفين مع الـ (ج.إ.إ./FIS) المعتقلين في معسكرات الجنوب حتى لا يلتحقوا بالجبال بعد إطلاق سراحهم، و لكن الأمر يتعلق على الخصوص بإرهاب السكان، و التخلص في نفس الوقت من الإسلاميين المقتنعين الذين يرفضون التعاون مع الأجهزة، و يخشى استفادتهم من "مجاملات" العدالة.

و قد صرح لي المقدم طرطاف هكذا: "ماذا يفيد تقديمهم إلى العدالة إذا كانوا سيطلق سراحهم بعد ثلاثة أو ستة أشهر ليعودوا إلى التحرش بنا من جديد! و لذلك فبمجرد أن يسقط أحد بين أيدينا لا يتعرض للذهاب إلى السجن! ها أنت ذا ترى أننا نساعد الدولة على توفير الأموال" يا للاستهتار! بكل صدق لقد اهتزت مشاعري من الأعماق، إن محدثي لم يعد ذلك النقيب بشير الذي عرفته في قسنطينة، لطيفا، خدوما، خلوقا، إنسانيا بل كان أمامي المقدم طرطاف المتحول إلى وحش ضار، إلى طافر.

صعب علي أن أصدق هذا التحول الجذري الحاصل لهذا الشخص! هاهي ذي نتائج "خطة العمل" التي أعدها مستشارو خالد نزار في أواخر سنة 1990، لقد كان هدفها نشر الحقد و الشقاق في قلوب الجزائريين، تقسيم الشعب للتمكن الجيد من تملك الربيع والاستحواذ على مقدرات الوطن دون أي منازع أو محاسب!

و بعد سنوات من ذلك يعترف الجنرال نزار ذاته في مذكراته بارتكاب "أخطاء" معتبرا تلك "التجاوزات" بالأمر العادي، لكن الطابع التنظيمي لتلك الجرائم يمنع إدراجها بأية صفة من الصفات في عداد "الانحرافات" المنعزلة.

و عند مغادرتي لـ(م.ع.ر.ب/CPMI) تذكرت جملة المرحوم محمد بوضياف "الجزائر إلى أين؟" (و هو عنوان كتاب له صدر سنة 1963 عندما دخل في المعارضة داخل النظام) لأنني لم أكن أتصور أن الشرطة والدرك يقومون بهذه الأعمال، و لكن يوجد كذلك الميليشيات (ج.د.ذ/GLD) التي ستسلح هي أيضا، و قد انفلت الوضع بعد ذلك واستحال التحكم فيه سنوات طويلة تاركا الساحة لقانون الغاب، قانون الأقوى!

حكايات ابتزاز المال، الاغتصابات، الاغتيالات، تصفيات الحسابات، اللصوصية، كل ذلك كان مع الأسف حقيقة!! لقد ترك الشعب البسيط يواجه مصيره لوحده دون أية حماية، ها هو ذا العمل الجليل و الإنجاز العظيم الذي يمثل زهو و كبرياء و خيلاء الثلاثي توفيق و إسماعيل و كمال، و مناصريهم.

و بعد سنوات من ذلك تحصلت على معلومات محددة و مهمة فيما يخص فرق الموت التي كان يقودها بشير طرطاف من مكتب (م.ع.ر.ب/CPMI).

ففي شهر يوليو 2002 التقيت بإحدى البلدان الأوروبية بالنقيب حسن أوقنون المدعو "هارون" ضابط منشق عضو(ح.ج.ض.أ/MAOL) الحركة التي كشفت عن العديد من الحقائق، و اشتهرت بموقعها على الإنترنت الذي أنشئ سنة 1997 (<http://www.anp.org/>) و قد فضحت فيه جرائم سلطة العسكر في الجزائر.

لقد كان هارون في منصبه في (م.م.أ.ج/DCSA) حتى سنة 1990 (عمل في (م.ع.ر.ب/CPMI) تحت أوامر المقدم طرطاف) ثم شغل بعد ذلك منصبا استخباريا في سفارة الجزائر بباريس حتى إنسحابه سنة 1995. لقد أكد لي إذن وجود جماعات الرعب التي شكلت منذ 1992 على مستوى (م.م.أ.ج/DCSA)، و حسب قوله فإن "فرق الموت" هذه عينت تحت اسم "وحدة 192" (رقم "1" يشير إلى يناير ورقم "92" يشير إلى 1992 و هو سنة الانقلاب) و قد شكلها الجنرالات أصحاب القرار، و عهدوا بها إلى العقيد كمال عبد الرحمان. و كانت مهمتها الأولية تتمثل في "تحديد" كل ضباط الجيش الذين يعارضون توقيف المسار الانتخابي. و قد كانت هذه "الوحدة 192" تتكون من عناصر (م.ع.ر.ب/CPMI) بين عكنون، و مدعمة بمغاوير مظلات من القوات الخاصة ل(ج.و.ش/ANP) و بسرعة تحولت هذه الوحدة (192) إلى وحدة مكافحة حرب العصابات مكلفة على الخصوص باختراق التنظيمات الإسلامية (بواسطة أحد التائبين باصطناع عملية فرار، أو تسريب ضباط صف "بغطاء" مدني) و مطاردة المقاومة المسلحة و المعارضين الإسلاميين، على الخصوص في المدينة و عين الدفلى و قد كان يتم تشجيع "المرتزقة الجدد" و رفع معنوياتهم بواسطة العديد من الامتيازات المتنوعة: علاوات، تقديم و تسريع الترقية في الرتب (الكثير من ضباط الصف هؤلاء وجدوا أنفسهم اليوم برتبة رائد بل حتى عقيد!) السكن، السيارة، التجارة، الاستفادة التامة من عدم المعاقبة عند القيام بأعمال ضد القانون (الاتجار في الممنوعات، استهلاك المخدرات، الاغتصاب...) أو عندما يسرقون الأموال أو الحلي أو أية أشياء ثمينة أثناء القيام بالتفتيش.

و حسب أوقنون فإن "فرقة الموت" كما كانت تسمى هذه الفرقة عموما (من طرف العسكر المورطين في الحرب ضد الإرهاب) تكون مسؤولة عن العديد من اغتاليات المدنيين التي نسبت إلى الإسلاميين (كمحمد بوخبزة في 22 جوان 1992، قاصدي مرياح 21 أوت 1993) كما تكون فرقة الموت هذه مسؤولة عن المجازر المرتكبة ضد السجناء في برواقية (49 قتيل في 13 نوفمبر 1994) و سركاكي (109 قتلى في 21 فبراير 1995) كيف يمكن تفسير ذهاب العديد من ضباط

الـ(ج.و.ش/ANP) (خاصة التابعين لـ (ق.إ.أ./DRS) و القوات الخاصة بالذات) بعيدا في الهيجان القاتل، و خرق القانون؟

إن الطريقة المتبعة من الجنرالات "أعضاء العصابة" بسيطة و هي تتمثل في توريث الضباط إلى أقصى مدى ممكن (توريثهم كل يوم أكثر فأكثر في التعديت و الخروقات إلى درجة يصبحون معها غير قادرين على الرجوع إلى الوراء و الخروج من دوامة العنف) أو إفسادهم إلى درجة يصبح معها الدفاع عن النظام يساوي الدفاع عن مصالحهم الخاصة. إنها دوامة تلزم و تحكم على كل الإطارات المشاركة في العملية بالتضامن مع رؤسائهم المجرمين.

(م.ش.ج.ح/OJAL) فرقة الموت التابعة لـ (ق.إ.أ./DRS)

لكن هناك شكل آخر من فرق الموت المستلهمة تقليديا من " المدرسة الفرنسية" في هذا الاختصاص، قد استخدمت كذلك من طرف " عصابة يناير " فمذ سنوات الخمسينيات خلقت أجهزة المخابرات الفرنسية " اليد الحمراء" و هي جماعة مدنية مزعومة قتلت العديد من المناضلين المناهضين للاستعمار في بلاد المغرب العربي، و لقد طبق هذا النموذج من جديد في سنوات 1970 من طرف دكتاتورات أمريكا اللاتينية (البرازيل، الشيلي، قواتيمالا، الأرجنتين...) تحت تسميات مختلفة ("الثلاثي أ Triple A"، "مانونيجرا Mano negra"، الخ) و في الجزائر ستكون خصوصا لـ(م.ش.ج.ح/OJAL) (منظمة الشبيبة الجزائرية الحرة) التي وقعت أولى عملياتها المزعومة كمنظمة مدنية سرية مناهضة للإسلاميين في نوفمبر 1993 و لقد بدأت (م.ش.ج.ح/OJAL) تنشط بصفة خاصة في شهري مارس و أبريل 1994 و لكن نسبت إلى نفسها عشرات الاغتيالات التي تركت بصمات دامية و دائمة في الجزائر العاصمة و البليدة و الشلف و بوفاريك، و هاكم مثلا واحدا من بين العديد من الأمثلة عن تعدياتها: يوم 11 أبريل 1994 اكتشفت في عين النعجة جثث خمسة شبان مقتولين تحمل رسالة من توقيع (م.ش.ج.ح/OJAL) تقول: " هذا هو المصير الذي ينتظر أولئك الذين يساعدون الإرهابيين" و ضحية أخرى لـ(م.ش.ج.ح/OJAL) هو محمد بوسليمانى رئيس الجمعية الخيرية الإصلاح و الإرشاد، رجل محترم جدا لاستقامته و نزاهته، و الذي سبق أن تحدثت عنه (و هو عكس الشيخ محفوظ نحاح قد رفض الدخول في المعتكك السياسى، مفضلا تكريس نفسه للتربية الإسلامية و الدعوة إلى إسلام عادل،

متسامح، و سلمي و قد كان يمثل بذلك التوجه خطرا على جنرالات (ق.إ.أ./DRS) الذين ظلوا يبحثون دوما عن كل ما من شأنه أن يشوه صورة الإسلام الحقيقي لتبرير حربهم ضد الأصوليين...).

لقد اختطف بوسليمان في 26 نوفمبر 1993 من مقر سكنه بالبليدة. و قد وجد مذبوحا في 23 يناير 1994. و من العجيب المريب أن يتبنى كل من (م.ش.ج.ح./OJAL) وال(ج.إ.م./GIA) كلاهما و في وقت واحد عملية الاختطاف هذه، (و الاثنان من صنع "النظام" و طبعا لم يجر أي تحقيق في هذه الجريمة شأنها شأن الجرائم الأخرى المرتكبة على امتداد السنوات. و التي ظل مرتكبوها إلى حد الساعة دون عقاب من عدالة الأرض! لقد اطلعت في سنة 1995 على حقيقة أصل (م.ش.ج.ح./OJAL) عن طريق ضابط كان ضمن القوات الخاصة التابعة لـ (ل.ب.ت.ع.م.ب.ت-CC/ALAS) العقيد محمد بن عبد الله الذي كان يعمل تحت أوامري في جوان 1991 أثناء إدارة حالة الحصار، و الذي سير فيما بعد مركز الاستقبال في الليدو ابتداء من فبراير 1992 (و الذي كان يعبر من خلاله الإسلاميون الموقوفون قبل إرسالهم إلى معسكرات الجنوب) لقد شارك هذا الضابط بفعالية في "صيد الأصوليين" على رأس وحدة تابعة لـ(ل.ب.ت.ع.م.ب.ت-CC/ALAS) " (و هذا يعني أنها تتلقى الأوامر مباشرة من الجنرال محمد العماري) و(ق.إ.أ./DRS) معا"، و تتعاون على نطاق ضيق مع (م.إ.ب.ت./CTRI) بالبليدة.

و في 1995 أرسل إلى ألمانيا في دورة تدريب، و كنت حينها في مناصبي ببون مكلفا بمتابعة متربص الجيش، ف كنت استقبلته إذا بانتظام في مكنتي حيث لم يكن محرجا ليحكي لي عن "إنجازاته". لقد كان هذا العقيد يتبجح أمامي بكونه أحد مسؤولي (م.ش.ج.ح./OJAL) إحدى فرق الموت التي خلقها (ق.إ.أ./DRS) بمبادرة من الجنرال توفيق⁸⁹ و لقد شارك بكيفية مباشرة في تعديت كثيرة تحمل إمضاء هذا الاسم(م.ش.ج.ح./OJAL) و قام بهذه المهمة البائسة في كل من البليدة و بني مراد و الشبلي... و قد اعترف لي بأن العناصر التي يقودها كانوا يضعون الأقنعة على وجوههم أثناء القيام بالعمليات (و بمنتهى الجسارة حمل معه "قناعه" إلى ألمانيا!!) التي تنسب لاحقا إلى (م.ش.ج.ح./OJAL)، أو يتنكرون

⁸⁹ و هو ما سيؤكد المساعد السابق عبد القادر تيغة، في شهادة مكتوبة اطلعت عليها، وقد كان يعمل بـ (م.إ.ب.ت./CTRI) بالبليدة من سنة 1993 إلى 1998 (ستكون لي الفرصة للحديث عنه لاحقا): "إن هذه التسمية (م.ش.ج.ح./OJAL) هي من اختراع مساعد العقيد مهنة جبار، النقيب عبد الحفيظ علواش، وهو العقل المدبر في (م.إ.ب.ت./CTRI) للناحية العسكرية الأولى، ولقد أوجد حروف الاختزال لهذه المنظمة المستعارة الوهمية، بل وأمر كذلك المصلحة القضائية بالصاق منشور باسم هذا التنظيم على جدران المدن، فابتداء من هذه التجربة الأولى لـ (م.إ.ب.ت./CTRI) بالناحية العسكرية الأولى قامت المراكز الأخرى الموجودة على التراب الوطني باتباع نفس الطريقة للقتل و دفع التهمة عنها رسميا. وكانت مصالح الأمن والدرك الوطني المطلعة بالطبع على الوقائع، تتكفل بجمع الجثث و دفنها كل صباح.

كذلك في هيئة إسلاميين للقيام بعمليات اختطاف، و اغتيالات و لدعم أقواله بالأدلة ذكر لي كذلك وقائع أخرى مستحدثة كتوزيع بلاغات كاذبة في ربيع 1994 منسوبة إلى الإسلاميين تفرض حضر التجول في البلدة و المدينة، و عين الدفلى ابتداء من الثامنة مساء. لتمكين المظليين الذين يقودهم من القيام بعملياتهم بدون حرج! و لقد استطعت أن أتأكد لاحقا من أن كل ما ذكره لي العقيد بن عبد الله كان صحيحا! و تأكدت كذلك من صحة البلاغ الذي وزعه (م.ش.ج.ح/OJAL) في 19 مارس 1994 الذي يتضمن التهديد بقتل عشرين امرأة متحجبة مقابل كل امرأة تقتل من طرف الإسلاميين و بعد يومين من ذلك أصدروا بيانا آخر أعلنوا فيه أن أي شرطي أو عسكري يقتل من طرف الإسلاميين سيثار له. و في اليوم التالي من هذا البلاغ الثاني وجد 14 شابا مقتولين بالرصاص في البلدة، بعد حملة مدهامات ليلية قام بها مظلوي بن عبد الله، في أعقاب اغتيال 6 شرطيين و زيادة على ذلك فقد سجلت الصحافة وجود 152 جثة ملقاة في شوارع كل من مدينتي البلدة و وادي الفضة(ولاية شلف) في الفترة ما بين 19-22 مارس 1994.

و قد كشف لي العقيد بن عبد الله كذلك أن القيادة العسكرية⁹⁰ وضعت حدا لهذه العقوبات و المعاملة بالمثل التي تتم باسم هذه المنظمة، لأن بعض الضباط قد أبدوا تحفظهم من مواصلة هذا العمل القدر، و خاصة لأن هذه المهمة سيعهد بها قريبا إلى أعضاء (ج.د.ذ/GLD) التي ستتولى القيادة العسكرية تسليحهم و تأطيرهم.

إن (م.ش.ج.ح/OJAL) كمنظمة لم توجد على الإطلاق، فهي من اختلاق(ق.إ.أ./DRS)، و قد ضخمتها الصحافة الجزائرية بغرض تخويف الإسلاميين، و نستطيع أن نقول بأن الرئيس الحقيقي لـ (م.ش.ج.ح/OJAL) هو الجنرال محمد العماري لكونه قائد (ل.ب.ت.ع.م.ت-CC/ALAS) الذي تتبعه وحدات المغاوير المظلية، و عناصر (ق.إ.أ./DRS) المسؤولين عن كل هذه التعديت. و زيادة على كل ذلك فإن العقيد بن عبد الله قد أشار لي أنه إذا كان الإسلاميون قد اغتالوا العديد من الشخصيات السياسية فإن الجيش هو الآخر لم يقل عنهم في عدد الاغتيالات كذلك. فقد أكد لي أن أوامر قيادة الجيش هي " الرد باغتيال كل صحفي أو عالم أو مسؤول يقدم الدعم للقضية الإسلامية"

⁹⁰ لقد تحدث دون تفصيل عن كلمة القيادة، و أظن أن الأمر يتعلق بمحمد العماري و إبراهيم فضيل شريف.

تكوين الميليشيات

في أبريل 1994 خطا "أصحاب القرار" خطوة جديدة في دعم طريقتهم الخاصة في الحكم، مستلهمين أكثر فأكثر و بكيفية جلية أساليب قوات الاحتلال الفرنسي، و من ذلك تكوين الميليشيات بدعوى التوصل إلى القضاء النهائي على الإرهاب، و كانت الفكرة تتمثل في توريث السكان في هذه "الحرب القذرة" بدفعهم إلى المطالبة بالسلح للدفاع عن هذه القرى و المقاطعات الريفية. و قد خضع هذا التكتيك لخطة محكمة، لأن المجابهات إذا كانت محصورة بين الطرفين المتصارعين اللذين يتمثلان الجنرالات من جانب، و الإسلاميين من جانب آخر، فإن المجتمع المدني المستعمل كحصان طروادة كان سينتهي به الأمر إلى اكتشاف المخطط الحقيقي لهذه الحفنة من الجنرالات، منذ تطبيقها من طرف الجنرال شال في حرب الجزائر الأولى، فإن تكوين الميليشيات قد أدرج في المخططات التقليدية لمكافحة العصابات.

ففي سنة 1957 قام الجيش الفرنسي بمضاعفة تشكيل وحدات الحركى المشكلة من المسلمين الجزائريين الذين اختاروا عن قناعة أن يخدموا مشروع الجزائر الفرنسية سواء بسبب المصلحة و الحاجة أو نتيجة الخوف، و نتيجة لقبهم من مجاهدي جيش التحرير الوطني فقد توصلوا إلى إضعاف وضعهم في المقاومة. و قد بلغ عدد أفراد هذه الميليشيات المساعدة لجيش الاحتلال حوالي 160 000 رجل موزعين بين "حركى مهاجم" و(ج.د.د/GLD) في القرى و المداشر، و كما يبدو فإن جنرالائنا لم يخرعوا شيئا فهم لم يفعلوا شيئا غير القيام بتطبيق هذا الأسلوب الاستعماري و الذي تلقنوه عن أساتذتهم و طبقوه منذ أكثر من أربعين سنة خلت و قد قاموا بتطبيقه من جديد بدقة متناهية، مع تكييفه، بما يناسب الظروف الجديدة. إن الميليشيات سواء تعلق الأمر بـ"الباتريوت" أو "ج.د.د/GLD" كونت رسميا في مارس 1994 بمبادرة من العقيد سليم سعدي وزير الداخلية و قد كانت أجورهم تدفع من ميزانية وزارة الداخلية. بدأ عدد أفرادهم في الأول بـ 80 000 (ثم تضاعف هذا العدد في السنوات الثلاث اللاحقة) و قد وضعوا تحت سلطة "قطاع العمليات" في ولاياتهم، (فمثلا قطاع عمليات الجزائر) يتبع لـ(ل.ت.ع.م.ت-CC/ALAS). إن (ج.د.د/GLD) على عكس ما يشير إليهم اسمهم "جماعات الدفاع الذاتي". لم تكن وظيفتهم مقتصرة على هذه المهمة فقط بل كانوا يقومون بنصب الكمائن و يشاركون في عمليات إلى جانب الفرق الخاصة. و هكذا تحولوا إلى جنود مساعدين لقوات الجيش الخاصة، و إلى مخبرين يزودون (ق.إ.أ/DRS) بالمعلومات الاستخباراتية التي يجمعونها عن سكان أحيائهم و قراهم، بما يمكن مصالح الأمن من تجديد و ضبط بطاقياتهم بكيفية مستمرة. لقد حل الإرهاب جزءا من مشاكل النظام حيث أن

العديد من الشباب البطال، الذين سدت في وجوههم منافذ الحصول على الرزق وجدوا في الالتحاق بالميليشيات مخرجا لهم!

فالجيش يتكفل بالإمداد و مصالح الأمن تتكفل بالتأطير. و هكذا فباسم الدفاع عن الجمهورية يصبح الشبان المجنّدون يتقاتلون مع إخوانهم الذين صعدوا إلى الجبال.

بعيدا عن المساهمة في إحلال الأمن، بل العكس هو الذي حصل مع قدوم الميليشيات حيث تضاعف العنف بشكل جنوني، ففي سبتمبر 1997 أنجز تقرير من طرف أمن الجيش (م.م.أ.ج/DCSA) و قدم في اجتماع ضمّ أهم القادة الرئيسيين للجيش بحضور الرئيس اليمين زروال، أكد أن نصف "الحواجز المزيفة" المنسوبة إلى الإسلاميين الذين تظاهروا كأعضاء في قوات الأمن!! و التي أسفرت عن المئات من القتلى منذ بداية السنة، كانت في حقيقة الأمر من فعل الميليشيات المناهضة للإسلاميين، و الذين كانوا يطلبون الفدية و أحيانا يقتلون المدنيين ثم ينسبون تلك المجازر إلى (ج.إ.م/GIA). (و قد كشف التقرير كذلك أن العديد من رؤساء الوحدات في قوات الأمن كانوا يموهون موت جنودهم المقتولين في العمليات بأنها وفيات طبيعية، و عرضية كي يقدموا حصائل عن عمليات مظفرة)⁹¹.

إن ذكر كل هذه "الإنجازات" التي حققتها الميليشيات في هذا الإطار من الظلم، و اللاعقاب و خاصة بوفاريك (ميليشيات محمد سلامي) أو في البويرة (ميليشيات حاج زيدان المخفي) سيأخذ مساحة كبيرة من هذا الكتاب، و عليه فسأكتفي هنا بذكر الحالة الأكثر شيوعا، و هي حالة الحاج فرقان رئيس ميليشيات غيليزان في غرب البلاد. ففي سنة 1996 أدان محمد إسماعيل (المسؤول المحلي لل"ر.ج.د.ح.إ./LADHD") علانية وجود مقابر جماعية في غيليزان و اتهم تحديدا الحاج فرقان باختطاف أحد الإسلاميين "التائبين" في 24 أوت 1996، و تعذيب و قتل العديد من الأشخاص من بينهم حارس مرأب إحدى المؤسسات البلدية، حيث احتجز هؤلاء الضحايا، و عذبوا و اغتيلوا، و قد اتهمه كذلك لكونه ظل محميا لمدة طويلة من طرف مسؤولين سامين سياسيين و عسكريين على المستوى المحلي و الوطني مثل الجنرال محمد بكوش الوالي إبراهيم لمهل أو وزير الداخلية السابق مصطفى بن منصور ("الذي بنى له فيلا بأكثر من مليار سنتيم"، حسب محمد إسماعيل).

و الدليل على أن الحاج فرقاني ما يزال محميا من طرف تلك الشخصيات حتى الآن هو أن الذي أدانته المحكمة في سنة 2001 بتهمة القذف و حكمت عليه عدالة الأوامر الفوقية بسنة سجن نافذة هو

⁹¹ رسائل دولية Courrier international، 2 أكتوبر 1997.

محمد سمراوي

محمد إسماعيل المدافع عن حقوق الإنسان، و ليس الحاج فرقاني المجرم في حق الإنسان و قد احتجت الـ"ر.ج.د.ح./LADDH" على عدم إدانة الحاج فرقاني على أي من تلك الجرائم التي ثبت تورطه فيها ثبوتاً قطعياً، و لم تجد العدالة طريقاً إليه بل ما يزال يستفيد من "سكن أمني" حتى الآن، و قد حدث أن أوقف مرة هو و الحاج العابد "رئيس بلدية جديوة" في أبريل 1998، على إثر شكوى قدمت في حقهما بتهمة سلب الأموال، و قتل ما بين 50 و 70 شخص دون محاكمة، و لكن مع كل ذلك لم يتم توقيفهما أكثر من 12 يوماً ليطلق سراحهما بعد ذلك، و هما لا يزالان دون عقاب حتى الآن في "دولة القانون"...

مارس 1994 "الرعب يجب أن يغير معسكره" أو تأرجح

الشناعة !!

يوم 10 مارس 1994 تم هروب 1 200 مسجون بطريقة مثيرة، من سجن تازولت في وقت تناول الإفطار في رمضان، يقع السجن بحوالي 400 كم شرق الجزائر، و يكنى كذلك بـ"الكاتراز" و هو مشهور بتعاسته لفضاعة نظامه السجني⁹² لقد عرف عن هذا السجن أنه بمثابة قلعة محصنة يستحيل الهروب منه بدون تواطؤ المصالح (لا سيما أن الهروب قد تم عن طريق هجوم 300 "إرهابي" و عشرات الشاحنات التي كانت تنتظر الفارين، و هو ما لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمر دون لفت الانتباه في قرية صغيرة مثل تازولت) إن السجن يقع في نطاق الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة، و من المحتمل جدًا أن هذه العملية كانت مخططة من العقيد كمال حمود الذي كان وقتها مسؤولاً عن (م.إ.ب.ت/CTRI) بقسنطينة⁹³. و لقد علمت في وقت لاحق من العقيد علي بن جدة المدعو "إسماعيل الصغير"⁹⁴ بأنه من بين هؤلاء الفارين كان يوجد عدد كبير من "الجواسيس" المبتوثين من (ق.إ.أ./DRS)، و أن العملية كانت تستهدف عدة غايات في نفس الوقت: أولاً التخلص من المسجونين الإسلاميين

⁹² لقد تحدث الصحفي أرزقي آيت العربي عن قساوة الحراس وانعدام الاحساس لديهم نحو معاناة السجناء (أرزقي آيت العربي، "اعترافات مسجون رأي سابق Révélation d un ancien détenu d opinion" أسبوعية الحدث I événement العدد 162 2-8 أبريل 1994)؛ كما أعطى كذلك الإسلامي السابق المنقلب أحمد مراح صورة عن ذلك في كتابه "قضية بويعلي" مرجع سبق ذكره.

⁹³ إن تقنية الهروب هي أسلوب جربته مصالح (أ.ع./SM) لتقصي المعلومات واختراق تنظيم ما، وقد تحدثت أنفا عن حالة نور الدين صديقي، و يمكننا ذكر الكثير من الأمثلة، و سأكتفي هنا بذكر حالة واحدة هي حالة أحمد مراح الذي تحدث في كتابه "قضية بويعلي" عن الاتصال الذي تم معه عندما كان في سجن تيزي وزو، من طرف النقيب عبد القادر حداد يوم 3 سبتمبر 1985، لتدبير عملية فرار ستمكن من "دمجه" و اختراق مقاومة بويعلي للقضاء نهائياً على كل الجماعة، و قد عرض عليه نفس الاقتراح من طرف مصالح الدرك الوطني...

⁹⁴ ستكون لي الفرص للحديث ثانية عن هذا الشخص العجيب (أنظر الفصل العاشر)، إن العقيد بن فدة ضابط ذو تصرفات مشبوهة، و هو خادم للجنرالين توفيق و إسماعيل العماري، و قد أقصي كذا مرة و لكن المسؤولين المجرمين كانوا دائما يسترجعون و يمنحونه حمايتهم، مسؤول سابق عن مكتب الأمن التابع للـ(أ.ع./SM) في سفارة الجزائر ببيون سنة 1988، كان كذلك في ناميبيا و جنوب افريقيا من سنة 1992 إلى 1994، نائب مدير (م.ت.أ.خ./DDSE) من 1994 إلى 1997، كان مسؤولاً عن مكتب (ق.إ.أ./DRS) بباريس من 1997 إلى 1999، أين كان يتعامل مع المخابرات الفرنسية لصالح صديقه الجنرال إسماعيل العماري. احتراما مني للقارئ الكريم و للمؤسسة التي كنت أنتمي إليها، فإني أفضل عدم الكشف هنا عن الأسرار المتعلقة بحياته الشخصية.

المستعصين عن التطويع فمكنت هذه العملية من دفعهم للإلتحاق بصفوف المقاومة المغشوشة و الملمغة التي أعدها (ق.إ.أ./DRS) في تلك النواحي كي تتم تصفيتهم بكل سهولة دون أية تبعات أو شكوك! ثم بعد ذلك ملئ صفوف (ج.إ.م./GIA) في الجبال بعناصر من أصحاب السوابق و المنحرفين و المؤهلين لارتكاب أفعال منكرة أخلاقيا و دينيا، بما يزيد من تشويه صورة هذه الجماعات أكثر فأكثر في أعين السكان و يحرضهم على التجند خلف النظام، و هدف آخر هو استخدام هؤلاء الأفراد لتأجيج الحرب بين الأشقاء في صفوف الجماعات الإسلامية.

و بالفعل بدأت جماعات إسلامية حقيقية تتجه نحو تنسيق الجهود و توحيد الصفوف و رغم القمع و الاضطهاد، و كل الضربات الموجعة، التي تلقتها من النظام فقد توحدت في إطار ما سمي "بالجيش الإسلامي للإنقاذ" الذي كان بمثابة الجناح العسكري للـ (ج.إ.أ./FIS)، و الذي لم يكن يضرب إلا الأهداف العسكرية، و قد استخدم بعض الفارين من سجن تازولت حينها كعملاء لـ (ق.إ.أ./DRS) لاخترق (جش.إ.أ./AIS) و هكذا كان الأميران مصطفى كرتالي و يوسف بوبراس عميلين على اتصال بـ (م.إ.ب.ت./CTRI) للبليدة. و بطبيعة الحال فإن محاربي (جش.إ.أ./AIS) كانوا يجهلون كل هذه التلاعبات. و كل ما كان يستحوذ على ألبابهم هو الجهاد. و بالفعل كي يتقاتل التنظيمان و يصفى بعضهما بعضا بكل شراسة، كان (ق.إ.أ./DRS) يساعد (ج.إ.م./GIA) و (جش.إ.أ./AIS) في نفس الوقت بالسلاح و وسائل الاتصال و الأدوية، (فطبيب "م.ر.ع./CPO" الدكتور متيزي كان يذهب إلى الجبال لعلاج الجرحى!) و لقد مكنت هذه الطريقة من القضاء على عدد معتبر من الإسلاميين الحقيقيين! و هناك طرق أخرى مستوحاة مباشرة من أساليب الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير، قد استعملت كذلك في هذه الحرب! كما أذكر كذلك أن الجنرال إسماعيل العماري قد تبجح أمامي سنة 1995 (و قد رقى إلى هذه بالخسائر الفادحة التي نجح في إلحاقها " عن طريق خطة الزرقاء"⁹⁵ بالإسلاميين: زرع الشكوك في صفوفهم بوجود عملاء بينهم قد حقق دمارا و اسعا في " كل من (ج.إ.م./GIA) و (جش.إ.أ./AIS) " بحيث كان أدنى شك يحوم حول أي محارب منهم يذبح في الحال بصفة تلقائية!

⁹⁵ هو اسم عملية قام بها ضابط فرنسي من مصالح الجوسسة المضادة سنة 1958، و هو النقيب ليجي (كان جنوده الإضافيون الجزائريون يرتدون "بزة زرقاء bleu de chauffe" و منه جاء إسم "الزرقاء bleuite") حيث قام بإطلاق سراح جنود من (جش.ت.و./ALN) تم اعتقالهم، بعد أن أقتنعهم أن البعض من رفقاتهم في السلاح كانوا خونة و يعملون لصالح فرنسا، و قد فعل هذا التسميم فعلته حيث أدى بالعقيد عميروش قائد الولاية الثالثة التاريخية (القبائل)، إلى استنطاق و قتل المئات من المجاهدين.

لكن في ربيع 1994 أصبح المشكل رقم واحد لجنرالات "عصابة يناير" هو الفشل الذريع لسياساتهم المتبعة فيما يخص حرمان المقاومة الإسلامية الحقيقية في الجبال من تأييد السكان، فبالرغم عمليات التمشيط و التفتيش و الاختراقات و القمع الدموي، لم يتمكنوا من القضاء على "تمرد" كان التحكم فيه مبرمجا منذ البداية. البلد كان يجتاز أزمة اقتصادية غير مسبوقة، فقد نجى من الإفلاس، و لكن المؤسسات العمومية ظلت تسير ببطء شديد، و العمال لم يتقاضوا أجورهم بعد أو تقاضوها بعد تأخير كبير و العنف الإرهابي يهلك الحرث و النسل بدون توقف، من طرف المجموعات الموجهة من مصالح (ق.إ.أ./DRS) (مع كل الإفراطات الناجمة عن نقص التنسيق فيما بينها في الميدان) و كذلك تلك المجموعات الإسلامية الحقيقية. ذلك أن هؤلاء الإسلاميين كانوا يستطيعون الاعتماد على ثلاثة عوامل هامة هي: تجنيد الشبان لتمويل المقاومة بالدفعات المتجددة من "المحاربين" و كذلك الدعم الشعبي داخل الجزائر العميقة و الذي يلتقي مع دعم، و إسناد حربي، و شبكات إمداد خارجي تنظم عمليات إدخال الأسلحة عبر الحدود.

و حول هذا الجانب الأخير كنت قد نظمت لقاء في بون سنة 1994 بين مدير الجوسسة المضادة الألماني، و الجنرال إسماعيل العماري و نظرا لتعود هذا الأخير على كرم و تساهل (بل وحتى تواطؤ!) نظرائه الفرنسيين معه فقد ظن نفسه في أرض مفتوحة، و زرابي مبنوثة بحيث لم يتردد في أن يطلب انتداب أحد ضباط (ق.إ.أ./DRS) إلى ألمانيا ليكلف خصيصا باستغلال التصنت على المكالمات الهاتفية، الذي تقوم به مصالح المخابرات الألمانية على الإسلاميين المشبوهين الذين يعيشون على التراب الألماني⁹⁶ و هو الطلب الذي رفض له رفضا قاطعا و بغلظة!! و هو ما جعل رئيس (م.ج.م./DCE) في حالة هيجان شديد!! و قد أظهر لي فيما بعد أنه مصمم على إحكام الضغط على الإسلاميين كي يظلوا معزولين عن "محيطهم الطبيعي" و قطع صلتهم بكل مصادر إمدادهم و استنادهم في الخارج. و في تلك الحالة من الغضب و الهيجان اتهم المصالح الألمانية بغض الطرف عن تصرفات الإسلاميين اللاجئين في ألمانيا و الذين يتمتعون بحرية كاملة في العمل و الحركة بل ذهب حتى إلى تصور وجود نوع من التفاهم و الاتفاق بين الاثنين، بدليل عدم تعرض الإسلاميين للمصالح الألمانية (حسب استنتاجه) و اعتبرت أن كل ما صرح به كان من باب الغضب، فلم أدرك كل الأبعاد التي كان يتضمنها كلامه في حينه، و لم أتوصل إلى إعادة تشكيل أجزاء الصورة الكاملة لما كان يرمي إليه إلا بعد مدة متأخرة.

⁹⁶ تم تحويل ملازم من المصالح التقنية ل(ق.إ.أ./DRS) خصيصا لهذا الغرض، و قد عمل معي في بون 6 أشهر قيل أن ينتقل إلى نابولي، لقد كانت مصالح الاستخبارات الإيطالية أكثر تجاوبا و تعاملًا من نظيرتها الألمانية: حيث كان هذا الضابط يضمن نسخ التصننات التي كانت تقوم بها مصالح (ق.إ.أ./DRS).

إن القطعة الرئيسية التي كانت تنقصني في إعادة تركيب تلك الصورة هي تصريح أدلى به الوزير الأول رضا مالك في وهران يوم 16 مارس 1994، (و هو "استنصالي" عنيد و أحد المقربين جدا من "أصحاب القرار") و قد أدلى بهذا التصريح بمناسبة تشييع جنازة الكاتب المسرحي عبد القادر علولة المغتال في 14 مارس (و هو اليوم نفسه الذي تمت فيه عملية الهروب الكبيرة من سجن تازولت)، و هو اغتيال نسب إلى الإسلاميين طبعاً! لقد صرح رئيس الحكومة بهذه المناسبة قائلاً: "إن الرعب يجب أن يغير المعسكر!" مردداً هكذا عبارات الجنرال بيجار Bigeard أثناء معركة الجزائر سنة 1957، و هو ما لا يمكن أن يكون من باب المصادفة بأي حال من الأحوال. إن هذه الجملة لم تطلق عفويا هكذا بدون قصد، فقد كانت تعبر بدون أي لف أو غموض عن البرنامج الجديد "لعصابة يناير" : بما أن الإسلاميين لم يتم عزلهم عن السكان "محيطهم الطبيعي" فسيتم عزل السكان عنهم إذا! و هكذا بدأت المجازر الكبرى في الأحياء المعتبرة معاقل للـ(ج.إ.إ. FIS) بصفة عامة في الجزائر الكبرى، مجازر لم تحظ إلا بالقليل من التغطية الإعلامية، على عكس مجازر 1997 (أنظر الفصل 11) فمن مارس إلى أوت 1994 انطلق هجوم رهيب و عنيف من طرف (ل.ب.ع.م.ت-CC/ALAS) و(ق.إ.أ. DRS) ضد السكان المدنيين، فهذه الفترة بالذات كما قلت هي التي ظهرت فيها (م.ش.ج.ح/OJAL) فرق الموت لـ(ق.إ.أ. DRS) التي عاثت فسادا في الأرض و ظهرت فيها أيضا الميليشيات المشؤومة. و ظهرت كذلك و بصفة أخص فرق المغاوير المظليين "للقوات الخاصة" و عناصر (م.إ.ب.ت/CTRI) ضاعفت تصفياتها الواسعة للمدنيين (و التي كانت كثيرا ما تنسب إلى الجماعات الإسلامية) و قد عرفت هذه الفترة آلاف الضحايا. إن هذه الفترة عرفت كذلك بداية ارتفاع عجيب لعمليات "الإختفاء" التي طالت بصفة خاصة قداماء المعتقلين في معسكرات الجنوب الذين كان العديد منهم بدون أي نشاط سياسي أو كانوا فقط من ضمن المؤيدين للجماعات المسلحة. و بمبادرة من (ق.إ.أ. DRS) تم هكذا توقيف الآلاف من الأشخاص بواسطة قوات الأمن كذلك و هم عادة يعتقلون و يعذبون أولا في محافظات الشرطة، ثم ينقلون لاحقا إلى (م.إ.ب.ت/CTRI) للناحية العسكرية، حيث تتم تصفيتهم هناك بكل برودة! إن القيام بهذا العمل الحقيق يتطلب رجالا على درجة عالية من الثقة و الائتمان كي يستطيع أن يعتمد عليهم أصحاب القرار! فالأمر إذن يخص (م.ج.م/DCE) التي يعتبر الأغلبية من إطاراتها القائمة من قداماء ضباط الصف الذين يدينون بالفضل في تجنيدهم و ترفيتهم للجنرال إسماعيل العماري. فهم دائما رهن إشارته للقيام بأية مهمة إدراكا منهم بأن مصيرهم متعلق بمصيره! و بمجرد أن يتورط الواحد منهم في "قضية قذرة" (اغتيال، اختطاف، تعذيب...) يصبح من المتعذر عليهم إن لم يكن من المستحيل الرجوع إلى الوراء خشية تصفيتهم الجسدية في رمشة عين، مما يفسر كذلك هيجان القتل الجنوني في هذه الفترة التي تواصلت مع الأسف لعدة سنوات!

إن أكثر المجرمين تحمسا في هذه الفترة و هو ما يزال في منصبه إلى غاية كتابة هذه السطور هو العقيد مهنة جبار رئيس (م.إ.ب.ت/CTRI) للبلدية منذ 1990 و الذي سبق أن تحدثت عن "مفاخره" المشؤومة. فهو بدون منازع أحد الفاعلين البارزين في "حرب الجزائر الثانية" من ذوي الأيدي الأكثر تلطحا بالدماء، و الذي يجب أن يمثل أمام المحاكم الدولية كما عرف عهده العدد الأكبر من حالات "المفقودين" لقد كان دائما يطبق تعليمات إسماعيل حرفيا و كانت تربط بينهما علاقة تابع بمتبوع، و في المقابل يضمن له إسماعيل حصانة تامة، و يرخص له (على غرار الكثير من نظرائه) استباحة كل شيء و فرض قانونهم الخاص على المواطنين: ابتزاز الأموال، نهب الممتلكات، الاغتيالات... و هو الأسلوب ذاته (اختيار الضباط المبني أساسا على التوريط، أو على الثقة أكثر مما هو مؤسس على الكفاءة و الإخلاص و النزاهة...) الذي كان مطبقا كذلك على مستوى القيادات الميدانية حيث لا يعين في المناصب الحساسة إلا الضباط الموثوق فيهم جدا! في بداية 2001 استطاع الملازم أول الحبيب سوايدية الضابط في القوات الخاصة أن يروي في كتابه "الحرب القذرة" كذلك بعض الجرائم الفظيعة الأخرى التي ارتكبها مجرم آخر مشهور و رجاله، و هو المقدم عثمانية رئيس "RPC12" الفرقة 12 للمظلات التي وصفت "بفرقة القتلة"⁹⁷ و لكن مع الأسف الشديد ليست إلا حالة من بين الحالات الكثيرة الأخرى.

و بالفعل عندما أجمع أصحاب القرار على تنفيذ "خطة نزار" في ديسمبر 1990، و عهدوا بذلك إلى (ق.إ.أ./DRS). لم يكن (ق.إ.أ./DRS) يتوفر (خارج "م.ت.خ/GIS") على أية "قوة ضاربة" و لهذا السبب (و في هذا الإطار) سرعان ما أصبحت الوحدات الميدانية لل(ج.و.ش/ANP) الملحقة بقيادة الأركان في 1992 تمثل رهانا كبيرا، حيث أصبح اختيار المسؤولين إذن يركز على معايير لا علاقة لها بالكفاءة أو الأخلاق فكان الأهم هو إيجاد أولئك المسؤولين الذين ينفذون الأوامر بدون نقاش و يبرهنون بذلك على ولائهم الأعمى "لخطة نزار".

إن دعم وحدة (ف.ج.ف/DAF) و حلفائهم و تصفية الضباط "المعربين" قد أدت هكذا إلى ظهور صنف من الضباط داخل (ج.و.ش/ANP) عرفوا "بالتففيين" الذين لا يناقشون أبدا أوامر القائد أو المسؤول حتى و لو كانت منافية لكل القيم و الأخلاق. و من هؤلاء مثلا الجنرال معيزة نائب فضيل الشريف في البلدية، و الجنرال رشيد لعلاي المدعو "عطافي"، الذي أصبح رئيسا لـ

⁹⁷ حبيب سوايدية، الحرب القذرة، مرجع سبق ذكره ص 115

محمد سمراوي

(م.ت.أ.خ/DDSE)، أو كذلك ضباط الصف المرقيين إلى رتبة عقيد أو جنرال و الذين يدينون بالفضل إلى أولياء نعمتهم إسماعيل العماري و خالد نزار و جماعتهما على أن هذه الفترة عرفت كذلك الصعود و بقوة لضباط سامين عرفوا بحسّهم التجاري الخاص و الذين هم مستعدون لفعل أي شيء من أجل الحفاظ على سلطتهم للتمكن من الدفاع عن امتيازاتهم، "و مكتسباتهم" و أستطيع أن أسوق هنا عشرات الأمثلة لهذا الصنف من الضباط، و لكنني أكتفي بذكر الحالات الأكثر صرخا كحالة الجنرال كمال عبد الرحمان، و الجنرال علي بن جدة المدعو "إسماعيل الصغير"، و بالتوازي مع ذلك لم يعرف استخدام العنف الإسلامي أية هدنة، فهذه الفترة (صيف 1994) هي التي عين فيها جمال زيتوني صنيع (ق.إ.أ/DRS) أميرا على الـ(ج.إ.م/GIA) و أرسل إلى الجبال لاحتواء المقاومة الإسلامية و قمعها و تصفية رجالها الواحد تلو الآخر!

8

جمال زيتوني إرهابي يعمل لحساب الجنرالات

لقد تحدثت عن اكتشافني بمحض الصدفة في يوليو 1994 الدور المسند لجمال زيتوني بعد تجنيده و إعداده في مخابر (ق.إ.أ./DRS). و اليوم بعد أن قارنت و طابقت معلومات مصادري أستطيع أن أؤكد جازما و في يقين مطلق بأن هذا الإرهابي الشنيع كان من "الجماعات الإسلامية للجيش" التي تعمل لحساب (ق.إ.أ./DRS). زيادة عن العقيد فريد غبريني رئيس (م.ر.ع/CPD)، ثلاثة على الأقل من ضباطي الذين من بينهم النقيب رشيد بنشيين المدعو "زياد" و فاروق شطبيبي (الذي قدم في ديسمبر 1994 لقضاء عطلة مع عائلته عندي في بون لمدة أسبوعين) قد أكدوا لي هذه المعلومة التي ستأكد أكثر فيما بعد من طرف إطرارات (ق.إ.أ./DRS) الذين كان من بينهم النقيب هارون، و المساعد عبد القادر تيفة. و كذلك النقيب أحمد شوشان الذي عرض عليه تولي نيابة "أمير(ج.إ.م./GIA)" سنة 1995.

جمال زيتوني (المدعو أبو عبد الرحمان أمين) هذا الشخص الذي كان بائعا صغيرا للدجاج، من بئر خادم (في ضواحي العاصمة) بدون أية معرفة بالدين أو أية شهرة يصل فجأة وبسرعة البرق إلى مرتبة "أمير وطني" بعد موت شريف فوسمي في 26 سبتمبر 1994 حتى يتم قتله هو بدوره في يوليو 1996، سيصبح هو و جماعته من العملاء الأكثر نشاطا في تطبيق استراتيجية الرعب التي وضعها قادة (ق.إ.أ./DRS).

كيف أصبح جمال زيتوني "أميرا وطنيا" للـ (ج.إ.م/ GIA) صنيعة (ق.إ.أ/ DRS) ؟

ابتداء من صيف 1992 كما رأينا تكونت العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة المنظمة في الجبال، أو العاملة داخل المدن، لقد كان يوجد من بينها العديد من الجماعات الإسلامية الحقيقية بطبيعة الحال و التي اخترقت تدريجيا من طرف (ق.إ.أ/ DRS) فيما بعد، لكن بالتوازي مع ذلك أنشئت جماعات أخرى إنشاء بواسطة (ق.إ.أ/ DRS) كما رأينا. و ابتداء من 1993 أخذت الـ (ج.إ.م/ GIA) تتشكل من مجموعات سديمية صغيرة بعضها يعمل بكيفية مستقلة، و البعض الآخر كان مخترقا، و البعض الثالث تحت السيطرة المباشرة لـ (ق.إ.أ/ DRS). ففي البداية لم يجمع إلا القليل من المقاتلين، لكن سرعان ما استفاد من الدعاية و الضجة الإعلامية التي أثارها حوله (ق.إ.أ/ DRS)، فنجح هكذا في ضم العديد من الإسلاميين الذين اقتربوا جرائم إرهابية في وسط البلاد (المتيجة، المدينة، الشلف...) جاهلين تماما أن بعض " أمراءهم " كانوا مستخدمين و يتلقون أوامرهم مباشرة من (م.ر.ع/ CPO) لـ (م.ع.ر.ب/ CPMI) أو من (م.إ.ب.ت/ CTRI) للبلدية. إن اختراق الـ (ج.إ.م/ GIA) و السيطرة عليها أو توجيهها هي و غيرها من التنظيمات يحقق ثلاثة أهداف هي: نزع المصادقية عن المقاومة الإسلامية لانقلاب يناير 1992 (بإرهاب السكان) و تصفية المعارضين الإسلاميين الحقيقيين و مؤيديهم ثم الحصول على التأييد و الدعم السياسي و العسكري و الاقتصادي للدول الغربية. إن استراتيجية الجنرالات كانت تركز حينها على الإثبات للرأي العام على أن الـ (ج.إ.أ/ FIS) قد تجاوزته أجنحته الراديكالية التي تهاجم الشعب و تستعديه، و من ثمة الوصول إلى عزل المعارضين الحقيقيين عن قواعدهم الشعبية.

في 1993 و 1994 بدأت كتائب الـ (ج.إ.م/ GIA) صناعة (ق.إ.أ/ DRS) تتكون بسرعة و تتضاعف أعدادها على مستوى التراب الوطني. الأمراء الحقيقيون الذين يقيمون في بن عكنون (مقر "م.ع.ر.ب/ CPMI"، أو في البلدية "م.إ.ب.ت/ CTRI") لم يجدوا أي صعوبة في التجنيد، فالأمر كان يتعلق عموما بشبان بطالين، و مثاليين سذج حانقين، و مثارين ضد القمع الذي ذهبوا ضحيته، و قد كان يوظفهم عملاء (ق.إ.أ/ DRS) الذين يحددون لهم الأهداف، و كانوا بطبيعة الحال يعملون لصالح النظام.

منذ بداية الصراع، كان إذن جزئ من، إطارات (ق.إ.أ/ DRS) تحت إدارة كل من الجنرالات: توفيق، إسماعيل، كمال عبد الرحمان هم الذين يجندون و يوجهون الشبان الضالين إلى ارتكاب مذابح مفزعة " باسم الإسلام". و لكن حتى ذلك الحين، لم تتم السيطرة كلياً على الـ (ج.إ.م/ GIA) من طرف المخابرات و هو الشيء الذي تغير بعد شهور فقط من وصول جمال زيتوني على رأس المنظمة الإرهابية في أواخر 1994.

لقد أوقف جمال زيتوني أثناء حملة في العاصمة أوائل 1992. و لم يكن سجله وقتها يتميز بأي شيء خارج عن المألوف باستثناء كونه من المترددين على مسجد الأرقم بحي شوفاليي، حيث كان يلقي محمد السعيد خطبة كل جمعة، و قد اعتقل زيتوني بعدها في أحد معسكرات الجنوب حيث تم تجنيده ابتداء من سنة 1993 لقد كانت كل المعتقلات مسيرة من وحدات (ج.و.ش/ANP) و هذا ما يرجح أن يكون تجنيده قد تم من طرف (م.ع.ر.ب/CPMI) (التابع لـ"م.م.أ.ج."). و بما أن كل أجهزة (ق.إ.أ./DRS) كانت تعمل مجتمعة في حملتها ضد الأصولية، فليس من المستغرب أن يتولى "متابعة" زيتوني فرع آخر من فروع (ق.إ.أ./DRS) هو (م.ج.م./DCE). الذي عهد بهذه المهمة إلى (م.إ.ب.ت./CTRI) للبلدية براسة مهنة جبار(و لقد كان تورط فرعي (ق.إ.أ./DRS) في هذه العملية يعني أنها كانت منذ البداية تسير تحت إشراف القائد الأعلى لـ(ق.إ.أ./DRS) ألا و هو الجنرال توفيق) و هذا على كل حال ما تدل عليه (سيرة خدمة) زيتوني فيما بعد كما استطعت أن أعيد تشكيلها لاحقا انطلاقا من عدة مصادر. ففي اعترافاته المفصلة التي أدلى بها في بداية سنة 2003⁹⁸ أحد الأعضاء القدامى في (م.إ.ب.ت./CTRI) البلدية المساعد عبد القادر ثيقة (المحبوس منذ 2001 في أحد سجون بانكوك) بين أن جمال زيتوني قد وضع على رأس الكتيبة الخضراء بعد الإفراج عنه في نهاية سنة 1993) وهي عبارة عن فرقة مكلفة بحراسة مركز قيادة الـ(ج.إ.م./GIA)، و مكلفة أيضا بتنفيذ العمليات الكبرى (كالهجوم على الثكنات و ما شابه ذلك) ثم سرعان ما فرض نفسه بعد "التخلص" من الجهاديين الحقيقيين في الـ(ج.إ.م./GIA) مثل سيد احمد مراد المدعو "جعفر الأفغاني" (لقي مصرعه على أيدي قوات الأمن في 26 فبراير 1994) و السايح عطيه (قتل في 16 مارس 1994) و الشريف فوسمي (الذي قتل في 26 سبتمبر 1994) و هذه النقطة الأخيرة تتطلب بعض الشرح و التوضيح: و كما سبق أن ذكرت فحتى عبد الحق العيادة في وجدة (بالمغرب) في جوان 1993، و هو عميل لـ(ق.إ.أ./DRS) نصب نفسه "أميرا" وطنيا "للـ(ج.إ.م./GIA)" لم يكن يسيطر (ق.إ.أ./DRS) إلا على رؤوس التنظيم، و لم يكن يسيطر بعد على كافة الجماعات التي يضمها التنظيم و هنا ظهر مشكل طارئ لم يكن في الحسبان تماما و هو إلقاء القبض على العيادة من طرف الشرطة المغربية في مدينة وجدة⁹⁹ و قد كون هذا "الطارئ" مشكلا خطيرا لرؤساء (ق.إ.أ./DRS)، لأن هذا التوقيف كان غير متوقع و خليفة "الأمير" على رأس التنظيم لم يكن قد أعد بعد.

⁹⁸ "الجزائر، ملف سياسي "Algerie, dossier politique", nord sud export, 7 مارس 2003 رقم 460.

⁹⁹ حيث لجأ لتكوين شبكة مزعومة لتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية-المغربية، بتواطؤ الملائم بوعلام، من (م.إ.ب.ت./CTRI) بالبلدية، هذا الأخير تم تعيينه في قنصلية الجزائر بمدينة وجدة المغربية لهذا الغرض (و لم يكن القنصل هناك سوى المحافظ السابق للشرطة حاج صادق)

و بالفعل يجب أن نعرف أن في ذلك الوقت لم يكن من السهل احتواء عدد من المجموعات المبعثرة هنا وهناك، و قد كانت تحدث دائما أمور غير متوقعة و مفاجآت في آخر لحظة، فإطارات (ق.إ.أ/DRS) المسربين إلى داخل الجماعات كانوا معرضين إلى الموت في أية لحظة، و أن قتلا شنيعا ينتظر كل واحد منهم لو يكتشف أمره و لتفادي هذا المصير كان يتحتم على بعضهم أن يتموا اللعبة إلى آخرها و يقوموا بدور "الإرهابيين" و من هنا أتى الانحراف و التوريط الذي جر إليه العديد من إطارات (ق.إ.أ/DRS) فبعد أن يخطو الإطار أول خطوة في الانحراف و الجريمة، يصبح من المستحيل عليه الرجوع إلى الوراء، و هو ما يفسر كذلك النسبة العالية من الضباط الذين أدمنوا تعاطي المخدرات للتغلب على كوابيسهم و تجاوز الأوضاع التعيسة التي وجدوا أنفسهم فيها ففي هذه الدوامة من العنف، بل " الجنون" تمكنت (ج.إ.م/GIA) من التطور و العتو.

و على أي حال فبعد توقيف العيادة عين سيد احمد مراد الذي هو من قدماء الأفغان و لم يكن تحت سيطرة (ق.إ.أ/DRS)، عين أميرا وطنيا للـ(ج.إ.م/GIA) و ذلك في شهر أوت بعد اجتماع قصير لمجلس الشورى. فطغت الأحداث المتسارعة و الكثيرة على (ق.إ.أ/DRS) و تجاوزته (حتى و لو كان عملاؤه على رأس العديد من الجماعات) و ينسحب نفس الشيء على السايح عطيه و الشريف فوسمي و لم تستتب الأمور لصالح (ق.إ.أ/DRS) إلا في أكتوبر 1994 بعد التوصل إلى تنصيب جمال زيتوني و فرضه بالقوة "أميرا وطنيا" على (ج.إ.م/GIA) و حسب عبد القادر تيقفة فإن "الضابط المشرف" على جمال زيتوني كان الرقم الثاني في (م.إ.ب.ت/CTRI) بالبلدية النقيب عبد الحفيظ علواش المدعو حفيظ "رئيس مصلحة التنسيق العملياتي الميداني"(حتى 1994 كان هذا الأخير الكاتب الخاص للجنرال إسماعيل العماري) و قد كان معروفا جدا لدى مصالح أجهزة المخابرات الفرنسية (DST و DGSE) كما كان مثل زيتوني أصيل مدينة بئر خادم، و قد كان أحد أصدقائه في سنوات الطفولة. و بمناسبة تمكن (ق.إ.أ/DRS) من السيطرة على قيادة الجماعات المسلحة، و اتساع نطاق العمليات، و تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في كل الجهات تقرر إعادة تقسيم التراب الوطني إلى تسعة مناطق (و ليس خمسة مثلما كانت من قبل) بما فيها الناحيتين العسكريتين بكل من ورقلة و بشار (و هي معلومات سمعتها من إسماعيل العماري شخصا و قد أكدها لي فيما بعد النقيب فاروق شطيبي).

لقد كان متوسط البقاء على قيد الحياة لأي أمير خارج عن سيطرة (ق.إ.أ/DRS) لا يتجاوز بضعة شهور و هي المدة التي تكفي لتحديد مكانه و القضاء عليه علما أن "الأمرأ الوطنيين" للـ(ج.إ.م/GIA) بعد توقيف العيادة في جوان 1993 لم يدم بقاؤهم كثيرا، فجعفر الأفغاني لم يدم سوى سبعة أشهر، و الشريف فوسمي لم يعيش أكثر من ستة أشهر، أما جمال زيتوني فقد نجح في أن يبقى قرابة السنتين (من 1994 إلى 1996) و قد أعلن عن وفاته عدة مرات من طرف الصحافة الجزائرية حسب روايات

كانت تعدها مصلحة العمل النفسي التي يقودها الحاج زبير و مشاركة صحفيين متعاونين)¹⁰⁰ و هو الوقت [الضروري اللازم] لإبادة المقاومة الإسلامية الحقيقية أو تصفية بعض الضباط في (ج.و.ش/ANP) الذين كانوا يقلقون الجنرالات، بل وكذلك قادة لإسلاميين آخرين من الذين قرروا الانضمام إلى الـ(ج.إ.م/GIA). و بالفعل ففي شهر ماي 1994 التحق كل من محمد السعيد، وعبد الرزاق رجام (من الـ"ج.إ.م/FIS") مثلهم مثل سعيد مخلوفي و عز الدين بعة، و رجالهم في (ح.أ.د.إ.م/MEI) بالـ(ج.إ.م/GIA) (التي كانت حينها تحت قيادة الشريف فوسمي و لقد تمت تصفية الاثنين للأولين من طرف جمال زيتوني حسب رواية أحد أمراء الـ(ج.إ.م/GIA) القدامى في (ألبيريا أنترفاص Algeria-Interface) سنة 2001 و هو علي بن حجر¹⁰¹ الذي كان قد انفصل عن الـ(ج.إ.م/GIA) سنة 1996 وأنشأ جماعته المسلحة الخاصة به تحت اسم الرابطة الإسلامية للدعوة و الجهاد (ر.إ.د.ج/LIDD) و عز الدين بعة قد صفي هو الآخر من طرف جمال زيتوني في 1995، وفي جوان 1996 كان دور سعيد مخلوفي الذي قرر شهور من قبل مغادرة الـ(ج.إ.م/GIA) لأنه أدرك أنها كانت محتواة بالكامل من (ق.إ.أ.م/DRS) (كما روى ذلك علي بن حجر ذاته)¹⁰².

¹⁰⁰ خليفة زيتوني هو عنتر زوايري، عميل آخر لـ(ق.إ.أ.م/DRS)، سيقود بدوره (ج.إ.م/GIA) لما يقارب ستة سنوات، وقد أعلن عن مقتله عدة مرات، ولكن ذلك لم يتم فعلا إلا في 9 فبراير 2002 بعد عملية مشهدة كبيرة نظمها (ق.إ.أ.م/DRS) في بوفاريك، بالقرب من العاصمة.

¹⁰¹ حسب بن حجر، فإن "محمد سعيد وعبد الرزاق رجام كانا في مهمة في غرب البلاد في ربيع 1995 قصد إقناع الجيش (ج.إ.م/AIS) بالانضمام إلى مبايعة أمير (ج.إ.م/GIA)" (...)، مباشرة بعد هذه المهمة، استدعي كلاهما إلى مركز قيادة الـ(ج.إ.م/GIA) في بوقرة (البلدية): "كان جمال زيتوني يشك في أنهما قد تأمرا ضده. وفي طريقهما إلى بوقرة توقفا عندنا في تيمزقيدة من 20 إلى 22 يوليو 1995، ولقد فعلت كل ما كان يوسعي لأثنيهما على مواصلة الطريق فقد كانت لدينا دلائل حول ما تنوي جماعة جمال زيتوني القيام به؛ فقد حكموا بالإعدام على عمور حبشي أمير الوسط ونفذوا فيه الحكم بعد عودته من غرب البلاد، و لكن محمد سعيد رفض الإصغاء لنا و قال بأنه "لا يريد أن يكون حجة للشقاق بين المسلمين"، في الخريف الموالي أعلنت "الإمارة الوطنية للـ(ج.إ.م/GIA)" عن استشهاد محمد السعيد، في "اشتباك مع الجيش" عندما كان في طريقه لزيارة أهله، "إننا كنا نعلم أنهم قتلوه، هو وعبد الرزاق رجام، وكذلك الكثير من إخواننا المنتسبين إلى تيار الجزائر [و هو تيار سياسي في الـ(ج.إ.م/FIS)] كان يتزعمه محمد السعيد، سبق ذكره"، ALGERIA-INTERFACE "علي بن حجر يتحدث عن الحرب الداخلية في صفوف الـ(ج.إ.م/GIA)" 27 ديسمبر 2001.

¹⁰² صرح سعيد مخلوفي في بيان له (باسم "ح.أ.د.إ.م/MEI") رقم 2 (غير مؤرخ ويبدو أنه حرر في أوائل 1996) أنه انفصل عن الـ(ج.إ.م/GIA)، وقال صراحة أن (ح.أ.د.إ.م/MEI) متأكدة من أن قيادة الـ(ج.إ.م/GIA) اليوم مخترقة من مصالح المخابرات (...). و بأنه يملك أدلة قاطعة على أن أميره أبو عبد الرحمان أمين (المدعو جمال زيتوني) على علاقة بمصالح المخابرات (...). وأضاف: "لقد عرضت هذه الوثائق على بعض الأمراء و قد قرروا الانسحاب من الـ(ج.إ.م/GIA)". هذه الوثائق لم تصلنا أبدا إلى المدينة. (علي بن حجر، "قضية اغتيال الرهبان السبعة في الجزائر" 17 جويلية 1997؛ النص الكامل موجود في الانترنت على العنوان الآتي: <http://www.algeria-watch.org/frarticle/tigha_moines/benhadjar.htm>

و أثناء كل هذه الفترة ذاع صيت جمال زيتوني نتيجة أفعاله المدوية التي تتباين مع مستواه التعليمي تباينا صارخا. و قد لعبت الصحافة (بواسطة مصلحة الإعلام في "ق.إ.أ./DRS") دورا كبيرا في إعلاء شأنه و رفع مكانته " كأمر وطني".

ففي 3 أوت 1994 قامت جماعة جمال زيتوني بعملية في حي عين الله بدالي براهيم التي قتلت فيها ثلاثة من رجال الدرك و اثنين من الموظفين يعملان في سفارة فرنسا في الجزائر، و بالرغم من الحواجز التي كان يقيمها رجال الدرك في كل مفترقات الطرق بالجهة، فقد تمكن القتلة من الانفلات لأن مقر(ق.إ.أ./DRS) لم يكن يبعد بأكثر من مائتي متر عن مكان الفاجعة!.

و ستتبنى ال(ج.إ.م./GIA) جمال زيتوني فيما بعد عدة عمليات مشهدة مثيرة نفذتها بمبادرة و توجيه من (ق.إ.أ./DRS) و من بينها اختطاف طائرة الأيرباص التابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية في 24 ديسمبر 1994، و كذلك تفجيرات باريس في 1995، و اختطاف ثم إعدام الرهبان السبعة في تبيحيرين بالمدينة في ربيع 1996. (و سأعود إلى هذه القضايا بالتفصيل في الفصل التاسع) أو كذلك التفجير المروع لقنبلة شارع العقيد عميروش في العاصمة يوم 30 يناير 1995 (و التي أسفرت عن 42 قتيلا و حوالي 300 مجروح!) و بصفة خاصة ارتكاب ال(ج.إ.م./GIA) في فترة زيتوني لمجازر شنيعة ذهب ضحيتها الآلاف من الجزائريين الذين كانوا في معظمهم من المدنيين أو من الإسلاميين الأعضاء في (جش.إ.أ./AIS) أو لتنظيمات أخرى منافسة (كما عرفت كذلك فترة إمارة زيتوني قيام (ق.إ.أ./DRS) بتحرير منشور و إصدار بيانات وقع عليها زيتوني منسوبة إلى (ج.إ.م./GIA) تهاجم فيها قائدي ال(ج.إ.أ./FIS) عباسي مدني و علي بن حاج و تدينهما، و تحكم عليهما حتى بالموت!).

و من الأهمية بمكان التأكيد هنا بأن الأعمال الإجرامية لل(ج.إ.م./GIA) قد تضاعف عددها و ازدادت حدة بكيفية متزامنة مع انطلاق عملية الحوار الذي شرع فيه اليمين زروال و مستشاره للأمن الجنرال محمد بنتشين مع عباسي مدني و علي بن حاج المسجونين في البليدة (و بعد هذا اللقاء الذي تم في فبراير 1994، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا يوم 3 مارس تكشف فيه للرأي العام عن وجود حوار مع قادة ال(ج.إ.أ./FIS) و سرعان ما أظهرت ال(ج.إ.م./GIA) معارضتها الصريحة و الشديدة لأية محاولة لإيجاد حل للأزمة، بتحقيق المصالحة الوطنية و هو نفسه موقف مسيريهما و أوصيائها الجنرالات الاستئنصاليين المناهضين لأي حوار أو تقارب مع الإسلاميين، و هكذا توصلوا بنجاعة إلى نفس جهود المخلصين الوطنيين من جماعة اليمين زروال المنادين بالحوار لإيجاد الحل النهائي للخروج من المأساة و تحقيق المصالحة الوطنية لكل الجزائريين.

إن هذا العداء الشديد للحوار، و كل حل سياسي للأزمة سيظل خطأ ثابتاً لرؤساء (ق.إ.أ./DRS) و الجنرال بلخير بالذات الذي كان يخشى أكثر من الجميع أن يتم الصلح بين التيارين المتعارضين في الساحة ألا و هما التيار الإسلامي و التيار اللائكي! و ذلك لأن تحقيق أي صلح مماثل سيؤدي حتماً إلى نهاية النظام المرتكز أساساً على الزبائنية و الافتراس. هذا هو منشأ تلك النزعة القوية لـ(ق.إ.أ./DRS) التي جعلته دائم التحريض على الشقاق و إثارة النزاعات، و خلق المشاكل و الأزمات، و إذكاء نار الفتنة و تعميق بؤر الخلاف و التطرف بكيفية تحول دون التوصل إلى أي حل يجمع عليه الجزائريون يكون على حساب قادة الجيش.

"جمال زيتوني رَجُلنا"

لقد تحصلت على تأكيدات فيما بعد عن استخدام زيتوني من طرف (ق.إ.أ./DRS)، و ذلك بفضل شاهد حاسم هو النقيب أحمد شوشان الذي سبق أن تحدثت عنه (أنظر الفصل الخامس) و عن أسباب إلقاء القبض عليه في مارس 1992، ثم الحكم عليه لاحقاً بثلاث سنوات سجنًا. فقد التقيت به سنة 2001 في أوروبا (حيث يعيش لاجئاً سياسياً منذ 1998) و قد حكى لي أشياء مذهلة عما حصل له في نهاية فترة سجنه.

فبعد العديد من عمليات النقل التي تعرض لها عبر السجون العسكرية في كل من بشار البرواقية، و الحراش (حيث كان يستقبل باستمرار مبعوثين من الجنرالين نزار و توفيق)، أطلق سراح النقيب شوشان في الأول من أبريل 1995. غير أنه، بمجرد خروجه من باب سجن الحراش، تم اختطافه من عناصر العقيد بشير طرطاف رئيس (م.ع.ر.ب./CPMI) و من حسن حظه أنه فكر في إخطار محاميه السيد رشيد مسلي الذي يدين له بنجاته من موت محقق. فلقد اتخذ هذا الأخير عدة إجراءات لكي يحصل على حرية موكله مخطراً بذلك الرئيس اليمين زروال و المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان. و لو لا ذلك لكان قد تصدر خبر على الصفحات الأولى في اليوم التالي بنعي "سقوط أحد الضباط ضحية الإرهاب الإسلامي الأعمى" أو يعلن: عن "نقيب تغتاله الـ(ج.إ.م./GIA)" على أن ذلك كله لم يمنع النقيب شوشان من التعرض للاستنطاقات من جديد، و لقد قام كل من العقيد بشير طرطاف أولاً و الجنرال كمال عبد الرحمان تاليا بالاتصال به لثلاث مرات متتالية يوم 5 و 9 و 14 ليقترحا عليه الالتحاق بالمقاومة الإسلامية و أن يصبح نائب جمال زيتوني على رأس الـ(ج.إ.م./GIA).

و لقد وضح شوشان فيما بعد علانية أثناء الإدلاء بشهادته لصالح الملازم أول حبيب سوايدية في قضية القذف التي رفعها ضد الجنرال نزار في يوليو 2002 في باريس و كذلك في نص منشور بعد ذلك في موقع " (ح.ج.ض.أ. MAOL) و الذي ورد فيه بالحرف الواحد "بعد اللقاء الأول اقترحا علي المشاركة في اغتيال قادة الـ (ج.إ.إ. FIS) الذين حملوا السلاح و التحقوا بالسرية، و قد ذكرا لي، محمد السعيد و عبد الرزاق رجام و سعيد مخلوفي. و قد اندهشت عندما ذكرا لي الأسماء المستهدفة فقلت لهما بأن هؤلاء الأشخاص هم رجال سياسة أجبروا على حمل السلاح، و أنه من الممكن أن تتوصلوا معهم إلى حل يحفظ حقوق كل الجزائريين، و تتجنبون به المزيد من إراقة الدماء كما قلت لهما أيضا أنكم لو حدثتموني عن قتل جمال زيتوني الذي اعترف بمسؤوليته عن ارتكاب المذابح في حق النساء و الأطفال لكانت المهمة التي تطلبون مني القيام بها أكثر قربا إلى الفهم و التفهم"¹⁰³

هنا و في هذا السياق أجابه بشير طرطاف بقوله كما يروي شوشان " أترك زيتوني و شأنه إنه رجلنا، إنك ستعمل معه". و في آخر حديثه أوضح الجنرال كمال عبد الرحمان للنقيب شوشان أنه سيحصل في المقابل على رتبة عقيد، و أنه لا ينشغل بأمر عائلته، و بما أن الجنرال كمال عبد الرحمان كان يشك بالفعل في ولاء شوشان و لكي يقوم هذا الأخير "بمهمته" على أحسن ما يرام، فقد وقع التفكير مسبقا في حجز عائلته كرهينة لديهم. و قد أكد الجنرال كمال عبد الرحمان للنقيب شوشان أنه يخطط لتصفية جمال زيتوني ليعهد إليه هو نفسه بأخذ قيادة الـ (ج.إ.م. GIA) و هذا بناء على كونه ضابطا في (ج.و.ش/ ANP)، و قناعاته الدينية، و كذلك للتقدير الذي يحظى به لدى الأوساط الإسلامية، زيادة على كونه الآن يتوفر على ذريعة قوية جدا و هي كونه قد تعرض إلى السجن بسبب أرائه و مواقفه السياسية الدينية! بل و قد أظهر له الجنرال كمال عبد الرحمان بأن هذه الفرصة ستكون فرصته الأخيرة لإنقاذ حياته لأن هناك بعض الدوائر الأخرى في جهاز المخابرات تريد أن تصفيه، و أنه في حالة رفضه سيكون مصيره قد حسم سلفا! فشعار "سير أو مُت" كان هو شعارهم الدائم (و هو نفس الابتزاز الذي استعمله الجنرال إسماعيل العماري ثلاث سنوات قبل ذلك مع الملازم لمبارك بومعرافي قاتل الرئيس بوضياف، و سأعود إلى هذا الموضوع لاحقا). و في الحقيقة كان يحاول أن يربح الوقت كي يضع عائلته في مكان آمن، و يبحث عن طريقة للتخلص من هذا الكابوس!

¹⁰³ أنظر الحبيب سوايدية محاكمة "الحرب القذرة" مرجع سبق ذكره ص 166

و بعد انقضاء المهلة المحددة، و تأمين العائلة عند أحد الأقارب و وضع خطة للهروب عاد إلى الجزائر حتى لا يثير الشكوك. و هناك ضرب له الجنرال كمال عبد الرحمان موعدا مع مبعوث من جمال زيتوني تاركا له الهاتف المباشر للجنرال توفيق، طالبا منه ألا يتصل بهذا الأخير إلا في حالات الضرورة القصوى. و قد حدد له الموعد المذكور مع المبعوث يوم 11 جوان 1995 على الساعة الواحدة زوالا في فندق بالعاصمة يقع بالقرب من شارع محمد الخامس، غير بعيد عن ساحة موريس أودان و كانت غرفة شوشان تقع في الطابق السادس، و قد وقع التفاهم المسبق على رمز معين و هو أن يضرب المبعوث على باب الغرفة مرتين، أربع دقائق صغيرة في كل مرة.

في حدود الساعة الثانية عشرة تقدم شوشان إلى الفندق فأخذ المفتاح و صعد إلى غرفته، ثم قام حسب الاتفاق بمكالمة الجنرال كمال عبد الرحمان ليخبره أنه في انتظار زائره و قد ملأه الخوف لحظتها فاختبأ في الطابق الأعلى تحسبا لكل احتمال، و هو في تلك الحالة من الشعور الممزوج بين الخوف و الاشمئزاز، رأى رجلا بدينا (مرتديا قشابية رغم الحرارة الشديدة يصعد حتى الطابق السادس و يدق الباب حسب الإشارات المتفق عليها. و بعد دقائق بدت لشوشان بلا نهاية حاول الرجل أن يكسر مقبض الباب، و لما رأى أن لا أحد يرد، نزل بكل هدوء. ثم بعد أن ذهب نزل شوشان بصمت.

بعد عشر دقائق هاتف شوشان الجنرال كمال عبد الرحمان ليخبره بعدم مجيء أي شخص للموعد و أنه لا يستطيع أن ينتظر إلى ما لا نهاية هناك فطلب منه الجنرال أن يبقى في مكانه دون أن يتحرك حتى يبعث له بشخص آخر. و بعد أن وضع السماعة أسرع مباشرة نحو مطار الدار البيضاء لأخذ الطائرة نحو غرداية و منه يذهب بسيارة أجرة إلى بيته في الأغواط و أثناء الطريق أوقفه الدرك الوطني في أحد الحواجز بين غرداية و الأغواط (لأن اسمه كان مدرجا في لائحة الأشخاص المطلوبين، و القائمة كانت قد وزعت على كل مصالح الأمن) فتجراً على مكالمة الجنرال توفيق، الذي لم يشك في نيته فأعطى الأمر لقيادة الدرك بإطلاق سراحه. و عاد إلى بيته على متن سيارة أجرة أخرى مدفوعة من قائد مجموعة الدرك، و بعدها بمدة قصيرة غادر الوطن من الجنوب مجتازا الصحراء في ظروف جهنمية، قبل أن يلتحق بإنجلترا حيث انتهت رحلته الصحراوية الشاقة، بالحصول على حق اللجوء السياسي في هذا البلد الآمن!

(ق.إ.أ./DRS) يتخلص من زيتوني

سيعيث جمال زيتوني فسادا أيضا لعدة شهور أخرى. و ستكون إحدى " إنجازاته" الأكثر شوّما هي السبب في القضاء عليه هو أيضا! ففي 26 مارس 1996، تم اختطاف سبعة رهبان كانوا معتكفين في دير تيبهيرين، سيتم اغتيالهم بعد ذلك بشهرين من طرف جماعته المسلحة التي ستبني هذه الجريمة الجديدة كما هو معلوم (و سأعود إلى الحديث بالتفصيل على ظروف هذه الجريمة في الفصل التالي).

لكن بعد بضع أسابيع من قتل الرهبان وقع حدث خارق للعادة، و هو أن جمال زيتوني أصبح مقلقا لرؤسائه و بالتالي كان يجب التخلص منه بأي ثمن. و في 15 يوليو جاء بلاغ مقدم على أنه صادر عن مجلس الشورى للـ(ج.إ.م./GIA) أعيد نشره عن طريق الـ(و.ف.ص/AFP) يعلن خبر عزل جمال زيتوني المدعو أبو عبد الرحمان أمين عن قيادة المنظمة الإرهابية "و تتبرا من كل ما يمكن أن يصدر من زيتوني و الذي استخلف مؤقتا و بصفته أميرا للـ(ج.إ.م./GIA) بحسان أبو وليد حتى يتم عقد اجتماع يضم رؤساء كل المناطق ليقوموا بتعويضه بصفة نهائية" وقد أضاف بلاغ الـ(ج.إ.م./GIA) أن "مجلس الشورى قد أقصى من صفوفه كذلك أبو ریحانة المدعو فريد عشي، و عنتر المدعو زوابري" وأخيرا "تبرئة ذمة الـ(ج.إ.م./GIA) من مسؤولية كل ما قد يصدر عن جماعات إسلامية منشقة. بما فيها جماعة كرتالي (أمير الأربعاء)¹⁰⁴ و الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (ج.إ.ج.م./FIDA) المتخصصة في اغتيال المتقنين و الفنانين و السياسيين (التي يرأسها محمد براهيم الذي قتلته قوات الأمن في ماي 1996)".

في 16 يوليو و هو اليوم التالي لصدور هذا البلاغ عرفنا بواسطة الصحافة بأن "الأمير الوطني" للـ(ج.إ.م./GIA) (الذي عزل قبلها بيوم واحد) قد لقي مصرعه هو و اثنان من رجاله في كمين نصب لهم من طرف قوات الأمن (إن ظروف اغتياله لم توضح أبدا. فبعض الروايات تقول أنه قتل من طرف مجموعة إسلامية أخرى بعدة أسابيع قبل ذلك...) و في 18 يوليو قام قادة الـ(ج.إ.م./GIA) بمبايعة عنتر زوابري المدعو أبو طلحة، بصفته أميرا وطنيا للـ(ج.إ.م./GIA) خليفة لجمال زيتوني (مع العلم أن هذه القيادة التي بايعته هي نفسها التي كانت قد أعلنت عن إقصائه من صفوفها في بيانها المذكور قبل حين).

¹⁰⁴ لقد تم تجنيد مصطفى كرتالي، والذي كان أميرا للـ(جش.إ.إ./AIS)، من طرف (م.إ.ب.ت./CTRI) بالبلدية، و قد أقحم رجاله في "الحرب ضد (ج.إ.م./GIA)". و في خريف 1997، شارك في المفاوضات الشهيرة (و البعض يصفها بالاستسلام) بين (ج.و.ش./ANP) و(جش.إ.إ./AIS) و سيحصل إثر ذلك على صفة "تائب" الممنوحة للإسلاميين الذين يضعون السلاح.

إن هذا الإخراج الرديء لا يصمد للتحليل! أليس من الغريب أن يقتل جمال زيتوني 24 ساعة فقط بعد خلعه من رئاسة الـ(ج.إ.م/ GIA). و على أي أساس يعاد الاعتبار لعنتر زوابري (و هو أيضا عميل "ق.إ.أ/DRS") ثلاثة أيام فقط بعد طرده يوم 15 يوليو؟ ماذا كان مصير "الأمير المؤقت" العابر حسان أبو الوليد؟ و بماذا نفس التحريف الذي وقع في منشور 15 يوليو و الذي صدر عن مجلس الشورى عندما تحدث عن طرد "عنتر المدعو زوابري"؟ فهل اختلطت الأمور على محرر المنشور ليخلط بين الاسم و الكنية؟ و بماذا نفس القرار السريع الذي اتخذته رؤساء المناطق للـ(ج.إ.م/ GIA) لتعيين خليفة لجمال زيتوني مع العلم بوجود خلافات عميقة فيما بينهم و بأنه من الصعب حدوث إجماع بين إسلاميين راديكاليين بين عشية و ضحاها؟ لماذا ذكر البيان تحركات الـ(ج.إ.م/ GIA) أو تحفظاتها تجاه " منشفين " كأمر الأربعة كرتالي و(ج.إ.م/ج.م/ FIDA) "المتخصص في اغتيال المثقفين والفنانين والسياسيين"؟¹⁰⁵ لا سيما أن مصطفى كرتالي كان يتبع للـ(ج.إ.أ/ FIS) وليس للـ(ج.إ.م/ GIA) فكيف يفسر مثل هذا الالتباس والخلط فهل الـ(ج.إ.م/ GIA) التي تبنت اغتيال المثقفين والفنانين والسياسيين هي التي عدلت عن موقفها أم أن (ق.إ.أ/DRS) هو الذي ارتبك واختلطت عليه الأمور في تلاعباته؟

ليست "اعترافات تائب" في التلفزة الجزائرية (القناة الوحيدة) والذي هو فضلا عن ذلك عميل (ق.إ.أ/DRS)، ولا "بلاغه" كذلك هو الذي يستطيع أن يوضح لنا الأمور، فقد صرح مصطفى كرتالي بالفعل يوم 22 يوليو 1996 بأن "ارتياحات الـ(ج.إ.م/ GIA) في جمال زيتوني بدأت مع تبنيه لقتل محمد السعيد وعبد الرزاق رجام" وأن "اغتيال الرهبان السبعة في ماي 1996 قد قرر مصيره، لكونه قد قطع الدعم الخارجي عنه".

و هكذا بعد 24 ساعة فقط من عزل جمال زيتوني من قيادة الـ(ج.إ.م/ GIA) يعلن عن قتله من طرف قوات الأمن؟ إن ما يعتبر خارقا للعادة و متناقيا مع المنطق تماما، أن بعد إصدار إعلان غامض و ملتبس ومحرر على عجل، يعين عنتر زوابري لينتهج نفس الخط الذي سلكه سابقه الذي تم إقصاؤه بسبب أسلوبه الوحشي الذي يستهدف السكان المدنيين و الأجانب و أعضاء الأمن بدون تمييز، و هو التناقض بعينه.

¹⁰⁵ حسب معلوماتي، فإن (ج.إ.م/ج.م/ FIDA) قد أنشئت بمبادرة من الجنرال إسماعيل العماري في ربيع 1993، الذي عهد بتسيير هذا التنظيم إلى العقيد طرطاف الأكثر خبرة من فريد غبريني (رئيس "م.ر.ع/ CPO"). لم تنشط (ج.إ.م/ج.م/ FIDA) إلا في العاصمة و كانت لا تستهدف إلا المثقفين. كانت مكونة من إسلاميين جامعيين جندهم شخص يدعى جبابلي كان مديرا لمعهد الكيمياء بجامعة باب الزوار و عميلا لإسماعيل، و الذي كانت لي عدة اتصالات معه في 1991 و 1992، كان يدرب حينئذ طلبة جامعيين على صنع قنابل تقليدية.

محمد سمراوي

إن بصمات مصالح (ق.إ.أ./DRS) تظهر جلية عندما يؤكد أحد "التائبين" أن "اغتيال الرهبان السبعة قد حدد مصيره، إذ قطع عليه الدعم الخارجي" إن تفكيك هذه العبارات يعني أن الإسلاميين يحصلون على دعم من المجموعة الكاثوليكية العالمية، (تلميح واضح لأرضية سانت اجيديو Sant Egidio التي تبنتها المعارضة الجزائرية في روما سنة 1995 تحت إشراف و برعاية المجموعة الكاثوليكية الإيطالية سانت اجيديو المتهمة من أجهزة المخابرات الجزائرية بدعم الإسلاميين) و أنه بهذا الفعل القذر يكون رئيس الـ(ج.إ.م./GIA) قد ضيع هذا الدعم المزعوم. و فعلا فإن أحد الدواعي الهامة لقتل جمال زيتوني من طرف رؤسائه (و كذلك رسالة 15 يوليو الغامضة التي لا يمكن أن تصدر إلا عن مصالح الجنرال إسماعيل). كانت من المحتمل جدا تهدف إلى "التخلص" من شخص لعب دورا أساسيا في اختطاف الرهبان، و لكن كذلك للأعمال التي قامت بها الـ(ج.إ.م./GIA) ضد فرنسا بأشهر قليلة قبل ذلك (و هو موضوع الفصل التالي). فبعد بلوغ أهدافهم في فرنسا (توقيف، وضع تحت الإقامة الجبرية، و السيطرة على الإسلاميين و تحسيس الرأي العام و الطبقة السياسية الفرنسية) كان على رؤساء (ق.إ.أ./DRS) أن يتخلصوا من شاهد مقلق، خاصة و أن التحقيقات التي انطلقت في فرنسا حول تفجيرات صيف 1995، كانت ستؤدي إلى اكتشاف أمر جمال زيتوني، و هو ما قد يوصل إلى المدبرين الحقيقيين. فبموته تكون كل الآثار قد طمست و انمحت، و تلتصق التفجيرات بشبكة جمال زيتوني بمفرده دون سواه!

9

"الجماعات الإسلامية للجيش" ضد فرنسا

إن الحديث عن الـ(ج.إ.م/ GIA) في فرنسا ليس أمرا سهلا لكنه ضروري، لأن المخطط الذي وضعه الجنرالات الحاكمين في الجزائر يجد امتداده على التراب الفرنسي. إن تأييد فرنسا لهم في حرب الجزائر الثانية يعتبر أمرا حاسما. و توريطها لا يستوجب الكثير من الاستثمار، لأنه فضلا على الروابط التاريخية بين القادة في البلدين فهي تأوي جالية جزائرية (أو فرنسية من أصل جزائري) مهمة تقدر بحوالي مليوني نسمة، يقع جميعهم تحت أعين رجال المخابرات الجزائرية ومثلما سبق أن بينت في المقدمة فإن (ق.إ.أ/ DRS) و(ج.م.ف/ DST) يقيمان علاقات خاصة، و على نطاق ضيق جدا منذ أواسط الثمانينيات و حتى يومنا هذا. بفضل إسماعيل بصفة أخص الذي يعتبر بدون منازع المحرك الرئيسي في هذا التعاون حتى هذه اللحظة!

طريقة الصدمة التي يطبقها (أ.ع/ SM) في فرنسا

في أوت سنة 1990 عين العقيد محمود سوامي المدعو "حبيب" مسؤولا عن الـ(أ.ع/ SM) في فرنسا (منصبه الرسمي كان مستشارا بسفارة الجزائر في فرنسا) و قد اتبع في استراتيجيته لمحاربة الحركات الإسلامية في فرنسا منذ البداية أسلوب الصدمة. و أثناء كل مدة وجوده في باريس (حيث توفي - بموتة طبيعية! - سنة 1997) كان العمل الدؤوب لهذا الضابط هو الاختراق أو تجنيد العملاء أو احتواء الإسلاميين و تسخيرهم، و قد كان تابعا لـ(م.ت.أ.خ/ DDSE) لكنه على اتصال مستمر بكل من رئيس (ق.إ.أ/ DRS) و(م.ج.م/ DCE) معا. و يجب القول أن مكتب باريس كان ذا طابع خاص، لأن كل أصحاب الجاه من الجزائريين لهم "قاعدة خلفية" هناك. فالكثير منهم يمتلكون فنادق خاصة في العاصمة

الفرنسية التي يترددون عليها كثيرا. لقد التقيت عدة مرات مع العقيد حبيب ما بين جوان 1993 حتى نوفمبر 1995، وبلغني العديد من الأخبار السرية عن عمله، وبتكلمتها، وتحليلها، وربطها بغيرها، استطعت أن أكون فكرة محددة ودقيقة عن دور (ق.إ.أ./DRS) في فرنسا، ووضع الشبكات الإسلامية و خاصة التلازم بين احتواء هذه الأخيرة و تفجيرات 1995 و سأعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد.

إن محمود سوامي الذي كان يسكن مثلي في عابنة، قد عرفته سنة 1979 عن طريق صديق مشترك فهو يعتبر ضابط "محترفا جدا"، و كفوًا. أذكر مرة أثناء أحد لقائاتي معه في باريس سنة 1994، و لكي يشرح لي الصعوبات الجمة التي يواجهها في منصبه أسرّ لي بأنه كان مضطرا إلى "الجمع بين الحمل و الذنب" لأنه في باريس "يجب أن يكون طبيبا مع الجميع و خاصة أن يخدم الجميع" باستقبال الجنرالات و رجال النظام في المطار و خاصة توفير العلاج الطبي لهؤلاء و أولئك، إرسال قطع الغيار، شراء أغراض مختلفة، حجوزات، تدبير مرافقين، إعطاء مصروف الجيب... الخ علما بأنه كان محاطا بالجواسيس من كل جانب و كل "مسؤول" كان عنده أحد الزبانية هناك، و قد كان صاحبنا دائم الحرص على عدم الإخلال بهذا التوازن، و قد اعترف لي أنه ذهب إلى حد تعيين أحد الإطارات للانشغال خصيصا بهذه المسائل... و للاضطلاع بهذه المهمة كان العقيد حبيب يستفيد من ثلاثة عوامل أو أوراق رابحة هي :

- المعلومات التي يتلقاها من الجزائر لمساعدته على النجاح في مهمته؛ و المعلومات التي يزوده بها (ق.إ.أ./DRS) في إطار البرنامج المشترك لمحاربة الشبكات الإسلامية؛ و كذلك الإمكانيات المالية المعتبرة.

و مثلما هو الوضع في الجزائر، فإن الإسلاميين في فرنسا منقسمون كذلك فيما يخص الأموال التي يمكن أن تجمع لدى الجالية الجزائرية. ففي بداية سنة 1990 و باستثناء الحركة القريبة من الشيخ نحاح التي كانت تبدو على درجة من التنظيم كانت توجد ثلاثة تيارات إسلامية تتنازع السيادة على الساحة الفرنسية هي: الاتجاه الأصلي للـ(ج.إ.أ./FIS)، و كانت تعوزه التجربة، و اتجاه جماعة الجزائر، و هم منظمون، و مقدمون، و اتجاه جماعة التكفير و الهجرة المتشدد الذي ستتولد عنه الـ(ج.إ.م./GIA) فيما بعد.

ابتداء من 1992 كانت المقاومة المسلحة في الجزائر في حاجة ملحة و عاجلة إلى السلاح و الذخائر، و طبعًا فرنسا هي التي سيتم فيها تنظيم عملية الإمداد و التموين بالوسائل الحربية. و قد راهن العقيد حبيب أساسا على اختراق جماعات الدعم و المساندة (جمع الأموال، القيام بالدعاية، التجنيد، تقديم

المساعدة "للاجئين"، شراء الأسلحة و توصيلها...) و كانت استراتيجيته تستوجب صرف الأموال، و قد تمكن من ذلك بفضل ما كان يتوفر عليه بالخصوص من إمكانيات معتبرة (أموال، امتيازات من كل نوع، ابتزاز، توريط...).

و هكذا قام باختراق عدة جمعيات و خاصة جمعية الأخوية الجزائرية في فرنسا التي أنشئت في 20 ديسمبر 1990. و باعتبار هذه المنظمة "مندوب" للـ (ج.إ.إ. FIS) في فرنسا، فستقوم ابتداء من يناير 1992 باستقبال مناضلي و مسؤولي الحزب الهاربيين من عمليات القمع في الجزائر، و تنظيم الاجتماعات، و قد كانت مسيرة من طرف جعفر الهواري و موسى كراوش الناطق الرسمي، و العضو النشط في (أ.ج.ف/FAF)، و هو موظف في بلدية أرجنتاي Argenteuil، و قد كان هذا الأخير مكلفا بتحرير المنشورات المؤيدة للـ (ج.إ.إ. FIS) "كالمعيار Le Critère" و "المقاومة La Résistance" و "الراية L Etendard".

كان كراوش هو واسطة العقيد حبيب، فقد استخدم من طرفه في ربيع 1993 لإجراء المفاوضات الأولى في ألمانيا مع رابح كبير الناطق الرسمي باسم الـ (ج.إ.إ. FIS) في الخارج، و قد ذهب إلى درجة تنظيم لقاء بينه و بين جان شارل مارشيانى Jean-Charles Marchiani صديق و مستشار شارل باسكوا Charles Pasqua وزير الداخلية الجديد في فرنسا (لقد أكدت لي هذه المعلومات منذ 1993 من طرف رئيس مكتب وكالة الاستخبارات الأمريكية "CIA" في بون) إن (ج.م.ف/DST) و (م.ج.م/DCE) يسيران يدا في يد في هذه العملية التي كانت ذات هدف مزدوج فبالنسبة للفرنسيين كان الأمر يتعلق بالسيطرة على منظمة غير معروفة لديهم بالقدر الكافي، و التي سيتمكنون أن يراقبوا من خلالها الفرنسيين الذين يلتحقون بجماعات الجهاد في البوسنة و كوسوفو، و بالنسبة إلينا فالهدف بطبيعة الحال كان يتمثل بالدرجة الأولى في القضاء على شبكات التمويل للـ (ج.إ.إ. FIS) في الخارج، و لكن كذلك لضم بعض قاداته بطريقة مستترة بغرض تكوين معارضة "مدجنة".

و سيلعب موسى كراوش كذلك دورا مهما في الحملة التي شنها (ج.م.ف/DST) ضد الإسلاميين في نوفمبر 1993 تحت اسم "عملية الأقحوان Operation Chrysanthème" و سأعود إلى هذا الموضوع.

حالة علي توشنت و أولى شبكات الـ(ج.إ.م/ GIA) في فرنسا

منذ فبراير 1992 نظمت عدة محاضرات من طرف (أ.ج.ف/FAF) في العديد من المدن الفرنسية لإدانة توقيف المسار الانتخابي، و كذلك تأييد الحكومة الفرنسية للعسكر في الجزائر. و في هذا الإطار قام أنور هدام أحد قادة الـ(ج.إ.م/FIS) المنتمي إلى تيار الجزائر¹⁰⁶ المعتدل بإلقاء عدة محاضرات كانت إحداها بمدينة ليون Lyon و التي جمعت العديد من المناضلين و المتعاطفين مع التوجه الإسلامي.

غير أن هذه الاستعادة للنشاط من طرف الإسلاميين لم تمر دون أن تلفت انتباه (ج.م.ف/DST) الذي لاحظ نجاعة تيار الجزائر فيما يخص تنظيم الهجوم الإسلامي على السلطة الجديدة في الجزائر. لقد كان منظمو كل تلك المحاضرات مسجلين في بطاقة (الاستخبارات العامة/ RG) و(ج.م.ف/DST) ومن بين الأشخاص الذين تم استدعاؤهم من هذه الأخيرة كان علي توشنت. و قد كان هذا الأخير موجودا في فرنسا منذ شهر بهدف تحضير دبلوم في القياس الطبوغرافي، و الهندسة المعمارية (في حين أنه لم يكن حاصلا على البكالوريا و لم يكن يحوز سوى شهادة بسيطة في الطبوغرافيا حصل عليها من الجزائر لا تسمح له بمزاولة دراسة مماثلة في فرنسا).

هو من مواليد 1967 في الجزائر العاصمة بحي شوفاليي، و قد كان توشنت عضوا في تيار الجزائر للـ(ج.إ.م/FIS)، و هذا بعد ترده على مسجد الأرقم حيث كان يلقي محمد السعيد خطبه التي كان توشنت أحد أكثر المتحمسين لها.

و بتعرضه لبعض الضغوط الإدارية بعد استدعائه من طرف مصالح (ج.م.ف/DST) بدأت وضعية توشنت تصعب في فرنسا لأن تجديد بطاقة إقامته أصبح من الصعب جدا إن لم نقل مستحيلا، و كانت تلك المشاكل التي تعرض لها توشنت فرصة سانحة لمصالح مخابراتنا

¹⁰⁶ انتخب أنور هدام، و هو فزيائي و ابن أخ تيجاني هدام عضو في (م.أ.د/HCE)، في الدور الأول من تشريعات 26 ديسمبر 1991. في سنة 1993، سيتم تعيينه كمسؤول عن الوفد البرلماني للـ(ج.إ.م/FIS). يعيش في الـ(و.م.أ/USA)، و قد شارك باسم (ج.إ.م/FIS) في مفاوضات "سانت اجيديو" و وقع على "عقد روما" في يناير 1995 (أنظر لاحقا). و سيرتكب خطأ بالموافقة الضمنية على تفجيرات نهج العقيد عميروش العاصمة التي حدثت في 30 يناير 1995 – أدى انفجار قنبلة داخل حافلة أمام المحافظة المركزية للشرطة إلى مصرع 42 شخص، و هذا ما سيكلفه العديد من المشاكل القضائية في بلده المضيف، خاصة و أن الجزائر قد طالبت بتسليمه.

محمد سمرأوي

في بداية 1993 طلبه أحد ضباطنا في باريس لأخذ بعض المعلومات البسيطة (و لقد بلغتني هذه الأخبار في حينها من طرف أحد ضباط (ق.إ.أ./DRS) الذين حضروا هذا الاتصال، و الذي كان في منصبه بباريس)، لم يرفض علي توشنت و واصل عقد اللقاءات المنتظمة مع مصالحننا بعد هذا الاستجواب الأول و قد تم مقابل ذلك تسوية وضعيته إزاء الخدمة الوطنية كما حصل على تجديد بطاقة إقامته في فرنسا. و دائما في 1993 حصل من طرف المصالح الجزائرية على مساعدة مالية مكنته من عقد قرانه و استقدام زوجته إلى فرنسا، و بمباركة العقيد حبيب ذهب إلى الجزائر في صيف 1993، و واصل الذهاب و الإياب مرارا بعد ذلك.

فهذه الفترة هي التي عرفت أولى خلايا الـ(ج.إ.م./GIA) في فرنسا و كانت تنشط أساسا في ضواحي باريس و ليون و مرسيليا و ليل Lille. و قد عين علي توشنت فيما بعد (من طرف جمال زيتوني أمير الـ"ج.إ.م./GIA" وكيل "ق.إ.أ./DRS") كمسؤول عن شبكة الـ(ج.إ.م./GIA) في أوروبا. و بأكثر تحديد فالعقيد حبيب هو الذي أوكل إليه هذه الوظيفة، و لإبعاد الشبهات عن توشنت، و ضمان السرية لنشاطه أقام منذ سنة 1994 في بلجيكا ثم في هولندا. و قد علمت خلال مهمة قمت بها إلى لاهاي من زميلي في بروكسل الرائد إسماعيل أن حبيب الذي لم يكن "يعرفه" أحد في هذه البلدان قام بعدة زيارات سرية إلى هناك سنة 1994 للالتقاء بعلي توشنت و تبليغه التعليمات (و زيادة على ذلك أن الرائد إسماعيل قد استدعي إلى الجزائر لأنه استنكر لدى رؤسائه هذه الزيارات المرتجلة و المتكررة التي قام بها حبيب إلى "منطقة صلاحيته" دون إخطاره). و لقد نجح توشنت بمساعدة عملاء آخرين من إسلامي (ق.إ.أ./DRS)، أن يجند في منظمته العديد من الشبان الجزائريين بمن فيهم العديد من أبناء المهاجرين كخالد خلخال الذي سيقول في ظروف مشهدة بالقرب من ليون في 29 سبتمبر 1995 من طرف رجال الـ (GIGN) الفرنسي.

بدأ تكوين شبكات الـ(ج.إ.م./GIA) في فرنسا انطلاقا من مسجد شارع ميرة (MIRHA) في الدائرة XVIII الثامن عشرة بباريس الذي يؤمه عدد كبير من الجزائريين، و كان يشرف عليه الإمام عبد الباقي صحراوي أحد المؤسسين للـ(ج.إ.أ./FIS)، و قد كان يتم في هذا المسجد جمع الأموال و تجنيد العناصر التي ستوجه إلى صفوف المقاومة في الجزائر، و الذين كان بعضهم يقوم برحلة إلى أفغانستان للتدريب على استعمال السلاح و اكتساب فنون الحرب (نصب الكمائن، إبطال مفعول الألغام، استعمال المتفجرات... الخ)

لم يكن هؤلاء الإسلاميون الشبان الذين ينخرطون في هذه الشبكات الراديكالية يعلمون بطبيعة الحال أن كل ذلك كان مراقبا بشكل دقيق من (ق.إ.أ./DRS) و بالتالي من عملاء العقيد حبيب، و هكذا فإن

من العملاء الأكثر نشاطا الذين لعبوا دورا مهما في تكوين النواة الأولى للـ(ج.إ.م./GIA) هو محمد توامي المدعو حاج لخضر، و هو أحد الأوباش القدامى من حي بلوزداد، دخل في النشاط الإسلامي و انضم إلى الـ(ج.إ.م./FIS)، و قام بأولى خطواته الجهادية مع جماعة التكفير و الهجرة في مسجد كابول ببلوزداد في العاصمة، و قد سجل في بطاقة الشرطة في الجزائر، و ألقى عليه القبض من طرف عناصر(م.ج.م./DCE) لإسماعيل العماري قبل أن يتم إطلاق سراحه ليلتحق بفرنسا سنة 1992، و يتعهده رجال مصالحنا هناك، و عندما وصل إلى باريس اتصل بالعقيد حبيب لتأسيس شركة سورية، للاستيراد و التصدير في قطع الغيار و السيارات (أحيانا تكون مسروقة) و قد استخدمت هذه الشركة غطاء لنشاط الـ(ج.إ.م./GIA) على التراب الفرنسي، و سيكون العميل محمد توامي من القلة القليلة التي نجت من كل المحن (عملاء الشرطة، التوقيف...) التي عرفها الإسلاميون في باريس (و سيستعمل فيما بعد حتى لترقية سياسة الوئام المدني، و يعود إلى الجزائر ليحظى بالتشريفات المتناسبة مع مقامه) و بالفعل فبفضل مساهمته الفعالة تمكن العقيد حبيب، و(ج.م.ف./DST) من إقامة الشبكات الإسلامية، و مسالك توجيه الأسلحة إلى الجزائر، و التي مكنتهم لاحقا من القيام بحملات التوقيف في أوساط الإسلاميين و قد كانت أهم هذه العمليات بدون شك هي " قضية محمد شلبي" في 1994 التي ستكون لي فرصة العودة إلى الحديث عنها لاحقا.

و هناك عميل آخر للمخابرات الجزائرية لعب دورا هاما و هو محمد الوانيغي المدعو عبد الله، قد تم تسريبه سنة 1994 من طرف الـ(أ.ع./SM) ليعمل كموظف في مسجد باريس (و قد أصبح من المساعدين الرئيسيين للعميد دليل بوبكر) و لقد باح لي العقيد حبيب سنة 1995 بأن هذا العميل التابع للعقيد فريد قد سبق أن أثبت قدرته في الجزائر (و قد أكدت هذه المعلومة سنة 2002 من طرف النقيب هارون الذي كان حينها في منصبه بباريس) لقد كلف بتفجير سيارة مفخخة في موقف السيارات برياض الفتح في العاصمة يوم 21 يناير سنة 1993 أثناء شهر رمضان و هو الاعتداء الذي ألصق طبعا بالإسلاميين.

لقد أرسل إلى فرنسا سنة 1994 مثل الحاج لخضر، و أدمج ليعمل في شركة الخطوط الجوية الفرنسية كحامل أمتعة، ألقى عليه القبض في نوفمبر 1994 و أطلق سراحه من طرف محققي (ج.م.ف./DST) عندما علموا أنه عميل للمخابرات الجزائرية، و قد نجح محمد الوانيغي بمساعدة أخيه الأصغر(الذي استقدمه العقيد حبيب من الجزائر) أن يكون مجموعة في فرنسا مكلفة باستهداف الشخصيات الجزائرية المعارضة للسياسة الاستئنصالية التي ينتهجها "الصقور"، و قد كان من بين أهدافها المحتملة الجنرال المتقاعد محمد عطاييلية (المقيم في فرنسا خلال سنوات الدم و المالك لجزارة

في باريس) رئيس ناحية عسكرية سابق، و مفتش سابق للجيش، مناصر للحوار و عدو لدود للجنرال خالد نزار.

المناولة لصالح (ج.م.ف/DST)

لقد كان الاتجار في الأوراق و الوثائق المزورة من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة للعقيد حبيب، و كان من أنشط عملائه في هذا المجال شخص اسمه كمال و يدعى طوني (مستعمل من طرف علي أورال ضابط صف عامل بسفارة الجزائر في فرنسا) الذي قدم معلومات أساسية عن الشبكات الإسلامية في أوروبا. و من جراء تعاونه أصبح هذا العميل مليونيرا و هو لا يكاد يتجاوز الثلاثين من عمره على أن أروع "خبطة" للعقيد حبيب كانت بكل تأكيد قمر الدين خربان. لقد كان الرجلان يتعارفان منذ 1986، إذ أن حبيب هو الذي كان قد أوقف حينها ضابط الصف قمر الدين خربان (المولود في 14 نوفمبر 1956 بالعاصمة) في قاعدة طفراوي الجوية بسبب تورطه في قضية بويعلي و طلب طرده من الجيش. و قد أصبح خربان بعد ذلك شخصية مهمة في الحركة الإسلامية. و في جوان 1991 كان من قادة الـ (ج.إ.إ./FIS) القلائل جدا الذين نجحوا في الإفلات من قبضة (م.ت.خ./GIS) أثناء الهجوم على مقر الحزب بالعاصمة، و هو الذي حاولت بدون جدوى أن أعثر على مكانه بباكستان سنة 1992 (أنظر الفصل السادس) و هو مقرب من أسامة عباسي نجل عباسي مدني زعيم الـ (ج.إ.إ./FIS) كما كان أيضا أحد المسؤولين على تنظيم "الباقون على العهد" قبل أن يعين سنة 1993 نائب رئيس الهيئة التنفيذية للـ (ج.إ.إ./FIS) في الخارج وابتداء من ماي 1994 سيعتبر المسؤول عن (جش.إ.إ./AIS) في أوروبا.

فبعد أن شوهد في باريس سنة 1993 نجح مبعوث العقيد حبيب أن يقنعه بالقدوم إلى السفارة و من أول اتصال تمكن ضابط الـ (أ.ع./SM) من السيطرة عليه، و لقد روى لي حبيب أنه ألحّ على ضرورة مشاركة كل المواطنين في إصلاح الوضع في الجزائر و أنه بصفته عسكريا قديما و وطنيا لا يمكنه التملص. فقبل خربان أن يتعاون مع حبيب و أصبح يطبق كل تعليماته و لكن في الحقيقة وقع خربان في ذلك على الخصوص بسبب ابتزازه من طرف الضابط المكلف به و الذي كان يمتلك ملفا خطيرا ضده يتعلق بقضية اختلاس أموال الـ (ج.إ.إ./FIS) في فرنسا (تقدر بمئات الآلاف من الفرنكات) التي اختلسها من الأموال المجمعة بواسطة مكتب الخدمات الذي فتحه مع أحد الأشخاص المدعو عبد القادر مشكور،

من تيارات الذي كان هو كذلك قد جند من طرف الـ (أ.ع/SM) (قبل أن يخل بالالتزام بعد ذلك) و قد قام خربان سنة 1993 بعدة مهام إلى سويسرا و إيطاليا لحساب العقيد حبيب.

و نتيجة العلاقة المتميزة بين مصالح المخابرات الجزائرية و(ج.م.ف/DST) فإن العقيد حبيب كان يقول من الداخل لصالح نظرائه الفرنسيين و خاصة فيما يتعلق بالحرب في البوسنة التي كانت تنذر بحدوث تكرر "أفغانستان ثانية" في أوروبا، و التي من شأنها أن تجذب فئات من الشباب الفرنسي المنحدرين من الهجرة و المهتمين من المجتمع، و الذين قد يجدون ضالتهم في الخطب الدينية و يستهويهم الجهاد.

فقد كان إذن من المستعجل جدا تحديد مسالك التزويد بالأسلحة و وسائل توصيلها إلى المعنيين. كما كان (ج.م.ف/DST) يحاط علما كذلك بالفرنسيين الذين يتجرون في السلاح و كذلك وجود عناصر من اليمين المتطرف في عين المكان. و لقد كان الدور المخول لخربان هو القيام بمهام متكررة إلى البوسنة، و ألمانيا على نفقة رئيس مكتب الـ (أ.ع/SM) بباريس.

و لقد حدثني العقيد حبيب كذلك عن مشروع معسكر للتدريب في كورسيكا (يحتمل أن تكون ثكنة قديمة قد وضعتها الاستخبارات الفرنسية تحت تصرفهم) و قد كان سيعهد به إلى خربان. و الذي اعتقدت أنني فهمته، هو أن هذه المبادرة كانت تستجيب لانشغالهم بإرسال هؤلاء "المجاهدين الممتهين" إلى الأماكن الساخنة في العالم (مثل أفغانستان، الشيشان، البوسنة، كوسوفو...) و ليس للجهاد حصرا و لكن أيضا لجمع المعلومات المفيدة لـ(ق.إ.أ./DRS) و للمخابرات الفرنسية في نفس الوقت و لا أعرف إذا كان هذا المشروع قد تم إنجازه أم لا، لأن خربان ذهب بعد ذلك إلى بريطانيا و أنا غادرت الـ (أ.ع/SM).

"عملية الأقبان"

إن هذا السياق المضطرب جدا هو الذي جُرت فيه فرنسا رغما عنها إلى "الحرب القذرة" من طرف جنرالات الجزائر. لقد خطرت لهم هذه الفكرة في صيف 1992 بعد فشل الجولة التي قام بها علي هارون عضو (م.أ.د./HCE) عبر العديد من العواصم الأوروبية للحيلولة دون إدانة الانقلاب من طرف الاتحاد الأوروبي، و وجدت الجزائر نفسها معزولة سياسيا و تتعرض للمقاطعة عسكريا، و بعد فشل الزيارات المكوكية للسياسيين وإخفاق الآلة الدبلوماسية، دخل العمل الموازي للعربي بلخير و إسماعيل العماري في الميدان و تفوق على الدبلوماسية المحتضرة المحشورة في وظائف قنصلية و

روتينية. و لمحاولة تحطيم عزلتنا الدبلوماسية على الساحة الدولية أجهدنا أنفسنا إذن في "تحسيس" و أحيانا رشوة صحافيين أجانب بإرسالهم إلى الجزائر مع ضمان التكفل الكامل بهم في الفنادق الفاخرة، و في إقامات الدولة كي يكتبوا و ينشروا مقالات تشيد بالنظام، و تشنع بأعمال الإرهاب التي يقوم بها "الأصوليون".

لقد استغلت عودة اليمين الفرنسي سنة 1993 بمهارة، و أحييت الصداقات القديمة بفضل الوعود بإسناد الصفقات، و كذلك بفضل الحقايب المملوءة بالأوراق النقدية التي كان يحملها ضباط الـ(أ.ع/SM) العاملين في باريس إلى رجال الحاشية لرشوة رجال السياسة و تمويل أحزابهم. و لقد أكدت هذه الممارسات من طرف ضابط مخابرات منشق دون أن يفندها أبدا مسؤولو الجزائر¹⁰⁷، و يجب القول هنا أن مثل هذه الممارسات أصبحت تندرج ضمن التقاليد المعتادة لدى المسؤولين منذ سنوات طويلة "لشراء" الشخصيات السياسية، و كذلك رجال الأعمال و الصحفيين معا.

لكن في خريف 1993 وجدت فرنسا نفسها متورطة مباشرة في الحرب. فقد تم اختطاف ثم قتل مهندسين فرنسيين في مدينة سيدي بلعباس في الغرب الجزائري في 21 سبتمبر 1993 وأجهل ما إذا كانت هذه الاغتيالات ثمرة لمناورات (ق.إ.أ./DRS) أو هي فعل إرهابي حقيقي، و في المقابل لم يكن الشك ممكنا في حقيقة اختطاف ثلاثة موظفين في قنصلية فرنسا في الجزائر بعد ذلك بثلاثة أشهر، و يتعلق الأمر بالزوجين جان كلود و ميشال تيفيرون و ألين فريسيبي (الذين سبق التطرق إليهم في الفصل السادس) و قد اختطفو يوم 24 أكتوبر في العاصمة من طرف جماعة أطلقت على نفسها اسم الـ(ج.إ.م./GIA)، و قد تم إطلاقهم بعد أسبوع من ذلك بكيفية مثيرة للارتياح (و ذلك بتحميلهم "إنذار" من خاطفيهم يأمر كل الأجانب بمغادرة البلد) ما كان لي أن أعرف شيئا عن هذه القضية الغريبة و لكن ليس بوسعي إلا أن أشرك قناعة الصحفيين روجي فاليجو Roger Faligot وباسكال كروب Pascal Krop اللذين بينا أن تلك العملية لم تكن سوى قضية مدبرة من (ق.إ.أ./DRS) لإجبار الحكومة الفرنسية على أن تصبح أكثر فعالية و صرامة في قمع الشبكات الإسلامية في فرنسا.¹⁰⁸

¹⁰⁷ أنظر جون سويني، 30 أكتوبر 1997 "we bombed paris for algeria" the independant في حوار صحفي ثاني نشر في اليومية الفرنسية "لوموند" بتاريخ 11 نوفمبر 1997.

¹⁰⁸ باسكال كروب Pascal Krop وروجي فاليجو Roger FALIGOT (ج.م.ف./DST). Flammarion, paris,1999,p.451 sq.

و لقد أكدت هذه الأطروحة و حددت فيما بعد من طرف (ح.ج.ض.أ/MAOL) التي بينت سنة 2000 على موقعها في الإنترنت <http://www.anp.org/>¹⁰⁹ بأن هذا الحدث قد حضر على نطاق ضيق بالتشاور بين إسماعيل العماري، و بعض العناصر من (ج.م.ف/DST)، و أن الخاطفين كانوا عناصر من (م.ج.م/DCE) الذين ادعوا أنهم إسلاميون. و الشيء الذي تبين بوضوح فيما بعد، على كل حال، هو أن الوزير الفرنسي للداخلية شارل باسكوا قد اغتتم هذه الفرصة لإطلاق عملية "الأقحوان" يوم 9 نوفمبر 1993 كرد فعل "انتقامي"، و قد شملت هذه الحملة غالبية مناضلي الـ (ج.إ.إ./FIS) الذين كانوا يعيشون على التراب الفرنسي و انتهت بوضع العديد منهم تحت الإقامة الجبرية في فولنمبري Folembay، كما أدت إلى نفي البعض الآخر فيما بعد إلى بوركينا فاصو، كأن الطرق الاستعمارية القديمة ظلت دائما راسخة (فعندما كان السكان الأصليون في الجزائر يطالبون بالحقوق و المساواة، كان مصيرهم النفي إلى كايان في جويانا. أو إلى كاليدونيا الجديدة) و لكن الاستخدام و التلاعب هذه المرة ينطلق من الجزائر و يتواصل في باريس.

و في إطار هذه العملية تم بالفعل العثور على وثائق منسوبة إلى الـ (ج.إ.م/GIA) تتبنى فيها اختطاف موظفي القنصلية الفرنسية في الجزائر و ذلك أثناء تفتيش الشرطة لمنزل موسى كراوش (هذا القائد الإسلامي المراقب من العقيد حبيب كما سبق الذكر) و الحقيقة كما علمت فيما بعد، أن هذا البيان كان قد حرر في مركز عنتر، و وضع في بيته من طرف (ج.م.ف/DST). و بكل غرابة تستخدم هذه الوثائق حينها لإبعاد العديد من مسؤولي الـ (ج.إ.إ./FIS)، في حين يحبس موسى كراوش أسبوعين ثم يفرج عنه قبل أن يوضع تحت الإقامة الجبرية. و بعد سبع سنوات يبرأ تماما من التهم التي كانت موجهة إليه و هي قيادة جماعة أشرار ذات علاقة بمؤسسة إرهابية و أثناء محاكمته في شهر يوليو 2000 نطق قاضي التحقيق روجي لوروار Roger Leroire بقرار المحكمة لفائدته بانعدام وجه إقامة الدعوى. و قد لاحظ القاضي الباريسي أن الأدلة المقدمة "كانت بكل بساطة مركبة من طرف الشرطة" (بقيادة المحافظ روجي ماريون Roger Marion وقتها) و قد كانت مناورة الشرطة تتمثل في وضع تلك الوثائق لدى مناضلي الـ (ج.إ.إ./FIS) في فرنسا لتبرير "عملية الأقحوان" قصد توقيف قادة الـ (ج.إ.إ./FIS) و منع

¹⁰⁹ تحت عنوان "قضية المختطفين affaire des otages" هذا الحديث المفصل، لم تفنده السلطة أبدا.

نشاط الحزب الإسلامي في فرنسا¹¹⁰. إن بلاغ (ج.إ.م/ GIA) المزعوم الذي "وجد" لدى موسى كراوش كان يحمل تاريخ ليلة إلقاء القبض عليه!!

جمال زيتوني ضد فرنسا!

لقد كانت 1994 سنة حاسمة. فالجزائر كانت على حافة الإفلاس و المفاوضات التي تجري مع البنك الدولي تسير ببطء، و المستثمرون متذمرون، و هيآت التأمين الفرنسية (COFACE) و الألمانية (HERMES) لم تعد تضمن القروض.

بعد توقيع الاتفاق أخيرا مع صندوق النقد الدولي في ماي 1994 قام دائنو الجزائر و على رأسهم فرنسا بتقديم دعم مالي ضخم و بدون تحفظ إلى الحكومة الجزائرية و على العكس فإن هذه الجرعة من الأكسجين ستدفع بالجنرالات إلى الزيادة من التشديد والتضييق على المجال السياسي. فسيتم في شهر أكتوبر توقيف المفاوضات التي بدأها الرئيس الجديد اليمين زروال في فبراير 1994 مع قادة الـ (ج.إ.م/ FIS) المسجونين في البلدية. و كما أسلفنا من قبل، فعندما رأوا بأن العنف لا يتناقص، خلص الرئيس اليمين زروال و مستشاريه (الجنرال محمد بنتشين و الجنرال الطيب الدراجي) منطقيا إلى أن التحسين من ظروف اعتقال قادة الـ (ج.إ.م/ FIS) و إقامة الحوار سيشكلان خطوة نحو تهدئة الأوضاع. و إنني متأكد جدا أنهم كانوا يجهلون تماما في ذلك الوقت مناورات و تلاعبات (ق.إ.أ/ DRS) بالـ (ج.إ.م/ GIA) و بالعنف الأعمى، لكن أهداف الجنرالات العماري و التوفيق و معاونيهم هو دائما تحطيم الـ (ج.إ.م/ FIS) (أو على الأقل ما تبقى منها) و الإبقاء على الفوضى و اللااستقرار للاحتفاظ بالسلطة، و لذلك تضاعفت حدة العنف!

و كما سبق أن ذكرت، فإن الثلاثي الثاني من سنة 1994 قد عرف هكذا إثارة هيجان القتل بكيفية لم يسبق لها مثيل، خلف آلاف الضحايا من المدنيين. فالعمل المشترك للقوات الخاصة التابعة لـ (ل.ب.ت.ع.م.ت-CC/ALAS)، فرق الموت التابعة لـ (ق.إ.أ/ DRS) كـ (م.ش.ج.ح/ OJAL) و "الجماعات

¹¹⁰ " موسى كراوش يتحصل على انعدام وجه إقامة الدعوى " ليبراصيون، 6 يوليو 2000

الإسلامية للجيش" بين بدهة أن الأمر كان يتعلق بمخطط متفق عليه من طرف أصحاب القرار (فهذا الوقت هو الذي تمت فيه عملية الهروب من سجن تازولت -أنظر الفصل السابع- والتكوين الرسمي لأولى الميليشيات و هما كما رأينا مبادرتان قصد بهما تنمية الفوضى و زيادة عدم الاستقرار). و بعد التلخص سنة 1994 من الجنرال فضيل السعيد (رئيس "م.ت.أ.خ/DDSE" الذي كان يعارض أساليبهم، بتعيينه على رأس الناحية العسكرية الرابعة) أصبحت أيادي توفيق و إسماعيل و رجالهما طليقة، و أصبح الطريق مفتوحا أمامهم لينتقلوا إلى مرحلة جديدة من استخدام العنف الإسلامي مازجين الجرائم و تشويه الأخبار قصد ضمان دعم الدائنين العموميين الدوليين لسياسة "الكل أمني".

ففي يوليو تم اغتيال حوالي 10 أجنب (كروات، روس، رومان، طليان) و في 3 أوت قام كوماندو باغتيال ثلاثة دركيين فرنسيين و موظفين في السفارة بعين الله بدالي براهيم (و هي العملية التي قام بها جمال زيتوني كما سبق الذكر) و في 12 أوت يصل بيان صادر عن (ج.إ.م./GIA) إلى باريس يطالب فرنسا بالكف حالا عن تقديم الدعم للجنرالات، و في حالة عدم الامتثال فإن المصالح الفرنسية ستكون مهددة. في 24 أوت أصدرت (ج.إ.م./GIA) بيانا بتوقيع جمال زيتوني يعلن فيه عن تشكيل "حكومة خلافة" و يزعم البيان أنها تضم وزراء من بعض شخصيات الـ (ج.إ.م./FIS) اللاجئين في فرنسا من الذين تم انتخابهم في برلمان 1991، والمعروفين بمواقفهم الراديكالية (كأنور هدام أو احمد الزاوي) و كذلك محمد السعيد و هو ما كان يعني أن هؤلاء الرجال متطرفين من (ج.إ.م./GIA) من دعاة نقل الإرهاب إلى أوروبا! و قد كذب محمد السعيد هذا الادعاء، و كذلك "الوزيران" الآخران المعنيان مؤكدين جميعهم بأن الأمر يتعلق ببلاغ مختلق من مصالح (ق.إ.أ./DRS) لحاجة حملتهم الجديدة لتشيويه الأخبار باستعمال (ج.إ.م./GIA). و تتواصل مثل هذه البلاغات، ففي 17 سبتمبر أرسل بلاغ جديد من (ج.إ.م./GIA) بإمضاء جمال زيتوني دائما إلى الجرائد العربية الصادرة في لندن، مؤكدا معارضته للحوار الذي بدأه اليمين زروال.

إن هذه السلسلة من البيانات المصنوعة في مخابر (ق.إ.أ./DRS) كانت تستهدف بكل وضوح الرأي العام الفرنسي كي يضغط على حكومته. و بالفعل لم تتردد فرنسا في مساعدة الجنرالات (و لو أن ذلك تم في السر بطبيعة الحال) فقد علمنا يوم 15 نوفمبر 1994 أن الحكومة الفرنسية رخصت بيع 9 مروحيات من نوع "إيكوراي/Ecureuil" للجزائر موجهة للحماية المدنية قصد حراسة الشواطئ) و لكن بمجرد استلامها في مارس 1995 تم دهانها باللون العسكري، و تجهيزها بآلات معقدة لاستعمالها في الحرب ضد الإرهاب.

و لكن هذا كله لا يكفي، فسياسة الضغط التي مارسها (ق.إ.أ./DRS) على فرنسا بواسطة الإسلاميين ستعرف قريباً تطوراً مأساوياً في فرنسا ذاتها. و ذلك باختطاف طائرة الأيرباص التابعة للخطوط الجوية الفرنسية في نهاية 1994 و كذلك تفجيرات 1995.

"قضية شلبي" العجيبة!

قبل ذلك كان خريف 1994 قد عرف بداية " قضية شلبي " ذائعة الصيت التي أطلقت مسلسلاً إعلامياً قضائياً تواصل عرض حلقاته حتى سنة 2002. إن هذه القضية كانت مثلاً جلياً عن مدى العلاقة الوطيدة القائمة بين مصالح (ق.إ.أ./DRS) و نظيرتها الفرنسية علاقات مبنية على أساس التبادل بالمثل للمعلومات الاستخباراتية، و لكن الاشتراك كذلك في "العمليات الدنيئة" بين الجهازين لمساعدة بعضهما بعضاً كما كان الشأن بالنسبة لقضية مسلي سنة 1987¹¹¹ أو سنة 1993 مع الاختطاف المزعوم لموظفي سفارة فرنسا في الجزائر التي كانت تستهدف تبرير عملية "الأقحوان". ففي نوفمبر 1994 أعلنت الصحافة الفرنسية أن الشرطة و بعد تحقيقات طويلة قد توصلت إلى تفكيك شبكة هامة لدعم (ج.إ.م./GIA) في فرنسا و قد أسفرت العملية عن اكتشاف المئات من قطع السلاح والآلاف من الخراطيش. و قد كان على رأس هذه الشبكة حسب الشرطة الفرنسية شخص يدعى محمد شلبي الذي كان ينشط من مدرسة قرآنية ب شوازي لوروا Choisy-le-Roi "تحت غطاء" جمعية دينية، هي جمعية تربية مسلمي فرنسا، و زيادة عن محمد شلبي، و اثنان من رؤساء الشبكة هما محمد كراوش، و مراد طسين، يوجد "مشبهون إسلاميون" آخرون وضعوا في السجن و يبلغ العدد الإجمالي للذين تم توقيفهم

¹¹¹ اغتيال المحامي علي مسيلي من طرف عميل للأمن العسكري بباريس يوم 7 أبريل 1987، و هو مجاهد قديم في صفوف (جش.ت.و./ALN) إبان حرب التحرير، و كان من الأوفياء لحسين آيت أحمد زعيم (ج.ق.إ./FFS). و قد كان سنة 1985 العامل الرئيسي في التقارب بين هذا الأخير و الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة، و كان هذا التحالف يهدد مصالح جنرالات الجزائر، فبالنسبة لهم كان التخلص من علي مسيلي يهدف إلى توجيه رسالة لكلا المعارضين و بالخصوص إلى حرمان (ج.ق.إ./FFS) - الموضوع دائماً في خانة الأعداء الخطيرين للنظام- من شخصية كبيرة يمكنها أن تحل محل حسين آيت أحمد في يوم ما، أما منفذ عملية اغتيال مسيلي و هو عبد المالك أومالو، عميل (أ.ع./SM)، فقد أوقف في باريس بضعة أيام بعد الاغتيال، و تم إرساله إلى الجزائر 48 ساعة فقط بعد ذلك بأمر من الوزير روبرت باندرود Robert Pandraud، دون أن يقوم القضاء الفرنسي بأي تحقيق (أنظر حسين آيت أحمد، قضية مسيلي، لاديكوفارت، باريس، 1989).

في إطار هذه العملية 169 شخصا ما بين 1994 – 1995. و قد ذكر اسم محمد شلبي علانية و لأول مرة في الجزائر سنة 1993 عندما أُلقت مصالِح (م.ج.م/ DCE) القبض على شخص يدعى محمد فالكو. و لقد مكن توقيفه من تفكيك مجموعة مكونة من أربعين فردا تنشط من مسجد حي بلوزداد وكان من ضمنهم جمال حطاب و هو قريب لحسان حطاب (الذي أصبح ذائع الصيت بعد ذلك بسنوات، بصفته أميراً للجماعة السلفية للدعوة و القتال "ج.س.د.ق/ GSPC" حسب "أخبار" "ق.إ.أ./ DRS") وحسب اعترافات الأشخاص الموقوفين فإن جماعتهم التي تخطط لعمليات ضد عناصر قوات الأمن عندها فروع في فرنسا داخل الأوساط الإسلامية المنحدرة من الهجرة و محمد شلبي يأتي من بين رجال اتصالاتهم. و في أعقاب هذه الاعترافات أصدرت محكمة جزائرية خاصة حكما بالإعدام غيابيا على هذا الأخير. و حسب هذه الأخبار نفسها فإن (ق.إ.أ./ DRS) قام بتحريات في فرنسا أكدت حركية محمد شلبي الذي كان حقيقة على رأس جماعة الدعم والمساندة للإسلاميين الجزائريين.

و قد تولى العقيد حبيب اختراقها ومحاولة ربط الصلة مع جماعات أخرى، كذلك الموجودة في " شاس سور رون Chasse-sur-Rhone" أو في " فيلناف سان جورج Villeneuve-Saint-Georges" وقد كان هدفه كمرحلة أولى هو تلغيم جماعة شلبي و"جعله يتعاون" مع جماعة إسلامية تابعة لـ(ق.إ.أ./ DRS) في الجزائر بكيفية تمكنه من مراقبة كل النشاط في فرنسا. و نظرا لفشل عملية " التنسيق" هذه فقد تقرر القضاء على شبكة شلبي. و قد عرفنا فيما بعد أن نشاط جماعة محمد شلبي(التي كانت مراقبة من (ج.م.ف/ DST) المتعاونة عن قرب مع مصالِح "م.ج.م/ DCE") كان مبالغا فيه بشكل لا يصدق، و ذلك لاتخاذ ذريعة للقيام بعملية واسعة من التشويه الإعلامي بهدف تبرير القضاء على كل النشاط النضالي للـ(ج.إ.أ./ FIS) في فرنسا، وفي الحقيقة، كما قال لي زملائي، فإن الجماعة لم تخزن إلا بضع بنادق صيد و بعض خراطيش لإرسالها إلى المعارضة في الجزائر، و هو ما لم يكن له أية علاقة بالأخبار الواردة في الصحافة و التي تؤكد عثور الشرطة على "ترسانة" حقيقية من "الأسلحة الحربية".

فهل أدخلت هذه الأسلحة المعقدة بواسطة عملاء الـ(أ.ع/ SM) أو بواسطة رجال الشرطة الفرنسية لافحام شلبي وشبكته، و تبرير هكذا بالتالي إطلاق الحملة المناهضة للـ(ج.إ.أ./ FIS) من طرف وزير الداخلية الفرنسي؟؟ إن السؤال يبقى بدون إجابة، و الشك يظل قائما!

إنه شك غداه التحقيق الطويل الذي ظل يجري حول هذه القضية و الذي استفاد خلاله خمسة و ثلاثون شخصا موقوفا من عدم ثبوت الأدلة و خاصة في المحاكمة الكبرى التي جرت في فلوري ميروجي Fleury-Mérogis من الأول من سبتمبر 1998 حتى 22 يناير 1999، و التي أُطلق خلالها سراح خمسين معتقلا أفرج عنهم لانعدام الأدلة من بين مائة و ثلاثين متهما (بعضهم قضى عدة شهور

في السجن أحيانا بسبب العثور على رقم هاتف مقيد في كناشه. و نتيجة طعن تقدموا به لاحقا فقد حصلوا على ما يقارب مليوني فرنك فرنسي بسبب حبسهم بدون وجه حق) أما بالنسبة لشلبي ومحمد كراوش و مراد طسين فقد حكم عليهم بثمانى سنوات سجنا نافذة بتهمة "تكوين جماعة أشرار بالاتصال مع مؤسسة إرهابية"

غير أن المسلسل لم ينته، فبعد إطلاق سراح شلبي في جوان 1999 أعيد توقيفه في 9 نوفمبر 2001 و طرد مباشرة إلى الجزائر بالرغم من كونه مولودا في فرنسا و أب لأولاد فرنسيين (و هو ما يجعله غير قابل للطرد) و بالرغم من كونه تقدم في مارس 2000 بعريضة لمحكمة باريس للحصول على إلغاء [إجراء منع البقاء على التراب الفرنسي المتخذ في حقه] و بمجرد وصوله إلى الجزائر تم سجنه و اتهمه بـ"تكوين وانتماء إلى جماعة إرهابية مسلحة تهدف إلى ارتكاب جرائم تخريب وتدمير" لأنه كما أوضحت محكمة الجزائر، قد كان " محل حكم إجرامي صدر في حقه غيابيا على جرائم إرهاب و تخريب" في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية قد أشارت يوم 9 نوفمبر إلى أن "السلطات الجزائرية قد أخبرتنا بأن [شلبي] لم يكن محل أي حكم جزائي صدر ضده في الجزائر".

لو كان محمد شلبي إرهابيا فلماذا ترك حرا ما بين 1999 و 2001؟ في الحقيقة محمد شلبي كان ضحية مؤامرة سرية بين الجزائر و باريس. لقد صرح مسؤول فرنسي رفيع المستوى احتفظ بعدم ذكر اسمه لجريدة "الوجورنال دو ديمانش Le Journal de Dimanche" في 24 نوفمبر 2001 بقوله " لقد كنا نعلم أنه سيسجن بمجرد وصوله، فشلبي ممنوع من البقاء على التراب الفرنسي، و ليس لدينا أي سبب في الإبقاء على دعم لإرهابيين إسلاميين، و زيادة على ذلك فإن الجزائر كانت تريده. و في المقابل فقد وعدتنا السلطات الجزائرية بأن ظروف حبسه ستكون سليمة، و أن يكون له الحق في محاكمة عادلة و أن لا يحكم عليه بالإعدام. و أن سفارتنا في الجزائر تتابع هذا الموضوع عن كثب، إن وزير الخارجية هو الذي تكفل بهذه الصفقة".

و في مارس 2002 انطلقت محاكمة شلبي من جديد في الجزائر و قد طلب وكيل الجمهورية بإصدار الحكم بالإعدام في حق "الشخص الذي كان على رأس جماعة تحضر للقيام بعمليات اغتيال ضد الجنرال خالد نزار و الجنرال العربي بلخير، و ضد بلعيد عبد السلام" لقد كان الملف فارغا و نظرا لأن الاتهام لم يستطع أن يأتي لا بالدليل و لا بالشهود فقد نطقت المحكمة بالبراءة في 20 ماي.

إن هذه القضية الجديدة التي اتهم فيها شلبي لم تكن إلا سيناريو مبنيا من أوله إلى آخره من طرف بعض الدوائر الفرنسية لتبرئة نفسها إزاء السلطات الجزائرية التي تتهم العواصم الأوروبية بإيواء الإرهابيين من جهة، و إزاء الأمريكان الذين هزتهم أحداث 11 سبتمبر 2001 من جهة أخرى.

قضية الأيرباص، قضية روما و اغتيال الإمام صحراوي

عودة إلى سنة 1994، و التلاعب العجيب الذي قام به (ق.إ.أ./DRS) لممارسة الضغط على فرنسا، في 24 ديسمبر قام كوماندوس من أربعة أفراد (قراصنة جويين) يدعون أنهم ينتمون إلى (ج.إ.م./GIA) باختطاف طائرة من نوع إيرباص تابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية كانت على وشك الإقلاع في اتجاه باريس و على متنها 272 راكبا، ولقد كانت مطالب (ج.إ.م./GIA) تتمثل في إطلاق سراح عبد الحق العيادة المدعو أبو عدلان رئيس (ج.إ.م./GIA) صنيعة (ق.إ.أ./DRS)، المحبوس في سجن سركاجي بالجزائر (الذي تحدثت عنه سابقا أنظر الفصل الثامن) بعد أن قتلوا ثلاثة ركاب هم شرطي جزائري وطباخ سفارة فرنسا في الجزائر، و رعية فيتنامية. قتل المختطفون بدورهم إثر هجوم عليهم من طرف رجال الـ(GIGN) الفرنسيين فوق مطار مارينيان بمرسيليا حيث كانت الطائرة جاثمة.

بمجرد إمعان النظر في السياق الزمني لهذه القضية و الظروف نفسها التي أحاطت بها يتبين أن الأمر يتعلق بعملية مدبرة و موجهة من (ق.إ.أ./DRS) قام بها جماعة من الإسلاميين موجهين دون علمهم! ففي هذه الفترة "من الحرب " كانت المراقبة على مستوى مطار الدار البيضاء بالفعل عديدة و متنوعة لاسيما و أن أسابيع قليلة قبل ذلك اختطفت طائرة تابعة للخطوط الداخلية العامة على خط الجزائر – ورقلة، يوم 13 نوفمبر و حولت نحو مدينة أليكانت الإسبانية من طرف ثلاثة من رجال الشرطة. لقد كان إذن من المستحيل إدخال السلاح حتى الطائرة بدون تواطؤ على مستوى رفيع جدا، زيادة على ذلك أنه لم يتم معاقبة أي شخص محتمل تورطه في هذه العملية (و ماذا يقال عن الاغتيال الغريب و المريب الذي ذهب ضحيته يوم 24 ديسمبر محافظ المطار بالجزائر و الذي كان قد نصح بعض المسافرين بعدم أخذ هذه الرحلة بالذات للخطوط الجوية الفرنسية؟) خاصة و أن العملية كانت متبناة من جمال زيتوني و الذي يؤكد بما لا يدع مجال للشك تديبرها من طرف (ق.إ.أ./DRS). و أخيرا، الكيفية التي سير بها المختطفون هذه العملية بينت أن الأمر يتعلق بأشخاص عديمي التجربة ليست لهم

أية علاقة "بالمحترفين" الذين نفذوا عملية اغتيال الرئيس محمد بوضياف، قاصدي مرباح، عبد الحق بن حمودة، أو الطاهر جاوت¹¹².

غير أن المسؤولين الفرنسيين تمسكوا بالخرافة التي تفيد أن الخاطفين كانوا ينوون تفجير الطائرة في سماء باريس قبالة برج إيفل، و كأنه لدق المسمار أكثر و تأكيدا لذلك سيتم بعد ثلاثة أيام من هذه الحلقة المفجعة، قتل أربعة قساوسة من الآباء البيض يوم 27 ديسمبر بتيزي وزو وهم (جان شوفيلارد Jean Chevillard، وكريستيان شوسال Christian Chessel، وألان ديولانفارد Alain Dieulangard، و شارل ديكير Charles Deckers) و قد نسب الاغتيال إلى "جماعة مسلحة".

و لكن بالنسبة لفرنسا فإن الأسوء كان لم يقع بعد! فستعرف باريس صيفا ساخنا جدا سنة 1995. يجب القول أنه رغم كل هذه الأحداث أن الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية ألان جوبي (الذي سيصبح رئيسا للوزراء في ماي 1995) بقي متحفظا تجاه جنرالات الجزائر حيث كان يشكو بقوة أنهم يقومون بدور مزدوج: و الأمر الأكثر خطورة بالنسبة لهؤلاء، هو أن مبادرة ديبلوماسية هامة كانت ستضعهم في قفص الاتهام أمام المجموعة الدولية.

في نوفمبر 1994 جمعت المجموعة الكاثوليكية الإيطالية في سانت اجيديو في روما كل ممثلي المعارضة الجزائرية: الديمقراطيين ("ح.ع.ب.ت./FLN)، وحتى وطنيي (ج.ت.و./FLN)، و قد تمخض هذا الاجتماع عن تبني هذه التنظيمات "الأرضية الخروج من الأزمة" في الجزائر مطالبة بالتفاوض مع السلطة، و تكوين مؤسسات انتقالية قبل تنظيم انتخابات جديدة. وفي ديسمبر 1994 تلقيت أمرا من مسؤول في (ق.إ.أ./DRS) يطلب مني السعي لدى السلطات الألمانية، لمنع راجح كبير ممثل الـ (ج.إ.أ./FIS) من التنقل إلى روما لحضور الاجتماع في سانت أجيديو، هاتفني العقيد فوزي الذي كان في منصبه في روما، فأكد لي صحة انعقاد اجتماع المعارضة بالفعل، و حينئذ أخبرت رسميا مسؤول مصالح الاستشارية، و كذلك مسؤولي مصالح الأمن

¹¹² لقد أكد لقد علمنا بأن الكومندوس كان بقيادة المدعو يحي عبد الله، و هو بائع خضر في منطقة الكاليتوس في ضواحي العاصمة، مرفوقا بصالح العيادي، بن قطاف و شكوان، كانوا شبان عاطلين مستعدين للموت. و من المفيد أن نوضح هنا أن جنرالات الجزائر و نتيجة هلعهم من "الملتحين" قد عملوا على نزع المصادقية عن الإسلاميين بكل الوسائل، و ذلك خاصة بوضعهم تلقائيا على رأس المجموعات الأكثر دموية، مطالبين، ميكانيكيين، و بائعي الحلويات و الخضر: كان الأمر يتعلق بترسيخ فكرة أن جماعات "مجانين الله"، لا تملك نخبة و هي مسيرة من طرف متطرفين و من ثمة تبرر سياسة الاستئصال. حتى أن "الأمير" يحي و في مفاوضاته مع وزير الداخلية الجزائري، قد رفض التحدث مع عبد الحق لعيدة في الوقت الذي كان مفترضا أن يطالب بإطلاق سراحه! و هذا التناقض قد فات بالتأكيد على مدبري عملية اختطاف طائرة الايرباص...

الألماني كي لا يمنحوا ترخيص التنقل لأرباح كبير، و عندما علم الجنرال إسماعيل بهذا الخبر سر به أيما سرور، لأنه كان يعتقد أن ممثل الـ (ج.إ.إ./FIS) (الحزب الرئيسي في المعارضة) لن يكون حاضرا، و لكن سرعان ما خاب ظنه عندما علم أن رابح كبير قد عوض بأنور هدام الذي قدم من الولايات المتحدة الأمريكية على نفس الرحلة في الطائرة مع جانان رينو Janet Reno الوزيرة الأمريكية للعدل. و على خلاله تم ربط الأمور بسرعة، حيث لم يتردد قسم العمل النفساني لـ(ق.إ.أ./DRS)(المرتبط بالصحافة) أن يتحدث عن "التأييد الأمريكي للـ(ج.إ.إ./FIS)".

و هكذا و بدون مفاجأة يرفض أصحاب القرار هذا النداء إلى السلم "جملة و تفصيلا"، و لقد كان الرئيس الفرنسي و رئيس وزرائه يؤيدان بالفعل، و لو في السر هذه المبادرة لحل الأزمة الجزائرية. و من هنا أتى تصلب الجنرالات من جديد، و هو ما أدى إلى نتائج كارثية تمثلت في الاعتداءات و التفجيرات المتلاحقة التي هزت فرنسا في صائفة 1995، و كذلك اغتيال الـ(ج.إ.م./GIA) في مارس 1996 للرهبان السبعة لدير تيبيرين، فقد أعطيت "إشارة الانطلاق" لهذه الحلقة الجديدة من الإجرام يوم 11 يوليو 1995. لقد تم في هذا اليوم اغتيال الإمام عبد الباقي صحراوي عضو مؤسس للـ (ج.إ.إ./FIS) بطلاقات نارية في الوجه بمسجده الكائن في شارع ميرة (MIRHA) بباريس، و عندما سقط الإمام صحراوي قام كاتبه نور الدين عمر "و هو رجل مصارع" بملاحقة القتلة، ولكن هؤلاء كانوا محميين في الشارع بشخص آخر منهم أطلق عليه النار من الخلف فأرداه قتيلا برصاصتين في الرأس¹¹³، إنه عمل رجال محترفين بحق!

و لقد بقيت هذه الجريمة المزدوجة بدون عقاب، مع أن كل القرائن حينها كانت تتجه صوب (ق.إ.أ./DRS). ففي الأول من يونيو صرحت يومية لاتريبيون La Tribune بأن "كوماندوس قد قدم من البوسنة في مهمة لارتكاب عدة اعتداءات في العاصمة الفرنسية و قد تلقى تعليمات بتصفية عدة إسلاميين محكوم عليهم من طرف الـ(ج.إ.م./GIA) بالإعدام كعبد الباقي صحراوي وموسى كراوش"، فما هو مصدر هذا الخبر؟ و لماذا لم تتخذ الشرطة الفرنسية تدابير لحماية الإمام عبد الباقي صحراوي في حين كان المسجد مبدئيا تحت المراقبة منذ الحملات الشهيرة التي قامت بها الشرطة في الأوساط الإسلامية في

¹¹³ لقد أكد كان نور الدين عمر (عينان خضراوان، أصيل مدينة الشلف) في الحقيقة إسلاميا موجها من طرف العقيد حبيب، معروف باسم ناصر، وقد وضع بالقرب من الإمام لمراقبته؛ وللحيلولة دون أي تسرب فقد تعمد حبيب عدم إخطاره بعملية الاغتيال المدبرة، وبمجازفته هذه دفع نور الدين هو كذلك الثمن.

نوفمبر 1993؟ و من له الفائدة في قتل عجوز في الرابعة و الثمانين من العمر؟

و الأغرب من ذلك أيضا هو ما حدث بعدها يوم 17 يوليو حيث عادت الجريدة للتأكيد بأن "خمسـة أشخاص هم الذين شاركوا في عملية الاغتيال" وأضافت بأن "احتمال تورط (ج.إ.م/ GIA) أصبح كبيرا جدا، و عبد الصبور هو الآن رئيس (ج.إ.م/ GIA) في فرنسا، و هو الوحيد الذي يتوفر على شبكة قادرة على القيام بمثل هذه العمليات الجريئة جدا" وهكذا يصبح صحفي واحد بسيط أقوى من مصالح المخابرات الفرنسية و الجزائرية مجتمعين¹¹⁴ إنه احتمال غالب أن الأمر هنا يتعلق بتسميم إخباري من الحاج الزبير مسؤول مصلحة الصحافة لـ(ق.إ.أ/ DRS) (الذي خلف في هذا المنصب العقيد صالح الذي اغتيل في 19 فبراير 1995) رسميا تسمى "مصلحة التوثيق" و هي مكلفة بالعلاقة مع أجهزة الإعلام (رقابة، إذاعة، بيانات أو نشر مقالات). فيفضل عملائه المغروسين في مختلف اليوميات الوطنية كانوا يواجهون الرأي العام الوطني بإحناقه على الإسلاميين و على من يسمونهم إرهابيين.

و لم تكن التلاعبات في ذلك الوقت تمس الأوساط الإسلامية فقط، علمت أثناء اجتماعي في باريس سنة 1994 مع العقيد حبيب والعقيد علي دردوري رئيس مكتب (ق.إ.أ/ DRS) في لندن بأن هذا الأخير كان على اتصال مع منظري (ج.إ.م/ GIA) و منهم شخص يدعى "أبو حمزة" الذي كان يصدر فتاوي للمجاهدين الجزائريين (و قد كان على اتصال كذلك بنذير رملي مسؤول الـ (ج.إ.أ/ FIS) في بريطانيا العظمى الذي كان مكلفا بنشر وتوزيع وثائق وبيانات الـ "ج.إ.أ/ FIS") و بعد خروجي من الخدمة علمت أن أبا حمزة كان موجهها هو الآخر من طرف (ق.إ.أ/ DRS) دون علمه. و في أواخر سنة 1996، انفصل عن خط (ج.إ.م/ GIA) لما أدرك أن هذه الأخيرة كانت مختربة و ملغمة من طرف (ق.إ.أ/ DRS). بل أنه قد رفض حتى إصدار فتوى "بتكفير" الشعب الجزائري، لأنه رأى أن فعلا مثل هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصدر عن مجموعة تحارب باسم الإسلام ضد "طواغيت الجزائر".

¹¹⁴ في 21 أوت 1995، سيتم القبض على عبد الكريم دناش المدعو عبد الصبور، من طرف الشرطة السويدية بناء على طلب إنابة قضائية دولية من القاضي جون فرانسوا ريكار، الذي كان يشكك في تورطه في عملية التفجير التي مست محطة سان ميشال للقطارات، عبد الصبور الذي يعتبر من مؤسسي بيان "الأنصار" و أحد المسؤولين الرئيسيين عن (ج.إ.م/ GIA) في السويد، تمت تبرأته من التهم المنسوبة إليه، فقد كان في السويد لحظة وقوع الانفجار.

تفجيرات 1995

أسبوعان بعد الاغتيال المزدوج في شارع ميرة (MIRHA)، انفجرت قنبلة في محطة قطارات الأنفاق بسان ميشال Saint-Michel بباريس، أسفرت عن مقتل ثمانية و جرح مائة و خمسين آخرين. و قد اتبع هذا التفجير بسبعة تفجيرات أخرى من أوت إلى أكتوبر أسفرت في المجموع عن حوالي ثمانين مجروحا. و بسرعة أسندت كل هذه التفجيرات إلى الـ(ج.إ.م./GIA) (لقد تبناها جميعها جمال زيتوني في بلاغ مؤرخ في 23 سبتمبر وصل من وكالة رويتر بالقاهرة).

و هذا صحيح، إذا ما لم ننس أن نضع في الحسبان أنها من تدبير رؤساء (ق.إ.أ./DRS)، الذين وجَّهوا واضعي القنابل. و أن مسؤولي (ج.م.ف./DST)، الذين أعمتهم علاقتهم الضيقة بإسماعيل و آخرين، لم يفعلوا أي شيء لمنعهم، و لم يشكوا قطعا في أن نظرائهم الجزائريين كانوا على استعداد للذهاب إلى هذا الحد البعيد.. و قد فعل (ج.م.ف./DST) بعد ذلك كل شيء من أجل إسدال الستار على هذا الموقف.

إننا نعلم أن اثنين من المسؤولين المحتملين عن تفجيرات 1995 هما بوعلام بن سعيد وإسماعيل آيت علي بلفاسم قد أدينا معا أمام محكمة باريس الخاصة في أكتوبر 2002 و حكم عليهما بالسجن المؤبد، و هي تفجيرات مترو ميزون بلانش Maison Blanche، و قطار متحف أورساي Musée-d'Orsay (بوعلام بن سعيد ثبت "ضلوعه" في تفجير سان ميشال Saint-Michel).

إذا كانت مسؤولية هذين الشخصين مؤكدة فإن العديد من الملاحظين قد أكدوا أثناء هذه المحاكمة أن المخطَّط الحقيقي للاعتداءات هو علي توشنت المدعو طارق الذي سبق أن تحدثت عن الظروف التي أصبح فيها عميلا للعقيد حبيب. إن علي توشنت كان مكلفا من (ق.إ.أ./DRS) بتنسيق نشاط الـ(ج.إ.م./GIA) في فرنسا و في أوروبا مما لا يترك لدي شك بأنه كان وراء تنظيم هذه التفجيرات التي كان يهدف من وراءها رؤساء (ق.إ.أ./DRS) ممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية.

في الحقيقة أن يبقى الأكثر إثارة للغرابة في هذه القضية هو موقف مصالح (ج.م.ف./DST) الذين كانوا مع ذلك قد عرفوا علي توشنت منذ 1993 و لربما حتى قبل ذلك. فبأية معجزة تمكن من الإفلات من حملات الشرطة في 1993 و 1995 سواء في هولندا أو إنجلترا أو بلجيكا أو فرنسا، في حين أن كل الأشخاص القريبين منه قد قبض عليهم؟

إن الإجابة واضحة وهي أن مصالح الاستخبارات الفرنسية كانت تعلم أن علي توشنت عميل لـ(ق.إ.أ./DRS) مكلف باختراق جماعات دعم الإسلاميين في الخارج.

و استغلالا لعلاقتهم الحميمة مع مسؤولي (ج.م.ف./DST)، كان الجنرال إسماعيل العماري و العقيد حبيب يزودانهم "بمعلومات" حقيقية عن الحركة الإسلامية في فرنسا، و عن العناصر "الخطيرة" المتعرف عليها من جواسيس (ق.إ.أ./DRS) الذين من ضمنهم علي توشنت؛ و مقابل هذه المعلومات الثمينة يقوم (ج.م.ف./DST) بتقديم تعاونه (بما في ذلك حماية المصادر، و هو ما يفسر عدم قلق علي توشنت أبدا على التراب الفرنسي) و المساعدة في القضاء على الإسلاميين الحقيقيين.

و كذلك ففي نوفمبر 1995 كانت من بين صور ستين مشبوها متعرفا عليه في تفجيرات فرنسا الصورة الوحيدة الناقصة في الألبوم الموجود لدى مصالح الشرطة هي صورة علي توشنت، مع أنه كتب مكانها بشكل واضح عبارة: "س" مجهول مدعو "طارق". فمن كان يريد أن يخفي توشنت عن العدالة الفرنسية؟ ماذا كان مصير وثائق التعريف المحجوزة سنة 1993؟ مع أن الشرطة كانت تعرف أن "أمير (ج.إ.م./GIA) في فرنسا" كان يتقاسم الغرفة بالفعل مع بوعلام بن سعيد في شارع أورنانو Ornano في الدائرة XVIII بباريس خلال صيف 1995 ثم بعد ذلك في شارع فيليسيان دافيد Félicien-David في الدائرة XVI... في الدائرة XVI...

أعلنت مصالح الاستخبارات الجزائرية في أواخر 1997 عن وفاة علي توشنت التي كانت قد حدثت في 23 من شهر ماي من السنة ذاتها. و أمام إلحاح السلطات الفرنسية التي كانت تطالب بالدليل على وفاته، فإن الإعلان عن هذه الوفاة سيتم تأكيده و بكل غرابة يوم العطلة الأسبوعية — وهي حالة نادرة جدا- في فبراير 1998.¹¹⁵ هل هذا الأمر يتعلق بتصفية شاهد محرج قد يؤدي إلى توريث (ق.إ.أ./DRS) في تنسيق العمليات الإرهابية في فرنسا؟ من ساعد علي توشنت على الهروب من إنجلترا سنة 1996 و العودة إلى الجزائر؟ كيف استطاع أن يدخل إلى الجزائر و الإقامة فيها بكل اطمئنان لعدة شهور، في الوقت الذي كان مبحثا عنه من كل مصالح الشرطة، و صورته كانت منشورة في كل مكان بعد موجة التفجيرات الدموية التي عرفتها فرنسا؟

كيف يمكن تفسير أن عنصرًا من (ج.إ.م./GIA) لا يتخفى عندما يعيش في الجزائر؟ لماذا لم يتمكن قاضي "مكافحة الإرهاب" جان لوي برويير Jean-Louis Bruguière أن يحصل على أي

¹¹⁵) و تاريخ 18 فبراير 1998 هو التاريخ نفسه الذي صدر فيه الحكم غيابيا على توشنت بعشر سنوات سجن نافذة من محكمة الجنج بباريس في قضية الشبكة الإسلامية لشاس سور رون Chasse-sur-Rhône.

توضيح من السلطات الجزائرية عن "موت" توشنت عندما ذهب خصيصا إلى الجزائر من أجل هذا الغرض في 5 أبريل 1998. و هناك دليل آخر يجعل هذه الوفاة مشبوهة للغاية و هو أن أفراد عائلة علي توشنت يجهلون حتى المكان الذي دفن فيه؟

و على أية حال، فلا مفر من الاعتراف بأن تفجيرات 1995 التي زرعت الخوف من إمكانية تصدير "الحرب القذرة" إلى فرنسا لو لم تتخذ تدابير مستعجلة قد أدت فعلا إلى انقلاب في موقف السلطات الفرنسية ابتداء من 1995. ثم قام "مخطط فيجي بيرات Vigipirate" بإتمام الباقي. إن الفرنسيين قد "أحسوا" أخيرا بخطر الأصولية فقاموا بطرد الإسلاميين و إسكاتهم .

اغتيال رهبان تيبحيرين

و لكن الجنرالات لا يتخلون عن ممارسة الضغط على فرنسا كما يدل على ذلك اختطاف الرهبان السبعة في معبد تيبحيرين ليلة 26 و 27 مارس 1996 ثم إعدامهم لاحقا في 21 ماي. إن الرهبان كانوا معروفين و محترمين في ناحية المدينة، كانوا يقدمون المساعدات بانتظام للإسلاميين الذين التحقوا بالمقاومة في الجبال هناك. ففي 25 ديسمبر 1993 كان أمير الـ(ج.إ.م./GIA) المحلي سايج عطية قد ذهب إلى المعبد و قدم عهد أمان للرهبان، و مقابل تلقي الدعم منهم(مواد غذائية، أدوية، إرسال الأطباء لعلاج الجرحى...) تضمن(ج.إ.م./GIA) أمنهم، و زيادة على ذلك فإن الرهبان قد قاموا بدورهم في تنظيم ندوة سانت أجيديو سنة 1994 و هو ما جعلهم هدفا للجنرالات، و بمجرد اختطافهم قامت السلطة و الصحافة بإلصاق العملية بالـ(ج.إ.م./GIA) التي كانت حينها تحت قيادة "الأمير الوطني" جمال زيتوني (و بعد شهر من ذلك في 12 أبريل صدر بيان من الـ(ج.إ.م./GIA) بإمضاء هذا الأخير يتبنى عملية الاختطاف) و لقد سبق أن ذكرت بأن جمال زيتوني كان يعمل لحساب (ق.إ.أ./DRS)، و هو ما يجعل مسؤولية مصالح المخابرات الجزائرية كاملة في اغتيال الرهبان السبعة.

و لم يتأكد ذلك إلا في السنوات اللاحقة عندما كشف ضباط جزائريون منشقون عن تورط(ق.إ.أ./DRS) في اختطاف و قتل الرهبان. ففي 1998 كتب المعلق الديني في جريدة لوموند الفرنسية مقالا "موتفا جدا" يقدم الفرضية القائلة بأن "الجيش - أو قطاعا من الجيش، أو من مصالح الاستخبارات الجزائرية- كان قد اخترق منذ البداية الخلية التي اختطفت الرهبان، و قد سارت الأمور

محمد سمراوي

بكيفية سيئة، فتقرر تصفية الجميع في النهاية بمن فيهم الرهائن الذين لم يكن في فائدة أحد أن يعودوا أحياء بما كانوا سيكشفونه من أسرار عن مختطفهم.¹¹⁶

و قد تأكدت هذه الفرضية في ديسمبر 2002 من طرف شاهد جديد ذو ثقل في الموضوع وهذا الشاهد هو عضو قديم في (م.إ.ب.ت/CTRI) للبلدية المساعد عبد القادر تيفة المسجون منذ 2001 في بانكوك. ففي مقابلة مع اليومية الفرنسية ليبراصيون¹¹⁷ قدم تيفة رواية مفصلة عما كان شاهدا عليه في ذلك الوقت.

و مما ورد في كلامه أن يوم 24 مارس 1996 قضى مولود عزوط و هو "إرهابي في (ج.إ.م/ GIA)" و يعتبر الذراع الأيمن لجمال زيتوني الليلة في (م.إ.ب.ت/CTRI) بالبلدية و قد استقبل في اليوم التالي لمدة ساعتين من طرف الجنرال إسماعيل العماري شخصيا برفقة أربعة ضباط من بينهم العقيد مهنة جبار رئيس المركز المذكور، و في المساء جهزت شاحنتان صغيرتان عاديتان من نوع بيجو ج5، من النوع الذي يستخدم عادة في عمليات التوقيف، للذهاب كما قيل "في مهمة خاصة إلى المدينة" و خلال ليلة 26 أو 27 مارس عادت الشاحنتان إلى (م.إ.ب.ت/CTRI) بالرهان السبعة المخطوفين. و قد تم استجواب "الرهائن" من طرف مولود عزوط قبل أن ينقلوا بعدها بيومين إلى "تالة عشة"، مركز قيادة جمال زيتوني في مرتفعات البلدية. ولكن الأمور تعقدت كما يذكر تيفة بسبب تنافس بين الجماعات المسلحة كما أوردت جريدة ليبراصيون بأن "حسين بسيو، المعروف أكثر باسم أبو مصعب، الذي يقود إحدى جماعات منطقة البلدية - بوقة - سيدي موسى - براق، طلب من زيتوني أن يسلمه الرهبان. و هي غنيمة لا يمكنها حسب جغرافية الجماعات المسلحة، إلا أن تضمن السيطرة والنفوذ. "زيتوني و عزوط رفضا رفضاً قاطعاً نقل الرهائن نحو بوقة، لكنهم يكونون قد أذعنوا إلى ذلك عندما أيد قيادات (ج.إ.م/ GIA) هذا الطلب" كما قاله تيفة". و عندما أحس (ق.إ.أ./DRS) بأن العملية بصدد الإفلات من يده قرر تصفية الشاهدين الأساسيين، فعزوط اختفى دون أن يترك أي أثر و جمال زيتوني الذي تلقى الأمر بإحضار الرهائن سقط في كمين نصبه عناصر (جش.إ.أ./AIS). و هكذا تم محو كل آثار من شأنها

¹¹⁶ جريدة لوموند، 7-8 جوان 1998 هنري تنسك Henri TINCQ] "مصالح" الجيش المدبرة لاغتيال الرهبان السبعة والأسقف بيار كلافوري Pierre Claverie].

¹¹⁷ ليبراصيون، 23 ديسمبر 2002 أرنو دويو Arnaud DUBUS "الرهبان السبعة لتيجيرين يختطفون بأمر من السلطة في الجزائر"

محمد سمراوي

أن تثبت تورط مصالح الاستخبارات الجزائرية. فموت جمال زيتوني سيتأخر الإعلان عنه ليوليو 1996 أي بعد مدة من الإعلان عن موت الرهبان السبعة.

لكن تيفة لم يقل لماذا و من قتل الرهبان، لا شك لأن تيفة يجهل ذلك، و هذا بالذات ما حاول تصويره (أو إعادة تشكيله) الأب أرمان فايو Armand Veilleux في مقال طويل منشور في جريدة لوموند في بداية سنة 2003¹¹⁸ و كما ذكر لوموند: "لقد كان أرمان فايو نائبا عاما في الكنيسة السيستيرية الطرابية cistercien trappiste أثناء وقوع عملية اختطاف رهبان تبيحيرين وبهذه الصفة تنتقل عدة مرات إلى الجزائر حيث كان في هذه الفترة هو المتخاطب مع السلطات الفرنسية، و من ذلك الوقت لم يتوقف عن العمل من أجل تسليط الضوء على هذه الفاجعة".

و بمطابقة شهادة تيفة، مع شهادات أشخاص آخرين (بمن فيهم شهادة علي بن حجر، هذا الأمير السابق للـ(ج.إ.م/ GIA) الذي انفصل عنها سنة 1996 عندما أدرك أن جمال زيتوني كان مسيرا من طرف "ق.إ.أ./DRS"، قدم الأب أرمان فايو السيناريو الذي يعتبره "الأقرب إلى الحقيقة" عن اختطاف و موت الرهبان، و مفاده أن عملية (ق.إ.أ./DRS) لم تكن تستهدف تصفية الرهبان تحديدا لكن ساءت الأمور بعد ذلك نتيجة خطأ في التنسيق ومن خلال تجربتي الشخصية فإن شهادة تيفة و تحليل الأب أرمان فايو تبدو لي في غاية الصدق، صحيح أنه هناك العديد من النقاط التي بقيت في حاجة إلى توضيح و لا يمكن التوصل إلى ذلك إلا عن طريق القيام بإجراء تحقيق مستقل، و لكن الذي يؤكد تماما أطروحة "ضربة قدرة" من طرف (أ.ع./SM) هو الصمت السياسي العجيب المرعب الذي ساد في فرنسا (كما في الجزائر) عقب نشر شهادة تيفة في جريدة ليبراصيون وكذلك مقال أرماند فايو في جريدة لوموند. فلو حدث اتهام مثل هذا في أي بلد في العالم، (من جريدة كبيرة معروفة بتحقيقاتها الجدية، و من طرف شخصية مشهورة في الكنيسة الكاثوليكية) لمصالح استخبارات دولية أجنبية فتورطها في اغتيال رعاياها، لأدى إلى فضيحة وطنية، و لززع مكانة أعلى السلطات في الدولة. و لكن هذا ليس في فرنسا حيث توجد علاقة ذات طبيعة خاصة جدا بين مصالح (ق.إ.أ./DRS) الجزائرية و الطبقة السياسية في باريس تفسر أن الأولى بإمكانها أن تسكت الثانية...

ذلك أنه لا ينبغي الانخداع، ففي 1996 و بعيدا عن كل هذه الأهداف المباشرة (التخلص من مقلقين) فإن اختطاف الرهبان كان كذلك "رسالة" من رؤساء (ق.إ.أ./DRS) تجاه نظرائهم الفرنسيين

¹¹⁸ جريدة لوموند، 24 يناير 2003 أرمان فايو Armand VEILLEUX "فرضيات حول موت رهبان تبيحيرين".

لتبين لهم بوضوح ضرورة التوقف عن الذهاب بعيدا في تحقيقاتهم عن تفجيرات 1995 في فرنسا. إن هذه القدرة على الإضرار كانت رادعة مثلما سنراها في السنوات اللاحقة مع حالة علي توشنت (الذي لم يمسه "د.س.ت/DST" ولا الشرطة الفرنسية) وكذلك أيضا مع العديد من الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الثانويين للـ(ج.إ.م/ GIA) في فرنسا، لصرف النظر عن المدبرين الحقيقيين الذين ظلوا دائما أحرارا خارج دائرة الاتهام والقضاء والعقاب!

يجب القول أنه بعد بضعة أسابيع من اغتيال الرهبان، أرسلت "رسالة" أخرى من طرف(ق.إ.أ./DRS). ففي أول أوت 1996 سقط أسقف وهران مون سينيور بيير كلافري Mgr Pierre Claverie ضحية انفجار قنبلة، و هو عائد من الجزائر، حيث كان قد استقبل من طرف الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية هيرفي دو شاريط Hervé de Charrette الذي كان يقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر(علما أن الأسقف كلافري كان قد اعترض بشدة أمامه على الرواية الرسمية لفاجعة اغتيال الرهبان) إن العديد من الصحفيين الذين حققوا في هذه القضية قد بينوا بكل وضوح أن القائمين بهذا الاعتداء كانوا على علم جيد بتنقلات الأسقف و رحلته التي أجلت بغتة لعدة ساعات، من يستطيع أن يعرف ذلك؟ من له فائدة في تصفيته؟ من يستطيع أن يضع قنبلة ذات نظام التفجير عن بعد في الأسقفية مع أنه مكان خاضع لحراسة مشددة؟ كل هذه الأسئلة و غيرها لا تترك مجالا لأي افتراض آخر لأنها إحدى "العمليات الدينية" لـ(ق.إ.أ./DRS).

و أخيرا يقع اعتداء آخر في باريس يوم 3 ديسمبر 1996 "ليدق المسمار" إلى الأعرق، وهو تفجير قنبلة في عربة القطار على الخط (ب) في محطة (بورت رويال/Porte Royal) خلف أربعة قتلى، و128 جريحا.

و في 23 ديسمبر وجهت رسالة من إمضاء عنتر زوابري إلى الرئيس جاك شيراك لتبين أن الـ(ج.إ.م/ GIA) كانت "تسلك طريق التقتيل، و المذابح"...

و نستخلص قطعا من خلال هذا التكرار الموجز، بأن قضية الأيرباص و تفجيرات فرنسا، و كذلك اغتيال الرهبان، قد أدت كلها إلى قلب الرأي العام و إلى إخماد و لعدة سنوات أي محاولة محتشمة من طرف أغلبية الصحافة و الطبقة السياسية الفرنسية في التطرق إلى النتائج الفظيعة لتوقيف المسار الانتخابي من طرف جنرالات الجزائر المدبرين لانتقال يناير 1992.

إن هذه الأحداث المأساوية التي نجمت عن التباين و اختلاف الرؤى بين "الصقور" الاستنصاليين، و أنصار المصالحة كانت تنذر فعلا بالمجازر الواسعة النطاق التي ستحدث سنة 1997. فأى محاولة للعودة إلى السلم قد تم تخريبها من طرف الجنرالات و أدواتهم الدعائية، لكي تسود الفوضى و تضمن ديمومة النظام إلى مالا نهاية!

10

شخصيات في مستويات عليا

لقد سبق أن تطرقت إلى هذا الموضوع مرارا، فبالتوازي مع انطلاق العنف المدعوم بقوة من أصحاب القرار ابتداء من 1992، حيث قام هؤلاء و لم يترددوا بصفة مباشرة أو بواسطة إسلاميين مستعملين في تصفية شخصيات كانت تعارض سياستهم و مثلما كانت تتم هذه التصفيات في صفوف المعارضة بالطبع كانت تطل كذلك صفوف النظام ذاته و في أعلى المستويات. لا أدعي هنا أنني سأسرد كل تلك الاغتيالات التي دبرها النظام منذ توقيف المسار الانتخابي، و لاشك أن الوحيد الذين يعلمون بكل تلك التصفيات هم الجنرالات: توفيق، إسماعيل العماري و العربي بلخير بصفتهم المدبرين و الموجهين، و الحامين! فسر هذه الاغتيالات ظل دائما محافظا عليه و خاصة عن طريق الفصل و الحواجز الموضوعية بين مختلف إدارات وأقسام (ق.إ.أ./DRS)، و مع ذلك فقد مكنتني وظيفتي من جمع معلومات دقيقة و قاطعة، حول بعض هذه الحلقات المأساوية، ابتداء من أكثر تلك الاغتيالات المشهودة و التي تعتبر إلى حد ما تدشينية في السلسلة و هي اغتيال رئيس (م.أ.د./HCE) محمد بوضياف، ذات يوم في 29 جوان سنة 1992.

اغتيال محمد بوضياف

لنتذكر ظروف تلك الفاجعة، ففي ذلك اليوم إذن قام الرئيس محمد بوضياف بزيارة رسمية إلى عنابة و الذي لم يكن مرفوقا بأي مسؤول رفيع المستوى من رجال النظام (لا رئيس الحكومة و لا وزير الداخلية و لا أي واحد من أعضاء (م.أ.د./HCE)، و لا مسؤولي مصالح الأمن) و قد اغتيل من طرف ضابط من ضباط حراسته المقربين و هو يلقي خطابا منقولا على الهواء مباشرة في التلفزة الجزائرية، من دار الثقافة (التي كان قد أشرف على تدشينها في ذلك اليوم) و حسب الروايات الرسمية و كذلك

حسب وسائل الإعلام قد نسبت هذا الاغتيال في الوهلة الأولى "إلى ضابط من (ق.إ.أ./DRS) متعاطف مع الـ(ج.إ.أ./FIS) " قبل أن يتداركوا ذلك مستخلصين بأنه "فعل منعزل" و أن القاتل كان ضابطا في (م.ت.خ./GIS) (مجموعة التدخل الخاصة. وحدة التدخل التابعة لـ "ق.إ.أ./DRS") هو الملازم لمبارك بومعرافي المدعو عبد الحق، و الذي كان قد أضيف في آخر لحظة إلى المجموعة المكلفة بضمان حماية الرئيس، و هذا بعد أن تم استقبال هذا الأخير على انفراد قبلها ببضعة أيام من طرف العقيد إسماعيل العماري رئيس(م.ج.م./DCE) في مركز عنتر حاملا أمرا بمهمة موقعا من طرف الرائد حمو بلويزة، رئيس (م.ت.خ./GIS)، التحق بباقي أعضاء المجموعة في عناية يوم 27 جوان، بعد أن قام بإلقاء القنبلة اليدوية على المنصة للتمويه برز القاتل من وراء الستار الخلفي ليفرغ خزان رشاشه الآلي على الرئيس الضحية الوحيدة و الفريدة في هذه العملية، و قد استغل القاتل حالة الفوضى و الهلع ليتخلص من سلاحه قبل أن يقفز من على صور يحيط بالمكان لارتفاع مترين ويلجأ إلى منزل إحدى المواطنين على بعد 400 متر من مكان الحادث حيث قام بالاتصال هاتفيا بالشرطة و سلم نفسه لها أسيرا.

و الشيء الذي لا يصدق أبدا هنا هو عدم تبادر إلى ذهن أي واحد من أفراد الحرس الرئاسي الذين كان يبلغ عددهم ستة وخمسين عنصرا، أن يقوم بأي رد فعل للقضاء على القاتل لحظتها.

إن تأثير المفاجئة لا يفسر كل شيء، لأننا إذا اقتنعنا بأن الحرس القريب يمكن أن يستفيد من هذا التبرير مع أنهم ذوو خبرة عالية و مدربون على هذا النوع من الحالات، فماذا نقول عن الحرس البعيد الذي كان يراقب المكان من الخارج، كل الأبواب و المنافذ و الأزقة المحاذية... الخ. لماذا لم يتدخلوا؟ كيف أمكن لبومعرافي أن يغادر دار الثقافة و يقطع مسافة 400 متر بكل اطمئنان في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون كل المحيط مطوقا من مصالح الأمن؟ و تسمى هذه الدائرة "بالمحيط الأمني". فهل استفاد ضابط (م.ت.خ./GIS) بتواطئ ما؟ لا يمكن الشك في ذلك أبدا حتى أن لجنة التحقيق التي انطلقت في 4 يوليو 1992 قد "تأسفت" عن السياسة المتواطئة لعناصر (م.ت.خ./GIS). بل أن أحدهم و هو علي دريهم قد أطلق النار و أصاب الشرطي ناصر حمادي الذي انطلق في أعقاب بومعرافي متسببا في إحداه موجة جديدة من إطلاق النيران داخل قاعة دار الثقافة، مما مكن بومعرافي من الهروب على راحته وبكل اطمئنان، هذا الأخير الذي لم يبح أبدا بالدافع الذي حفزه للقيام بهذا العمل، قد حكم عليه بالإعدام إلا أن الحكم لم ينفذ أبدا. في حين أن العديد من الشبان الموصوفين بالإرهابيين قد تم إعدامهم بعد الحكم الصادر ضده بكثير...

إن لجنة التحقيق لم تنكب على بحث الأسباب التي جعلت بومعرافي يوجد داخل القاعة في حين أن ذلك لا يدخل ضمن مهام و صلاحيات عناصر(م.ت.خ./GIS)، حيث أن ذلك من صلاحيات أعضاء

مصلحة الأمن الرئاسي (م.أ.ر/SSP) وحدهم الذين كان لهم الحق في الدخول، كما أن اللجنة لم تفسر الاختلالات الملاحظة في ذلك اليوم.

إن العديد من المقالات والكتب التي تناولت هذا الموضوع قد بينت العديد من التناقضات الواردة في الرواية الرسمية، لا اعتقد بوجود جزائري واحد غير مقتنع بأن مدبري هذا العمل الشنيع هم بكل تأكيد أصحاب القرار العسكريين الذين يمكن كشفهم بأي لجنة تحقيق محايدة، وكذلك دون تكرار ما كان قد قيل أو كتب أريد أن أورد بعض العناصر من المعلومات التي اطلعت عليها مباشرة و التي يمكن أن تنير الطريق أمام مثل هذه اللجنة لو يقدر لها يوماً أن تظهر إلى الوجود.

و واضح هنا منذ البداية بأن الملازم لمبارك بومعرافي لم يكن أبداً من المتعاطفين مع (ج.إ.إ./FIS)، فلم يكن لا إسلامياً، و لا مختلاً عقلياً و لا ضائعاً و لا لامعاً، فهو لا يعدو كونه مكلف بمهمة، منفذ لأوامر معينة تلقاها من رؤسائه الكبار في تسلسل الرتب دون أن يكون رئيسه المباشر (حمو بلويزة) على علم بهذه العملية. و من جهة أخرى فإن دعاية (ق.إ.أ./DRS) المترددة في الصحف حينها جعلت من بومعرافي "ابن حركي" وهو ما كان غير صحيح بالمرّة، ذلك أن ابن الحركي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقبل للخدمة في الجيش كمحترف بصفة عامة، فضلاً على أن يقبل في المخابرات على وجه التحديد! وزيادة على ذلك قد زاول تعليمه في مدرسة أشبال الثورة بالقليلة التي لا يمكن لابن حركي أن يقبل هناك على الإطلاق. لقد عرفت شخصياً بومعرافي و قد كان ضمن فوج النقيب عبد القادر خيمان الذي كان من معارفي القديمة (لقد انتدب ليخدم تحت أوامري من 1980 إلى 1982 عندما كان يجتاز فترة التطبيق كضابط في الفيلق 52، ثم في فيلق القيادة (إدارة و دعم الفرقة الخمسين، للمشاة المنقولين، و هذا العريف القديم هو اليوم برتبة عقيد).

أستطيع – إذن- أن أجزم بأن بومعرافي ضابط كفؤ همش عن قصد لتكليفه و دفعه إلى أن يصبح قتالاً دون إحساس. فمن يناير إلى جوان 1992 أحيّل بومعرافي، رغم كفاءاته العالية إلى مهام المراقبة في سيدي موسى (فيلا تابعة للأمن العسكري تستخدم كمكان للاتصال، وقد عهد بحراستها (م.ت.خ/GIS) و لم يشارك في أية عملية من العمليات التي قامت بها وحدته. و من ثمة لم يكن يقبض علاوة المخاطرة (و هي عملياً تساوي مبلغ راتبه الشهري) و لقد كان بومعرافي و رفقائه في سيدي موسى عرضة لتحرش "جماعات أصولية" كل ليلة، مع أنه لم يحصل أن قتل أو جرح أي عضو من (م.ت.خ/GIS) طوال هذه الأشهر الستة (باستثناء الملازم طارق في عملية تيليملي) فقد أصبحت هذه

الحالة لا تطاق لا سيما أن غالبية رفقائه من (م.ت.خ/GIS) كانوا في أماكن آمنة سواء في شاطوناف أو في بوزريعة¹¹⁹.

و مثلما سبق أن قلت، ففي يوم 29 جوان 1992 وبعد ساعتين فقط من اغتيال الرئيس شاركت في اجتماع ضم : المسؤولين الرئيسيين لـ (ق.إ.أ./DRS) في دالي براهيم، بحضور الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الذي طلب منا الدعم و المساندة الكاملة، و عدم الخذلان من إطارات جهاز المخابرات، كي يتمكن من مواصلة " مهمته". و كونه قد حرص في تلك الظروف على الاجتماع أولاً بمسؤولي (ق.إ.أ./DRS) قبل الاجتماع بمسؤولي الجيش فذلك يدل على الأهمية التي كان يوليها لتأييدهم، خاصة أنه قد عهد إلى (ق.إ.أ./DRS) تنفيذ "خطة العمل" التي كان قد وضعها سنة 1990.

و كون تصفية بوضياف من فعل أحد إطارات (ق.إ.أ./DRS) فإن حضوره يسمح كذلك "برص" صفوفنا حتى لا يكون هناك تسرب و لا احتجاج. و خلال هذا الاجتماع لم يتكلم لا العقيد إسماعيل و لا الجنرال توفيق في حين أنهما كانا معا المعنيين بالدرجة الأولى و كان الأجدر أن يقدمنا استقالتهما في الحال و مباشرة.

بعد الاجتماع ذهب إسماعيل شخصيا إلى عنابة لإحضار الملازم بومعرافي. وكان قد أصدر الأوامر من قبل إلى رئيس أمن الولاية كي لا يسلمه إلى الدرك الوطني، فلماذا رفض إسماعيل أن يستجوب بومعرافي من قبل الدرك الوطني في حين أن الأمر كان يتعلق بعسكري، و هو من صلاحيات هذا السلك بالذات ليحقق معه في البداية؟ فحسب (ح.ج.ض.أ./MAOL) التي قدمت في موقعها على الانترنت رواية مفصلة و ذات مصداقية عن اغتيال بوضياف¹²⁰، فإن بومعرافي قد سلم نفسه أولاً للشرطة و ليس لزملائه لأنه لم يكن يثق في إسماعيل العماري وكان معه الحق لأن هذا الأخير قد كلف اثنين من ضباط الصف في (م.ت.خ/GIS) من بينهما كمال عيدون، كي يقتلا بومعرافي في عنابة و لكونهما قد فشلا في القيام بهذه المهمة فكلا العنصرين قد صفيا في وقت لاحق.

¹¹⁹ ابتداء من مارس-أفريل 1992، تم انتداب مجموعتين من (م.ت.خ/GIS) – إحداهما بقيادة النقيب عبد القادر خيمان، و الثانية بقيادة الملازم ياسين- في ثكنة الشرطة بشاطوناف، حيث أصبحت (م.ت.خ/GIS) تستعمل أكثر فأكثر كجيش تدخل، و في غالب الأحيان مع الشرطة.

¹²⁰ عملية بوضياف، <http://anp.org/affaireboudiaf/affaireboudiaf.html>

إن سلاح الجريمة الذي رماه بومعرافي بعد القيام بفعلة الشنيعة لم يتم العثور عليه حتى الآن، فكيف يمكن تفسير هذا الاختفاء العجيب؟ لقد كان بومعرافي خلف ظهر الرئيس بوضياف و لكن حسب مصادر موثوقة، فإن رصاصة واحدة على الأقل قد اخترقت قفصه الصدري، فهل كان هناك شخص ثان أطلق النار؟ وكيف يمكن تفسير عدم إجراء أي تشريح للجثة؟ وكيف يمكن كذلك تفسير تلك التقصيرات الحاصلة في جهاز الحماية؟ إن ثلاثة أفراد على الأقل من عناصر (م.أ.ر/SSP) المعنيين مباشرة بحماية الرئيس لم يكونوا في أماكنهم لحظة الفاجعة؟.

و فيما يتعلق بدوافع بومعرافي فقد شرحت هذه الأخيرة من طرف لجنة التحقيق الرسمية التي ادعت العثور على رسالة مخبأة في الجيب الداخلي لسترة بومعرافي مؤرخة في اليوم ذاته الذي وقعت فيه الجريمة و قد كانت موجهة إلى أحد رفاقه دفعته هو الملازم أول عبد الحميد حاجي، و حسب لجنة التحقيق فإن الرسالة تبرز "أن الجريمة قد ارتكبت لاعتبارات مرتبطة بقناعات دينية، اكتسبها من خلال مطالعته المتعددة، و بصفة خاصة وقوعه تحت تأثير عمل الحركات الإسلامية داخل الوطن و خارجه، و التي كان يؤيد دعوتها للمطالبة بإقامة دولة إسلامية، معتبرا أنه لم يقتل محمد بوضياف بصفته شخصا لذاته، و لكنه بصفته "رئيس دولة" و الحقيقة أن الأمر كله يتعلق بمحض كذب و افتراء من (ق.إ.أ/DRS) كي يجعلوا من هذا الضابط المذنب المثالي.

و هناك نقطة أخرى هامة، و هي أن الرائد حمو بلويزة لم يكن يمتلك صلاحية إمضاء التكليف بمهمة لبومعرافي، لأن الأمر يتعلق بالحماية الرئاسية (التي لم تكن من ضمن صلاحيات "م.ت.خ/GIS") فكيف استطاع العقيد إسماعيل أن يرخص لرئيس (م.ت.خ/GIS) بمجرد اتصال هاتفية أن يقوم بهذا العمل و هو المعروف عنه حرصه الشديد على صلاحياته و الذي لم يكن يسمح لمؤوسيه بالتوقيع حتى على إذن؟ و من جهة أخرى علمت من مصادر متطابقة (كاتب (م.ر.ع/CPO)، السائق خالد) بأن إسماعيل العماري كان قد استقبل بومعرافي في مركز عنتر ليلة ذهابه في مهمة إلى عنابة (إذن يومان فقط قبل الاغتيال) فما هي طبيعة الحديث الذي دار بين الاثنين؟ فهل كان باستطاعة بومعرافي أن يعصي أمرا لإسماعيل؟ و هناك عنصرا آخر غريب جدا دفعني منذ ذلك الوقت إلى طرح أسئلة حول دور هذا الأخير في اغتيال بوضياف. فأتساءل عملية تليملي التي كانت قد جرت قبل ذلك بأسابيع قليلة، و ذهب ضحيتها الرائد عمار قطوشي، والملازم طارق (أنظر الفصل السادس). كان النقيب عبد القادر خيمان

محمد سمراوي

من (م.ت.خ/GIS)، قد سلم لي قنبلتين هجوميتين إثر نهاية العملية¹²¹ و قد وضعتهما في أحد أدراج مكتبي في شاطوناف، و الحال أنني ذهبت في مهمة يوم 11 جوان إلى الباكستان كما سبق أن قلت ولم أعد إلا في 27 جوان، أي يومان قبل اغتيال محمد بوضياف. و أثناء غيابي حدث أن اختفت القنبلتان من درج مكتبي، و بما أنني لم أجد أي وصل لاختفاء الذمة، فقد استنتجت بأنهما قد "انتشلتا" من طرف أحد المسؤولين. فمن يا ترى يمكنه أن يدخل مكتبي سوى مسؤولي المباشر العقيد إسماعيل العماري؟

و في يوليو 1993 أكد لي النقيب أحمد شاكر الذي كان نائبي في شاطوناف بأن العقيد إسماعيل العماري بالفعل هو الذي أخذ القنبلتين.

و الشيء الذي لفت انتباهي هو ما ورد في تقرير لجنة التحقيق في عملية اغتيال بوضياف بأن القنبلة التي فجرها بومعرافي قبل إطلاق النار على الرئيس كان قد احتفظ بها من عملية تيليملي و هو ما كان مستحيلا لأن بومعرافي لم يشارك في هذه العملية على الإطلاق!! بل لم يشارك في أية عملية ضد الإرهاب، وأن رجال الحماية الرئاسية لا تمنح لهم القنابل أبدا، و ما كان لبومعرافي أن يحصل عليها بأي حال من الأحوال. فبالضرورة يكون شخص ذو مسؤولية رفيعة هو الذي أعطاه تلك القنبلة التي استعملها في عنابة، و بناء على كل هذه القرائن و الأدلة فإني مقتنع تمام الاقتناع بأن إسماعيل هو الذي سلم له بدون شك القنبلتين المأخوذتين من مكتبي بيومين قبل العملية!

و هناك أيضا أحداث غريبة أخرى أحاطت بهذه الفاجعة ذكرها ناصر بوضياف نجل الرئيس في العديد من الكتابات و المقالات الصحفية، و منها أن سيارة الإسعاف الرئاسية لم تكن تحمل أية تجهيزات وظيفية و كان يفودها سائق ليس له أية معرفة في مجال الإسعاف الشبه الطبي و يجهل كذلك الطريق المؤدية إلى المستشفى. و كان الرئيس بوضياف آخر شخص مصاب في العملية يتم نقله وذلك بسبب تضييع وقت أطول و بدون مبرر في الانتظار أمام مقر ولاية عنابة، و كذلك المروحية الحاملة لجثمانه التي رفض السماح لها بالهبوط في القاعدة العسكرية ببوفاريك، قرب العاصمة. و أخيرا السرعة التي تلقت بها الشرطة بومعرافي... الخ.

¹²¹ كان عناصر (م.ت.خ/GIS) في العمليات التي تستلزم الهجوم يزودون من الـ (م.ر.ع/CPO) بعدة خاصة: رصاص (خطاط)، قنابل يدوية هجومية، قنابل مسيلة للدموع، غاز مُسَلِّم... و بعد العودة من العملية، كانت العدة غير المستعملة تعاد إلى (م.ر.ع/CPO) أين تحصى و تفحص بدقة، و الحال أنه في ذلك اليوم كان يوم سقط قائد الـ (م.ر.ع/CPO) الرائد عمار قتيلا؛ و هذا هو السبب في أن أعطيت لي القنابل التي لم يتم استعمالها في اليوم الموالي للفاجعة.

و هناك ماهو أخطر من ذلك أيضا، و هو القول المحير الذي باح لي به محمد الطاهر معمرى المدير العام للحماية المدنية، في اليوم التالي من جنازة بوضياف حيث أعلمني بأن بوضياف كان قد تعرض لمحاولة اغتيال أثناء الزيارة التي قام بها لوهراى قبل ذلك بأسبوع أي قبل تلك التي أتت على حياته في عنابة، و أن هذه المحاولة قد أحبطت بفضل يقظة أحد رجال الشرطة، و كان معمرى قد أخبر بالفعل من طرف مصالحيه بأن عناصر الحماية المدنية قد اكتشفوا قنبلة موضوعة تحت المنصة التي كان من المقرر أن يلقي بوضياف من فوقها خطابه في الحجار على الساعة الثالثة بعد الظهر، و أن الغداء الذي كان من المقرر أن يتناوله في الفندق العسكري بـ "شابوي Chapuis" كان مسموما، و أن عناصر الحماية المدنية قد حذروا الجنود المكلفين بالحراسة من تناول أي شيء من الأكل المعد (و الذين غامروا بذلك وقع لهم تسمم و أن أحد العساكر قد دخل المستشفى من جراء ذلك) و لنا الحق في أن نطرح تساؤلات مشروعة عن الامتناع المطلق للصحافة وقتها عن ذكر أي شيء عن هذه المحاولة المزدوجة للاغتيال أثناء زيارة ناحية وهران، وكذلك عن سبب تخلي وزير الداخلية (قد كان حينها الجنرال العربي بلخير) عن مرافقة الرئيس في هذه الزيارة الهامة إلى عنابة، و الذي كان من المفروض أن يقابل الولاية، و هناك محاولة أخرى لتصفية بوضياف كانت قد دبرت قبل ذلك وكنيت أنا شخصا شاهد عيان على إحدى حلقاتها، حدث ذلك ليلة عيد الأضحى المبارك، (و حسب علمي فإن هذه المحاولة لم يتم الإعلان عنها حتى هذه اللحظة) و هو ما يبين أن أصحاب القرار كانوا يحضرون لهذا الاغتيال منذ مدة!

و كما تقضي التقاليد، كان على الرئيس أن يؤدي صلاة العيد في الجامع الكبير بساحة الشهداء بالعاصمة على الساعة الثامنة صباحا، و طبقا للترتيبات الأمنية المتبعة في مثل هذه الحالات فإن المسجد قد تمت مراقبته من طرف خبراء المتفجرات التابعين لـ (م.ت.خ/ GIS)، ثم من عناصر الحماية المدنية (الذين يتكونون كلهم من إطارات (ق.إ.أ/ DRS) ضباطا، وضباط صف) و قد شاهدتهم بنفسى عند ذهابهم مرفوقين بالملازم أول معاشو و عنصرين اثنين من "فوج الحماية" السرى التابع لإسماعيل.

و لم تقدم على إثر ذلك أية ملاحظة من طرف عناصر (م.ت.خ/ GIS) بوجود أو اكتشاف أي شيء، كما أن الحراسة الخارجية لهذه "النقطة الحساسة" كانت مضمونة منذ الساعة الخامسة مساء بواسطة حزام أمني من رجال الشرطة ولم يكن بإمكان أي أحد أن يمر إلى الداخل. و مع ذلك فإن قنبلة قد وضعت داخل المسجد بالمحاذاة مع منبر الإمام و قد انفجرت على الساعة الثانية صباحا داخل المسجد الذي كان من المفروض أن يؤدي فيه الرئيس صلاة العيد! و على الساعة الثانية والنصف ناداني صديقي عبد الرحمان مزيان شريف والى الجزائر وقتها (و قد كان يستشيرني دائما في المسائل الأمنية) ليخبرني بما حدث و شرح لي أنه كلف من طرف وزير الداخلية العربي بلخير شخصا بإرسال فريق رجال

الصيانة في الحال لمحو كل آثار الانفجار و إصلاح الأعطاب الناجمة عنه، و بطبيعة الحال فقد قيل لنا على مستوى (ق.إ.أ./DRS) بأن هذا الإنجاز منسوب إلى إسلامي (ج.إ.أ./FIS)، مع أنه لم يدخل أحد إلى قاعة المسجد على الإطلاق باستثناء خبراء المتفجرات التابعين لـ (م.ت.خ./GIS) و بعض عناصر (م.أ.ر./SSP). و زيادة على ذلك فإن الصحافة لم تنطق بكلمة واحدة عن هذه المحاولة لاغتيال الرئيس بوضياف (و التي أجهضت بدون شك نتيجة اختلال في سير مِيَقَت دقائِق القنبلة) و إني اعتقد أنه هو شخصيا لم يحط علما بما حصل أثناء تلك الليلة، و إلا فإنه يكون أكثر حذرا و تحرزا، و أنه سيتخذ بكل تأكيد إجراءات عقابية ضد القائمين بهذه "التقصيرات".

و هناك حدث آخر مؤكد، إذا كنا في حاجة بعد إلى تأكيد بأن اغتيال الرئيس بوضياف كان مخططا له على مستوى رفيع جدا في قمة هرم السلطة، و هو محاولات تخويف أعضاء "اللجنة الوطنية للتحقيق" التي كان عليها أن تخلص إلى القول بوجود "تجاوزات مسؤولة" محددة في تقريرها الأولي المقدم في 26 يوليو 1992 الوارد فيه بأن "أطروحة العمل المنعزل لا تبدو لنا قريبة إلى الاحتمال"¹²²

و في 10 يوليو أصيب بطلقات نارية المحامي محمد فرحات عضو اللجنة المذكورة، و في 18 جوان 1994 قتل يوسف فتح الله الموثق، و المناضل في حقوق الإنسان والعضو كذلك في لجنة التحقيق إياها، و ذلك في مكتبه بالعاصمة، و لقد كان ذنبه الوحيد هو رفضه التوقيع على تقرير التحقيق الذي كان يتضمن استنتاجات غير مقبولة من طرفه (و من جهة أخرى كان قد شارك يوم 8 ماي في مسيرة كبيرة "من أجل السلم و المصالحة" التي كانت قد نظمتها ("ج.ت.و./FLN" و "حمس/MSP") و كانت اللجنة ترجو بالفعل ألا تقف العقوبات عند العناصر البسيطة من أعضاء (م.ت.خ./GIS) و (م.أ.ر./SSP) الحاضرين في عنابة يوم الفاجعة، و لكن تشمل كذلك مسؤولي مصالح الأمن الرئيسيين، و لقد علمت أيضا في وقت لاحق بأن فتح الله كان الوحيد من بين أعضاء لجنة التحقيق الذي كان يثق فيهم بومعرافي إلى درجة أنه بعث له رسالة شخصية بأيام قليلة قبل اغتياله.

و أخيرا ماذا يقال عن كون الملازم أول بومعرافي قد حكم عليه من طرف هيئة قضائية مدنية و ليس المحكمة العسكرية بالبلدية في حين أن مدنيين آخرين كمصطفى بلوصيف، الجنرال المتقاعد، و

¹²² و لكن في تقريرها النهائي المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 (الذي لم يتم نشر تفاصيله الأساسية)، و رغم أنها كانت مكلفة "بتسليط الضوء على الظروف التي أحاطت اغتيال الرئيس محمد بوضياف و كذلك الكشف عن هويات الفاعلين و المحرضين و المدبرين لهذه الجريمة" فقد اكتفت بالخلاصة إلى: "يبقى على المصالح القضائية أن تواصل التحقيق في هذه القضية الخطيرة" و بالطبع سيتم اعتماد فرضية "العمل المنعزل" خلال محاكمة بومعرافي في ماي 1995.

عباسي مدني، و علي بن حاج، أو الحاج بتو... كل هؤلاء حوكموا و أدينوا من طرف هذه المحكمة العسكرية؟ إن اغتيال بوضياف لم يكن إذن من فعل إسلاميين كما سبق أن قلت، و إذا كان قد صفي كذلك فلأنه كان يخرج مخطط أصحاب القرار العسكريين – هؤلاء أنفسهم الذين كانوا قد استقدموه - وبدأ الهجوم عليهم. إن الرئيس بوضياف كان قد قام لتوه بعزل الجنرال نور الدين بن قرطبي من منصبه كرئيس التشريفات – وهو صديق حميم للجنرال العربي بلخير- وقد كان ينوي بجد القيام بعملية تنقية الأجواء من حوله.

ففي مدة تقل عن ثلاثة أشهر قام بعزل ثلاثة جنرالات من دائرة أصحاب القرار هم: محمد العماري، قائد القوات البرية، حسين بن معلم، رئيس قسم الشؤون الأمنية في الرئاسة، ونور الدين بن قرطبي رئيس التشريفات! وإن هذا العزل إلى جانب المشادة الحاصلة بينه وبين الجنرال توفيق (الذي كان ينوي عزله كذلك) مضاف إليه موقفه من نزاع الصحراء الغربية والتحقيقات التي بدأها حول اختلاسات الأموال و تغيير الحكومة الذي كان يوشك أن يجريه (وكان ينوي استبدال سيد احمد غزالي من على رأس الحكومة بسعيد سعدي، أو بأمين بن عبد الرحمان)¹²³ و كذلك الحزب السياسي الذي كان يريد أن يؤسسه تحت اسم التجمع الوطني (والذي زال ذكره من الوجود بمجرد اغتيال بوضياف) إن كل هذا جعل من الرئيس بوضياف رجلا يستحق القتل! ذلك أنه لو تمكن من تأسيس الحزب المذكور الذي يستمد منه الشرعية الشعبية إلى جانب إخلاصه و حبه للوطن و موهبته الخطافية، فكان سيتمكن من التخلص بسهولة من أعضاء العصابة المحيطة به، و قد كان زيادة على ذلك يريد بعث قضية مصطفى بلوصيف من جديد و هو ما لم يكن ينقص لتلطخ أقطاب آخرين في النظام بإثباته أن هذا الجنرال المتهم بالرشوة زورا و بهتاناً، قد ذهب في الحقيقة ضحية تصفية حسابات شخصية، و عصبية ليس إلا! إن "عصابة يناير" أو "الينايريين" (نسبة إلى انقلاب يناير 1992) كانوا يخشون إذن ضياع امتيازاتهم، فاختاروا من ثمة "الطريقة الخشنة"، ولاظهار مدى ازدياد هؤلاء لبوضياف الذي ظنوا أنه يمكن التلاعب به بسهولة يكفيني أن أذكر ما قاله لي الجنرال إسماعيل كتأبين للفقيد: "إن عمله البطولي الوحيد هو موته رئيس دولة" و هو استهتار يشاطره فيه الجنرال خالد نزار الذي قال لي حرفيا في ديسمبر 1994 "لقد كان له الحق في مراسيم دفن وطنية، و هو شيء كثير بالنسبة لشخص كان يبيع القرميد".

إن اغتيال الرئيس بوضياف دشن قائمة طويلة من التصفيات لشخصيات أخرى كان أبرزها:

¹²³ كان هذا المناضل القديم في حزب الثورة الإشتراكي (ح.ب.ث./PRS) -حزب أسسه محمد بوضياف في منتصف الستينيات ليظهر معارضته لـ(ح.ت.و./FLN) - و الذي يعيش في المنفى بباريس، مستشارا لرئيس (م.أ.د./HCE) من يناير إلى يوليو 1992.

قاصدي مرباح، جيلالي اليايس، طاهر جاوت، محمد بوخبزة، حمود حمبلي، جيلالي بلخنشير، سعيد مقبل، عبد الحق بن حمودة، عبد القادر حشاني...

اغتيال قاصدي مرباح

في 1993 كان قاصدي مرباح، و هو رئيس سابق لجهاز الـ"أ.ع/SM" في عهد بومدين ورئيس وزراء سابق (1989) في خلاف شديد و صريح مع الجنرال العربي بلخير، و كتلة جنرالات(ف.ج.ف/DAF) و كان يحاول أن يوحد صفوف المعارضة بإجراء الاتصالات مع الديمقراطيين و الإسلاميين، و الضباط الذين بقوا أوفياء لمبادئ ثورة 1954 و ذلك للإطاحة بالجنرالات الذين قاموا بمصادرة السلطة.

فحسب النقيب أوقنون من (ح.ج.ض.أ/MAOL) فإن إقامة قاصدي مرباح من 14 إلى 18 أوت 1993 في سويسرا مكنته من الاتصال بمختلف ممثلي المعارضة في المنفى ليضبط معهم مشروعه الذي كان سيتمخض عن القيام بثورة في الفاتح من نوفمبر 1993. و في اليوم الثاني بالذات من عودته إلى الوطن تم اغتياله في برج البحري (و اغتيل معه أخوه و ابنه حكيم،¹²⁴ و اثنان من حراسه، و قد كانوا يستقلون سيارتين اثنتين) من طرف كومندو متكون من خمسة عشر فردا. مطلعين جيدا على توقيته، و خط سيره، و إن الطريقة التي تمت بها تصفية رئيس الحكومة السابق تتم عن احترافية القائمين بها الذين اختفوا بكيفية عجيبة بعد ارتكاب الجريمة مباشرة دون أن ينسوا أخذ حقيبة الوثائق التي كانت معه، (و لم يأخذوا سلاحه!).

إن هذه العملية التي كانت مشفرة تحت اسم "فيروس" قد رويت كل مراحلها بالتفصيل في مقال نشر في 1999 على موقع (ح.ج.ض.أ/MAOL)¹²⁵ في الانترنت و الذي أكد أن رجال الكومندو القتلة

¹²⁴ لقد أخبر حكيم و هو ضابط في (ق.إ.أ/DRS) والده عن الأساليب غير الشرعية التي يعتمد عليها رؤساؤه مع (ج.إ.أ/FIS). وهو ما مكن رئيس حزب (ح.ج.ع.ت/MAJD) في شهر ماي 1991، من تحذير عباسي مدني من خطر أن يُستغل "العصيان المدني" ضد (ج.إ.أ/FIS) ولكن أيضا باختراق عملاء (ق.إ.أ/DRS) لمحيطه المقرب.

¹²⁵ "عملية الفيروس" WWW.ANP.ORG/affaireKmerbah.html

كانوا يتبعون لوحدة 192، و كانوا بقيادة العقيد بشير طرطاط شخصيا. لا أدري إذا كانت هذه الرواية صحيحة، لأن مصادرّي تؤكد أن هذه العملية مدبرة من (م.ج.م/DCE) و ليس من (م.م.أ.ج/DCSA) بدليل مشاركة عبد الله قاسي ضابط الصف السابق المدعو شكيب، عميل إسماعيل الذي سبق أن تحدثت عنه (أنظر الفصل السادس) على أنه من المحتمل أن يكون كل من (م.ج.م/DCE) و(م.م.أ.ج/DCSA) قد اشتركتا في عملية تصفية قاصدي مرباح، ومهما يكن اسم الجهاز الذي قام بارتكاب هذه الجريمة الشنعاء فإن الشيء المؤكد الذي لا يختلف عليه اثنان هو أنها من صنيع (ق.إ.أ./DRS)!

و كالعادة طبعاً، لم يجرى أي تحقيق جدي، حيث نسبت الجريمة إلى جماعة مولود حطاب (الذي سيقفل بعد ذلك ببضعة أسابيع، إثر معارك داخلية لتصفية الحسابات بين الفصائل الإسلامية حسب الصحافة الجزائرية) و بسبب ذلك لم يعثر على الفاعلين أبداً!

و في سبتمبر 1993، و كنت حينها في مهمة في الجزائر، فتجاذبت أطراف الحديث حولها مع إسماعيل العماري الذي أجابني حرفياً بأنها تدخل ضمن "منطق الدولة"، ولم أرد أن أبحث كثيراً في الموضوع، فمرحلة تصفية الحسابات قد بدأت. وأثناء قيامي بزيارة لمحمد عباس علالو، رئيس حزب الجمعية الشعبية للوحدة و العمل (و هو حزب صغير يقع مقره في حسين داي) تطرقنا إلى الحديث عن اغتيال قاصدي مرباح، فأعطاني بكل غرابة نفس الجواب "منطق الدولة" و بين لي أن مرباح كان يريد أن يعقد تحالفات مع (ج.إ.أ./FIS) و(حمس/MSP) و ينوي الذهاب إلى ليبيا في الفاتح من سبتمبر بدعوة من معمر القذافي لحضور احتفالات الذكرى السنوية للثورة الليبية، حيث كان يريد تنسيق العمل مع قادة المعارضة الإسلامية الجزائرية.

إنها بالضبط نفس العبارات التي قالها لي إسماعيل العماري قبل ذلك بساعة تقريباً! و حينها أدركت أن النظام قد تخلص من قاصدي مرباح ذلك الرجل الوطني النزيه الذي كان مثل المرحوم محمد بوضياف قادراً على إحباط المؤامرة المدبرة من جنرالات (ف.ج.ف/DAF) لامتلاك الجزائر، و الاستحواذ على مقدراتها لحساب حماتهم من وراء البحر و أولياء نعمتهم القدامى والجدد، ماضياً و حاضراً!

و قد علمت فيما بعد، بفضل المساعد محمد شيرك الذي عين كاتباً لي في بون، بأن عبد الله قاسي قد قدم مساعدة لوجيستية هامة لقاتلي قاصدي مرباح بإيوائهم في إقامته بالقرب من مدينة برج الكيفان مباشرة بعد انتهائهم من المهمة و قد كوفئ عبد الله قاسي على هذا الجميل بمقعد نائب في البرلمان المعين سنة 1994 (المجلس الوطني الانتقالي/CNT) وهكذا وجد ضابط صف في(أ.ع/SM) مطرود من (ج.و.ش/ANP) بسبب مشاركته في مؤامرة (قضية "قصة") نفسه نائباً في برلمان الجزائر "الجمهورية" المسيرة من طرف مجرمين من "عصابة يناير" و بعد الشكوى التي قدمتها ضده أرملة

المرحوم قاصدي مباح على إثر اغتيال زوجها سيتم اغتيال عبد الله قاسي هو نفسه بطريقة غريبة في منزله يوم 24 أوت 1994.

تصفية الضباط غير المنصاعين

لقد كان للعسكريين هم كذلك نصيبهم من الضحايا مثل المقدم رضوان صاري، الذي قام بإنشاء مصلحة الإعلام الآلي في (ق.ق.بر/CFT) بعين النعجة أثناء قيام حالة الحصار في جوان 1991، وأثناء حالة الطوارئ في فبراير 1992، فقد قتل بالرصاص في 4 يوليو 1993، و هو في طريق عودته من حضور حفل تسليم الرتب لضباط (ج.و.ش/ANP) الذين كانت قد تمت ترقيتهم حديثاً، أو كذلك العقيد صالح (و اسمه الحقيقي جيلالي مراو) مدير مصلحة التوثيق (التي كان يطلق عليها بصفة عامة اسم "مصلحة الصحافة" (ق.إ.أ./DRS) فقد قتل مع سائقه و حارسه في 19 فبراير 1995 بالقبة في ضواحي العاصمة، و كان في طريقه بالسيارة إلى العمل، و كذلك الجنرال محمد بوطيغان قائد (ق.ق.بح/CFN) الذي قتل يوم 27 نوفمبر 1995 و هو بصدد شراء الحليب عند البقال في بئر مراد رايس، حي متاخم لحيدرة، حيث يسكن بعض رجال الأمونكلاتورا. و لا أذكر هنا إلا الحالات المشبوهة للعسكريين الذين تمت تصفيتهم و ليس أولئك الذين سقطوا في المعارك في إطار الحرب ضد الإرهاب.

إن كل هذه الاغتيالات التي لم تتبناها أية منظمة كانت قد تمت نسبتها تلقائياً إلى الإسلاميين، و طبعاً فلم تشكل أية لجنة تحقيق لتوضيح هذه الأمور وتحديد مرتكبي هذه الجرائم! ويوجد عدد آخر من الضباط السامين "المعارضين" الذين قتلوا "في حوادث عارضة" كما قيل، أو قتلوا من طرف (ج.إ.م./GIA) دون أن يتحدث عنهم في أجهزة الإعلام، و أذكر هنا بعضهم على سبيل المثال و ليس الحصر:

- الرائد جابر بن يمينة الذي كان يعارض إسماعيل العماري وقد سبق أن تحدثت عن قضيته، اغتيل في مارس 1992 (أنظر الفصل الخامس).
- الرائد مراد مباركي من الحراش، الذي كان يحقق بطلب من الرئيس محمد بوضياف في المسائل الاقتصادية "للعباسة السياسية المالية" قتل في باش جراح في جوان 1992.
- المقدم محمد مسيرف، المدعو عبد الرزاق، أصيل معسكر، رئيس (م.ب.بق/CRI) لتمنراست قتل في وهران في جوان 1992 من طرف شرطي "أخطأ في التقدير"، وقد كان قد حقق في قضية الحاج بتو، المتهم بكونه من المهريين، وأصحاب الجاه النافذين.

- الرائد فاروق بومرداس المدعو رابح، رئيس (م.أ.ق/ب.س) لعنابة، أصيل قسنطينة، مهندس في ميدان المحروقات، كان معتبرا من ضمن "كتلة بتشين" قتل "في حادث" من طرف شرطي 1993، حيث كان قد يشغل منصب ببومرداس، كان قد اقترحه عليه إسماعيل في سنة 1991.

- الرائد هشام رئيس سابق لـ(م.ب.تق/ق.ر) بشار من 1989-1992، ثم نائب مدير (م.ت.أ.خ/د.د.س)، أصيل الشلف، قتل سنة 1994 في سيدي موسى، وقد كان معتبرا كذلك من كتلة بتشين.

- العقيد عاشور زهراوي قتل (في "حادث سيارة" في أوت 2001) بعد مروري في قناة الجزيرة و بدون شك لأنه عبر لي عن صداقته. و عاشور زهراوي هو جامعي من بجاية، جند على يدي سنة 1982، و كان وقتها يؤدي خدمته الوطنية بالإدارة الجهوية للخدمات الاجتماعية في قسنطينة، و بما أنه قد فضح عملية اختلاس أموال الدولة، في التعاونية العسكرية تجاوز ضررها ستة ملايين دينار، فقد هدد بتقديمه أمام المحكمة العسكرية (و لم ينقذ من ذلك إلا بتدخل من الرائد معروف، المدير الجهوي للأمن العسكري و قد تعرض هذا الأخير من جراء ذلك إلى غضب و سخط العقيد نزار في 1983 و أحيل على التقاعد بعد تعيينه لبعض الوقت قنصلا في أليكانت) و قد عين عاشور زهراوي بعد ذلك في مكنتي للحماية الاقتصادية حتى ذهابه إلى اجتياز فترة تكوينية في مدرسة الـ (أ.ع/س.م) لبني مسوس، و ابتداء من 1991 عين في (م.ت.أ.خ/د.د.س). أوكد أن العقيد زهراوي كان إطارا مخلصا، و نزيها، و كفاء.

القائمة طويلة و يصعب علي سرد ذكرى أصدقاء قتلوا غدرا و خيانة، لا لشيء إلا لأنهم رفضوا أن يخدموا المجرمين المافيوزيين.

ضربات دنيئة في ألمانيا

بمجرد أن أبعد الجنرال فضيل سعدي من منصبه كرئيس (م.ت.أ.خ/د.د.س) داخل (ق.إ.أ/د.ر.س) في يوليو 1994 (و عين على رأس الناحية العسكرية الرابعة في ورقلة) أصبح للجنرال إسماعيل العماري كامل الحرية في تطبيق سياسته و هي وضع الأيدي على الهياكل العملية لـ(ق.إ.أ/د.ر.س)، في حين أنه لم يكن من الناحية الرسمية إلا رئيسا لواحدة فقط من الهياكل الثلاثة لـ(ق.إ.أ/د.ر.س)، وهي مديرية الجوسسة المضادة (م.ج.م/د.ع).

و في الحقيقة، لا مسؤول الـ(م.م.أ.ج/د.س.أ) الجنرال كمال عبد الرحمان، الذي ينتمي إلى نفس ناحيته (ناحية البويرة: عين بسام بالنسبة لإسماعيل العماري، و سور الغزلان بالنسبة لكمال عبد الرحمان)، و لا الرئيس الجديد لـ(م.ت.أ.خ/د.د.س) الجنرال حسان بن جطي المدعو عبد الرزاق

طيطوان (المستعاد في إطار التوازن الجهوي، و ذلك لكونه من الضباط السامين القلائل جدا الذين ينتمون إلى منطقة الجنوب) لا يضاها في كفاءته إسماعيل العماري في الميدان العملي (و تحديدا في الضربات الدنيئة) فالأول يعتبر قادما من الجيش النظامي، و هو يجيد فن المدرعات، و أعمال السخرة أكثر من فن الاستخبارات، في حين أن الثاني متمرس على أعمال الصالونات و النوادي، و لذلك فقد انتهى الجنرال عبد الرزاق عمليا إلى التخلي عن صلاحياته لفائدة إسماعيل العماري الذي ضاعف من عدد تنقلاته إلى الخارج (في حين أن مهمته الأصلية هي الجوسسة المضادة يعني مكافحة "الجواسيس" داخل التراب الوطني).

ابتداء من أفريل 1994 عزز مكتب (أ.ع/SM) الذي أسيره بألمانيا فبدلا من أن يوجد به ثلاثة إطارات، على غرار ما كان معمولا به حتى ذلك الحين في ألمانيا، و في أماكن أخرى من العالم كذلك (باستثناء فرنسا لأسباب "تاريخية" معروفة بطبيعة الحال) وجدت نفسي مع ثمانية إطارات استخبارتية، في حين أن الجزائر ليس لها تبادلات تقريبا مع ألمانيا (فالتبادلات التجارية لا تكاد تتجاوز 1 % من الحجم الإجمالي. و حتى في ميدان المحروقات فإن الألمان يفضلون التزود من روسيا أو عن ميناء روتردام بهولندا) و بما أن عملهم كان مركزا بصفة خاصة على الإسلاميين فإن ضباطنا قد "انكشفوا بسرعة إلى درجة أن الديبلوماسيين، و الموظفين الألمان أصبحوا يتحدثون عن "ثكنة" عندما يذكرون القنصلية العامة للجزائر في فرانكفورت، و حتى عندما أتى الجنرال عبد الرزاق في أفريل 1995 في إطار مهمة عمل، ألصق به الرائد عمر مرابط رئيس ديوان الجنرال إسماعيل العماري.

إن جنرالائنا لم يهضموا غلق الألمان لسفارتهم في الجزائر سنة 1993 كما استأؤوا من امتناع بون عن تسليمهم أسامة عباسي¹²⁶ و ترك الحرية الكاملة لرابح كبير¹²⁷ كي ينتقد السلطة الحاكمة في الجزائر، دون كبح جماحه.

¹²⁶ هو ابن عباسي مندي زعيم (ج.إ.إ. FIS). كان يقطن في نواحي أكس لا شابال Ex-la-Chapelle، ألقى عليه القبض سنة 1993 من طرف الشرطة الألمانية وهو عائد من النمسا وبحوزته جواز سفر مزور و سلاح ناري. طالبت الجزائر بتسليمه بتهمة الضلوع في قضية تفجيرات مطار الجزائر الدولي في 26 أوت 1992، و لكنه لم يتم تسليمه لخلو الملف من أي دليل.

¹²⁷ لقد تم توقيف رابح كبير، و هو عضو المكتب التنفيذي لـ (ج.إ.إ. FIS) في أوائل سنة 1992، و سيتم إطلاق سراحه شريطة حضوره يوميا إلى مفرزة درك مدينة القل التي ولد فيها. في شهر سبتمبر تمكن من مغادرة البلاد نحو ألمانيا، حيث أقام في نواحي مدينة كولن. في 17 سبتمبر 1993 سيتم تعيينه من طرف رفقائه رئيسا لـ "هيئة (ج.إ.إ. FIS) في الخارج" و هو ما جعل منه بصفة أو بأخرى ناطقا باسم (ج.إ.إ. FIS) في الخارج، و مكّنه من تنشيط العديد من الندوات أيضا.

و لقد جرأهم على ذلك تأييد الفرنسيين لهم الذين أدركوا الخطر الإسلامي و قد بادروا إلى قمع هذا التيار (منذ خريف 1993، حيث قامت السلطات الفرنسية بسلسلة من عمليات التوقيف و الطرد) و قد عنت للجنرال إسماعيل فكرة جريئة لخلق " تصفية حسابات بين الإسلاميين فوق التراب الألماني لدفع سلطات بون إلى ردود أفعال مماثلة لتلك التي وقعت في فرنسا، والقيام بطرد الإسلاميين غير المرغوب فيهم إلى خارج الحدود.

و أتباعاً القول بالفعل، اختلق الجنرال إسماعيل تعلقة للقيام بأول زيارة رسمية إلى ألمانيا ابتداء من نوفمبر 1994 للتأكد والاطمئنان على الوضعية. وقد كان راضيا على طريقة تسيير الملفات الخاصة بالإسلاميين، و كذلك على العمل المتحمس الذي قام به الرائدان صالح قرماد و مخلوف شلوف المدعو منصور¹²⁸ ثم قام بعد ذلك بعدة زيارات إلى بون. ففي صيف 1995 أطلعني على رغبته في "تصفية حساب" رابح كبير و اعترف أنني لم أخذ كلامه ذلك محمل الجد، لأنني كنت أعلم أن السلطة بالموازاة مع ذلك، كما سبق أن ذكرت، كانت تبحث متأرجحة بين النجاح و الفشل، منذ شهور، على إجراء الحوار مع الإسلاميين. فعباسي مدني قد غادر السجن، و حدث تحسن لظروف سجن علي بن حاج، و قد تم الإفراج عن عثمان عيساني عضو مجلس الشورى للـ(ج.إ.إ./FIS)، و إرساله سرا إلى ألمانيا في يناير 1995 للاتصال بالهيئة التنفيذية للـ(ج.إ.إ./FIS) في الخارج.

كما التقى أحمد مراني، قائد سابق في الـ(ج.إ.إ./FIS) و عميل الجنرال توفيق (الذي سبق أن تحدثت عنه في الفصل الثالث) مع عبد القادر صحراوي الذي دعاه إلى منزله في مدينة ديفولتس Diepholz (بالقرب من بريم Brême)، و كان هذا الأخير من المتعاطفين مع الـ(ج.إ.إ./FIS)، و هو منشق سابق عن (ج.ت.و./FLN) التي غادرها لينضم إلى (ج.د.ج./MDA) (الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر) التابعة للرئيس الأسبق أحمد بن بلة، و قد لعب عبد القادر صحراوي الذي كانت له عدة علاقات في ألمانيا و غيرها، دورا لا يستهان به في مساعدة رابح كبير، و عائلة عباسي مدني في الإقامة و الاستقرار في ألمانيا، (فبفضله تدخل وزير الخارجية الجزائري محمد الصالح دميري لدى سفارة ألمانيا في الجزائر لمنح التأشيرة لزوجته عباسي مدني و ابنه في يوليو 1995!) و قد شارك صحراوي كذلك فيما يمكن وصفه بالمفاوضات التي جرت بين (ج.و.ش./ANP) و(ج.ش.إ.إ./AIS) و التي انطلقت منذ تكوين هذا الأخير سنة 1994.

¹²⁸ كلاهما عينا في فرانكفورت FRANCFORT تحت غطاء نائب قنصل. و قد التحق مخلوف شلوف بألمانيا في 1994 بعد قتله "الإرهابي" في حي باب الزوار، وخلال هذه العملية قُتل أيضا الرائد لطفي و هو من المصلحة التقنية لـ(ق.إ.أ./DRS) في ظروف غامضة.

بيد أنه حتى و إن كان الجو يميل نحو المصالحة، فقد كنت مع ذلك أشك في أن تكون هناك عمليات تحضر (فالضربات الدنيئة كانت دائما من اختصاص مسؤولين دون ضمير لا يتورعون في الإقدام على أية سخافة، فقد عشت معهم تجربة مرة في هذا الخصوص) ففي خريف 1995، و قد كانت المفاوضات متواصلة حينها مع عبد القادر صحراوي بقصد العمل على إيقاف نزيف الدم، و كان هذا الأخير يردد دائما أنه مستعد للذهاب إلى الجزائر لمقابلة مسؤولي (جش.إ.إ. AIS) لإقناعهم بوضع السلاح. و عندما توصلنا إلى الاتفاق حول المبدء أخبرت القيادة بالنتائج الإيجابية المتوصل إليها، و لم يتبق إلا ضبط التواريخ وإجراءات الاستقبال و هو ما لم يكن من اختصاصي، و قد أرسل التقرير كتابيا عن هذه المفاوضات إلى "المركزية" في أبريل 1995، مباشرة إلى الجنرال عبد الرزاق رئيس (م.ت.أ.خ/DDSE).

و طبقا للمعمول به، فقد كان من المنتظر أن يصل ردًا مكتوبا غير أن الوضع لم يكن كذلك! فبدلا من تلقي الجواب مكتوبا من طرفه فوجئت بتلقي مكالمة هاتفية من العقيد علي بن جدة المكنى بـ"إسماعيل الصغير" نائب المدير المكلف بملف "مناضلي (ج.إ.إ. FIS) في أوروبا" و الذي سبق أن تحدثت عنه (أنظر الفصل السابع) فقد دعاني العقيد بن جدة أن أرسل عبد القادر صحراوي إلى الجزائر غير أن النبيرة والطريقة التي تلفظ بها عباراته ("صباح الخير لحبيب، موافقون، تستطيع أن ترسله في أقرب وقت ممكن، سنعتني به جيدا، سنضبط له رباط عنقه") التي توحى عن مكيدة ومؤامرة تحاك في الخفاء. و قفت مليا أمام هذه الحالة أفكر في القرار الذي يتعين علي اتخاذه، فلم أرد أن أخاطر بمسؤوليتي في ما إذا وقع عبد القادر صحراوي في مكيدة يلفها الغدر والخيانة.

أمام هذه المعضلة المحرجة ناديت هذا الأخير لأخبره أن القيادة موافقة على استقباله في الجزائر و لكني لم أكن قادرا على ضمان أمنه وسلامته. واقترحت عليه أخذ موعد في طرابلس حيث لديه صداقات متينة ومن هناك يمكن أن يتخذ قراره بالذهاب إلى الجزائر، و قد كانت تبدو عليه النوايا الحسنة فوافق على اقتراحي دون تردد.

و بعد أسبوع أتى لمقابلتي في بون، و كان مريضا جدا يحقن نفسه بجرعات من الأنسولين لتسكين مرض السكري الذي استفحل لديه وقد أخبرني، و هو في حالة من الغضب الشديد، "بالمعالجة" التي تعرض لها في طرابلس في الوقت الذي كان يوجد في وفد رسمي هناك. و بمجرد تقدمه إلى الموعد أعطي الأمر لإيقافه و أخذه عنوة إلى الجزائر، ويعود الفضل، بعد الله في إنقاذ عبد القادر صحراوي من الوقوع في مخالب وحوشنا المفترسة في طرابلس إلى صديقه الشخصي وزير الداخلية الليبي الذي سيظل يدين له بنجاته من مصير لا يعلمه إلا الله!

محاولة اغتيال عبد القادر صحراوي و رابح كبير

لقد آليت على نفسي، من وقع تلك التجربة أن أتحرز من المراهنة بمصداقيتي إلا في الحالات التي أكون متأكدا منها تأكدا مطلقا، فعبارة "تصفية الحساب" لرابح كبير، كانت لا فائدة منها بالنسبة إلي، ذلك لأن هذا الأخير لم يكن يمثل أي خطر على الإطلاق، بل بالعكس. فخطابه أصبح معتدلا و انتقاداته للنظام أصبحت أقل حدة، فهو قطعاً كان يدافع عن وجهة نظره السياسية، إلا أن ذلك لم يكن ليستدعي اللجوء إلى التصادم أو التصفية الجسدية!

و بعد بضعة أسابيع من ذلك، و في سبتمبر 1995، يعاود الجنرال إسماعيل الكرة من جديد، و هذه المرة يأتي "متخفيا" إلى بون. إن رؤية مسؤول كبير من هذا المستوى، يسير ملامسا للجدران عندما ينتقل في الخارج كان يمثل مؤشرا يوحى بالأساليب الدنيئة المستعملة من طرف أصحاب القرار في الجزائر. لقد حجز الجنرال إسماعيل العماري ثلاث غرف في فندق "Rheinallee" و هو نزل وضيع جدا يقع على بعد ثلاثين مترا من مقر السفارة. و قد كان مرفوقا بالعقيد رشيد لعلاي المدعو لعطافي، ثم التحق به بعد ذلك بيوم العقيد علي بن جدة المكنى "إسماعيل الصغير" جاء عن طريق رحلة أخرى، و كلاهما كانا يشغل منصب الملحق العسكري قبلي في بون، و كان لكل منهما شبكته في ألمانيا و يعرف كل منهما الميدان معرفة جيدة. لقد كان كلام الجنرال إسماعيل هذه المرة واضحا، فالأمر يتعلق تحديدا بتصفية رابح كبير، و عبد القادر صحراوي!

قضى إسماعيل يومين في دراسة الملفات (السكن، الخرائط، العادات اليومية، الارتياح و المخالطة...) و كان مترددا بين "تصفية الحسابات" بين أجنحة متناحرة داخل (ج.إ.إ. FIS) (صراع تيار السلفيين ضد تيار الجزائر، نزاع حول اقتسام غنائم الحرب، نزاع بين رابح كبير، و أبناء عباسي مدني، -و قد كان مستعدا لتوزيع منشور و بلاغات كاذبة في هذا الخصوص، تتبنى فيه (ج.إ.م. GIA) هذه الاغتيالات-) و جريمة "بدون دافع" (ستعقد حسب رأيه مهمة المحققين) و قد كان يريد أن يوكل إلي أمر القيام بهذه المهمة، كما أوضح لي ذلك في الاجتماع "السري" الذي عقدناه في إحدى غرف فندق "رينال" الذي سبق أن تحدثت عنه في مستهل هذا الكتاب: "لحبيب تكلف بهذه القضية، لك مطلق الحرية في التصرف، و صالح [الرائد صالح قرماد] مكلف بأن يضع تحت تصرفك اثنين من اليوغوسلاف، إذا اخترت الحل الثاني، و إلا فعندي شخص فلسطيني يستطيع تنفيذ المهمة".

و أمام تصميمه على القيام بهذه الفعلة حذرته من العواقب الوخيمة التي ستنجر عن الإقدام على مثل هذه العملية التي من شأنها أن تشوه بصفة نهائية صورة الجزائر التي نعمل على إنقاذ مظهرها، و لا

محمد سمراوي

نستطيع أن نستفيد من أي تسامح من الدولة الألمانية على عكس ما هو الحال في فرنسا، فشبكات "(ج.ت.و./FLN) في ألمانيا تكاد تزول نهائياً، و لا يمكن الاعتماد على يورغن فيشنيفسكي Jorgen Wischniewski¹²⁹ ليقوم لنجدتكم".

استجمعت كل طاقتي، و تشجعت بدون تردد لإبداء معارضتي الكاملة له قائلاً، "أسف! لست أنا الشخص الذي يلزمك للقيام بهذه العملية، إن ضميري، و أخلاقي لا يسمحان لي أن أتصرف كخارج عن القانون! إنني أعارض بصفة مطلقة مثل هذه الممارسات".

إن مثل هذه الإجابة كانت ستؤدي إلى إعدامي في الحال لو كنت موجوداً في الجزائر، ولم يقف بجانبني سوى عطاقي الذي أكد بقوله أنني ربما كنت على حق وأنه لو كانت العملية بتلك المخاطرة، فما كان ينبغي المجازفة بالإقدام عليها. أما بالنسبة لإسماعيل الصغير فقد قال مستهزئاً بي، " الجبن من الآن!" و بعد بضع دقائق من الصمت و الإطراق قال لي إسماعيل بنبرة جهيرة و نظرة صاعقة " أسجل رفضك، لكن لا أدري إذا كان ذلك عائداً إلى مسألة مبدأ أم إلى عدم القدرة على القيام بهذه المهمة" و لا أستطيع أن أقول بأن كلماتي كانت رادعة و لكني محاولة مني لإقناعهم أضفت بأنه لا رايح كبير، و لا عبد القادر صحراوي قد حمل السلاح ضد الجزائر فهما يناضلان من أجل قضية، و من أجل مشروع سياسي، و إذا كان لا بد من محاربتهما فيجب أن يتم ذلك ديمقراطياً و بالطرق اللائقة و المشروعة. إن اللجوء إلى القتل، و إلى الاغتيال السياسي لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يحل معضلة الجزائر.

يجب اتخاذ إجراءات تهدئة للوصول إلى حل سياسي عادل و دائم و ليس مواصلة أسلوب العنف و الخراب.

و مع بداية المساء جاء الرائد صالح قرماد نائب القنصل العام بفرانكفورت، ليلتحق بنا و قد أظهر أمام إسماعيل ابتهاجه بفكرة الشروع في العمل "لا يوجد أي مشكل، سيادة الجنرال، عندي تحت يدي اثنان من البيوغوسلاف، يستطيعان أن ينجزا المهمة مقابل 10 000 مارك، لا من رأي، و لا من سمع، إنه عمل نظيف للغاية!" و لما رأيته مندفعاً هكذا ألقمته بكل تهكم قائلاً: " أيتها الأحمق! لن يحدث أي اعتداء على التراب الألماني ما دمت موجوداً هنا! لا أريد لقضية مسيلي، أو قضية كريم بلقاسم أن تتكرر

¹²⁹ يعتبر السيد يورغن فيشنيفسكي و هو وزير سابق للتعاون (اشتراكي-ديمقراطي) من أصدقاء الجزائر و ذلك لما قدمه من دعم للثورة الجزائرية إبان حرب التحرير و كذلك لعلاقات الصداقة التي ربطها مع رجال السلطة في الجزائر

محمد سمراوي

هنا ثانية¹³⁰. و لقد كنت أقول في قرارة نفسي: " هنا أنا الذي أحكم، و لا أتلقى الأوامر من إسماعيل العماري" و لكنني لم أجراً على التصريح بذلك بسبب الاحترام العسكري، و الترتيب على " السلم الوظيفي" الذي كان يربطني به في السابق. و هكذا رجع الرائد صالح قرماد مخذولا إلى فرانكفورت في المساء ذاته، أما نحن فقد كنا معزومين على العشاء لدى السفير محمد حناش، و لم نعد إلى ذكر المسألة مرة أخرى، إلا بشكل عام في معرض حديث الجنرال إسماعيل الذي أبدى قلقه الكبير من نشاط الإسلاميين في ألمانيا مؤكدا رغبته في "تأديب" راجح كبير ! و لا أدري إذا كانت ديبلوماسية من السفير أو لحاجة في نفسه فقد أبدى موافقته على فكرة الجنرال!!

و في اليوم التالي غادر مسؤولوا (ق.إ.أ/DRS) الثلاثة ألمانيا عائدين إلى الجزائر ("إسماعيل الصغير" عاد عن طريق باريس، أما إسماعيل و عطافي فقد عادا عن طريق فرانكفورت) دون أن نعلق على الحديث الذي دار بيننا ليلتها. و كنت أعرف أن أيامي أصبحت معدودة و أن رؤسائي لن يخطئونني عند أول فرصة!!

إفساد كل محاولات الحوار

إن علاقتي مع المسؤولين التي كانت متوترة أصلا قد بلغت أوجها في السوء حتى أنني طلبت مقابلة الرئيس اليمين زروال لأطلعه على تلك المحاولة و أمدّه بالأدلة على تلك التصرفات المنافية للأخلاق، و أبين له أن دوامة العنف لا يمكنها أن تتوقف ما لم يوضع حد لأعمال الإجرام و تلاعبات الجنرال إسماعيل العماري الذي يتصرف بموافقة رئيسه توفيق (الذي أخبرته بصفة رسمية، و لم يفعل شيئا).

إن ال(م.ج.م/ DCE) كانت تعمل في الاتجاه المعاكس لقرارات الرئيس الذي كان يبحث وقتها عن بدء الحوار مع كل القوى، بما فيها الإسلاميين، رافضا استخدام العنف كسلاح للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها!

¹³⁰ كريم بلقاسم أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية و كان يدعى "أسد الجبل". قام بقيادة الوفد الجزائري في اتفاقيات إيفيان في مارس 1962. أسس حزب (ح.د.ث.ج/MDRA) (الحركة الديمقراطية والثورية الجزائرية) بعد أن دخل في المعارضة ضد الرئيس هواري بومدين سنة 1965. أعتيل في حجرة بأحد فنادق مدينة دوسلدورف الألمانية من طرف عميل لل(أ.ع/SM) يوم 20 أكتوبر 1970.

محمد سمراوي

إن اغتيال رابح كبير، كان يخدم حتما مخطط أصحاب القرار الذين يريدون إضعاف إرادة زروال في مواصلة الحوار. و قد رأينا عندما أعلن هذا الأخير يوم 3 مارس 1994، عن وجود هذا الحوار كيف انطلق الجنرالات الاستئنصاليون في تأجيج موجة من أعمال العنف الجهنمي الذي لم يسبق له مثيل ضد السكان المدنيين وذلك بغرض إفشال المحادثات التي كانت تسعى إلى إيجاد حل تحاوري للخروج من الأزمة.

لقد تم الاتصال بعبد العزيز بوتفليقة في فبراير مارس 1994 كي يخلف زروال، و يضمن المرحلة الانتقالية مابين (م.أ.د/ح.ع) (الذي كانت ستنتهي عهده في يناير 1994) و انتخابات رئاسية حقيقية، شفافة و نزيهة. غير أن بوتفليقة رفض العرض لأنه كان يريد سلطة كاملة، بما فيها السيطرة على الجيش طبقا لدستور 1969 الجاري به العمل دائما. قابل الجنرالات شروط بوتفليقة بالرفض بطبيعة الحال، لأنهم لم يقبلون أبدا أن يأتي شخص مدني "ليتدخل في شؤونهم" (و قد ندم بوتفليقة فيما بعد على وضعه تلك الشروط التي رفضتها "عصابة يناير" بدليل أنه لم يتردد في قبول العرض ثانية، و بدون نقاش عندما قدم له سنة 1999).

و لما لم يجد هؤلاء المقررون الرجل المثالي، و نظرا للوضعية الاقتصادية الكارثية سنة 1994 قرروا الإبقاء على الجنرال زروال في مهام رئيس الدولة. ومن ثمة فحتى قبل أن ينتخب هذا الأخير لرئاسة الجمهورية في 5 نوفمبر 1995 (و لو أن نتائج الاقتراع كان متلاعبا فيها) فإن الأوامر و التوجيهات أصبحت متناقضة، فيوما يكون الحديث عن المصالحة، و في اليوم التالي الحديث عن الاستئصال فلم نعد نعرف بالضبط ماذا نتبع، و على أي شيء نرسو!

هناك مثال في غاية الدلالة، فأتثناء صيف 1995 شاركت في لقاء على مستوى رفيع وقع في بون بين رئيس (م.ت.أ.خ/DDSE) الجنرال حسان بن جلطي المدعو عبد الرزاق و الوزير بيرند شميدباوار Bernd Schmidbauer، مستشار هلموت كول Helmut Kohl، المكلف بتنسيق مصالح الاستخبارات. و قد انطلق عبد الرزاق بهذه المناسبة في عرض جيوسراتيجي مستفيض حول "الخطر الإسلامي" و خطر الهجرة غير الشرعية في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل تبرير طلبه دعما من ألمانيا للحرب ضد الإرهاب في الجزائر. و قد وقعت منه "زلة لسان" فضحت النوايا الحقيقية المخبئة في سرائر "أصحاب القرار" عند قوله بالحرف الواحد: "ساعدونا لتوقيف إنتشار الإسلام نحو أوروبا" [بدل أن يقول الحركات الإسلامية].(و في نهاية العرض بدا الارتياح واضحا للغاية على ملامح الوزير الألماني الذي أجاب محدثه بكل فتور: "لقد استمعت جيدا لحديثكم، و لكنني لم أقتنع به").

و في الحقيقة كان إسماعيل العماري يسعى إلى تخريب مفاوضات اليمين زروال ليفرض مفاوضين إسلاميين من عملائه، و هذا ما سيؤكد فيما بعد مع المفاوضات التي جرت بين (ج.و.ش/ANP) و(جش.إ.إ./AIS). ففي بداية نوفمبر 1995 تدخلت شخصيا بطلب من الجنرال عبد الرزاق، لدى مسؤولة ديوان وزير أمن المستشار هيلموت كول لمنع رابح كبير من تنظيم ندوة صحفية كان من المقرر أن ينشطها في بون برفقة لوييزة حنون، رئيسة "ج.ع" و حسين آيت احمد زعيم (ج.ق.إ./FFS)، و قد عوض رابح كبير في هذا اللقاء، بزعيم آخر للج.إ.إ./FIS) هو عبد الكريم ولد عدة الذي قدم من بلجيكا. و لقد كنت بالطبع حاضرا في القاعة طوال الصباح لمتابعة النقاش.

في آخر نوفمبر وصلتني تعليمة موثقة من (ق.إ.أ./DRS) تطلب مني أن أساعد احمد مراني، و هو عضو سابق في (ج.إ.إ./FIS) مرتبط بالمخابرات، لأرتب له لقاءات مع سياسيين ألمان و مع صحفيين.

لقد كانت التعليمة تقضي بأن لا تمرر إلا رسالة الجنرالات، وإجراء الرقابة على كل ما عداها! و أثناء مقابلي مع لوكا دولاتر Lucas Delattre مراسل صحيفة لوموند الفرنسية في ألمانيا قدمت له أحمد مراني من أجل إجراء مقابلة صحفية معه في آخر نوفمبر، موضحا له أن صاحبنا سيعين وزيرا للشؤون الدينية (و قد عين بالفعل ضمن الطاقم الوزاري لحكومة أحمد أويحي في يناير 1996) و حينها سألني بكل خبث هذا الصحفي الفرنسي الذي كنت أعرفه منذ 1993، "وأنت ستكون إذن أمينه العام؟" فأجبت على نفس النغمة: "لا! أفضل أن أمسك الخيوط!" و هي العبارة المفضلة دائما لدى الجنرال إسماعيل...

وا أسفاه! و للمرة الألف وا أسفاه، إن النغمة لم تكن دائما للتنكيت، إذ أن بعد هذا اللقاء اتخذت الأمور شكلا آخر و العمليات المستهدفة من السياسيين لم تتوقف فبعد أبو بكر بلقايد وزير سابق للداخلية في حكومة قاصدي مرباح الذي قتل في 28 سبتمبر 1995 (هو الذي أعطى الموافقة لتأسيس الـ"ج.إ.إ./FIS") امتدت القائمة يوم 4 ماي 1994 إلى محمد حردي وزير الداخلية في حكومة بلعيد عبد السلام 1992، فكلاهما كان محسوبا على الاستئصاليين و مع ذلك فإن الـ(ج.إ.م./GIA) التي كثيرا ما تسارع إلى تبني الاغتيالات لم تظهر هذه المرة.

لقد " أرادوا" التخلص من شاهدين محرجين كانا يعرفان الكثير، فبلقايد كان من الشخصيات المدنية الأساسية (مع علي هارون و سيد احمد غزالي، و آخرين كثيرين) التي لعبت ورقة الجنرالات بقوة فلقد عمل بلقايد مستشارا، بل و حتى محررا للـ(ف.ج.ف./DAF) لكن بانضمامه إلى كتلة زروال/بتشين قد أمضى عقد وفاته بيده! أما بالنسبة لمحمد حردي، فهو الذي كان قد خلف العربي بلخير في منصب وزير الداخلية في يوليو 1992، و هذا يعني أنه كان عليه أن يحل المسائل العالقة التي

تركبتها سلفه الجنرال بلخير بما فيها القرارات العديدة "الخارجة عن القانون" التي كان قد اتخذها هذا الأخير في إطار الحرب ضد الإسلاميين. فالاثنان (بلقايد وحردى) قتلا بعد أن تم إبعادهما من مركز اتخاذ القرار، ثم استدبر بعد ذلك "موت" للجنرال فضيل سعدي يوم 4 يوليو 1996 في " حادث مرور" مثير للشبهة بشكل فاضح!

اغتيال الجنرال فضيل سعدي

رغم كل كفاءاته كما قلت فإن الجنرال فضيل سعدي قد أقصي من طرف جماعة بلخير في يوليو 1994 من على رأس الاستخبارات الخارجية لأنه أدرك أن السياسة "الاستثنائية" التي انتهجتها السلطة وقتها لم تكن لتتخذ البلاد بأي حال من الأحوال، و كذلك لكون اليمين زروال كان قد فاتحه في أمر تعيينه قريبا على رأس (ق.إ.أ./DRS).

لقد كان معارضا لسياسة "الكل أمني" و قد اقترح إعادة السلطة إلى المدنيين و لكونه غير متحدا من الجيش الفرنسي، فإن التزاماته و مواقفه المتخذة كانت تمثل خطرا حقيقيا بالنسبة لكتلة جنرالات (ف.ج.ف/DAF) و حلفائهم. و لذلك كانت علاقة الجنرال سعدي بكتلة هؤلاء الجنرالات إذن، في غاية التوتر، و قد أخبرني الجنرال كذلك في ميونخ سنة 1994، بأن فيلته في سيدي موسى قد وقع السطو عليها و قام الساطون بنقل كل ما بها من أثاث و متاع على متن شاحنة على مرأى من إحدى قريباته التي كانت مروعة. و لو كان المعتدون إرهابيين حقيقيين لما تركوها حية على الإطلاق! فالأمر كان يتعلق بالتأكد إذن بإنذار أول قدمه له جنرالات "عصابة يناير" (إن الحقد الذي يضمه له هؤلاء المجرمون سيذهب بهم إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث علمت بعد وفاته بأن فيلته قد نسفت من طرف ضباط متفجرات (م.ت.خ/GIS) و نسب هذا الفعل -كالعادة- إلى الإسلاميين...).

لقد قال لي الجنرال سعدي كذلك في هذا اللقاء بأنه كان معارضا بشدة لاستعمال سلاح النابالم ضد الجزائريين، لقد استخدم هذا السلاح بالفعل من طرف (ج.و.ش/ANP) ابتداء من سنة 1993 في الجبال الوعرة التي يستعصي الوصول إليها كجرجرة، و جبل زكار و الجبال القريبة من الساحل الجبلي (متسببة زيادة على ذلك في كارثة بيئية متوقعة، نتيجة حرق الغابات في جبل) إن النابالم المستعمل كان من صنع إسرائيلي و قد اشترى من جنوب إفريقيا ابتداء من 1993 بدون موافقة إسرائيل (حيث كانت الجزائر حينها تحت الخطر العسكري المفروض عليها إثر توقيف المسار الانتخابي) و قد تمت الصفقة بواسطة العقيد علي بن جدة المدعو "إسماعيل الصغير" و سفيرنا في هذا البلد عقيد (ق.إ.أ./DRS)

صديق كيتوني المدعو "طاس" و كان هذان الضابطان معزولين من طرف الجنرال سعدي عندما كان رئيسا للـ (م.ت.أ.خ/DDSE). كما روى لي هذا الأخير كذلك أنه أثناء تنقله إلى تركيا في بداية سنة 1994 كشف له مسؤولو المصالح السرية هناك بأن ممثل الجزائر العامل في أنقرة (و هو نقيب لا أذكر اسمه) كان على علاقة بالمندوبين المحليين لوكالة الاستخبارات الأمريكية (و.إ.أ./CIA)، و لقد تأكد نتيجة تحقيق داخلي قام به بأن هذا النقيب بالفعل كان عميلا لـ (و.إ.أ./CIA) فاستدعاه الجنرال فضيل إلى الجزائر و طلب طرده من الجيش و تقديمه إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية بتهمة الخيانة العظمى. غير أن هذا النقيب لم يكثرث بالأمر تماما لأنه كان يستفيد من "حماية" الجنرال توفيق. لقد ساهمت "قضية أنقرة" هذه (و هو الاسم الرمزي الذي أعطي لهذا الملف) بقسط وافر في تسميم العلاقة بين رئيس (ق.إ.أ./DRS) ورئيس (م.ت.أ.خ/DDSE).

بيد أن القطرة التي أفاضت الكأس قد حدثت سنة 1994 عندما أدرك فضيل سعدي أن إسماعيل العماري كان يتعدى على صلاحياته، و يعمل كذلك في الخارج و أحدثت قضية ليون جوبي (نسبة إلى اسم شرطي سويسري) ردة فعل عنيفة لديه، لأنه لم يستطع أن يهضم تجاوز إسماعيل له، و القيام بأعمال من ورائه، بما يعرف عنه من استعمال للأساليب الفضة و غير السوية. وإليك باختصار هذه القضية: ففي جوان 1994 سلم المسمى عبد القادر هبري، مندوب "ح.ج.ع.ت/MAJD" (الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية التي أسسها قاصدي مباح) في سويسرا، و هو عميل مزدوج (مخبر للشرطة السويسرية و عميل لـ(ق.إ.أ./DRS) في نفس الوقت) سلم لصالحنا تقريرا عن تحقيق بلغه له ليون جوبي، و يتعلق هذا التقرير المؤرخ في 24 ماي 1994 الذي أعدته الشرطة السويسرية بنتائج التحقيق الذي قامت به مجموعة التحريات الخاصة، حول أعضاء (ج.إ.أ./FIS) الموجودين على التراب السويسري، و على أساس هذا التقرير وحده فقط، و الذي كان يتضمن أسماء و عناوين نشطاء (ج.إ.أ./FIS) و علاقاتهم بأشخاص في الجزائر، أعطى الجنرال إسماعيل العماري الأمر لعناصره بإيقاف و قتل كل الأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه القائمة و الموجودين في الجزائر (لمجرد الافتراض أنهم على صلة بالـ"ج.إ.أ./FIS") دون أن يكلف نفسه عناء التدقيق الضروري للتحقق من صحة ذلك الافتراض، و هكذا تم اختطاف و تعذيب، و قتل الدكتور بوشلاغم دون أي شكل من أشكال المحاكمة.

و بعدما يقارب السنتين من إبعاد الجنرال فضيل سعدي يلقي حتفه على إثر "حادث مرور" غريب جدا وقع له في ورقلة، و هو يسير على متن سيارة مصفحة من نوع لانسيا، و حسب الرواية الرسمية فالحادث يعود لانزلاق السيارة و التقلب لمرات عديدة إثر تدمير أحد العجلات! إنه شرح يصعب تصديقه تماما عندما نعرف أن هذه السيارة المصفحة هي بالضبط نفس نوع السيارة التي مكنت الجنرال خالد

نزار من البقاء على قيد الحياة رغم العبوة الشديدة المفعول التي هوجم بها في الانفجار الذي استهدفه في الأبيار يوم 13 فبراير 1993 (و هي محاولة اغتيال "حقيقية-مزيفة" في أعين العديد من الضباط) إن هذا النوع من السيارات مصنوعة في الحقيقة خصيصا لمقاومة الانفجار و كل أنواع المشاكل التقنية الأخرى. فتقل التدرج يبعد كل احتمال الانزلاق فضلا على أن طريق ورقلة تخرق صحراء خالية تماما من المنعرجات و من المستحيل أن تنقلب فيها سيارة، وحتى لو اقترضنا أن ذلك صحيح بالفعل، فكيف يمكن تفسير عدم بقاء أي واحد من رفاقه حيا!؟

لماذا لم تشكل أية لجنة للتحقيق في ملابسات الحادث و تحديد أسبابه بالضبط!؟ يجب الإشارة هنا إلى أن تقنية "حوادث السيارات" كانت دائما من الوسائل التقليدية ل(ق.إ.أ./DRS) لتصفية غير المرغوب فيهم، ولذلك فلا يتطلب هذا الأمر من المرء أن يكون عبقريا كي يعرف من يقف وراء هذا الاغتيال!

فبمناسبة إحياء الذكرى الخامسة و العشرين لتأميم النفط في 24 فبراير استقبل الجنرال فضيل سعيدي في ورقلة الرئيس اليمين زروال و عبد الحق بن حمودة الأمين العام للـ (إ.ع.ع.ج/UGTA) و هذه المناسبة هي التي تم فيها اختبار فكرة إنشاء "حزب الرئيس" و على الرغم من أن عبد الحق بن حمودة من أشد المناهضين إيديولوجيا للإسلاميين إلا أنه كان مستاء من انحراف أصحاب القرار الذي كان أخذاً عليهم قرارهم الذي يخص التسوية الهيكلية، و خصوصاً المؤسسات العمومية، و تسريح 400 000 عاملاً. و بمساندتهم حتى ذلك الحين، و قد رأى و هو الذي ساندتهم حتى ذلك الحين أنه قد فشل في دوره المدافع عن حقوق و مكتسبات العمال. و بدعم من نقابة العمال كان بن حمودة ينوي تأسيس حزب سياسي و هو ما لم يعجب أصحاب القرار لأنهم لن يتمكنوا من السيطرة عليه مباشرة. كانوا مهمومين بامتلاك حزب سياسي على الأقل "كواجهة ديمقراطية" يتكئون عليها و هو ما كان قد دفعهم قبل ذلك بقليل إلى تركيع (ج.ت.و./FLN) التي كانت في ذلك الوقت تحت قيادة عبد الحميد مهري المعارض الصريح لجنرالات(ف.ج.ف./DAF). ففي 31 يناير 1996 وقعت "المؤامرة العلمية" ضد الحزب بقيادة بعض الأعضاء القدامى لحساب (ق.إ.أ./DRS) والتي أسفرت عن الإطاحة بعبد الحميد مهري لإعادة (ج.ت.و./FLN) إلى حجر السلطة أو بتعبير آخر إلى بيت الطاعة!

و بما أن عبد الحق بن حمودة قد استمر طوال سنة 1996 في معارضة أصحاب القرار من زمرة بلخير (لقد شكك في الرواية الرسمية حول "حادث" الجنرال فضيل السعيدي)، و بقي مصرا على مشروعه، كان هو كذلك سيلقى (بالطبع من طرف "إسلاميين") في 28 يناير 1997.

لقد كانت آخر كلمة تلفظ بها قبل أن يسلم الروح هي: "لقد خائونا" إن تصفية كل من عبد الحق بن حمودة و فضيل السعيدي كانت "رسالة" موجهة من " عصابة يناير" إلى زروال في فترة كانت حرب

القتل قد حمي وطبسها بين أبناء نوفمبر 1954 و أبناء "سانسير" من دفعتي مارس 1962 و يناير 1992، و التي ما يزال لهيها يأتي على الأخضر و اليابس في أرض الشهداء حتى هذه اللحظة!!

إن مشروع الزعيم النقابي المغتال قد تم "السطو" عليه في الحين ليتمخض عنه ميلاد تشكيل سياسي في مارس 1997 هو التجمع الوطني الديمقراطي (ت.و.د./RND) حزب مكون من قدماء مناضلي (ج.ت.و./FLN) وبعض التكنوقراط ولم تمر إلا أشهر قليلة على ظهوره إلى الوجود حتى حقق "انتصارا ساحقا" في الانتخابات التشريعية في جوان، والبلدية في أكتوبر. و قد عرف "بالانتخاب الأمني" نتيجة المذابح الجماعية الكبرى التي وقعت في صيف 1997، فبهذه المناورة الماكرة حاول الجنرالات أن يخادعوا الرأي العام الدولي بإيهامه "بالتداول الديمقراطي".

لكن بالنسبة للمتبرصين فالـ (ت.و.د./RND) و (ج.ت.و./FLN) هما وجهان لعملة واحدة أو "موسى الحاج" و "الحاج موسى".

الاغتيالات تتواصل

إن السنوات اللاحقة كان لها كذلك قسطها من الاغتيالات الموضوعية على شماعة الإسلاميين أو على حوادث المرور، غير أنها لا تترك مجالا للشك بأن الأمر يتعلق بتصفيات أشخاص مقلقين لعصب في السلطة، لهذا السبب أو ذاك، وسأذكر فيما يلي بعض هذه الاغتيالات:

في 18 يناير 1997، علي حمدي، وزير التخطيط "يقتل نفسه" خطأ أثناء "صيانه" سلاحه الناري على غرار أحمد مدغري (وزير الداخلية خلال سنوات الستينيات و السبعينيات "المنتر" سنة 1974)، العقيد عباس في يناير 1968 أو العقيد سعيد عبيد في ديسمبر 1967، الحادث أو الانتحار هما الوسيلتان التقليديتان المستعملتان لتمويه الاغتيالات السياسية.

في 30 يناير 1997 اغتيل في وهران الجنرال حبيب خليل، قائد ناحية عسكرية سابق، و مدير سابق للصناعات الحربية و حسب الإشاعات المروجة هنا و هناك في أوساط (ج.و.ش./ANP) فإن هذا الضابط يكون قد اغتيل بسبب امتلاكه ملفا عن اختلاسات متصلة بعقود عسكرية تورط بصفة خاصة كلا من العربي بلخير و خالد نزار، و عبد المالك فنايزية. و يتعلق بعقود أبرمت خلال سنوات الثمانينيات للحصول على معدات آليات متحركة و تجهيزات للقوات الجوية.

محمد سمراوي

في 25 جوان 1998 اغتيل المطرب القبائلي معطوب الوناس في تيزي وزو فالرواية الرسمية قالت أن الاغتيال قام به كومندو من (ج.إ.م./GIA) لكن في 31 أكتوبر 2000 بثت قناة بلوس الفرنسية تحقيقا موثقا جدا بعنوان "قضية معطوب الوناس، التلاعب المفضوح" يثبت بصفة قطعية مسؤولية مصالح (ق.إ.أ./DRS) في هذه الجريمة بالتواطؤ مع بعض القيادات في (ت.م.ث.د./RCD) الذين يكونون قد أجبروا زوجة المطرب على الإدلاء بتصريح كاذب يورط الجماعات الإسلامية و ذلك مقابل منحها تأشيرة الإقامة في فرنسا لها و لأخواتها.

و أخيرا عبد القادر حشاني قائد ال(ج.إ.أ./FIS) الذي أوصل هذا الحزب إلى الفوز الساحق في الانتخابات التشريعية المجهضة التي جرت في ديسمبر 1991، و الذي اغتيل أمام الملأ في قاعة الانتظار لدى طبيب أسنان في الجزائر يوم 22 نوفمبر 1999 (في الوقت ذاته الذي كان فريق من (ق.إ.أ./DRS) قد كلف بمراقبته باستمرار لحمايته)

لقد كان حشاني يخيف الجنرالات بحكمته و استقامته، و مواهبه السياسية و القيادية الفائقة التي مكنته في ظروف غير مواتية تماما في أواخر 1991 من إعادة توحيد ال(ج.إ.أ./FIS) (الملغم بالاختلافات الداخلية و الاعتقالات) و عقد مؤتمره، و قيادة حملة انتخابية ناجحة. و في أواخر سنة 1999 كان يمثل تهديدا كبيرا لهم بشروعه وقتها في إعادة تنظيم قوى ما تبقى مما كان يعرف بال(ج.إ.أ./FIS).

إن هناك العديد من المؤشرات و القرائن التي تثبت أن هذا الاغتيال كان من فعل (ق.إ.أ./DRS). فالقاتل قد استخدم كاتما للصوت مما يدل على مستوى الخبرة و الإتقان الذي كان يتوفر عليه مدبرو الاغتيال. فقبل بضعة أيام من الفاجعة اشتكى حشاني لوزير الداخلية(نور الدين زرهوني المدعو يزيد، مسؤول سابق لل"أ.ع./SM") من تحرشات الشرطة، و كذلك التصرفات المشبوهة لشخص يدعى "نعيم" الذي اقترح عليه موعدا مع أحد "الأمرأء" في مسجد بالعاصمة (و قد فاجأ حشاني هذا "النعيم" و هو يخرج من محافظة الشرطة التابعة لحيه).

و كذلك تراجع القاتل المفترض فؤاد بولامية عن أقواله أثناء محاكمته في أبريل 2001 (و كان قد أوقف يوم 14 ديسمبر 1999) مؤكدا للقضاة أنه قد اعترف بهذه الجريمة تحت التعذيب، و أنه عرضت عليه "صفقة" مقترحة من الجنرال توفيق تقضي بأن يعترف بالجريمة مقابل تخفيض الحكم عليه إلى 15 سنة فقط!

و أمام هذا الأمر المستجد، تم الحكم عليه بالإعدام في نفس اليوم! و يبقى كل واحد حرا في أن يكون له رأيا في هذا القرار الذي اتخذته المحكمة بهذه السرعة!؟

11

مفاتيح الحرب ضد الشعب الجزائري المذابح و الاستهانة المطلقة بالحياة الإنسانية

كنت قد غادرت المصالح عندما وقعت مذابح 1997 التي لم تتبناها أبدا أية جهة و نذكر هنا أشهرها و هي: تلك التي وقعت في بوفرة في 21 أفريل 1997 حيث قام "الإرهابيون" بارتكاب مجزرة بالسلاح الأبيض كان معظم ضحاياها من الأطفال و النساء، و كذلك، تلك التي وقعت في الرايس (بالقرب من سيدي موسى) يوم 28 أوت 1997 التي قتل فيها 70 شخصا بالقرب من العديد من ثكنات الجيش، ثم معجزة بن طلحة (التي تحدث عنها بكيفية مفصلة شاهد عيان هو نصر الله يوس)¹³¹ حيث ذبح فيه و قتل ما ينيف عن الأربعمائة شخص في ليلة 22 سبتمبر على مرأى و مسمع من وحدات الجيش التي كانت متوقفة بالقرب من المكان تنتظر الأوامر التي لم تصدر لها أبدا (لقد كانت هذه الوحدات "تخشى أن تقع في كمين قد ينصب لها بسبب الظلام الدامس في تلك الليلة" كما فسر ذلك الجنرال خالد نزار فيما بعد).

إن توضيح أسباب و دوافع هذه المذابح المرعبة ليس من السهولة بمكان. إلا أن الشيء الذي يبقى مؤكدا فيها كلها هو عدم إمكان نسبتها إلى جماعات إسلامية مستقلة، و هذا لسبب بسيط هو أن هذه المجموعات كلها كانت كما سبق أن بينت، قد تم القضاء عليها في منتصف سنة 1996 سواء بواسطة القوات الخاصة مباشرة، أو على الخصوص بواسطة (ج.إ.م/ GIA) التي كانت تحت السيطرة الكاملة ل(ق.إ.أ./DRS).

ابتداء من ذلك التاريخ. لم تبق في الساحة أية جماعة إسلامية تنشط "باسم الإسلام" إلا تلك التي كانت تحت السيطرة الكاملة لمصالح المخابرات سواء بطريقة مباشرة، أو بواسطة "أمير من (ق.إ.أ./DRS)" كجمال زيتوني، ثم بعده عنتر زوابري. لا يوجد إلا العميان أو المتواطئون مع النظام من يعتبر أن هذه الجماعات الإرهابية نموذج تقليدي لحروب العصابات في حين أن هذه الجماعات

¹³¹ لقد أ نصر الله يوس (بالتعاون مع سليمة ملاح) "من قتل في بن طلحة؟ أحداث مجزرة معلنة" منشورات لاديكوفارت 2000.

الإرهابية ليست لها قيادة موحدة، و لا تكلف نفسها حتى عناء تبني عمليات يمكن التحقق منه أو أحيانا التخلي عنه.

إن تلك الجماعات هي التي ارتكبت هذه المجازر الواقعة في غالبيتها ضمن حيز جغرافي بمحيط العاصمة لا يكاد يتجاوز في مساحته نصف ولاية أو محافظة من محافظات فرنسا! مع أن هذه الأماكن كانت تركز فيها قوات الأمن بكثافة مدهشة!

و إذا لم تتدخل هذه الوحدات قط، فذلك لأنها و بدون شك قد تلقت الأوامر من أعلى المستويات! بالنسبة لكل الذين يعرفون الجيش الجزائري من الداخل فإنه لا يوجد أي تفسير آخر يمكن تقديمه غير هذا التفسير.

إنه قرار متخذ -إذن- على مستوى "جنرالات الطغمة" هو الذي كان وراء هذه الفظاعة!!

و نظرا لما بلغته هذه الأعمال من الوحشية و الشناعة المستعصية على الخيال إلى درجة جعلت الكثير من الناس يعتبرون وقوعها مستحيلا، مهما تكن شواهد الفعل بارزة، و نتائجه ناطقة بالصوت و الصورة!! غير أن الشيء الذي يجب أن معرفته هي الطريقة الخاصة التي يفكر بها هؤلاء الجنرالات، الذين عاشرتهم و خبرتهم عن قرب لمدة طويلة: حياة الناس لا قيمة لها لديهم، خاصة إذا كان هؤلاء الناس قد أبدوا تعاطفهم مع الإسلاميين! و الشاهد على ذلك مثلا، ما سبق أن ذكرته عن زيارتي لـ(م.ع.ر.ب./CPMI) في 1994، فمنذ ذلك الحين كان رجال (ق.إ.أ./DRS) قد تعودوا على تعذيب و قتل مواطنيهم كما لو كانوا مجرد حشرات!! و بعد تورطهم في هذه الدوامة الوحشية أصبح من المنطقي جدا أن يفكر الجنرالات في استعمال سلاح المذابح لتسوية مشاكلهم "السياسية" في ذلك الوقت! فحسب ذهنياتهم المنحرفة كانت هذه المجازر تهدف أصلا "للمعاقبة" المناطق ذات الكثافة "الإسلامية" و تمثل "رسالة" أيضا للسكان عشية الانتخابات المحلية في أكتوبر 1997 و التي شهدت فوز (ال.ت.و.د./RND) : و هو حزب مصطنع قبل ذلك بأشهر قليلة، ليضمن التداول مع (ج.ت.و./FLN) و الاثنان حزبان تابعان للسلطة و هما بمثابة وجهين لعملة واحدة.

حسب "الصقور" فإن الخوف من سفاحي (ال.ج.إ.م./GIA) سيدفع سكان المناطق المجاورة للمدن و المناطق الريفية (ضحايا الاغتصاب و ابتزاز الأموال و الاغتيالات...) إلى اللجوء إلى التصويت "الأمني" و قد كانت الخدعة في نظرهم هي إيهام الرأي العام بأن الديمقراطية مازالت موجودة على قيد الحياة!!

غير أنه كان لهذه المذابح هدفا آخر كذلك -و لا ربما الأهم-، و هو توجيه "رسالة" من الجنرالات الاستنصاليين إلى كتلة الرئيس اليمين زروال، و الذين كانوا في صراع مفتوح معهم حينها حول مسائل

العودة إلى السلم و إرخاص قيمة الاقتصاد خاصة و أن هذه المسألة الأخيرة كانت، كما رأينا، هي السبب في اغتيال النقابي عبد الحق بن حمودة الذي كان قد "سحب ثقته" من الجنرالات (و قد صرح حتى عند إسلام الروح إلى بارئها قائلا: "لقد خانونا" فمن هو الذي يمكن أن يخونه غير أصدقائه القدامى؟)

إن تحويل إزهاق الأرواح البشرية إلى رسائل لا يطرح أي مشكل لهؤلاء الوحوش الذين لا يعتبرون مواطنيهم آدميين! و لهذا السبب فطالما بقيت الأزمة قائمة بينهم و بين الرئيس زروال فإن المذابح ستتواصل كتلك التي وقعت في تيارت، و تيسمسيلت (أربع و ثمانون ضحية في 23 ديسمبر 1997) في غيليزان (أكثر من أربعمئة قتيل في أولى أيام رمضان المعظم في 30 ديسمبر 1997) و سيدي حامد بالقرب من مفتاح (مائة وثلاثة قتلى في 11 يناير 1998 و هذا حسب حصيلة الصحافة).

"ال(ج.إ.م./GIA) تنظيم مضاد لحرب العصابات"

قبل أن أحاول استخراج خلاصة عن هذه الدوامة الجهنمية المولدة لهذه الوحشية و التي تعتبر جرائم حقيقية ضد الإنسانية أريد أن أعود إلى نقطة أساسية كنت قد تعرضت لها في المقدمة و هي "تعمّي" الإعلام الدولي بشكل لا يصدق عن طبيعة هذه الحرب القذرة، و أسبابها الحقيقية، و هو تعامّي يدل من ناحية على مدى نجاعة جهاز تشويه الأحداث الذي استخدمه (ق.إ.أ./DRS)، و من ناحية أخرى على التعامّي المصلحي المقصود للحكومات الغربية، و في مقدمتها الحكومة الفرنسية. ذلك أنه، لو لم يكن من الممكن طبعا معرفة كل "الضربات العوجاء" و المناورات الخفية التي ذكرتها في هذا الكتاب... فإن إلقاء أبسط نظرة متفحصة "للمسرح السياسي" الجزائري و سلوك أو تصرفات "الجماعات المسلحة" تكفي لتنفيذ الأطروحة أو الأكذوبة الرائجة التي تفيد بأن هناك ديمقراطية هشة مهددة من الأصولية الإسلامية يتصدى للدفاع عنها جنرالات جمهوريون أصحاب قيم و مبادئ!!

و الحقيقة الأولى التي تصدم كل ملاحظ موضوعي نزيه، هي أن أولئك الذي سطوا على مقاليد الحكم سنة 1992 هم وحدهم الباقون على رأس السلطة و بعد أكثر من إحدى عشرة سنة مازالوا يحتلون نفس المناصب الاستراتيجية (الوحيد المبعد هو الجنرال نزار) في حين أن العديد من الرؤساء و رؤساء الحكومة، و الوزراء قد سادوا و بادروا منذ حلول العشرية الحمراء. فهم يظهرون و يخفون حسب مناورات و مخططات و أهواء هؤلاء "الينايريين" المغتصبين و أكتفي بذكر الحالات الأكثر بروزا و افتضاحا في هذا المجال وهي:

الرئيس الشاذلي بن جديد، عزل بواسطة انقلاب لأنه أراد أن يحترم الدستور و قد اختار التعايش السياسي مع الـ(ج.إ.إ/فيس).

محمد بوضياف اغتيل على المباشر أمام أنظار الملايين من مشاهدي التلفزة لأنه لم يفهم كونه قد استدعي فقط لإنقاذ المظهر الخارجي الزائف "العصابة يناير" و إعطاء الشرعية لأوباش سفلة من المجرمين و اللصوص، و لم يدع أبدا لقيادة البلاد، كما ادعوا للعالم زورا و بهتاناً، و نصباً و احتيالا.

الرئيس علي كافي، خليفة بوضياف على رأس الـ(م.أ.د/هسي)، قد أبعد من الرئاسة في آخر استحقاق هذه الهيئة في ديسمبر 1993 لأنه كان يعتبر من "البعثيين" و يمكنه أن يعيد الاعتبار إلى الـ(ج.إ.إ/فيس) على المدى البعيد لو بقي في الحكم، كما أن بقائه لم يكن ليفيد "جنرالات العصابة" في شيء.

الرئيس اليمين زروال أقيل من منصبه في سبتمبر 1998 لأنه أصر على التفاوض لوحده مع ما تبقى مما كان يعرف بالـ(ج.إ.إ/فيس). هذا عن الحقيقة الأولى التي يخرج بها الملاحظ المتبصر.

أما الحقيقة الثانية التي لاحظها العديد من المراقبين، المستقلين فهي أن "العنف الأصولي" الذي ضرب السكان المدنيين لم يكن له أي انسجام أو أدنى تطابق سياسي حتى من وجهة النظر الإيديولوجية الإسلامية التي يفترض أن تبررها! ذلك أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو، من استفاد في النهاية من أعمال الـ(ج.إ.إ/م.إ.أ)؟ بالطبع ليس الإسلاميين! فالـ(ج.إ.إ/م.إ.أ) ليس عندهم لا مشروع مجتمع و لا برنامج سياسي و لا يقترحون أي بديل للبلاد. و سلوك أعضائها يتميز بالقتل و الاغتصاب و تعاطي الكحول و المخدرات، ابتزاز الأموال (شهادات عديدة ذات مصداقية تؤكد ذلك، و بالفعل فإن استهلاك المخدرات و تعاطي الكحول من طرف أعضاء الـ(ج.إ.إ/م.إ.أ)، هي شيء يتنافى جوهرياً و بصفة مطلقة، مع الإسلام الذي يفترض أنهم يحاربون بتعاليمه!).

كانت جماعات الـ(ج.إ.إ/م.إ.أ) تقوم بالمزيد في عهد اليمين زروال 1994-1998 و قد ذهبت حتى إلى مؤاخذة قادة الـ(ج.إ.إ/فيس) على رغبتهم في الحلول السياسية أو البحث عن الصلح مع السلطة!

و كذلك يلاحظ أن الـ(ج.إ.إ/م.إ.أ) بدلا من مهاجمة الجنرالات و مساعدتهم ذهبت تصب كل غضبها و حقها على السكان المدنيين العزل، كما خاضت حرباً دموية ضد التنظيمات الإسلامية الأخرى كـ("جش.إ.إ/أيس" و"ر.إ.د.ج/ليد") . بل قامت بفعل كل شيء من أجل أن تعزلهم عن السكان و تحرمهم من كل دعم!

إن أبسط قراءة لمناشير الـ(ج.إ.م/ GIA) تبين بوضوح أن أهدافها تلتقي بشكل عجيب مع أهداف الجنرالات المفترسين، ذلك أننا لا نجد إلا الانتقادات اللاذعة المتطرفة التي تزخر بالصيغ المعروفة من مثل "لا مصالحة" "لا هدنة" "لا حوار" "لا رحمة ولا شفقة".¹³²

حتى عندما نجعل خلفيات كل هذه التناقضات المفتعلة الظاهرة بين (عصابة يناير) و الـ(ج.إ.م/ GIA) فلا تجد إلا تفسيراً واحداً، هو أن الحركة التي تنزع المصادقية عن التنظيمات الإسلامية، و تجز رؤوس النساء و الأطفال و لا تملك قيادة موحدة... لا يمكن إلا أن تكون حركة "ضراراً" مضادة لحرب العصابات مستخدمة لمحاربة الإسلاميين الحقيقيين الذين دفعوا دفعا إلى حمل السلاح و الصعود إلى الجبال هروبا من القمع و القتل و التنكيل، و الاحتقار، و الإرهاب الرسمي "المشرعن" ظرفيا من بعض مؤسسات الدولة على مقاس مغتصبي الدستور! و هو ما يشهد على رغبة هؤلاء المدبرين الذين برمجوا و صنعوا مأساة الجزائر، لن يتراجعوا أمام أي شيء للحفاظ على الفوضى، و ضرب الجزائريين بعضهم ببعض في حرب الأشقاء و استئصال كل معارضة جادة من شأنها أن تهدد امتيازاتهم في مواصلة امتصاص الدماء و الجلوس على جماجم الشهداء!

فعلى امتداد كل هذه السنوات لم يقصّر أولئك "الملاحظين" الأجانب -الصحافيين، المثقفين أو البرلمانيين- الذين اختاروا أن تظل أبصارهم مسكرة عن هذه البديهيّات. فهم يأتون إلى الجزائر في إطار "زيارات موجهة" و يعاملون بعناية فائقة في أضخم الفنادق، مع اجزال العطاء لهم في الغالب، و هم لا يسمعون إلا إلى الأشخاص المختارين، من مضيفيهم الرسميين، لقد فضلوا- سواء قاموا بذلك كسلا أو خمولا، أو لا مبالاة بالأم الشعب، أو تواطؤا مع "الاستئصاليين" الدمويين- أن يقوموا بدور الترويج لأكاذيب (ق.إ.أ/ DRS) و عملائه في أجهزة الإعلام المحلية.

و لقد ساهموا أيضا، بحماسة أقل أو أكثر، و خاصة في فرنسا، في خنق أصوات كل أولئك الذين لاحظوا - سواء في الجزائر أو في الخارج- عدم تماسك الأطروحة الرسمية، و عبروا عن شكوكهم في المسؤولية الحقيقية عن العنف بالنسبة لمختلف الأطراف المتصارعة في الساحة.

¹³² لوق حسب آلن غرينبار و هو جامعي بلجيكي درس خطاب الـ(ج.إ.م/ GIA)، فإن مناشير هذه الجماعة قد حررت كلها بما يشبه "لغة الخشب" لا تحسدها عليها تلك المناشير التي كانت تصدر عن الجماعات الماركسية الغربية قديما (الآن غرينبار Alain Grignard، "الخطاب السياسي للـ(ج.إ.م/ GIA) الجزائرية من النشأة إلى جمال زيتوني. محاولة تحليل "

Felice Dassetto (s.l.d), Facettes de L'Islam belge, Academia Bruylant, Louvain-la-Neuve, 1997, pp.69-95)

يا له من تبصر! و ذلك لأن مناشير الـ(ج.إ.م/ GIA) من صنع مصالح (ق.إ.أ/ DRS) التي كان المسؤولون عنها من المتكئين في موسكو، براغ أوبرلين قبل سقوط جدار برلين.

و هكذا، أثناء في لحظات المذابح الكبرى سنة 1997 صحافيين و ممثلين للمجتمع المدني، و مدافعين عن حقوق الإنسان، و خبراء في الملف الجزائري، عبروا عن رأيهم بوضوح، و قد أثبت العديد منهم بحجج و أدلة دامغة بأن الـ(ج.إ.م/ GIA) تنظيم مضاد لحرب العصابات مصطنع و مسيطر عليه بالكامل من (ق.إ.أ/DRS).¹³³

و لكن بكل أسف لم يجدوا أذانا تصاغي لنداءاتهم و تنبيهاتهم في الوقت المناسب!

الأطوار الأربعة لاستراتيجية الرعب

إن من كان يريد أن يرى الأشياء بوضوح، و على حقيقتها، كان بإمكانه أن يدرك منذ عدة سنوات بأن الـ(ج.إ.م/ GIA) كانت في حقيقتها و جوهرها صنيفة خالصة من صنائع المخابرات الجزائرية لكن لا بد أن يعيش المرء هذه الحقيقة من الداخل كما عشتها شخصيا كي يدرك كيف أن استغلال الـ(ج.و.ش/ ANP) و (ق.إ.أ/DRS) للعنف الإسلامي قد بدأ مبكرا، و يعرف كيف أدى هذا الاستغلال في بضع سنوات بأولئك المجرمين إلى التخطيط و ارتكاب مجازر على نطاق واسع بالفضاعة و الشناعة التي عرفناها!!

في إستراتيجيتهم المبنية على "خطة نزار" سنة 1990، وضع الجنرالات في حسابهم الجؤوا إلى الثورة المسلحة للإسلاميين ولتحقيق ذلك تركوا كل الخيارات مفتوحة: الاختراق أولا، ثم التلغيم بإنشاء مقاومات مضادة لحرب العصابات مكلفة بالأعمال القذرة. لقد سمح الاختراق مثلا منذ 1992 بالنجاح في نصب الكمائن لقيادات الجماعات المسلحة أثناء عقدهم الاجتماعات في أماكن يفترض أنها آمنة. لقد سنع الاختراق من توجيه النشاطات "التخريبية" و دفع الجماعات الإسلامية إلى أعمال إرهابية، إسكات، تهمة أو دفع شريحة بأكملها من المجتمع إلى الهجرة، و كل المعارضين المزعجين للنظام! الحرب المضادة سمحت في النهاية بترويض المواطنين و محو الـ(ج.إ.أ/ FIS) من الذاكرة الجماعية و معاقبة أولئك الذين صوتوا عليه في الانتخابات السابقة.

¹³³ لقد أنظر تحاليل وتصريحات هؤلاء المتخصصين وهي مجمعة في ألبيريا واتش " كفى مجازر في الجزائر، عرض صحافة" أكتوبر 1997 www.algeria-watch.org/mrv/mrvmass/halte.htm

و لمعرفة مدى تعقيدات هذا السيناريو يجب علينا تحديد معالمه. و إذا أردنا أن نحصل كل ما أوردته على امتداد صفحات هذا الكتاب فيجب علينا اعتبار أن استراتيجية "بلخير، نزار، توفيق" قد تمت على أربعة أطوار رئيسية هي:

الطور الأول، ينحصر في سنتي 1992-1993، فلنبرير توقيف المسار الانتخابي بأثر رجعي كان الأمر يتعلق بممارسة القمع الوحشي في جميع الاتجاهات (الاعتقالات بالآلاف، السجن التعسفي، المحاكمات المستعجلة في "المحاكم الخاصة") و ذلك لدفع قسم كبير من الشباب إلى التحول نحو العمل المسلح (مع تصفية انتقائية لكل القادة الإسلاميين الأحسن تكويننا و الأقل قابلية للاحتواء و الاستخدام) و قد كانت نوعية الأهداف المحددة للأعمال الإرهابية الموكلة لهذه الجماعات (التي كانت أصلا مخترقة و موجهة بشكل واسع) مزدوجة و هي:

عناصر من قوات الأمن (بواسطة وحدات سرية تابعة لـ(ق.إ.أ./DRS) تتكفل بصفة تكميلية، بتصفية "المشكوك" فيهم من عناصر الـ"ج.و.ش/ANP")! و شخصيات بارزة من "المجتمع المدني" (و الذين تم تصفية العديد منهم كذلك من طرف "ق.إ.أ./DRS") و الهدف من ذلك كله هو رص الصفوف وراء "الينابريين".

فالجنرال بلخير و أفراد عصابته صمموا على تدجين الديمقراطيين الحقيقيين المعارضين لتوقيف المسار الانتخابي. و ظلوا يخشون أكثر من أي شيء آخر (رغم التطهير الاستباقي الذي أجروه في صفوف الجيش) رفض انصياع قسم كامل من الجيش لهم، بل حتى العمل على الإطاحة بهم. و قد كانوا يظنون أنه بمجرد تحقق هذه الأهداف، يصبح من السهل القضاء على تلك المقاومات المصطنعة و الموجهة لتعود كل الأمور إلى نصابها!

و لقد حقق المخطط الأول كل الأهداف المسطرة، إلا أنه سرعان ما "انزلق" لسببين رئيسيين، الأول: هو أن استخدام الجماعات الإسلامية من طرف فرعي (ق.إ.أ./DRS)، (م.ج.م./DCE) و(م.م.أ.ج./DCSA) بلغ درجة أصبح فيها من الصعوبة بمكان تسيير العنف و معرفة من يراقب أو يسيطر على من و"يدير" العنف، كما أن عددا من الإسلاميين الذين "انقلبوا" تحت التعذيب، و أبدوا استعدادهم للتعاون مع المصالح سرعان ما "خاتوا" العهد بمجرد أن أصبحوا أحرارا في الجبال و أصبحوا من ألد أعداء النظام و أشدهم حنقا عليه و أشرسهم مقاومة له!

و ثانيا، فإن إطلاق أيدي قوات الأمن (الشرطة، الدرك، القوات الخاصة للـ(ج.و.ش/ANP)، وحدات "ق.إ.أ./DRS") من طرف رؤسائهم للعبث بأبناء و في أبناء الشعب كما يحلو لهم دون أي حسيب أو رقيب نتج عنه أن استغل هؤلاء هذه الحرية المطلقة كي يذهبوا بعيدا في الممارسات الوحشية

(التعذيب التلقائي، الإعدام دون محاكمة...) مما أدى بالأمر إلى بلوغ حد أبعد بكثير مما كان منتظرا، حيث دفعت بآلاف من الشبان إلى "الصعود إلى الجبال" للالتحاق بالمقاومة، و زادت تلك التعديلات المبالغ فيها من تفاقم الأوضاع و مضاعفة حدة العداء الذي كان يضمه غالبية أفراد الشعب لجلاديه من "عصابة يناير".

و قد دفعتهم هذه الوضعية إلى هروب حقيقي إلى الأمام، و بالتالي إلى طور جديد أشد عنفا امتد من بداية 1994 إلى منتصف 1996، و قد تميز هذا الطور بنهجين أو خطين رئيسيين من العمليات: الخط الأول يتمشى مع المنطق الذي أقر لي به الجنرال إسماعيل العماري و هو يفيد بأنه إذا كان من المستحيل فصل الجماعات المسلحة عن السكان فيجب العمل على فصل هذه الأخيرة عن الجماعات المسلحة، و من ثمة فقد استفحل القمع الوحشي الممارس من قوات الأمن ضد السكان المدنيين ابتداء من 1994 و قد أسفر القمع المصعد في هذه المرحلة عن تصفيات واسعة النطاق (حصدت عشرات الآلاف من الضحايا أغلبهم من الرجال) و تميزت بمضاعفة عدد "الاختفاءات" ¹³⁴ و الإعدامات من دون محاكمة، و تكوين فرق الموت "المكافحة للإسلاميين" (مثل "م.ش.ج.ح/OJAL") و تكوين ميليشيات مشجعة على زيادة عدد التعديلات...الخ.

سياسة الرعب هذه قد رفدت أو أكملت بخط عمل ثان: زيادة نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة المسيرة من قبل (ق.إ.أ./DRS)، في آن واحد من أجل إرهاب السكان و القضاء بواسطة حرب شرسة على كل الجماعات المسلحة التي كانت مستقلة نسبيا (و منها الـ"جش.إ.إ./AIS").

و سيتم ذلك كله في منتصف 1996، لكن الجنرالات لم يهنأ لهم بال و لم يهدأوا، فقررروا الانتقال إلى الطور الثالث من الحرب، و مواصلة استخدام "العنف الطبيعي" للجماعات الإسلامية للجيش" و الميليشيات كأداة سياسية لفرض سلطتهم بالرعب، و كذلك لإدارة الصراعات فيما بينهم.

و هكذا أصبحت الـ(م.إ.ب.ت/CTRI) مكانا لتدبير مذابح لقرى و أحياء بكاملها بواسطة الجماعات الإسلامية للجيش: أحصيت على الأقل عشرين منها سنة 1996 و حوالي مائة سنة 1997.

¹³⁴ حسب دراسة أجريت من طرف ألبيريا واتش في مارس 1999 فمن بين 3088 حالة مفقود (99% منهم رجال) تم إحصاؤها بدقة (و الحقيقة أن العدد أكبر من هذا بكثير) ما بين سنة 1991 و 1998 فإن 86% منها قد حدثت في الفترة ما بين 1994 و 1996 (أنظر ألبيريا واتش ["المفقودين" في الجزائر بعد اختطافهم من قوات الأمن]. تقرير عن المفقودين "في الجزائر" مارس 1999 .

أسفرت في مجموعها عن آلاف الضحايا، رجال، نساء، أطفال دون تمييز!¹³⁵ و سنتواصل هذه السياسة حتى إقصاء اليمين زروال في سبتمبر 1998 و بالتوازي مع هذه البربرية المطلقة، و تزايد خشية رؤساء (ق.إ.أ./DRS) من ردود فعل المجموعة الدولية شرعوا في تنظيم سحب قسم من جماعاتهم الإسلامية، و تمثل ذلك في "الهدنة" التي أبرمها الجنرال إسماعيل مع الـ(جش.إ.أ./AIS) في أكتوبر 1997، و قد استعمل هذا الاتفاق بصفة خاصة كغطاء "قانوني" لتحقيق عفو عام عن عملاء وإطارات (ق.إ.أ./DRS) الذين اقتتلوا الهروب من الجيش، لاختراق الجماعات الإسلامية (و هو ما سيسمح لاحقا بإعادة إدماجهم في صفوف الـ"ج.و.ش/ANP")، و ابتداء من أبريل 1999 و انتخاب بوتفليقة (المزورة كما ينبغي) بدأ الطور الرابع و الذي ما يزال سائرا حتى الآن، و قد عمد فيه أصحاب القرار إلى التخفيف من وتيرة العنف إلى مستوى "بقايا إرهاب" (حيث أصبح عدد الضحايا يتراوح "فقط" بين المائة إلى المائتين في الشهر!) قصد الإبقاء على السكان في حالة من الرعب الباهت الذي لا يسمح إلا بحالات متقدمة من الثورة ضد البؤس.

لقد أصبحت "الجماعات الإسلامية للجيش" أقل حدة مما كانت عليه من قبل، و هي لم تعد تنشط في الغالب إلا من أجل تحقيق مصالح خاصة. و مع ذلك يعاد تنشيطها دوريا من طرف المصالح لحصد النفوس البريئة للقرويين، و العساكر الشبان، و يكون ذلك بمثابة "رسائل" متبادلة بين الكتلتين الرئيسيتين في السلطة (عصبة بلخير و عصبة توفيق المتنافسة منذ 2001 حول كيفية الخروج من الأزمة)، لينبثوا بأنهم ما يزالون قادرين على إلحاق الضرر، أو بصفة خاصة منذ 11 سبتمبر 2001 و هي كـ"رسائل" موجهة إلى المجموعة الدولية و ذلك بذريعة محاربة العنف الإسلامي الدولي لتبرير طلبات الدعم و المساندة للجنرالات خاصة في مجال التسليح.

إلا أن العنف الحقيقي من الآن فصاعدا سيكون عنفا "أمنيا" مع كل ما تحمل هذه الكلمة من تناقض، حيث لم يعد يمر يوم حتى تحمل لنا الصحافة خبر حالات رجال الشرطة أو الدرك أو (ج.د.ذ./GLD) الذين يتحولون إلى قطاع طرق لغصب المال أو ارتكاب جرائم نكراء!

¹³⁵ أنظر صلاح الدين سيدهم " التسلسل الزمني للمجازر في الجزائر (1994-2002)" مارس 2003، الجيريا واتش

كيف استطاعت آلة الحرب أن تشتغل!؟

إن عرض مسلسل الرعب بهذه الطريقة يظهره و كأنه نتيجة منطقية، مع أن العديد من الكتب لن تكفي لوصف فداحة الآلام و الأحزان، الحقد و الجنون المنجر عنه، و الذي أدى إلى تحطيم روح المجتمع الجزائري و ربما لعدة أجيال.

لكن حجم هذه الكارثة يطرح كذلك سؤالين كبيرين هما: كيف استطاع هؤلاء الذين خطوا أن يحصلوا على كل هذا الكم من المتواطئين في الجريمة لتحقيقه؟ و ما هو الحافز الحقيقي الذي دفعهم طوال كل هذه السنوات إلى إراقة دماء مواطنيهم بدون أي إحساس أو حرج، و إبقاء شعبهم غارقا في اليأس و الشقاء؟

فمن ناحية الجيش، كان التحضير الإيديولوجي لضباط (ق.إ.أ./DRS) والـ(ج.و.ش./ANP) كما قلت قد بدأ سنة 1991 مرحلة من التلقين الإيديولوجي و تعبئة النفوس كان لها مفعول كبير على الضباط غير الجامعيين، الذين يصدقون بسهولة هكذا خطابا مواليا مؤسسا حصرا على الخوف متخذا من نموذج السودان و إيران شعارا و هاجسا لهم من نوع "سيخصص لكم الأصوليون مصيرا مماثلا لمصير الصافاك SAVAK" (الشرطة السياسية في نظام الشاه) أو مثله كذلك "ستعاملون مثلما حدث في السودان بعد الإطاحة بجعفر النميري سنة 1985، حيث أجرى تطهير شامل في صفوف الجيش و في الأوساط المثقفة، و وقعت العديد من الإعدامات، و نفي قسم كبير من نخبة الوطن إلى الخارج" فبعد يناير 1992 ساعدت الاغتيالات الموجهة ضد العسكر و الشرطة و التي قامت بها فرق الموت و الجماعات الإسلامية المستخدمة من (ق.إ.أ./DRS) على إلتحام صفوف القوات المسماة "أمنية" ضد "الأصولية" بل أكثر من ذلك ضد غالبية أفراد الشعب و قد أدى هذا التكييف (زيادة على تصفية، أو تهميش الضباط المستعصين على الترويض) إلى صنع "وحوش" بآتم معنى الكلمة (على شاكلة العقداء بشير طرطاف و مهنة جبار) الذين جروا خلفهما مجموعات من العساكر و رجال الشرطة الذين تحولوا هم كذلك بدورهم إلى قتلة و جلادين!

و من جهة "النخبة" المدنية، فقد استعمل التكييف ذاته. فبعد الاستحواذ على الشرعية "الثورية" المغتصبة عقب تصفية ضباط الـ(ج.و.ش./ANP) القدماء "الأميين"¹³⁶ قامت عصابة الجنرالات

¹³⁶ كما سيصرح به الجنرال خالد نزار في باريس في جلسة المحاكمة في القضية التي رفعها ضد الملازم الأول حبيب سوايدية في يوليو 2002 (أنظر حبيب سوايدية، محاكمة الحرب القذرة، مرجع سبق ذكره ص 86).

بتنصيب نفسها على المصالح العليا للوطن، و اعتبرت أنها لم تستمد شرعيتها من الشعب، و من ثم فليس لها أي حساب تقدمه له، و هذه الحصانة التي تفسر ضخامة، و اتساع نطاق العنف و القمع الدموي، قد ارتكزت على انتشار شبكات و دوائر التواطؤ في "المجتمع المدني" فأصبح الولاء لهذا أو ذلك الجنرال هو الشرط الضروري لكل ترقية أو تقلد أية وظيفة سامية في الدولة، كما هو الحال عند ممارسة أي نشاط في مجال "تجاري" أو إدارة جريدة.

إن الرشوة المعنوية أو المالية، بالنسبة لأصحاب القرار هي وسيلة لشراء صمت الصحافة، و الإنفاق على عملائهم في جميع المؤسسات (العدل، البرلمان...) و على جميع المستويات كذلك، فالسلطة في الجزائر أصبحت تساوي الثروة و الاغتناء السريع. فالمسألة قبل كل شيء إذن هي اقتسام الثروة بين الظافرين بالسلطة، إذ أن النظام يمكنه أن يتعامل و يقبل بكل الإيديولوجيات!

فالكثير من المتغنين بالاشتراكية في سنوات السبعينيات أعادوا تكييف أنفسهم حسب التعليمات، ضمن إسلاميين في الثمانينيات إلى "ديمقراطيين" بعدها و اليوم باتوا ليبراليين، و بعض الذين كانوا يدعون إلى الاقتصاد الموجه أو المركزي في السبعينيات أصبحوا في الألفينيات أشد المدافعين عن اقتصاد السوق و المتحمسين له. و كذلك مناهضة الإسلاميين التي كانت تبدو في البداية قناعات صادقة لدى بعض المثقفين والسياسيين الفرانكوفونيين الجزائريين، لم تعد في الحقيقة إلا شعارات عابرة رفعت و استخدمت بمهارة من طرف (ق.إ.أ./DRS) بقصد التوجه أساسا إلى النخبة الفرنسية المؤهلة لتقبل هذه الشعارات "الائكي وجمهوري"، و التصديق بها كمسلمات حتى —وخاصة— عندما يدعي هؤلاء "الديمقراطيون" (و هي تسمية من صنع "ق.إ.أ./DRS") إنهم يعارضون "النظام الفاسد" الذي هم جزء منه، والحالة الأبرز و الأكثر كاريكاتورية لهذه الازدواجية في الشخصية تتمثل في الوزير الأول سيد احمد غزالي الذي سبق وأن تطرقت إلى دوره الغامض والمشبوه سنة 1991 (أنظر الفصل الرابع)، لقد شهد هذا الأخير في يوليو 2002 أمام الغرفة 17 في محكمة باريس لصالح الجنرال خالد نزار الذي قاضى الملازم أول السابق حبيب سوايدية، بسبب تصريحه على الخصوص في إحدى قنوات التلفزيون الفرنسي حيث قال (أنظر المقدمة): "هؤلاء الجنرالات هم السياسيون، و هم أصحاب القرار و هم الذين قاموا بهذه الحرب. هم الذين قتلوا الآلاف من الأشخاص بدون أي سبب، هم الذين قرروا توقيف المسار الانتخابي، هم المسؤولون الحقيقيون"، و أثناء إدلاء غزالي بشهادته تحت القسم أمام المحكمة المذكورة أكد بان دفاع وحماسة قوله: إنه عكس ما قيل في الحديث موضوع القذف. لا يا سيدي الرئيس، إن الجزائر لم تكن أبدا، في يوم من الأيام، إحدى جمهوريات الموز، لم تكن أبدا تختصر في جيش و في عسكريين متعطشين إلى الدم و السلطة، يملون إرادتهم على المدنيين المطيعين كمجرد أتباع بسطاء أو أشخاص ثانويين في الحياة الوطنية".

و لم تمض على تلك الشهادة التي أدلى بها رئيس الحكومة السابق إلا ثلاثة أسابيع (ناسيا قسمه أمام المحكمة الفرنسية تماما) حتى صرح بكل هدوء و دون أي اندفاع و تشنج، بعكس ذلك تماما، في مقابلة أجرتها معه صحيفة جزائرية حيث قال بالحرف الواحد: "توجد في الجزائر سلطة ظاهرة وسلطة خفية [...] كل مؤسساتنا صورية، و ليست لها أية قيمة حقيقية، و لا حقيقة في الواقع إلا المؤسسات العسكرية الموجودة بالفعل [...] عندما نتحدث عن المؤسسة العسكرية، فهي عبارة عن "كمشة" من الأشخاص الذين يمسون باسم الجيش كل الجزائر، و ليس المؤسسة العسكرية التي يمثلونها فقط... و لكن كل ما قاموا به فقد قاموا به بتواطؤ من الطبقة السياسية في إطار عقد مؤداه : لنا السلطة و لكم المسؤولية، يعني، نحن نقرر و أنتم مسؤولون عن التطبيق!

إن هذا الفصل بين السلطة والمسؤولية لا يؤدي إلى أية نتيجة ولا يمكن أن يمثل عاملا من شأنه المساعدة على إنشاء دولة حقيقية"¹³⁷

إن هذه الثقافة الغربية "لنخبتنا" التي تضع الكذب و الحقيقة في كفة واحدة، كانت أحد عناصر الوقود الذي اشتعلت به وعليه آلة الحرب، و لكن الشيء الأساسي الذي يعطي الإجابة عن سؤالي الثاني هو الأموال.

¹³⁷ الخبر الأسبوعي عدد 177، من 20 إلى 26 يوليو 2002.

الرشوة هي أساس و جود النظام

لاستعارة مقولة ماوتسيتونغ، فإن العصابة التي تقود البلاد تسير على قدمين هما الرشوة و الرعب. لقد نجح النظام هكذا في فرض "قانون الصمت" على الواقع المأساوي للحرب، قانون من الصعب كسره. إن فساد النظام هو أكبر و أكثر من مجرد اقتطاع غير مشروع، أو أخذ عمولات خفية، و منحرفة، لبعض أصحاب القرار من رجال الظل! إن الفساد الجزائري ليس ظهور اختلال في سير مؤسسات الإدارة أو الدولة فحسب، و إنما الفساد يكمن في قلب النظام ذاته. إن الاستحواذ على مدخول الجزائر هو سبب و غاية للنظام العسكري البوليسي في الجزائر، فهي إيديولوجيته الوحيدة، و هي أساس وجوده أصلا و علة بقائه حصرا. هذه العقيدة هي التي كانت الدافع و المحفز لارتكاب كل الفظاعات التي وصفتها في هذا الكتاب.

قديمًا كانت الرشوة مركزة فقط في أيدي بعض الدوائر العليا في السلطة ضمن إطار النظام المركزي البيروقراطي المسمى اشتراكيا، أما في عصر العولمة فقد اتخذت هذه الرشوة أشكالًا أخرى و توسعت إلى زبائن جدد، و لكن إذا كانت الرشوة قد تطورت، فإن هذه الممارسة، و على عكس الانحراف المالي للاقتصاد المنتج... فقد تمت على حساب الاقتصاد الوطني و المواطنين.

إن هذا النظام يجهل - و بعضهم يقول يكره بل حتى يعادي - الإنتاج، و لا يعرف إلا التطفل السهل، المؤسس على الامتصاص غير الشرعي للريع البترولي.

إن الاقتصاد الجزائري ينحصر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تصدير المحروقات (و رغم "الحرب القذرة" فقد نجح البلد في مضاعفة صادراته من الغاز خلال عشر سنوات) و استيراد المواد الاستهلاكية.

يكفي فقط ملاحظة التحرير الوهمي للاقتصاد الذي "شرع فيه منذ...1994، تحت رعاية، بل و حسن عناية بعض المؤسسات المتعددة الأطراف، و في مقدمتها صندوق النقد الدولي. و رغم ملايين الدولارات (أكثر من عشرين مليار دولار ما بين سنة 1994 و 1998) المحقونة في شرايين، و مفاصل الاقتصاد الجزائري، فلم يشرع في أية خوصصة جديرة بهذا الاسم، حتى يومنا هذا، ولم تقترح على الشعب الجزائري أية سياسة اقتصادية مفهومة و رغم مستويات احتياطات العملة الصعبة الأكثر من مريحة، و كذلك المداخل المرتفعة من البترول، فإن القاعدة الإنتاجية مستمرة في التقلص و الانحصر لفائدة المستوردين "المرخص لهم" و "ذوي الحقوق" التابعين لهم وحدهم!

ففي مجال الخصوصية، لا يوجد إلا التجارة الخارجية التي تم تحريرها فعلا ! و عندما نتفحص هذا التحرير عن قرب يتبين لنا جليا أن تجارة الاستيراد ما تزال تحت مراقبة و سيطرة أصحاب القرار! و كانت المراقبة تمارس من خلال شبكات رجال أعمال "مرخص لهم" (جزائريين أو أجانب) و مسؤولين مناصبين على رأس بعض الإدارات العمومية "الحساسة" (الجمارك، العدالة، المالية، البنوك العمومية، و حتى الخاصة، أجنبية أو جزائرية) و بالفعل، فمن لا يعرف و لو قصة غامضة واحدة على الأقل عن باخرة تم حجزها في الميناء لأسباب غير مفهومة (أو بالأحرى مفهومة) أو حاويات اختفت، في المنطقة الجمركية؟ و كذلك الحكايات عن توزيع الاعتمادات و القروض البنكية بأوامر لمستفيدين سرعان ما يختفون من الوجود... و تتولى الخزينة العمومية بانتظام "تطهير" الوضعية لإزالة العجز المريب في حصيلة هذه البنوك... و هؤلاء المستفيدون من هذه القروض هم عملاء (ق.إ.أ/DRS)، أو زبائن النظام المستفيدين من هذه القروض الذين لا داعي للقول بأنهم لا يتابعون قضائيا أبدا.

و بعد مركزية بيروقراطية مستبدة، يفرض علينا نوع من البازار كسوق بدون حق و لا مؤسسات. ففي هذا السياق قيام خصوصية شفافة و ناجعة في إطار القانون تبقى مجرد فكرة أو حلم بعيد المنال!

إن المنافسة التي يدخلها تحرير حقيقي للمبادرات ستتقص أو تحد بكل تأكيد، من هيمنة العصابة على الاقتصاد، و هذا ما لا يريده رؤساء الظل و الخفاء و مصاصي الدماء بأي حال من الأحوال! (نتذكر جيدا التوترات العنيفة التي أحدثها صدور قوانين تحرير الاقتصاد عن الحكومة الإصلاحية (1990-1991). إن الاقتراس هو المهيمن و يمس كل القطاعات، من استيراد المواد الاستهلاكية إلى استيراد السلاح مرورا باعتماد الوكالات في ظروف، أقل ما يقال عنها أنها غامضة، إدارة مصالح عمومية (و لعل منح رخصة الهاتف النقال حديثا لمستثمرين "أجانب" من المنطقة الثانية أوضح أو أفصح مثال على ذلك).

إن قواعد اللعبة بسيطة، فللتمكن من البيع في السوق الجزائرية يتعين على الممولين الأجانب أن يدفعوا "لأصحاب القرار" عمولات تتراوح ما بين 5% و 15% (و هو ما يعادل مليار دولار على الأقل كل سنة) لأن رشوتنا أصبحت منذ مدة طويلة عبارة عن شراكة، فالطغاة الجزائريون و رجال أعمالهم في الخارج، الذين عرفوا كيف يكونون شبكات عبر الدول، يختلط فيها السياسي بالتجاري في عمليات مريبة!

و لعل أوضح مثال على ذلك الفضائح التي أحاطت بقضية ازدواج أنبوب الغاز مع إيطاليا في سبتمبر 1992 فضائح سرعان ما أخدمت باسم "المصلحة العليا للوطن"، و هي مصلحة فيها الكثير مما يقال و يناقش!!

إن إعادة توظيف الأموال يتم تقليديا و بصفة أساسية في أوروبا، فالمؤسسات (الفرنسية و الدولية) التي تراقب الروافد المالية تعرف بدقة متناهية ثروات و ممتلكات القادة الجزائريين، و تعرف كذلك قوة الشبكات القابضة و المانحة للعمولات عبر المتوسط حاضرا و ماضيا. إن هذه الشبكات تعوض في الحياة السياسية لبعض الدول الأوروبية (و بصفة خاصة فرنسا و إيطاليا) على عدة مستويات شبكات "فرنسا - إفريقيا" التي هي الآن في طريق الزوال!

منذ عدة سنوات حاول المستشارون الخارجيون، الذين هم في الغالب الرؤساء الحقيقيون لتلك الشبكات أن يؤثروا على القادة الجزائريين في إطار نوع من التحديث لهياكل توظيف الأموال.

كما أن الحرب المشنة دوليا ضد تبييض الأموال تعرض كذلك أنواعا من التكيف و التأقلم!

و هكذا يلاحظ بروز سريع جدا لرجال الأعمال في مجال الخدمات، صياغة الاستثمار الذين يظهرون من العدم بين عشية و ضحاها، و يتداولون ملايين الأوروات و مئات الملايير من الدنانير (يمكن قول الكثير مثلا - ليس ذلك موضوع هذا الكتاب- حول الصعود السريع جدا سنة 1998 و السقوط المماتل في السرعة سنة 2002 لرجل الأعمال الجزائري رفيق خليفة الذي ليس له أي فضل فيما نسب إليه من نجاح مشروع سوى أن أباه كان عضوا بارزا في "المالغ/MALG" سلف الـ "أ.ع/SM"... من أين جاءت تلك الأموال؟ ما هي حصيلة هؤلاء المستثمرين؟ صحيح أنه بالنسبة للكثير من هذه الثروات أنها أقرب للقصص الخرافية منها لقواعد المحاسبة... في نفس الوقت. الإقتصاد المنتج تقلص و أخذ في الاضمحلال، و عم الفقر في البلاد ليصل إلى مستويات غير مسبوقة على الإطلاق (في 2002 بلغ عدد أفراد الشعب الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم حوالي 15 مليون جزائري، و هو ما يعادل واحدا على اثنين من مجموع السكان!!).

و أكرر هنا مرة أخرى: إن الرشوة ليست ظاهرة منفردة و غير عادية في هذا النظام الشاذ، و لكنها هي أساس وجوده و علة بقاءه! و غايته الوحيدة من ممارسة الحكم يوما بعد يوم!!.

إن السيطرة على الاقتصاد، من أجل تحويل الثروات العمومية يضمن التماسك الثابت للأشخاص و مجموعات المصالح التي تدمر البلاد، و تسحق العباد! كما أن ديمومة الافتراس تبرر تنظيم السلطة الفعلية الحقيقية، و تراتبيتها و بعض آلياتها "للتنظيم" الداخلي.

فمن أجل الإبقاء على سيطرتهم على نظام الاغتناء هذا أو "الدجاجة الذهبية" (التي تضمن لهم الاستحواذ على مئات الملايين من الدولارات سنويا) قام جنرالات (ف.ج.ف/DAF) و حلفاؤهم بإلقاء الجزائر في جحيم من النيران و بحر من الدماء و الدموع، مستعملين المناورة و التلاعب، و استخدام

محمد سمر اوي

العنف الإسلامي كأفضل الأسلحة المتوفرة لديهم و هم يحافظون عليها محافظتهم على أنفسهم لأن في الإرهاب حياتهم و بقاءهم، و بعدهم الطوفان! و "للكعبة رب يحميها"!!

الخلاصة

آن الأوان لنقول كفى!

إن استيفاء الحديث عن الـ(ج.إ.م/ GIA) المصنوعة في مخابر (ق.إ.أ/ DRS) ليس بالأمر السهل أبداً، وذلك بسبب تنوع المصالح، و اختلافها، و كذلك الغموض، و الكتمان اللذان يحيطان بالمهام الموكولة إلى هؤلاء و أولئك. على أن المؤكد في كل الأحوال هو أنه ابتداء من 1994، يعني عندما تكونت الميليشيات و جماعات الدفاع الذاتي و سلاح المدنيين، ازداد عدد ضحايا الـ(ج.إ.م/ GIA) و (ق.إ.أ/ DRS) بكيفية مذهلة!

فمنذ 1999 لم تعد الجماعات الجديدة للـ(ج.إ.م/ GIA) تعمل فقط لحساب رؤساء (ق.إ.أ/ DRS) و حدهم، بل يقتلون و يسرقون كذلك لحساب أصحاب المصالح، كأباطرة الرمال، الاستيراد و التصدير، الخصوصية، و شبكات توزيع المخدرات... إلا أنهم لم يهاجموا الجنرالات أبداً و لا اقتربوا من أفراد عائلاتهم، و لا مؤسساتهم و لا ممتلكاتهم (فنادق خاصة، تجارة، ملاهي ليلية...) مع أنها معروفة من الجميع!

إن الـ(ج.إ.م/ GIA) أخيرا هي في خدمة هذه العصابة "السياسية -المالية" التي ندد بها الرئيس محمد بوضياف.

لقد تطلب مني الأمر عدة سنوات كي أستوعب ذلك كله، و أقبل "الانحرافات" التي كنت قد قررت أن أقطع صلتني بها جزئيا سنة 1992 (بقبولي منصبا في الخارج) تدخل في الحقيقة ضمن "مخطط شامل" لاسترقاق بلدي من طرف حفنة من الجنرالات.

إن هذا التطور هو الذي دفعني إلى إصدار هذا الكتاب، كما سبق أن شرحت في المقدمة، أخذا في حساباني محدوديته بطبيعة الحال.

و لئن كانت الأحداث التي ذكرتها فيه، و التي كنت شاهدا عليها، أو شاركت في أحداثها قد بقيت غير معروفة إلى حد الآن، فإني أعرف كذلك أن أحداثا أخرى لا تقل خطورة عنها قد فاتتني. و بالنسبة إلي فإن فضح سر الأعمال الإجرامية التي قام بها رؤسائي السابقين ضد الشعب الجزائري منذ 1990

هو بمثابة إعادة تركيب صورة المشهد بكامل أجزائه المنقوصة، و حلقاتها المفقودة، و ذلك ما أعتقد أنني قمت بفعله في هذا الكتاب. و بالنسبة لكل جزء أو قطعة من هذه الصورة كان لزاما علي أن أعطي تفاصيل دقيقة عن مصادري. و هو ما حتم علي بالتالي أن أذكر تحديدا بالاسم و الكنية العديد من ضباط (ج.و.ش/ANP) و(ق.إ.أ./DRS) الذين تعاونت معهم، و إنني لأدرك بما فيه الكفاية أن ذلك قد يعرضهم إلى التخويف بل إلى القتل من طرف رؤسائي السابقين الذين لم يتراجعوا حتى الآن عن ارتكاب أية جريمة لإخفاء، أو محو آثار أفعالهم! و لذلك فإني أحذر هنا و بصفة رسمية كلا من الجنرالات العربي بلخير، توفيق، إسماعيل و أتباعهم... إنه عليهم أن يتحملوا مسؤولية أي "حادث" يمكن أن يعرض للخطر حياة أي واحد من هؤلاء الشهود الذين ذكرتهم.

و مهما يفعل هؤلاء الجنرالات فليعلموا أن الإفشاءات التي أوردتها في هذا الكتاب ستؤكد حتما، و ستدقق و تكمل بشهود آخرين و فاعلين متعددين قاموا بأدوار مختلفة في سنوات الدم هذه!

و عليه، فلا جدوى لهم إذن على الإطلاق من مواصلة عمليات التصفية "للشهود المحرجين".

و رغم كل ما بذلوه من جهد للتغطية و التعمية و التضليل، و التلاعب و التمويه... فليدركوا و يتأكدوا أن المجموعة الدولية لا يمكنها أن تستمر في حالة إغماض العينين عن المأساة الجزائرية إلى مالا نهاية!

إن أمنيتي الغالية، و رجائي الملح، هو أن تستدعي شهادتي هذه و التي ليست هي الأولى على المأساة، شهادات أخرى مماثلة و أن جلاء الصورة و الإدراك الكامل لفضاعة المأساة أخيرا ستجند مختلف المسؤولين (من رجال السياسة، و الصحفيين و مناضلي حقوق الإنسان) من هذه المجموعة الدولية. سيقولون علانية و بصوت مرتفع ما تفكر فيه الأغلبية الساحقة من أفراد شعبي، دون أن يقدرُوا على الجهر به مخافة القهر و البطش و التنكيل!

لقد آن الأوان للقول كفى لثقافة العنف، و الرداءة، و الزبائنية التي تفرضها حفنة من الجنرالات المفترسين الذين يصرون على إذكاء الغموض و الخلط المتعمد في المماثلة و التسوية بين التنديد بهم، من طرف أناس أمناء مستقيمين، و الهجوم على الجيش الجزائري الذي يحتمون به و يحتمون وراءه بجرائمهم و هو منهم براء براء!!

لقد آن الأوان للقول قف! كفاكم أيها الانقلابيون ما ارتكبتموه من جرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الجزائري الذي ابتلاه القدر بكم قبل أن يخرج بالكاد من النفق الاستعماري الطويل المظلم، ليتمتع كغيره من الشعوب المكافحة في العالم بالاستقلال و الحرية و الكرامة التي دفع من أجلها أغلى ثمن في التاريخ المعاصر!! أليس من العجيب و المدهش حقا أن يوجد مثقفون يعيشون في الجزائر اليوم يسمون

أنفسهم "ديمقراطيين" (و هي حالة فريدة في حوليات الكفاح من أجل الديمقراطية) يجعلون من أنفسهم متاريس يتخذون وراءها الطغاة و المستبدون المجرمون؟! أليس من الخزي و العار أن يأتي صحفي نذل من قنان النظام لينعق يوما أمام عدسة الكاميرا في القناة "الوحيدة" للتلفزيون الجزائري بقوله: "إنه يتعين المرور على أجساد ثلاثين مليون جزائري كي يحاكم الجنرالات" و ذلك أيام كان يدور الحديث حول متابعة هؤلاء المجرمين أمام محكمة الجزاء الدولية بتهمة ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية؟ و معرفة منا بازدرء و احتقار هؤلاء الجنرالات للمثقفين يحق لنا أن نتساءل عن أسباب هذا التواطؤ، هل هو ثمرة الإجراء ذاته المتبع من مصالح الجنرال إسماعيل العماري؟ إن هذا الأخير لا يسمح إلا بالترقية لضباط الصف عديمي الكفاءة "المتملقين" مساحي الجرم، في الوقت الذي ينغص عيشة الضباط الجامعيين (الذين يقال أنهم قادة الغد) النزهاء، و الأكفاء الذين يرفضون كل تواطؤ. فهؤلاء لا يترك لهم إلا الخيار بين أن يصبحوا أهدافا و غنائم للـ(ج.إ.م/GIA) أو المنفى! و هذا مع الأسف الشديد هو الذي حصل في العديد من قطاعات الاقتصاد كذلك، حيث نجد عشرات الآلاف من الإطارات ذات الكفاءة العالية الذين ذهبوا ضحية التعسف في وطنهم، يحتلون اليوم مناصب هامة في الولايات المتحدة الأمريكية، و كندا و إنجلترا و فرنسا و ألمانيا و غيرها من البلدان في مختلف القارات.

من شجع على هذا النزيف للأدمغة، أو فرضه على الشعب الجزائري و بأي هدف؟!

أن الأوان لقول "كفى" للأعقاب الذي تتمتع به هذه الحفنة من المجرمين الذين يمتلكون الجزائر و ثرواتها، و يتصرفون فيها كما يتصرفون في أملاكهم الخاصة التي يتقاسمونها فيما بينهم، في حين يعيش الشعب في حالة من الفقر تستعصي عن الوصف، هذه الجزائر التي يرخص قيمتها سمسرة السلطة و يبخسون قدرها باسم العولمة و محاربة الإرهاب الإسلامي، كي يواصلوا الاستفاضة من عمولاتهم الخفية، و دوائر تبييض أموالهم المختلصة، و المنتزعة بالرصاص و الدم من أفواه الجزائريين الشرفاء! أن الأوان لقول كفى لهؤلاء الجنرالات المتلاعبين الذين يستخدمون مؤسسات الجمهورية كما يحلو لهم لتثويبها و تحت سيطرتهم برلمان (غرفة تسجيل صالحة لفرض القوانين الجائرة، و الغادرة، التي يمكنهم دائما خرقها و الدوس عليها بالأرجل) عدالة، جيش، أجهزة إعلام، الخزينة العمومية...

إنه أمر مستعجل اليوم و إلزامي أكثر من أي وقت مضى أن تتوقف هذه الممارسات التقسيمية للشعب الجزائري، التي تجعل القبائلي مقابل العربي، و الإسلامي مقابل الاثني، و المعرب مقابل المفرنس...

ليست الانتخابات المتتالية المزورة هي التي ستغير أي شيء، أو تحسن الحياة اليومية للجزائريين. و بالأخص ليست هي التي ستقنع رأيا عاما دوليا، لم يعد مغفلا إلى الدرجة التي تجعله يعتقد بأن

الجنرالات المافيزيين سيضعون البلد على طريق الديمقراطية الحقيقية! ما هي الشرعية التي تعطيها هذه الانتخابات المغشوشة التي يرفضها الشعب؟

هذا سيد احمد غزالي رئيس حكومة سابق، و"تلميذ" فصامي لهؤلاء الجنرالات أنفسهم، يصرح في جوان 2002 في خصوص هذه الانتخابات (و لا نمل من إعادة ذكره من باب "و شهد شاهد من أهلها" كما ورد في القرآن الكريم، بخصوص سيدنا يوسف عليه السلام) قائلا بعظمة لسانه " المغالطة ذات مخاطر، و لا تأتي بأي شيء لحل مشاكلنا الحقيقية. فهي تعني تقهقرا جديدا بالنسبة لمسار ديمقراطي حقيقي. إنها استمرار لممارسة الإقصاء من طرف سلطة لا تتوقف عن إشعال النار، و إهابها باستمرار، دون أن تخشى في نفس تقسيم الجزائريين، عزل بلاد القبائل عن بقية نواحي الوطن. أدخل هكذا الأزمة في دوامة جهنمية من المزايدات، و تفكيك أوصال الأمة... " ¹³⁸.

إن أي تعليق يكون زائدا و غير ضروري مادامت هذه الكلمات، و لأول مرة تؤكد مناورات سلطة تلفظها و ترفضها الأغلبية الساحقة من الجزائريين، و التي تفرض نفسها عليه بالرعب و الإذلال و الفساد، فإلى متى!؟

لا شك أن هجمات 11 سبتمبر 2001 الفظيعة كانت نعمة نزلت من السماء على الجنرالات الاستتصاليين الذين وجدوا في هذا الحدث المأساوي الذريعة المثلى ليشترطوا تبرئة تامة لهم من المجموعة الدولية، محملين وزير "سنوات الدم" في حرب الجزائر الثانية، للإسلاميين و حدهم، و محاولة تبييض سمعتهم و تخليص أنفسهم نهائيا من الجرائم الشنيعة التي ارتكبوها بالأمر و التدبير و التشجيع، و التغطية على الفاعلين، و حمايتهم من العقاب الدنيوي، لكن أنا على يقين تام بأن هؤلاء المجرمين "باسم الدولة" سيحاكمون يوما لا محالة، و أن التاريخ سيصدر حكمه عليهم بما أجزموا و أفسدوا في الأرض، و أملي كبير في أن يساهم هذا الكتاب في التعجيل بحلول ذلك اليوم إن شاء الله، رب العالمين الذي يمهل و لا يهمل.

¹³⁸ حوار أجراه مع جريدة لوماتن Le Matin في جوان 2002.

قائمة الاختزالات الأساسية المستعملة

- AIS** (جش.إ.إ) الجيش الإسلامي للإنقاذ (أسس في جوان 1994 تحت رعاية (ج.إ.إ)، و قد أصدر مرسوما أحادي الجانب بوقف القتال في أكتوبر سنة 1997، و ذلك بعد إتفاق سري أمضاه مع (ق.إ.أ)
- ALN** (جش.ت.و) جيش التحرير الوطني (1962-1954)
- ANP** (ج.و.ش) الجيش الوطني الشعبي
- APC** (م.ش.ب) المجلس الشعبي البلدي (البلديات)
- APN** (م.ش.و) المجلس الشعبي الوطني
- APUA** (ج.ش.و.ع) الجمعية الشعبية للوحدة والعمل (حزب سياسي صغير قريب من السلطة، يقوده محمد عباس علالو)
- APW** (م.ش.و) المجلس الشعبي الولائي (الولايات)
- BPMI** فيلق الشرطة العسكرية
- BSS** (م.أ.ق) مكتب أمن القطاع (فرع من الأمن العسكري على مستوى كل ولاية)
- CAD** (خ.ت.ت) خلية التحليل والتوثيق (أسست في يناير 1992، هذا الهيكل المكلف بالإشراف على إدارة حالة الطوارئ والذي أوجد في مقر (ق.إ.أ) بدالي براهيم)
- CCN** (م.إ.و) المجلس الاستشاري الوطني (شبه برلمان، أسس في 22 جوان 1992، مكون من أشخاص معينين من طرف الإدارة ومصالح الأمن وليسوا منتخبين، ولقد عوض في نهاية 1993 بالمجلس الوطني الانتقالي)
- CC/ALAS** (ل.ت.ع.م.ت) لجنة تنسيق عملية مكافحة التخريب
- CFN** (ق.ق.بح) قيادة القوات البحرية
- CFT** (ق.ق.بر) قيادة القوات البرية (هيكل من هياكل "ج.و.ش" مقره عين النعجة)
- CIA** (و.إ.أ) وكالة الاستخبارات الأمريكية
- CMII** (م.ع.ب) المركز العسكري للبحث
- CNAN** (ش.و.م.ب) الشركة الوطنية للملاحة البحرية
- CNSA** (ل.و.ح.ج) اللجنة الوطنية لحماية الجزائر (هيكل مدني أسس في 30 ديسمبر 1991، بدعوى من قيادة الجيش لتبرير توقيف المسار الانتخابي من أجل "حماية الديمقراطية")
- CNT** (م.و.إ) المجلس الوطني الانتقالي (برلمان مكون من أعضاء غير منتخبين معينين من طرف السلطة، عمل منذ بداية 1994 إلى غاية الانتخابات التشريعية في جوان 1997).
- CIPMII** (م.ع.ر.ب) المركز العسكري الرئيسي للبحث (مقره في بن عكنون هذه الهيئة في قسم الاستخبارات والأمن (ق.إ.أ) تستمد تعليماتها من المندوبية المركزية لأمن الجيش (م.م.أ.ج) وقد قاده منذ 1991 إلى 2001 الرائد - المرقى

محمد سمراوي

فيما بعد إلى عقيد – عثمان طرطاف المدعو "بشير"، إن (م.ع.ر.ب) هو من المراكز الأساسية للتعذيب وتصفية المعارضين).

CPO (م.ر.ع) المركز الرئيسي للعمليات (تابع لـ مصلحة الجوسسة المضادة (م.ج.م)، هذه الوحدة من قسم الاستخبارات والأمن (ق.إ.أ) والتي يوجد مقرها في مركز عنتر بين عكنون، مكلفة بالمهام غير الشرعية، قاد (م.ر.ع) الرائد عمار قطوشي حتى وفاته في عملية في شهر مايو سنة 1992، عوض بعدها بالعقيد فريد غبريني والذي عوض هو بدوره في 1995 بالعقيد كمال حمود)

CTRI (م.إ.ب.ت) المركز الإقليمي للبحث والتقصي (فرع من (ق.إ.أ) ممثل في كل ناحية عسكرية، لقد ظهرت هذه المراكز للوجود في بداية 1993 وذلك بعد تجميع فروع مصلحة الجوسسة المضادة (م.ج.م)، مراكز البحث والتقصي (م.ب.تق)، ومن المديرية المركزية لأمن الجيش (م.م.أ.ج)، المراكز العسكرية للبحث؛ إن أهم (م.إ.ب.ت) هو ذلك الموجود في البليدة والذي يقوده منذ سنة 1990 الرائد –الذي أصبح عقيدا فيما بعد- مهنة جبار، ويعتبر هذا المركز من المراكز الأساسية للتعذيب والقتل خارج إطار القضاء وهو تابع لـ(ق.إ.أ).

CRI (م.ب.تق) مركز البحث والتقصي

DAF (ف.ج.ف) الفارين من الجيش الفرنسي

DCE (م.ج.م) مديرية الجوسسة المضادة (فرع من (ق.إ.أ) مسيرة منذ 1990 من طرف العقيد –الذي أصبح جنرالاً في نهاية 1992- إسماعيل العماري، المدعو "إسماعين" و الذي ما يزال في المنصب منذ 13 سنة حتى الآن)

DCI (ق.م.ت) قسم مكافحة التدخل (هيئة للأمن العسكري تابعة لـ"م.ع.و.أ")

DCSA (م.م.أ.ج) المديرية المركزية لأمن الجيش (فرع من (ق.إ.أ) مسيرة منذ سبتمبر 1990 إلى غاية جوان 1996 من طرف العقيد –الذي أصبح جنرالاً في نهاية 1992- كمال عبد الرحمن، عوض بعد ذلك بالعقيد كمال زغلول.

DDSE (م.ب.أ.خ) مديرية التوثيق والأمن الخارجي (فرع من (ق.إ.أ) مسيرة منذ سبتمبر 1990 إلى يوليو 1994 من طرف المقدم سعدي فضيل ثم الجنرال حسان بن جلطي المدعو "عبد الرزاق تيطوان" الذي عوض بدوره في أبريل 1996 بالجنرال رشيد لعلالي، المدعو "عطافي")

DGDS (م.ع.ت.أ) المندوبية العامة للتوثيق وللأمن (والتي أصبحت المندوبية العامة للوقاية وللأمن "م.ع.و.أ" فرع من الأمن العسكري والتي أعيد تسميتها "م.ج.م" في سبتمبر 1990)

DGPS (م.ع.و.أ) المندوبية العامة للوقاية والأمن

DGSN (م.ع.أ.و) المديرية العامة للأمن الوطني (مديرية شرطة، تابعة لوزارة الداخلية)

DRE (م.ع.خ) مديرية العلاقات الخارجية

DRS (ق.إ.أ) قسم الاستخبارات والأمن (التسمية الجديدة للأمن العسكري منذ 1990، التاريخ الذي عهدت فيه إدارته إلى الجنرال محمد مدين المدعو "توفيق" والذي أمضى في المنصب حتى الآن 13 سنة)

DST (ج.م.ف) جهاز مخابرات فرنسي

ENAPAL (م.و.م.غ) المؤسسة الوطنية للمواد الغذائية

ENTV (م.و.ت) المؤسسة الوطنية للتلفزيون

محمد سمراوي

FAF (أ.ج.ف) جمعية الأخوية الجزائرية الفرنسية**FFS** (ج.ق.إ) جبهة القوى الاشتراكية (أسس سنة 1963 من طرف حسين آيت أحمد)**FIDA** (ج.إ.ج.م) الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح "سرايا الفداء" (مجموعة تابعة للـ(ج.إ.م) الجماعة الإسلامية المسلحة "متخصصة" في اغتيال المثقفين والشخصيات البارزة، و هي موجهة من طرف المركز الرئيسي العسكري للبحث "م.ر.ع.ب")**FIS** (ج.إ.إ) الجبهة الإسلامية للإنقاذ (أسست في 4 فبراير 1989، و اعتمدت رسميا في سبتمبر من نفس السنة وحُلت في 4 مارس 1992، عقب الإعلان عن حالة الطوارئ)**FLN** (ج.ت.و) جبهة التحرير الوطني**GIA** (ج.إ.م) الجماعة الإسلامية المسلحة (ظهرت هذه التسمية لأول مرة في أكتوبر 1992)**GIGN** مجموعة التدخل الخاصة التابعة للقوات الفرنسية**GIR** (م.ت.س) مجموعة التدخل السريع (تابع لقوات الدرك الوطني)**GIS** (م.ت.خ) مجموعة التدخل الخاصة (تابعة لـ"ق.إ.أ")**GLD** (ج.د.ذ) جماعة الدفاع الذاتي (وهي التسمية الرسمية للمليشيات المؤسسة في مارس 1994 من طرف وزير الداخلية)**GSPC** (ج.س.د.ق) الجماعة السلفية للدعوة والقتال (والمتناول أنها منحدره من تشكل جماعة من (ج.إ.م) سنة 1997)**HICE** (م.أ.د) المجلس الأعلى للدولة (رئاسة جماعية مؤسسة بإيحاء من الجيش عقب انقلاب 11 يناير 1992، لتعويض الرئيس الشاذلي بن جديد، "المستقيل" ولقد دامت فترة حكم "م.أ.د" إلى غاية يناير 1994)**HCS** (م.أ.أ) المجلس الأعلى للأمن (هيئة استشارية، أسست في يناير 1992، مكونة من ثلاثة مدنيين وثلاثة عسكريين)**INESG** (م.و.د.إ.ش) المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة**KGB** (كا جي بي) جهاز المخابرات السوفياتي**LADDH** (ر.ج.د.ح.إ) الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (مرؤوسة من طرف المحامي علي يحي عبد النور)**LIDD** (ر.إ.د.ج) الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد (مجموعة موجهة من طرف علي بن حجر، انحدرت من مجموعة من "ج.إ.م" سنة 1996؛ ولقد توقفت عن العمل سنة 1997)**MAJD** (ح.ج.ع.ت) الحركة الجزائرية من أجل العدل و التنمية (حزب سياسي أسس في نهاية 1990 من طرف قاصدي مرباح، رئيس سابق للأمن العسكري، اغتيل في أغسطس سنة 1993)**MAJG** (المالغ) (وزارة التسليح والتنسيق العام) (هيئة تابعة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال حرب التحرير، سليفة الأمن العسكري)

- MAOL** (ح.ج.ض.أ) الحركة الجزائرية للضباط الأحرار (منظمة ضباط منشقين أسست سنة 1997)
- MDA** (ح.د.ج) الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (أسست سنة 1984 من طرف الرئيس السابق أحمد بن بلة)
- MDN** (و.د.و) وزارة الدفاع الوطني
- MDRA** (ح.د.ث.ج) الحركة الديمقراطية الثورية الجزائرية (أسست في نهاية الستينات من طرف كريم بلقاسم)
- MELI** (ح.أ.د.إ) الحركة من أجل دولة إسلامية (أسست في فبراير 1992، بمبادرة من سعيد مخلوفي وبعض المسؤولين السابقين في (ج.إ.إ))
- (1MIA)** (ح.إ.ج) الحركة الإسلامية الجزائرية (حركة مسلحة أسست سنة 1982 من طرف مصطفى بويعلبي؛ و بعد وفاته سنة 1987، أسست حركة إسلامية مسلحة جديدة (ح.إ.م) **(2MIA)** في سنة 1990)
- MISP** (حمس) حركة مجتمع السلم (كان يسمى "حماس" حزب المجتمع الإسلامي مسير من طرف محفوظ نحناح، توفي في 19 جوان 2003)
- OJAL** (م.ش.ج.ح) منظمة الشباب الجزائري الحر (سرية موت (ق.إ.أ) أسست في نهاية 1993 و اختفت في منتصف 1994)
- ONDH** (م.و.ح.إ) المرصد الوطني لحقوق الإنسان (هيئة أسست في فبراير 1992 من (م.أ.د) لإعطاء ذريعة "ديمقراطية" لعمليات القمع والاضطهاد التي كانت تتخذ تجاه الإسلاميين؛ ولقد حُلّت في سنة 2001)
- ONRB** (و.و.ق.ل) الوكالة الوطنية لقمع اللصوصية (هيئة مقرها في "شاتوناف"، أسست في أبريل 1992، ملحقة في الأساس للشرطة و لكنها تابعة في الواقع ل(ق.إ.أ)، و لقد حُلّت بعد فترة عمل لم تتجاوز الثلاثة شهور)
- PAGS** (ح.ط.إ) حزب الطليعة الاشتراكية (الحزب الشيوعي الجزائري السابق، أسس في السرية سنة 1965؛ و أصبح اسمه "التحدي" سنة 1993 ثم في سنة 1998، الحركة الديمقراطية و الاجتماعية)
- PCO** (م.ق.ع) المركز القيادي للعمليات (أسس في جوان 1991 بعين النعجة، عقب إعلان حالة الحصار، و كان اسمه حينها قيادة العمليات الأساسية، و لقد أُنْمن منذ انقلاب يناير 1992، تنسيق عمليات القمع و الاضطهاد التي تقوم بها مصالح الأمن - (ق.إ.أ)،(م.ع.أ.و)، و الدرك الوطني؛ و هو تحت سلطة العقيد إسماعيل العماري، و مقره منذ أبريل 1992 بثكنة "شاطوناف")
- PNSD** (ح.و.ت.ن) الحزب الوطني للتضامن والتنمية
- PRS** (ح.ث.إ) حزب الثورة الاشتراكية
- PSD** (ح.إ.د) الحزب الاشتراكي الديمقراطي
- PT** (ح.ع) حزب العمال (طروتسكي)
- IRAP** فيلق الوحدات المحمولة جوا
- RCID** (ت.م.ث.د) التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (أسس في فبراير 1989 عن طريق منشق من(ج.ق.إ) سعيد سعدي)

محمد سمراوي

IRM الناحية العسكرية (إن القطر الوطني مقسم إلى 6 نواحي عسكرية، مقراتها الرئيسية هي في بليدة، وهران، بشار، ورقلة، قسنطينة، و تامنغست)

RNA (ت.و.ج) التجمع الوطني الجزائري

RND (ت.و.د) التجمع الوطني الديمقراطي (حزب الحكومة أسس في مارس 1997 بمبادرة من مناضل سابق في (ج.ت.و) ومن تقنوقراطي)

IRPC فيلق رجال المغاوير

IRR وحدات الاستطلاع

SIT (ن.إ.ع) النقابة الإسلامية للعمل (تابعة للـ(ج.إ.إ)، و حُلت النقابة في جوان 1991)

SM (أ.ع) الأمن العسكري (جهاز المخابرات الجزائري)

SRA (م.ب.ت) مصلحة البحث و التحليل

SSP (م.أ.ر) مصلحة الأمن الرئاسي

UFP (إ.ق.ش) اتحاد القوى الشعبية حزب سياسي يترأسه رشيد بوعبد الله

UGTA (إ.ع.ع.ج) الاتحاد العام للعمال الجزائريين (نقابة متشعبة للسلطة).